



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة/ كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد



الآثار الاقتصادية للفساد المؤسساتي بالمناخ الاستثماري في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

أطروحة تقدم بها
ناجي ساري فارس المالكي

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات
نيل شهادة الدكتوراه فلسفه في العلوم الاقتصادية

بإشراف
الأستاذ الدكتور نذوه هلال جودة

٢٠٢٢ م

١٤٤٤ هـ

المقدمة

المقدمة

يعد الفساد عقبة أساسية أمام جذب الاستثمارات ، حيث أنه يعد أحد عوائق المناخ الاستثماري ، إذ لا يوجد مجتمع خال تماماً من الفساد . ففي النظام المؤسسي تختلف إلى حد كبير ترتيبات مكافحة ومعالجة الفساد بين الدول على وفق درجة التخصص والمركزية ، وحسب سياقات الحكم المحلي، وكذلك الظروف الخاصة التي أدت إلى إنشاء أجهزة مكافحته . ولا يمكن لأي دولة ان تتهرب من تحمل تبعات الفساد. إذ أنه يقوض الثقة في المؤسسات الاقتصادية والسياسية ويشجع على الاستخفاف بسيادة القانون ، ويشوه تخصيص الموارد ويضر بالتنافس على الأسواق ، وله تأثير سلبي في الاستثمار والنمو والتنمية. فضلاً عن ان الفساد له تأثيرات سلبية على حياة طبقات المجتمع إلى الحد الذي يؤدي إلى منع وصول الخدمات الأساسية إلى أغلب افراد المجتمع .

لذلك يشكل الفساد المؤسسي تحدياً خطيراً في تأمين الخدمات الحكومية الأساسية في المجالات الاقتصادية ، مما يؤثر في تدفق الاستثمارات. وعليه فإن انتشار الفساد المؤسسي في مختلف مفاصل الدولة يؤدي إلى زيادة الفقر والبطالة ، وهذا ينعكس على المناخ الاستثماري بصورة سلبية ، مما يؤدي إلى جعل المناخ الاستثماري غير ملائم في جذب الاستثمارات ، وعليه فإن التطابق والرغبة في الوصول إلى الهدف الاستثماري الكفيل بتهيئة ونجاح المناخ الاستثماري ، من خلال الدولة التي تعمل على توفير هذا المناخ الملائم الجاذب للاستثمارات ، والذي يوفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي الأمني والتشريعي الذي يرتبط بشكل كبير في القضاء على جميع اشكال الفساد. ومن خلال ما تقدم فإن الامتيازات المشجعة على استقطاب المستثمرين ، تعد السبيل للنهوض بالواقع الاقتصادي في مختلف الدول التي تعمل على جذب الاستثمارات الاجنبية.

ويعد العراق من الدول التي لم ينتشر فيها الفساد المؤسسي ، فبات الفساد فيه وباءً مستشرياً ينخر في جوانب المجتمع كافة ، ولا سيما مؤسساته الحكومية بسبب الحروب المتعاقبة على العراق. إذ أن العراق ورث الفساد بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة للنظام السابق . فمنذ عام ٢٠٠٣ وحتى الان يقع العراق في ذيل مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، ليكون من أكثر الدول فساداً والمتوقع أيضاً أن يبقى لمدة أطول، وهو ما يشغل المجتمع العراقي لانحسار فرص التنمية والاستثمار . ولابد مكافحته من أجل تشجيع جذب المستثمرين للاستثمار في العراق، نتيجة أهمية الاستثمارات في تطوير الاقتصاد

العراقي وتنوع مصادر الدخل. إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها أهمية كبيرة في العراق ، ولكنها تصطدم بالعديد من المعوقات ومنها الفساد بمختلف أشكاله . إن توفير مقومات المناخ الاستثماري له دور رئيس في جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي من خلال الحد من الفساد المؤسساتي ، وكذلك الاستقرار السياسي والأمني ، والتشريعات القانونية ، والعدالة الاجتماعية ، وتحسين البنية التحتية . ومن خلال ما تقدم فقد ركزت الدراسة على الجمع بين موضوعين مهمين هما الفساد المؤسساتي والمناخ الاستثماري لمعرفة ما يتركه هذا الفساد من آثار سلبية على واقع الاقتصاد العراقي وعدم فسح المجال لتطوير مؤسساته الاقتصادية ، من خلال معرفة ظواهر الفساد المؤسساتي في العراق وكيفية معالجته ، وما هي الإجراءات المناسبة في جذب المستثمرين وتأمين رؤوس أموالهم المتجهة للاستثمارات في العراق.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من :-

- ١- العلاقة العكسية بين الفساد والمناخ الاستثماري في العراق .
- ٢- دخول ظاهرة الفساد المؤسساتي مرحلة خطيرة في مكونات الاقتصاد الوطني واصبحت عائقاً امام تقدم الاقتصاد وتنميته ، مما ولد الحاجة الى مكافحة ظاهرة الفساد المؤسساتي ، لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية في جذب الاستثمار الأجنبي، وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم ، ومن أجل تشجيع المستثمرين في جلب رؤوس أموالهم ، واستثمارها في العراق كان لابد من القضاء على الفساد المؤسساتي .
- ٣- التعرف على اسباب انتشار الفساد المؤسساتي في جميع مفاصل المؤسسات الحكومية.

مشكلة الدراسة

تشكل ظاهرة الفساد المؤسساتي تحدياً خطيراً للاقتصاد العراقي نتيجة الظروف غير الطبيعية التي يمر بها العراق وخاصة الظروف السياسية ، ومنها ضعف القوانين ، وغياب الإجراءات الرادعة ، هذا ما يؤدي إلى إنتشار الفساد ، وإلحاق الضرر بالمال العام ، وزيادة معدلات البطالة والفقر ، وبما أن تحسين مناخ الاستثمار يعد المدخل الأساسي لجذب الاستثمارات في ظل الحد من الفساد ومحاولات تنويع مصادر الدخل. وعليه تكون مشكلة الدراسة كيفية التأثير الاقتصادي للفساد المؤسساتي في توفير الفرص

الاستثمارية في العراق، وهل إن المناخ الاستثماري له علاقة بالفساد المؤسساتي، وهل استطاعت الإجراءات في الحد من الفساد الذي يؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار ، إذ ان هناك علاقة ترابط عكسية بين زيادة الفساد وانخفاض المناخ الاستثماري .

فرضية الدراسة

تتعلق الدراسة من فرضية مفادها إن هناك تأثير إقتصادي سلبي للفساد المؤسساتي في مناخ الاستثمار في العراق .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة مظاهر الفساد المؤسساتي في العراق وكيفية معالجته ،وماهي عناصر المناخ الاستثماري المشجعة على جذب المستثمرين وتأمين رؤوس أموالهم المتجهة للاستثمارات في العراق ، ومعرفة علاقة الترابط العكسية بين الفساد والمناخ الاستثماري .

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على الجانب الوصفي والتحليلي والتجريبي للآثار الاقتصادية الخاصة بالفساد المؤسساتي في مناخ الاستثمار من خلال مؤشرات الكمية والنوعية ، وما هو تأثير العلاقة بين الفساد والمناخ الاستثماري في قرارات المستثمر الاجنبي باستثمار رؤوس امواله في العراق .
الحدود الحدود المكانية : إن الحدود المكانية تمثلت في بيئة الاقتصاد العراقي وسبب اختيار العراق نتيجة إنتشار الفساد في المؤسسات الحكومية ، وتنوع معوقات المناخ الاستثماري .

الحدود الزمانية: فإن المدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)تزايد فيها الفساد ومناخ أستثماري غير مشجع للاستثمار .

هيكلية الدراسة

يشمل الفصل الاول الفساد المؤسساتي والمناخ الاستثماري (الإطار النظري المفاهيمي)، إذ قسم إلى ثلاثة مباحث،المبحث الاول يتناول الاطار المفاهيمي للفساد المؤسساتي(اسبابه اشكاله آثاره ومؤشراته)، واشتمل على أربعة مطالب ، المطلب الاول هو الإطار النظري لمفهوم الفساد ، أما المطلب الثاني فتناول أسباب الفساد المؤسساتي ، وخصص المطلب الثالث إلى أشكال الفساد المؤسساتي ، وتناول المطلب الرابع آثار ومؤشرات الفساد. أما المبحث الثاني تناول الاطار النظري والمفاهيمي للمناخ الاستثماري

وعلاقته بالفساد ، ويشتمل على خمسة مطالب ، المطلب الاول يتناول مفهوم المناخ الاستثماري ، والمطلب الثاني مكونات المناخ الاستثماري ، وقد خصص المطلب الثالث إلى نظريات المناخ الاستثماري ، وكان المطلب الرابع مؤشرات قياس المناخ الاستثماري ، وقد اهتم المطلب الخامس بعلاقة الفساد بالمناخ الاستثماري. أما المبحث الثالث فقد تناول تجارب دولية مختارة لمدى تسهيل الشفافية للتدفقات الاستثمارية ، ويقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب ، المطلب الاول شمل السياسات والحوافز المتبعة لجذب الاستثمارات في سنغافورة ، والمطلب الثاني يشمل السياسات والحوافز المتبعة لجذب الاستثمارات في الامارات ، وتناول المطلب الثالث كذلك السياسات والحوافز المتبعة لجذب الاستثمارات في السعودية .

أما الفصل الثاني فقد تناول واقع المناخ الاستثماري والفساد المؤسسي في العراق للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤) ، وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الاول يهتم بمؤشرات الفساد المؤسسي وأثارها في العراق ، وقسم هذا المبحث إلى مطلبين ، تناول المطلب الاول مؤشرات الفساد المؤسسي في العراق ، والمطلب الثاني يختص في أثر الفساد المؤسسي بالقطاعات الاقتصادية في العراق . أما المبحث الثاني فيهتم بعوامل ومكونات المناخ الاستثماري في العراق ، ويقسم المبحث إلى ثلاثة مطالب ، اختص المطلب الاول بالمكونات الاقتصادية والسياسية للمناخ الاستثماري ، وقد اختص المطلب الثاني بالمكونات القانونية والادارية للمناخ الاستثماري ، وتناول المطلب الثالث العوامل الجاذبة والطاردة لمناخ الاستثمار في العراق . أما المبحث الثالث فيشمل تحليل واقع المناخ الاستثماري في العراق ، وقسم المبحث إلى ثلاثة مطالب ، اهتم المطلب الاول بتحليل المؤشرات الكمية لتقييم مناخ الاستثمار في العراق ، واهتم المطلب الثاني بتحليل المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار في العراق ، واخيرا فإن المطلب الثالث تناول المؤشرات المركبة لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار .

أما في الفصل الثالث والاخير فقد تطرقنا إلى الآثار المترتبة للفساد المؤسسي في المناخ الاستثماري والسبل الكفيلة بالمعالجة في العراق ، وقد تخصص هذا الفصل بثلاثة مباحث ، يشمل المبحث الاول أثر الفساد المؤسسي في تراجع المناخ الاستثماري في العراق ، ويشمل هذا المبحث على مطلبين ، إذ أن المطلب الاول يتناول أثر الفساد المؤسسي في المشروعات الاستثمارية ، وأما المطلب الثاني فيخصص إلى أثر الفساد المؤسسي في محددات الاستثمار في العراق . وتناول المبحث الثاني سبل تخفيض الفساد المؤسسي وتحسين مناخ الاستثمار في العراق ، وينقسم المبحث إلى مطلبين ، يهتم

المطلب الاول واقع التدفقات الاستثمارية في العراق ومدى تأثير الفساد المؤسساتي فيها ، أما المطلب الثاني فتناول دور هيئة النزاهة في تخفيض الفساد في المؤسسات الحكومية . وأخيرا تطرقنا في المبحث الثالث الى استراتيجية تحسين مناخ الاستثمار في العراق ، إذ قسمنا المبحث إلى ثلاثة مطالب ، المطلب الاول دور القطاع المصرفي في تنفيذ الفرص الاستثمارية ، والمطلب الثاني يتناول سياسة تحسين مناخ الاستثمار ، وأخيرا فقد تناول المطلب الثالث رؤية مستقبلية لتخفيض الفساد المؤسساتي وتشجيع المستثمرين في العراق .

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات والبحوث والرسائل والاطاريح الجامعية التي تناولت موضوع الفساد المؤسساتي والمناخ الاستثماري بمختلف اشكاله، إذ أن موضوعات الفساد المؤسساتي (الاقتصادية والسياسية والقضائية والامنية) ومناخ الاستثمار له أهمية اقتصادية وسياسية واجتماعية وقانونية في الدول المتقدمة منها والنامية ومنها العراق بشكل خاص . لذا يتم تقسيم الدراسات إلى ثلاثة مجاميع وحسب الأهمية ومنها الدراسات العراقية ، والعربية ، والأجنبية ، ومن هذه الدراسات التي تناولت موضوع البحث ما يلي:-

أولاً - دراسات الفساد والمناخ الاستثماري

١ - دراسة السيد (٢٠١٧)

عنوان الدراسة الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر

الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى قياس أثر الفساد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مصر ، وذلك باستخدام مؤشر مدركات الفساد التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية .

عينة الدراسة مصر

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى إن تصميم الخريطة الاستثمارية لابد أن يكون واضح المعالم، ويتم من خلاله تحديد القطاعات المحفزة للنمو الاقتصادي، الذي يهدف إلى توجه الاستثمار الأجنبي إليها ، وليس الهدف فقط زيادة حجم التدفقات الاستثمارية ، وإنما تحسين نوعية وتكامل الاستثمار الاجنبي مع الاستثمار المحلي. ومن الضروري وضع خطة متكاملة لمواجهة الفساد خاصة في مجال الاستثمار من

خلال تسهيل الإجراءات، وتفعيل نظام النافذة الواحدة ، والتقليل من عدد الجهات المسؤولة والموافقات المطلوبة، والتقليل من المدة الزمنية المستغرقة، وتوفير الدعم المناسب وحسب نوع الاستثمار .

المصدر :- السيد ، جيهان ، الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد (١٩) العدد (٢) ، الكويت ، ٢٠١٧ .

٢ - دراسة طير (وآخرين) (٢٠١٩)

عنوان أثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل للفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٦)

الهدف من الدراسة : تهدف الدراسة إلى معرفة تحديات الفساد بصوره المختلفة التي مازالت تواجهها أغلب الدول العربية ، حيث إن الفساد يقف عائقاً بوجه الاستثمار، وكذلك يمنع من تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ، والفساد يضعف قوة الدولة الداخلية والخارجية، مما يفقد المستثمر الأجنبي الثقة في الاستثمار .

عينة الدراسة الدول العربية

نتائج الدراسة توصلت الدراسة إلى إن السعودية والإمارات تعد الأبرز عربياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفعاته إليهما ، وأن الدول العربية محل الدراسة (الأكثر فساداً في المجموعة الأولى هي لبنان)، والأقل منها الجزائر ثم مصر، أما الدول متوسطة الفساد فقد جاءت المغرب، والأقل منها في مستوى الفساد السعودية، ثم تونس، البحرين، عمان، الإمارات وقطر .

المصدر :- طير (وآخرون)، أثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل للفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٦) ، مجلة رؤى اقتصادية العدد (٩) المجلد (٢) ، الجزائر ، ٢٠١٩ .

ثانياً :- الدراسات الأجنبية

١- (Alasrag, Hussien 2007)

عنوان الدراسة سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

هدف الدراسة تهدف الدراسة إلى تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية من أجل التعرف على أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال دراسة الاتجاهات العالمية للاستثمارات الاجنبية ، ومعرفة السياسات التي تساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية إلى الدول العربية

عينة الدراسة الدول العربية

الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة توصلت الدراسة إلى إن المؤشرات الاقتصادية والمالية وكذلك المؤشر المركب لقياس المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار تدل على تحسن مستمر في مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مخاوف المستثمرين من الارهاب وعدم الاستقرار الامني في بعض الدول العربية ، انخفاض اسعار النفط العالمية المستمر يؤدي إلى عدم استثمار المستثمرين أموالهم في الدول غير المستقرة اقتصادياً ، تشجيع الاتفاقات بين الدول العربية المضيفة للاستثمارات وبين الدول المستثمرة من أجل المزيد من التدفقات الاستثمارية .

Source:- Alasrag, Hussien, Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries, Munich Personal RePEc Archive , 2007 .

٢- (Dabidian and Stone2012)

عنوان الدراسة تنمية القطاع الخاص في العراق: أجندة إصلاح مناخ الاستثمار

الهدف من الدراسة تهدف الدراسة إلى معرفة إن مناخ الاستثمار المكلف وغير المستقر من أهم المعوقات التي تواجه القطاع الخاص وعدم الاستقرار السياسي وعدم القدرة على الحصول على التمويل يثقل كاهل الشركات الأكبر حجماً وارتفاع التكاليف على الشركات الاستثمارية العاملة في العراق.

عينة الدراسة العراق

نتائج الدراسة توصلت الدراسة إلى أن الإجراءات تركز على مكافحة الفساد وتحسين الكهرباء ، تحسين الجوانب القانونية والتنظيمية إصلاح الشركات المملوكة للدولة يجب على الحكومة إيجاد توافق في الآراء والحوار مع القطاع الخاص أصحاب المصلحة الخاصة . ويجب على الحكومة أيضا الاستفادة من فائض عائداتها النفطية وتوفير ما يلزم استثماره في البنية التحتية من أجل الإصلاح والنمو من خلال تحسين المناخ الاستثماري .

Source:- Dabidian and Stone, Private Sector Development in Iraq: An Investment Climate Reform Agenda, The World Bank, 2012 .

٣- (Jha 2015)

عنوان الدراسة مقالات عن الفساد

هدف الدراسة تهدف الدراسة إلى إن الفساد هو مصدر قلق يتطلب الاهتمام به نتيجة لأثاره الضارة في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ، وكذلك تحديد بعض الادوات التي من الممكن استخدامها في مكافحة الفساد ، وقد لاتكون السياسة المتبعة في مكافحة الفساد فعالة في الحد من الرشوة.

عينة الدراسة الدول الاوربية والدول العربية

الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة توصلت الدراسة إلى أن أول مقالتين من الأطروحة تجريبية ، والمقال الثالث يطور نموذجاً نظرياً. وبعض القضايا التي تم تناولها في هذه الرسالة كانت في وقت سابق تم التحقيق من خلال الدراسات السابقة ولكنها تحتاج إلى مزيد من التحقيق ، وتبحث الدراسة في التأثير السلبي على الفساد عند اختيار سياسات يصبح ارتكاب الفساد والرشوة أكثر تكلفة إذ توجد فرص أكبر للتفاعل مع الفساد بأشكاله المختلفة ، وهناك مجموعة من الحوافز المقدمة من أجل الإبلاغ عن الرشوة ، وكذلك مخافة المرتشي .

Source:- Jha, Chandan Kumar, Essays on Corruption, Submitted to the Graduate Faculty of the Louisiana State University and Agricultural and Mechanical College in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, 2015 .

٤- (Leeftang 2015)

عنوان الدراسة أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار العام

هدف الدراسة تهدف الدراسة إلى معرفة إن الفساد له تأثير سلبي في الاستثمار ، حيث إن هناك تمييزاً بين الفساد المتوقع الذي يكون تأثيره في الاستثمار أقل من الفساد غير المتوقع الذي من الممكن معالجته والحد منه ، وتهدف الدراسة كذلك إلى أن الفساد ينخفض في الدول التي يكون فيها الحكم رشيداً .

عينة الدراسة اقتصادات الدول الغنية والدول الفقيرة

الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة توصلت الدراسة إلى أن الفساد بأشكاله المختلفة له تأثير في الاستثمار الاجنبي المباشر والذي بدوره يؤثر تأثيراً سلبياً في الاستثمار العام ، وإن الفساد له تأثيراً في الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث إن الدراسات السابقة توصلت إلى أن الفساد له تأثير سلبي فقط على الاستثمار العام ، بينما الدراسات الحديثة أثبتت أن الفساد بأشكاله المختلفة له تأثير إيجابي وتأثير سلبي حيث إن بعض الدول الاسيوية على الرغم من وجود الفساد في مؤسساتها الحكومية إلا إنها تطورت بفعل الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال الشركات متعددة الجنسية .

Source:- Arlette , The Impact of Corruption on FDI and Public Investment , MSc International Economics, Erasmus University Rotterdam Erasmus School of Economics, 2015.

رابعاً : - اختلاف الدراسات الحالية عن الدراسة السابقة

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ، إذ تناولت الدراسات السابقة العراقية منها والعربية والأجنبية ، تحليل مؤشرات المناخ الاستثماري ، والعلاقة بين مؤشرات البيئة الاستثمارية والنمو الاقتصادي ، وتناولت أيضاً تأثير واقع المناخ الاستثماري في المستثمرين ، وكذلك الحد من الفساد المالي والإداري وإشاعة ثقافة النزاهة ، وتأثير الفساد الاقتصادي في التنمية البشرية المستدامة ، والاختلالات التي أدت إلى إنتشار الفساد المالي والإداري . وتطرقَت الدراسات السابقة أيضاً إلى العلاقة غير المباشرة بين الفساد والاستثمار الأجنبي ، ومساهمة الفساد في تخفيض حجم الاستثمار الأجنبي ، والعوائق التي تواجه جهود مكافحة الفساد الإداري ، وتأثير الفساد في التنمية الاقتصادية والاستثمار . أما الدراسة الحالية فقد ركزت على الفساد المؤسسي ومكونات مناخ الاستثمار ، وماهي المعالجات للحد من هذا الفساد وتطوير مكونات مناخ الاستثمار من أجل تشجيع المستثمرين في استثمار رؤوس الأموال في مشروعات استثمارية في العراق .

الفصل الأول

الفساد المؤسسي و المناخ الاستثماري

(الإطار النظري والمفاهيمي)

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للفساد المؤسساتي (اسبابه - أشكاله - آثاره - مؤثراته)

المطلب الاول :- الإطار النظري لمفهوم الفساد

أولاً :- مفهوم الفساد

يعد الفساد ظاهرة متعددة الأبعاد ومعقدة ، حيث إن الفساد يهدد حياة الأمنيين من خلال ، أزهاق أرواحهم وسرقة الأموال ، وعدم تقديم الخدمات للأفراد وعليه فإن هناك معاني كثيرة في تفسير الفساد .

١- تفسير الفساد في القرآن : ومنها (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) صدق الله العلي العظيم (سورة الروم ، الآية ٤١) ، وتفسير ذلك إن المراد بالبر والبحر معناهما المعروف ويستوعبان سطح الكرة الأرضية . وأستخدم مصطلح الفساد الظاهر الذي يعبر عن المصائب والبلايا الظاهرة فيهما الشاملة لمنطقة من مناطق الأرض من الزلازل وقطع الأمطار والسنين والحروب وانتشار الأمراض وارتفاع الأمن ، وعليه فإن كل تلك المشاكل تقصد النظام الصالح الجاري في العالم الأرضي (الطباطبائي ، ٢٠١٨ ، ١٩٥) . كما إن مصطلح الفساد أستخدم للدلالة على الاسراف بمفهومه العام ، أي الافساد في الارض والمسرفون هم المفسدون كما قوله تعالى (ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الارض ولا يصلحون) (سورة الشعراء ، الآية ١٥١-١٥٢) .

كذلك استخدم مصطلح الفساد بمعنى القطيعة ، أي قطع ما أمر الله تعالى بوصله مثل قطيعة الارحام قال تعالى (ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الارض أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار) (سورة الرعد ، الآية ٢٥) . لذلك جاء مصطلح الفساد في القرآن الكريم مقابل مصطلح الاصلاح ، مثل قوله تعالى (ولا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها) . وقوله تعالى (وقال موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي ولا تتبع سبيل المفسدين) (سورة الأعراف الآية ٥٨ - ١٤٢) . ومن خلال ذلك نصل إلى أن للفساد مدلولات كثيرة في القرآن الكريم وتشمل أنواع الفساد ، وقد جعل الله تعالى كل المعاصي فساداً في الأرض . كما يمكن أن نستخلص مجموعة من الحقائق المهمة من القرآن الكريم وكما يلي (الوزاني، ٢٠١٩ ، ١٨ - ٢٠) :

أ- إن الله تعالى يوجب على أولي الأمر وجماعة المسلمين أن يقاموا الفساد وأن يحاربوه .

ب - إن القرآن الكريم ينبه إلى أهمية الإصلاح والتحسين للأرض ولهذا أمر بمعاينة المفسدين.

ج- إن الفساد دائماً ميل عن القصد والطريق أي الانحراف عنهما .

د- إن الإنسان هو يقوم بإفساد الأرض بارتكاب أفعال الفساد التي تأتي دائماً خلاف الأصل.

٢ - أما الفساد لغوياً من الفعل فسد والذي جذره فسد . وكذلك فسد الشيء يفسد بالضم ، فساداً فهو فاسد وفُسِدَ بالضم أيضاً فساداً فهو فَسِيدٌ وأفسدَه ففسد ولانقل انفسد والمفسد ضد المصلحة، فسد الحال أو الأمر أو الشيء. لذلك فإن الفساد معناه ، الاضطراب والخلل ، وعدم احترام القوانين والاعراف ، التلف والعطب ، اللهو والانحلال ، الانحطاط . حيث إن فسد الطعام يعني عطب ، تلف أي لم يعد صالح للأكل ، وهو ضد صلح ، وكذلك فسدت آلات المعمل تعني أصابها العطب والخلل والتلف (الرازي ، ١٩٨٩ ، ٤٤٣) .

٣ - وكذلك معجم (Oxford Dictionary) يعرف الفساد على أنه إنحراف في أداء الوظائف العامة عن طريق الرشوة والمحابة من خلال الإدارة الفاسدة ، أو القيام بممارسات يشوبها الفساد في مؤسسات الدولة ، إذ أن الرشوة هي إحدى الجريمتين اللتين تبرران عزل الرئيس من منصبه من أجل الحصول أو تحقيق منافع خاصة أو هو الإنحراف عن مبادئ الأمانة في أداء الوظائف العامة (قاموس أكسفورد ، ٢٠١٤ ، ٢٧٧ - ٢٧٩) . وقد قسم قاموس أكسفورد الفساد إلى ثلاثة مفاهيم منها اقتصادية واجتماعية ومادية وكما يلي (كعبوش ، ٢٠١٧ ، ١٤٥) . :

أ- يشمل ظاهرة الفساد الاقتصادي والاجتماعي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً في مجال النشاط الحكومي والإدارة العامة.

ب- يشمل الفساد المادي والتحلل المادي للمواد الطبيعية .

ج- يشمل الفساد الأخلاقي .

٤ - أما اصطلاحاً فيعرف الفساد على أنه ، تعمد مخالفة مبدأ (الحرص على تطبيق قواعد العمل) بهدف الحصول على مزايا شخصية ، وتندرج كل ممارسات الاستغلال السيئ للوظيفة الحكومية أو الخاصة عندما يتعلق الأمر بالشركات الاستثمارية كالتهرب الضريبي والكمركي والغش الكمركي ، وإفشاء أسرار العقود والصفقات ، والرشاوى ، للاستفادة من إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح

خارج حدود القوانين ، كما يحدث الفساد من خلال إستغلال الوظيفة العامة دون اللجوء للرشوة عن طريق سرقة أموال الدولة (الفتلي ، ٢٠٠٩ ، ٧) .

ويعرف الفساد كذلك على أنه ، كل سلوك يرتبط بالوظيفة يخالف القوانين ، أو النظام الاجتماعي، أو الأعراف ، ويشمل الفساد كل ما يمكن أن يصدر عن الموظف العام مهما كانت درجته من خلال إصدار قرارات شخصية مخالفة للقرارات الحكومية سواء كانت تلك المخالفات كبيرة أم صغيرة ، وهو سلوك وظيفي سيء فاسد، خلاف الإصلاح هدفه الانحراف والكسب الحرام والخروج عن النظام العام من أجل مصلحة شخصية خاصة (بني عامر، ٢٠١٢، ٩ - ١٠) .

٥ - أما مفهوم الفساد قانونياً ، وهو تقليد غير قانوني يستخدم من قبل موظف أو عدد من الموظفين، للتأثير في الذين يسهمون في إتخاذ القوانين من خلال ظهور مؤثرات تشجع على الفساد ، كما قد يكون السبب في هذه الظاهرة تقادم التشريعات، التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع الذي يكمن في إستخدام القوانين العامة من أجل تحقيق مكانة اجتماعية أو تحقيق منفعة خاصة (عليمان ، ٢٠١٥ ، ٨٥) . وتوجد أمثلة عديدة على جريمة الفساد التي تنص عليها القوانين ومنها (سعيد ، ٢٠١٩ ، ١٥ - ٢٠) .

أ- نصت المادة رقم (١) من قانون هيئة النزاهة العراقية رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ على ان مشكلة الفساد تعني دعوى جزائية يجري التحقيق فيها بشأن جريمة من الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة وهي الرشوة والإختلاس وتجاوز الموظفين حدود وظائفهم وأية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل، و أية جريمة أخرى يتوافر فيها أحد الظروف المشددة المنصوص عليها في الفقرات (٥ و ٦ و ٧) من المادة (١٣٥) من قانون العقوبات .

ب- نصت المادة (٢) من قانون مكافحة الفساد في اليمن رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ ، على أن الفساد هو : استغلال الوظيفة العامة من أجل الحصول على مصالح خاصة شخصية سواء بمخالفة القانون أم استغلاله أم باستغلال الصلاحيات الممنوحة .

ج- أما قانون مكافحة الفساد التونسي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١١ فينص على أن الفساد : هو سوء التصرف بالأموال أو تبديدها واستغلال النفوذ وتجاوز السلطة أو سوء استعمالها والأثراء غير المشروع وخيانة الأمانة وسوء إستخدام الأموال العامة وغسيل الأموال ، أو سوء إستخدام السلطة أو النفوذ أو الوظيفة

للحصول على منفعة شخصية ويشمل الفساد بشكل خاص جرائم الرشوة بجميع اشكالها في القطاعين العام والخاص والاستيلاء على الأموال العامة .

أما المنظمات الدولية فقد تطرق العديد منها إلى مفهوم الفساد ، وسوف نوضح مفاهيم الفساد من بعض هذه المنظمات ومنها مايلي :

١ - البنك الدولي ، عرف الفساد على أنه إساءة استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب شخصية (World Bank,2017,77) . وهذا التعريف حظي بالقبول الواسع من قبل المتخصصين في مجال الفساد .

٢ - أما منظمة الشفافية الدولية ، عرفت هذه المنظمة الفساد على أنه : إساءة الوظيفة العامة أو استعمال السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب شخصية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة المستندة إلى المنسوبية والمحاباة . وهذا التعريف تم تغييره، وطرح مفهوم آخر للفساد من قبل منظمة الشفافية . فقد عرف الفساد على أنه سلوك يمارس من قبل المسؤولين في القطاعين العام أو الخاص ، سواء كانوا موظفين مدنيين أو سياسيين من أجل إثراءهم أو إثراء اقاربهم بطريقة غير قانونية ، من خلال استغلال السلطة العامة الممنوحة أليهم من قبل الدولة (منظمة الشفافية الدولية ، ٢٠١٤ ، ٩) .

٣ - ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، عرف الفساد على أنه : إساءة استخدام المنصب العام أو السلطة العامة من أجل منفعة شخصية ، سواء كان عن طريق الاختلاس أم الغش ، أم من خلال الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الرشوة . وهناك تعريف للفساد وهو أستغلال استعمال السلطة الموكل بها الموظف في القطاع العام من قبل الدول من أجل الحصول على كسب خاص (برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، ٢٠٠٨ ، ٦) .

إذن من خلال ماتم توضيحه حول الفساد ، فإن هناك مكاسب غير قانونية بمعنى إنها تكتسب الصفة غير الشرعية في الحصول عليها ، لكنها تعود بالنفع الشخصي على الرغم من أنها خارج نطاق القانون الرسمي الذي بواسطته يتم الحصول على هذه المنافع الخاصة .

٤ - أما آراء بعض الخبراء والمتخصصين التي توضح تعريف الفساد ومنهم (طير وأخرون ، ٢٠١٩ ، ١٠٩) :-

أ - أيديت : فقد عرف الفساد على إنه ، السلوك الذي يستخدم فيه الموظف العام سلطته من أجل تحقيق منفعة شخصية ، وبما يتعارض مع القوانين الرسمية للدولة .

ب - بالدام :- فقد تطرق إلى الفساد الذي يعني : المكاسب غير القانونية التي يحصل عليها شخص ما على حساب موكله وذلك عند تعامل الشخص مع طرف ثالث .

ج - لافري وموريس :- عرفا الفساد على أنه : انتهاك الإدارة الحكومية للقواعد الرسمية وغير الرسمية من أجل الحصول على مكاسب مباشرة وغير مباشرة من الوظيفة ومنح الطرف الثالث خدمات أو موارد كان من المستحيل الحصول عليها بالطرائق الرسمية .

ثانياً :- مفهوم الفساد المؤسسي

يظهر الفساد المؤسسي عندما يكون هناك تأثير منهجي قانوني وأخلاقي ، إذ أن تقويض فعالية المؤسسات من خلال تحويلها عن هدفها وإضعاف قدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة ، مما يؤدي إلى أن تفقد هذه المؤسسات ثقتها من قبل الجمهور ، حيث أن تأثير الفساد على المؤسسات يؤدي إلى إضعاف منظميها ، وانحرافها عن مسارها من أجل الحصول على المكاسب المعنوية والمادية بطريقة غير رسمية. وعليه فإن هذا النوع من الفساد يظهر في السلطة القضائية حتى بدون الحصول على الاموال من خلال التأثير في إنحراف القوانين عن مسارها الصحيح من خلال الافراد، وكذلك يظهر الفساد في السلطة السياسية والمؤسسات الاقتصادية والتعليمية والصحية، مما يؤدي إلى إضعاف ثقة الجمهور بهذه المؤسسات. لذلك يعرف الفساد المؤسسي بأنه: الفساد في المؤسسات الاقتصادية والمالية ويؤدي إلى الزيادة في تكاليف الإنتاج والخدمات ويقلل من الفوائد (Lessig ,2013 , p 104) .

إن الفساد داخل المؤسسات الحكومية الذي يعمل على تأخير أو عرقلة المعاملات الرسمية في المجتمع عن طريق إنتهاك القواعد وغالباً ما يكون الفساد قسرياً بطبيعته والذي تستفيد منه الجهات الفاسدة نتيجة عدم تكافؤ القوة . إذ إن الفساد في المؤسسات الرسمية يحدث من خلال إنجاز المعاملات في المؤسسات الحكومية للحصول على السلع والخدمات . ومن كل ذلك يمكن أن يعرف الفساد المؤسسي على أنه : إساءة استخدام المسؤولية العامة في المؤسسات الحكومية من أجل مصالح خاصة شخصية من خلال تقديم بعض المعلومات السرية التي تحافظ على حقوق الملكية العامة وعادةً ماتتطوي ممارسات الفساد على التواطؤ من خلال التنسيق بين العاملين في المؤسسات الحكومية وبين عملائهم

للحصول على ميزة غير مستحقة. إذ إن الفساد يحصل من خلال تقديم المكافأة (الرشوة) من قبل الأفراد إلى صاحب السيادة الوظيفية (1-3 , 2017 , Alberto) .

ويعرف الفساد المؤسساتي أيضا بأنه ضعف القانون وسهولة مرور الفاسدين من خلاله ، وكذلك عدم وجود الشفافية ، وإهدار الاموال العامة ، والاستغلال السيء للصلاحيات العامة من أجل المصالح الخاصة (صقر ، ٢٠١١ ، ٨١٩) .

ويعرف ايضا الفساد المؤسساتي على أنه الفساد الذي تتعدد مجالات نشاطاته فهناك الفساد السياسي والاقتصادي والمالي والإداري، وعليه فإن الفساد هو استغلال المناصب في المؤسسات العامة من أجل المصالح الشخصية (عبد الرزاق ، ٢٠٢١ ، ٢٧) . كما يقصد بالفساد المؤسساتي على أنه الفساد الذي يستشري في مؤسسات الدولة ، إذ أن كبار المسؤولين يقومون بممارسة الفساد ، بسبب افتقار الحكومات الفاسدة إلى الشرعية السياسية ، نتيجة قلة ايمانهم بالنظام السياسي ، وهذا ما يؤدي إلى السمسرة في المشروعات الاستثمارية ، وتجارة الاسلحة ، والسرقات المالية ، من أجل تحقيق مصالح خاصة دون النظر إلى المصلحة العامة (أحمد ، ٢٠١٨ ، ٩) .

وكذلك يعرف الفساد المؤسساتي بأنه البيروقراطية والروتين نتيجة استلام السلطات بأيادي غير أمينة ، مما يضطر الناس إلى البحث عن طرائق غير صحيحة من أجل إنجاز معاملاتهم ، نتيجة الاجراءات الطويلة ، التي تؤدي تأخير إنجاز المعاملات (عبود ، ٢٠١٠ ، ١٢٤) .

ثالثاً :- مفهوم الفساد غير المؤسساتي

بدأت بعض الدول في التحول من النظام المركزي والانتقال إلى النظام لامركزي، إذ كان الهدف منها هو تحقيق النمو الاقتصادي ، ولذلك أعطت بعض الدول زمام الحركة الاقتصادية إلى القطاع الخاص مع عدم وجود رقابة على القطاعات ، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعاملات الاقتصادية ، وقد تدخل بعض العمليات الاقتصادية حالة من الفساد خاصة مع ضعف السلطة السياسية للدولة ، وعليه يمكن توضيح مايقصد به الفساد غير المؤسساتي . فقد عرف على أنه ينتشر في الشركات الخاصة من خلال الإنفاق الكبير للأموال ، نتيجة سوء إدارة الإنفاق والتجاهل والتبذير. وهو الذي يظهر في الهيئات والإدارات غير الحكومية ، من خلال استغلال المناصب الخاصة من أجل مصالح واهداف خاصة (أحمد ، ٢٠١٨ ، ٩) .

ويعرف الفساد غير المؤسساتي كذلك ، من خلال الإشارة إلى الأفعال والممارسات الفعلية التي تعد شكلاً من أشكال الفساد ، وهي: الرشوة بأنواعها والاختلاس والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال العمل في القطاع الخاص .حيث إن هذا الفساد يؤثر في الخطط العامة للدولة من خلال تقديم الرشوة عن طريق استغلال نفوذ القطاع الخاص وتأثيرهم في المسؤولين في القطاعات الحكومية من أجل الحصول على منافع شخصية كالحصول على الاستثمارات والتخفيض من الضرائب(الانتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، ، ٢٠١٦ ، ١٣-١٤) .

وعليه فإن هناك العديد من النماذج التي تصور الإطار العام لنموذج إتجاهات الفساد المؤسساتي وغير المؤسساتي والذي يمكن توضيحها بالمخطط الآتي :

المخطط (١)

مقارنة بين نماذج الفساد المؤسساتي وغير المؤسساتي

نموذج الفساد غير المؤسساتي	نموذج الفساد المؤسساتي
نموذج التحكم بالفساد غير المؤسسي تتحكم المؤسسة الخاصة بـ المؤسسة والهدف المؤسسي من أجل الحصول على الربح	نموذج الفساد المؤسسي (التشريعي) ومنها التحكم بالبرلمان الذي ينتمي إلى الجمهور ، والهدف منه السياسة العامة
نموذج عدم كفاءة الأعمال لدى رجال الاعمال يتحكمون بهدف المؤسسة أو التضارب بالإتجاهات من أجل الحصول على الربح	نموذج الفساد في المؤسسات الاثتمانية المؤسسة تتحكم بالموارد، فالفساد يكون فساداً مؤسساتي

Source :- M . E . Newhouse(2014) , Institutional من أعداد الباحث بالاعتماد على
n Afiduciary theory Cornell journal of low and public , Harvard Corruptio
University ,pp560-587.

يتضح من المخطط (١) مقارنة الفساد المؤسساتي وغير المؤسساتي والتي تم إدراجها في أربعة نماذج:

حيث إن النموذج الأول يوضح الفساد المؤسساتي (التشريعي) من خلال التحكم بالبرلمان الذي ينتمي إلى المجتمع ، والذي يهدف من السياسة العامة تشريع القوانين التي تكون من أجل أهداف عامة ، ، وإن كانت هذه القوانين تشرع من أجل مصالح خاصة ، وهذا ما يؤدي إلى ظهور الفساد في هذه المؤسسات التشريعية . أما النموذج الثاني ، ومن خلال نموذج الفساد المؤسسي الإئتماني فإنه لا يمكن مراقبة الفساد بشكل مباشر نتيجة فعالية المؤسسة غير الصحيحة فالمؤسسة تتحكم بالموارد، وهنا يكون فساداً مؤسساتي ، لغرض الحصول المدير أم الموظفين على الأموال بالطرق غير القانونية وهنا يظهر الفساد المؤسساتي . ويتضح من النموذج الثالث ، عندما تتحكم المؤسسة غير الرسمية ، تسعى إدارة المؤسسة أن تتحكم بموارد المؤسسة والهدف المؤسسي من أجل الحصول على الربح بالطرق الرسمية أو غير الرسمية ، من خلال زيادة الإنتاج والمبيعات . والنموذج الرابع ، يوضح إن إدارة الموارد الخاصة لا يمكن التحكم بها نتيجة عدم كفاءة الأعمال ، ولا يمكن التمييز بين الأهداف المخططة وغير المخططة ، لذلك يظهر الفساد المؤسساتي .

المطلب الثاني :- أسباب الفساد المؤسساتي

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الفساد المؤسساتي ، إذ إن بعضاً من أسباب الفساد يرتبط بالحكم الدكتاتوري الذي تنعدم لديه كل دوافع الحكم الرشيد ، حيث إن الحكومات تتجه إلى نظام الحكم الشخصي في إدارة النظام السياسي ، وهذا ما يؤدي إلى غياب دور المؤسسات التشريعية ، فالحكم يكون تعسفي من أجل تحقيق الأهداف الخاصة للنظام الدكتاتوري ، من خلال عدم كشف أوجه الفساد أو عدم السماح بالنقد للفئات الحاكمة وإلى المنتفعين منها ، من أجل الاستمرار في فرص الفساد عن طريق قواعد دستورية تسمح للمتنفذين من الاستمرار بالفساد (الإمارة ، ٢٠١٢ ، ٣٢-٣٣) . وهناك أسباب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعمليات التحديث الاجتماعي والاقتصادي التي تؤدي إلى إنتشار الفساد ومنها مايلي (عبود ، ٢٠١٠ ، ١٢٤) :

١ - الأسباب المؤسساتية القانونية ، ويعزى هذا الفساد الى عجز الأجهزة التنفيذية في الدولة في ممارسة مهامها وتطبيق القانون اتجاه المفسدين والمجاملة لصالح الأقوياء على حساب الضعفاء والخضوع لتأثيرات بعض اصحاب النفوذ الحكومي والسياسي .

٢- الأسباب المؤسسية الإدارية للفساد ، أي أن طبيعة البناء الحكومي ساعد على انتشار الفساد بسبب:
أ - سوء التنظيم الإداري . ب - تعدد القادة وتضارب اختصاصاتهم . ج - تضخم الجهاز الإداري ونقص المهارات السلوكية .

٣- الأسباب المؤسسية الاجتماعية للفساد ، والمتمثل بتأثيرات المؤسسات البيئية الاجتماعية على سلوك الموظفين ، فالعادات والتقاليد السيئة يمكن ان تشكل مدخلاً للمفسدين ، كما تؤدي العادات والتقاليد الاجتماعية والعلاقات العشوائية الى انتشار ظاهرة الفساد غير المؤسسي ، وكذلك أسباب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعمليات التحديث الاجتماعي والاقتصادي السريع ، حيث إن التحديث يؤدي إلى تغيير القيم الاجتماعية الأساسية (آل الشيخ ، ٢٠٠٧ ، ٥٣ - ٥٤) .

٤- الأسباب المؤسسية الاقتصادية للفساد ، يتمثل ذلك بانخفاض مستويات الدخل وسوء في توزيع الثروات والارتجال في وضع السياسة الاقتصادية وتخصيص اموال طائلة لإدارات المؤسسات الحكومية لتنفيذها دون ان تكون هناك رقابة او متابعة او مساءلة .

٥- الأسباب الخارجية للفساد المؤسسي، وهي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل المؤسسات الخارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة (مهدي، ٢٠١٩، ٧ - ٩).

لذلك يتضح من خلال الاسباب المؤسسية للفساد التي تم ذكرها بأنها أنحصرت في أربعة أسباب منها القانونية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية ، وقد ركزت كل هذه الأسباب على الجانب المؤسسي ، حيث إن هناك مخالفات في المؤسسات ناتجة عن انخفاض الدخل مع عدم وجود قانون يحمي الأموال العامة ، وتركيز السلطة بيد مجموعة يسيئون أستماليها ، مما أدى بالنتيجة إلى إنتشار الفساد المؤسسي.

كما وردت أسباب أخرى أيضاً لانتشار الفساد المؤسسي في مؤسسات الدولة ومنها (الجمال ، ٢٠١٥ ، ٥٤٩ - ٥٥٠) :-

أ- إعطاء بعض المؤسسات الناشئة صلاحيات واسعة في إدارة شؤونها بطريقة لامركزية دون إخضاعها للمتابعة والرقابة المستمرة ، وهذا مايدفع إلى تشجيع بعض المسؤولين إلى استغلال وإساءة سلطاتهم في مؤسساتهم من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية.

ب- التوسع في إقامة المؤسسات العامة من خلال التمتع بالاستقلال الإداري والمالي ووضع الموارد والإمكانات تحت تصرفها ، والتساهل في اختيار القيادات الإدارية غير المؤهلة لإدارتها ، وعدم الاهتمام ببرامج الإعداد والتدريب التي تجنبهم سوء التصرف وتحذرهم من المشاركة في قضايا الفساد المؤسساتي .

ج- العمل على تكليف المؤسسات الإدارية بالوظائف والأعباء التي تفوق إمكاناتها وقدرتها المادية والبشرية ، الأمر الذي يجعل العاملين عاجزين عن إنجاز الأعمال أو تأخيرها ، مما يضطرهم إلى إنجاز الأعمال بالأساليب غير القانونية، ومن هذه الأساليب (الرشوة) التي تعد من أبرز مظاهر الفساد المؤسساتي وغير المؤسساتي .

د- أسباب غياب آليات الشفافية والمساءلة ، والتي تنقسم إلى :

١- آليات المساءلة الداخلية، التي تشير إلى الفصل بين السلطات وإقامة مؤسسات رقابية مستقلة، إذ تقوم أجهزة الدولة بمراقبة بعضها البعض ، وهذا ما يخلق توازناً بين المؤسسات الرسمية .

٢ - آليات المساءلة الخارجية ، وتشير إلى المؤسسات الديمقراطية التي تسمح إلى الشعب من مساءلة حكوماته من خلال الانتخابات المحلية والعامة والمؤسسات الإعلامية والمجتمع المدني.

المطلب الثالث :- أشكال ومظاهر الفساد المؤسساتي

هناك العديد من أشكال الفساد المؤسساتي التي تختلف من مجتمع إلى آخر ، وحسب طبيعة النظام المتبع الاشتراكي والرأسمالي ، وكذلك نوعية الحكم الدكتاتوري أو الديمقراطي. لذلك فإن الفساد يمارس من مجموعة تتفق على نوع من الفساد بشكل منظم بالاتفاق مع الآخرين أو بشكل غير منظم دون الاتفاق مع الآخرين . وعليه فإن الفساد في المؤسسات له أشكال يمكن تصنيفها إلى (الشلوي، ٢٠١٦، ٤٢-٤٤):-

المجموعة الأولى ، المخالفات المالية ، ومنها :

١ - مخالفات القواعد والأحكام المالية في قوانين المزايدات والمناقصات والمشتريات .

٢ - مخالفات القواعد والأحكام التي تنص عليها القوانين المالية .

٣ - الهدر في استخدام المال العام ، فرض الرسوم والغرامات بدون سند قانوني.

المجموعة الثانية ، المخالفات الجنائية ومنها ، التزوير ، الرشوة ، الاختلاس .

المجموعة الثالثة ، المخالفات السلوكية ومنها ، سوء استخدام السلطة ، الوساطة والمحسوبية ، العلاقات الأسرية والمناطقية، الجمع بين أكثر من عمل في أماكن مختلفة ، وعدم المحافظة على كرامة العمل.

المجموعة الرابعة ، الفساد التنظيمي ومنها :

١ - عدم الالتزام بتعليمات وأوامر الرؤساء ، وعدم احترام وقت العمل.

٢ - إلامبالاة في تطوير الأداء ، والانعزال وعدم التعاون في إنجاز العمل.

٣- الهروب من المسؤولية ، وعدم الاحتفاظ بأسرار العمل.

ويمكن تقسيم الفساد المؤسساتي بأشكاله المختلفة إلى فساد مؤسسي غير منظم وفساد مؤسسي

منظم وكما يلي (عائض، ٢٠١٩ ، ١٥٨ - ١٦٠) :

أ- الفساد المؤسسي المنظم :هو الفساد الذي يمارسه المسؤولون الكبار ورجال الاعمال وهم أصحاب القرار ، ولديهم العديد من القدرات والإمكانات التي يسخرونها لخدمة أهدافهم ، وهذا الفساد هو أكثر قوة وتماسكاً وتنظيماً. إذ يتصف هذا النوع من الفساد بكبر حجم الفساد الذي قد يكلف الدولة ملايين الدولارات وتأثيره القوي في المجتمع، وهو يعد أخطر أنواع الفساد لارتباطه بقمة الهرم السياسي، وانتشاره السريع إلى جميع المؤسسات الحكومية والمجتمع.

ب - الفساد المؤسسي غير المنظم :- وهذا الفساد الذي يمارسه بعض المسؤولين والموظفين بصورة غير منتظمة من خلال عقد الاتفاقات والصفقات المشبوهة مع الاقارب ، فمن خلال قيام المسؤول المنتفذ بتصرفات غير قانونية للتهرب من حل نزاع قضائي ، أو التهرب الجمركي أو من الضرائب، وخطر الفساد غير المنظم يؤدي إلى خلل في المجتمع ، من خلال عدم وجود العدالة بين المواطنين على أساس العلاقات العائلية والمحابة والمنسوبية .

وهناك اشكال اخرى للفساد المؤسساتي ، الذي يشمل أنواع عديدة من المظاهر أو الاشكال التي تمثل الانحرافات في السلوك والقواعد والتشريعات والاهداف في المؤسسات الرسمية ومنها مايلي

(الجبوري، ٢٠١١ ، ٤٣ - ٤٤) :-

١ - الفساد المالي: والذي يتمثل في عدم تطبيق القواعد المالية والتعليمات الخاصة في المؤسسات المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية ، المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات .

٢ - الفساد السياسية:- ويعد أكثر أنواع الفساد تأثيراً والذي يتعلق بالانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة . ومع أن هناك فارقاً جوهرياً بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسيع المشاركة، وبين الدول التي يكون فيها الحكم شمولياً ودكتاتورياً ، لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد المؤسساتي في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل بالحكم ، وتتمثل مظاهر الفساد السياسي بالآتي :

أ - فساد الحكام وسيطرة نظام الدولة على الاقتصاد .

ب - فقدان الديمقراطية ، وفقدان المشاركة .

ج - الحكم الشمولي الفاسد .

٣- الفساد الإداري : يتعلق هذا الفساد بالمظاهر والانحرافات الإدارية والوظيفية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام في إثناء تأديته مهام وظيفته في المؤسسات الحكومية من خلال تطبيق التشريعات والقوانين والضوابط وأغتنام الفرص للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار . وهنا تتمثل مظاهر الفساد المؤسسي الإداري في الامتناع عن أداء العمل الرسمي أو التراخي وعدم تحمل المسؤولية .

٤- الفساد الاقتصادي ، ويتمثل في التلاعب بالقوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادي مثل التلاعب في البورصة أو الاحتكارات إذ أن مفهوم الفساد من الناحية الاقتصادية له جانبان هما:

أ - جانب الطلب ، يتمثل الفساد هنا بقدرة مسؤولي الحكومة على إحالة التراخيص وقبول الرشاوي والهدايا من الأصدقاء والأقارب .

ب - جانب العرض ، يتمثل بالمؤسسات غير الرسمية التي تقوم بعمليات الابتزاز وتقديم الرشاوي والهدايا بموجب اتفاقيات غير معلنة الى مسؤولي الحكومة الذين يمثلون بدورهم جانب الطلب من معادلة الفساد المؤسسي الاقتصادي.

وإذا نظرنا إلى الفساد من جانب الاستغلال الكامل للوظيفة من قبل بعض المسؤولين أو الموظفين فمن الممكن حصرها بالآتي (داود ، ٢٠١٢ ، ٧٩ - ٨٠) .

١ - الفساد الكبير :- وهذا النوع من الفساد المؤسسي يقوم به كبار الموظفين والمسؤولين، وينتشر في المؤسسات الأمنية إذ يشمل وكالات تجارية للشركات عابرة القومية من خلال صفقات السلاح والمعدات العسكرية .

٢- الفساد الصغير :- يقوم به صغار الموظفين والمسؤولين، ويشمل آلية دفع الرشوة والعمولة ، وآلية وضع اليد على المال العام ، والحصول على مواقع للأقارب .

يتضح من ماتم عرضه إن معظم أشكال الفساد تعود إلى السلوك اللاخلاقي ، وخاصة لفئة الموظفين في المؤسسات أو الشركات الذين يحاولون الإختلاس وإهدار المال العام من خلال ممارسة أشكال البيروقراطية والروتين لتعطيل بعض المعاملات بغية الحصول على الرشوة التي هي حالة مخالفة للقانون والتشريعات التي يقوم بها الموظف أو الشركات الاستثمارية (المحلية والأجنبية) التي تحاول تعطيل فرص الاستثمار .

المطلب الرابع :- أثار ومؤشرات الفساد.

أولاً :- الأثار الاقتصادية للفساد

لاشك أن الفساد الاقتصادي يؤثر في الأفراد والمجتمع ، إذ إن غياب الحكم الصالح يؤدي إلى ضعف المؤسسات الحكومية ، حيث أن هناك اصحاب النفوس الضعيفة التي تدفعهم إلى التوجه نحو الربح غير المشروع من خلال الفساد بأشكاله المختلفة ، بدلاً من الاتجاه إلى المشاركة في الأنشطة الإنتاجية ، وهذا ما يؤدي إلى اضعاف قدرة الدولة في زيادة وتنويع الإيرادات العامة ، إذن فإن الفساد يترك آثاراً اقتصادية سلبية ، ويمكن حصر أهم الأثار السلبية للفساد بالآتي (عمر ، ٢٠١٢ ، ١٠) :-

أ- ميزانية الدولة من خلال التهرب الضريبي والجمركي ، والاختلاس يزيد من اتساع رقعة الاقتصاد الريعي ، ويعرقل تنافس الشركات الاستثمارية الاجنبية والمحلية .

ب- إنخفاض في إنتاجية المؤسسات المتوسطة والصغيرة ، التي تعمل على نمو الاقتصاد .

ج - تغيير تركيبة عناصر الانفاق الحكومي ، إذ أن المؤسسات الحكومية يرتفع إنفاقها على الاستثمارات المفتوحة للرشوة ، كألإنفاق الاستثماري في الوزارات الأمنية ، وينخفض إنفاقها على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

وعليه فإن الفساد يؤثر في عدم جذب الاستثمارات ، مما يترك آثاراً سلبية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تنعكس سلباً أيضاً على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، وكذلك على العاملين في هذه المؤسسات وخاصة عندما يشوه الفساد هذه المؤسسات من خلال إختلاس المال العام ، المحسوبية ، التزوير ، تهريب الثروات الوطنية .

إذن يمكن تحديد نوعين من الآثار الاقتصادية للفساد ومنها :-

١- الآثار الاقتصادية المباشرة

يعد الفساد تكلفة اقتصادية يتحملها المجتمع، فالذين يمارسون الأعمال الاستثمارية لايهتمون بالجدوى الاقتصادية للاستثمارات ، وإنما هدفهم توظيف الأموال وتدويرها بما يعارض القوانين والقواعد الاقتصادية . وعليه فإن الفساد يؤثر في انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة ، وكذلك يؤثر في ارتفاع تكاليف المشروعات الاستثمارية ، كما أن سوق العمل يتأثر بالفساد من خلال التعيين والتوظيف على أساس الرشوة أو المحسوبية ، ويؤثر كذلك الفساد في عدم المساواة في توزيع الدخل ، كما يؤثر بشكل سلبي في العمليات الاقتصادية التي تدخل في الدورة الاقتصادية من خلال حركة النشاط الاقتصادي (كزار ، ٢٠١٤ ، ٢٨) .

وهناك العديد من الآثار الاقتصادية السلبية والإيجابية سوف نتطرق إليها وكما يلي :-

أ- الآثار الاقتصادية السلبية للفساد

* تأثير الفساد في الإيرادات الحكومية ، عندما تتم رشوة موظفي الدولة من أجل التجاهل عن جزء من الواردات والإنتاج والدخل ، من خلال خفض بعض الضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية ، وعلى ذلك تخسر الحكومات هذه الإيرادات المستحقة ، مما يؤثر ذلك في النشاط الاقتصادي للدولة .

* تأثير الفساد في مستوى توزيع الدخل والفقر ، قد يتهرب بعض الأغنياء عن دفع الضرائب من خلال عدة أساليب وممارسات غير مشروعة ، ومنها الرشوة التي تعمق الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وكذلك

يؤثر الفساد في زيادة تكلفة الخدمات التي تقدمها الحكومة مثل الصحة والتعليم ، وغيرها من الخدمات الأساسية ، وهذا يقلل من إمكانية تقديم تلك الخدمات وجودتها ، ويؤثر الفساد كذلك في إنخفاض مستوى النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى إنخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، عن طريق زيادة الأسعار، وتدهور القوة الشرائية (عبد الرزاق ، ٢٠٢١ ، ١٢ - ١٣) .

* تأثير الفساد في الأسعار ، إن الاختلاس الذي يرتكب من قبل بعض الإداريين والسياسيين في المؤسسات المالية وغير المالية ، فضلاً عن تهريب وتحويل الأموال إلى الخارج ، وكذلك العمولات التي يدفعها أصحاب المشروعات الاستثمارية إلى بعض الإداريين من الموظفين والتي تعد نوعاً من الكلفة التي تضاف إلى قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أصحاب المشروعات الاستثمارية الإنتاجية منها والخدمية ، وهذا ما يتحمله الفرد المستهلك ، حيث إن المستهلك يدفع سعراً للسلعة أعلى من تكلفتها الحقيقية ، نتيجة الربح الإضافي الذي يدفعه أصحاب المشروعات إلى أصحاب القرار ، حيث إن جزءاً من الأسعار التي يدفعها المستهلك تذهب إلى الوسيط الذي يستحوذ على الأسعار الإضافية من خلال تقديم العقود الاستثمارية بأسعار أقل مما هي عليه (عبد العالي ، ٢٠١٣ ، ٩٩) .

* أثر الفساد في الانفاق الحكومي :- يؤثر الفساد في حجم الانفاق الحكومي، من خلال الانفاق على الصفقات الكبيرة ، من هنا فإن الخيارات المتعلقة بحجم الميزانية الحكومية وطريقة توزيعها تتلاءم مع الأشكال المختلفة للفساد في المؤسسات الحكومية . لذلك فإن بعضاً من الفساد المؤسساتي يحصل في مرحلة إعداد الميزانية وهنا يطلق عليه (الفساد السياسي) ، أما الفساد المرتبط بمرحلة تنفيذ الميزانية فيطلق عليه الفساد (البيروقراطي أو الإداري) ، إذ أن الفساد الإداري، يقع من خلال إنجاز الميزانية ، ويؤثر في دقة إنجاز النفقات العامة ، أما الفساد السياسي، الذي يغير القرارات حول كمية الإنفاق الحكومي وتوزيعه (يونس ، ٢٠١٠ ، ٢٤٩ - ٢٥٠) . وبما أن الاستثمار هو استخدام الإنفاق في تكوين الطاقات الانتاجية الجديدة اللازمة لعملية انتاج السلع والخدمات، ويرى بعض المستثمرين أن الفساد يقلل من الضريبة التي تؤثر في الفرد والمجتمع (عبد الرضا ، وعواد، ٢٠١٥ ، ٣٩).

ب- الآثار الاقتصادية الإيجابية للفساد ومنها (بدرأوي ، ٢٠١٧ ، ٣٥٧):

- يكون الفساد دافعاً للموظفين للعمل بواجباتهم في تقديم الخدمات في ظل تدني الأجور والرواتب لحصولهم على حوافز مادية ورشاوي تدعم رواتبهم التي يحصلون عليها من الدولة.

• في ظل وجود قوانين لا تتفق وتطلعات المواطنين والتجاوز عليها من وجهة نظر المجتمع لا يمثل جريمة بل على العكس قد تكون طوق النجاة في سرعة إنجاز المعاملات الاستثمارية ، في ظل وجود أنظمة دكتاتورية متسلطة .

• الفساد في المؤسسات غير الرسمية تساعد المؤسسات الرسمية على التسريع في إنجاز أعمالها . ومن خلال ماتقدم يتضح إن أثر الفساد يوزع في بعض المتغيرات منها المؤسسات المالية ، وقيمة العملة ، والإنفاق الحكومي ، وهذا الأثر أوسم بالحالة السالبة ، كون معظم الأموال التي تهدر من خلال الفساد تقف عائناً أمام تحقيق العوائد التي تعود بالنفع على الاقتصاد ، لذلك نجد أن المستثمرين يوظفون رؤوس أموالهم في الدول التي تحقق أعلى عائد متوقع ، ويهرب المستثمرون من الدول التي يزداد فيها الفساد ، مما يقلل من الحوافز الاستثمارية . وعليه فإن هناك رأياً يطرح حول تأثير الفساد في الاستثمار ليس كأثر سلبي فقط ، وإنما هناك أثر إيجابي ، وخاصة إن بعض الاقتصاديين يركزون على هذا الأثر من خلال النمو الاقتصادي ، وقد طرح فريقان من الخبراء والاقتصاديين آرائهم حول هذا التأثير :-

الرأي الأول : القائل بالتأثير الإيجابي للفساد في النمو الاقتصادي

أن الفساد بأشكاله وأنواعه هو احد عوائق النمو الاقتصادية والتنمية ، إلا أن هناك بعض الآراء التي تجمع على أن الفساد له آثاره الإيجابية في الاقتصاد ، وأنه لا يجب النظر إلى النظريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على إنها قوانين ثابتة لا تقبل التغيير ، ووجهة نظر هذه الآراء الايجابية للفساد ، على إنها تنظر إلى الرشاوي التي تدفع من جانب المستثمرين الاجانب والمحليين لتسهيل عملية تسريع الإجراءات ، ولا تدفع هذه الرشاوي لما هو غير مستحقها ، إذ أنها تخلق نوعاً من التنافس بين الشركات الأكثر أملاكاً لرؤوس الأموال واستبعاد الشركات الأقل أملاكاً لرؤوس الأموال فضلاً عن أن هذا النوع من الفساد يختصر الوقت اللازم في إنجاز متطلبات الاستثمار من قبل المستثمرين . يرى (صمويل هنتيجتون) إيجابية الفساد من خلال الرشاوي التي تسمى عندهم (التليين) أو (نقود التعجيل) في إنها تزيد من الكفاءة في الحالات التي قد تكون الدولة فيها مسيطرة على النشاط الاقتصادي بالكامل ، وعندما تسهم في التخفيف من التعقيدات الروتينية ، في هذه الحالة تعرض نقود التعجيل في صورة ضريبة طوعية أو إكرامية على المسؤول ، مقابل الحصول على الخدمات بصورة أسرع من خلال تخفيض الوقت في إنجاز المشروعات الاستثمارية . كما يرى الباحث (Lui) أن من الآثار الإيجابية للفساد

على الاستثمار استغلال الوقت ، وعليه فإن الأفراد الذين تكون لديهم معاملات استثمارية يقومون بتقديم الرشوة لموظفي الحكومة رغبة في الحصول على الموافقات والترخيص، وكذلك من أجل قضاء مصالحهم الشخصية ، ومعنى ذلك أن الرشوة أدت إلى توفير الوقت (الجمال ، ٢٠١٥ ، ٥٥٤ - ٥٥٦).

الرأي الثاني : القائل بالتأثير السلبي للفساد في النمو الاقتصادي

إن الفساد يؤثر على النمو من خلال نوعية الاستثمارات ، حيث إن جودة هذه الاستثمارات تمارس دور أساسي في تحديد إنتاجية رأس المال ومن ثم معدل نمو الاقتصادي ، إن انتشار الفساد يرافقه زيادة في حجم الاستثمارات الحكومية وانخفاض إنتاجية أو عوائد الاستثمار ، وكذلك انخفاض الإيرادات الحكومية. كما إن انتشار الفساد يؤثر في انخفاض حجم الإيرادات العامة عن طريق انخفاض الإيرادات الصناعية والتجارية والعقارية ، والامتناع عن دفع الرسوم بشكل صحيح أو التساهل والتهريب الضريبي (سعيد ، ٢٠١٩ ، ٦٨ - ٦٩). كما أن انتشار الفساد له آثار سلبية في استغلال الموارد ويؤدي ذلك إلى ضعف النمو الاقتصادي والاضطراب في مستوى الفقر وتوزيع الدخل ، ومن ثم التأثير في مستوى أداء الدولة في توفير الخدمات وزيادة الأعباء على الدولة والمجتمع مما يؤدي إلى توسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، لأن زيادة النمو الاقتصادي تساعد على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمختلف أفراد المجتمع. لذلك يؤثر الفساد في إعاقة التنمية المستدامة والأداء الحكومي ويشكل خطراً على عملية التنمية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الخدمات الأساسية للمجتمع من خلال انخفاض أداء القطاعات الخدمية (بني عامر ، ٢٠١٢ ، ٢٦ - ٢٨) .

لقد طرحت العديد من الدراسات التي تحاول معرفة آثار الفساد وخاصة انعكاس ذلك على النمو الاقتصادي ، فقد شوه الفساد الكثير من الحالات المرتبطة باتخاذ القرارات للمشروعات الاستثمارية مما قلل من إنتاجية الاستثمار، ومن أهم الدراسات التي توضح الأثر السلبي للفساد هي دراسة (بالو ماورو) والتي حاولت قياس أثر الفساد على الاستثمار والنمو الاقتصادي والتي اعتمدت على مؤشرات ثلاثة منها (البيرماني ، وعبدالله ، ٢٠٢٠ ، ١٦٣):

المؤشر الأول : يعبر عن حجم مستويات الفساد التي تتضمن المعاملات الاقتصادية التي تتسم بزيادة تكاليف المعاملات الاستثمارية .

المؤشر الثاني : يركز هذا المؤشر على عدم كفاءة النظام القضائي ، في القطاعات الحكومية ويكون عاملاً سلبياً في جذب العديد من الاستثمارات .

المؤشر الثالث : يعبر عن عدم الكفاءة الإدارية في القطاعات الرسمية ويعد عاملاً سلبياً في زيادة حجم الاستثمارات للدولة نتيجة الروتين الذي يستخدم في إنجاز المعاملات الاستثمارية .

واوضحت نتائج الدراسة إن الفساد يؤثر سلباً على الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الاستثمارات .

٢ - الآثار الاقتصادية غير المباشرة

إن النظام السياسي في أي دولة قد يواجه الفساد في مرحلة من مراحله المختلفة ، وخاصة بالنسبة للدول التي تتحول فيها النظم إلى الديمقراطية ، مما يخلق حالة من الإخلال في القيم الأخلاقية ، وكذلك بروز حالة من التعصب والتطرف لبعض الأراء . كما إن الفساد يمكن أن يكون السبب الرئيس في إنتشار الجريمة لعدم تكافؤ توزيع الدخل ، لذلك يمكن حصر الآثار الاقتصادية غير المباشرة للفساد بالآتي (عبد الرضا، وعواد ، ٢٠١٥ ، ٣٩) : ، إن الفساد يؤثر في حدوث اضطرابات والتي تهدد الأمن والاستقرار السياسي في الدولة . كما يؤدي هذا الفساد إلى زيادة الخلافات والصراعات في مفاصل الدولة بين الأحزاب المختلفة (المصري ، ٢٠١٠ ، ٣٦ - ٣٨) . ويؤثر الفساد في زيادة غسل الأموال، هذه الظاهرة تؤثر في عدم توازن وأستقرار الاقتصادات وبخاصة الدول النامية منها ، حيث أن هذه الاقتصادات لاتستطيع مواجهة التغيرات في الطلب والعرض سواء مايخص السلع والخدمات أم النقود . ومن شأن عمليات غسل الأموال ، خلق الدخول الهائلة ، التي تؤدي إلى زيادة البذخ والترف لدى غاسلي الأموال الذين هم نسبة قليلة من أفراد المجتمع الذين يتنافسون في الحصول على السلع والخدمات ، هذا مايؤدي إلى ارتفاع أسعارها وحصول حالة التضخم ، وبالمقابل أن الاكثريه من الفقراء يعزفون عن تلك السلع ويقل الطلب عليها مما يؤدي إلى الكساد فتصبح لدينا حالات الكساد والتضخم. ويؤثر الفساد على ضعف سيادة الدولة والقانون من خلالفساد السلطات وعدم وجود تشريعات رادعة للفساد (رمو ، وذنون، ٢٠١٨ ، ٤٢) . والفساد يؤثر في عدم الحرص على المال العام ، والشعور بالمسؤولية. وهناك تأثير للفساد في الافراط في سن القوانين والأنظمة دون دراسة حقيقية ، كما يؤدي الى ظهور بعض الثغرات في الأنظمة والقوانين و هذا ما يوفر المناخ المناسب للفساد . كما إن الفساد

المؤسساتي له تأثير في الشعور بعدم الاخلاص والحرص على المصلحة العامة والمبالاة والإهمال في المؤسسات الحكومية . وعدم المصداقية في المنظمات والمؤسسات المختلفة في المجتمع ، مما يؤدي إلى شيوع مشاعر عدم الرضا والسخط لجمهور المتعاملين . ويسهم الفساد في ضعف مستوى جودة أداء الأعمال وتدني الكفاءة . كما إن الفساد يشجع على فساد العاملين في المؤسسات الحكومية ، إذ يفترض في الموظفين الكبار أن يكونوا على قدر المسؤولية وقدوة للموظفين الصغار، فإن كانوا فاسدين ، يدفع ذلك صغار الموظفين ليكونوا فاسدين كذلك ، ويفقد الموظفون الكبار المبرر الأخلاقي لمحاسبة صغار الفاسدين على فسادهم(عبد الرضا، وعواد ، ٢٠١٥ ، ٣٩ - ٤٠) .

ثانياً :- مؤشرات قياس الفساد

تشير الدراسات إلى أن هناك نوعين من المؤشرات التي من خلالها يمكن قياس الفساد ، المؤشرات المباشرة التي تعبر عن ماتم اكتشافه فعلاً من الفساد ، ومؤشرات غير مباشرة لقياس الفساد والتي يمكن من خلالها معرفة نوع الفساد (الشلوي ، ٢٠١٦ ، ٤٦ - ٤٧) . وهناك العديد من المؤشرات تصدرها منظمات أو مؤسسات رسمية وغير رسمية ومن أهم مؤشرات قياس الفساد ماييلي(عاتي ، ٢٠١٣ ، ٦٩):

١- مؤشر منظمة الشفافية العالمية : منظمة مجتمع مدني مقرها برلين يقتصر تعاملها مع المنظمات غير الحكومية للوصول إلى الشفافية وقياس مدركات الفساد في دول العالم . تعتمد في الوصول إلى مدركات الفساد في الدول على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (البنوك) والخبراء ورجال الأعمال والأفراد . تمثل تقاريرها السنوية عن الفساد إحدى أهم مؤشرات مدركات الفساد في العالم . إن تقارير هذه المنظمة لاتقيس حجم الفساد في الدول ومعرفة طبيعته بقدر معرفة (مدركاته) أي الإحساس بوجود الفساد من أجل الوصول إلى تصورات تلك الجهات للإحساس بوجود الفساد من عدمه. فقد يعتمدها أصحاب الشركات أو بعض الدول في نشاطها السياسي أو الاقتصادي ، مما يؤدي إلى إن تلك التقارير لها نتائج جانبية مؤثرة على حركة رؤوس الأموال في الدول التي تشير إلى مدركات الفساد فيها إلى الارتفاع. وبذلك تكون مانعاً من الاستثمار في تلك الدول التي تدخل ضمن اهتمامات المنظمة ، مما يدفع إلى إن الدول عليها أن تتخذ الإجراءات الوقائية الكافية لمكافحة الفساد عبر ثلاثة محاور هي الإجراءات الكفيلة لمتابعة الظاهرة ومحاربتها ، المؤسسات الرقابية الحكومية وغير الحكومية، التشريعات القانونية .

٢- المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية : هو النشرة الأسبوعية التي تنشر حول الاقتصاد والتمويل على المستوى العالمي ، أستاذاً إلى نموذج إحصائي لحساب المخاطر . ففي عام ١٩٩٢ أنضم المؤشر إلى مجموعة خدمات المخاطر السياسية . إذ يشتمل مؤشر دليل المخاطر على (٢٢) متغيراً موزعة على ثلاث مجموعات فرعية منها المخاطر السياسية (١٢ متغيراً و ١٠٠ نقطة مخاطر) والمخاطر التمويلية والمخاطر الاقتصادية (لكل منها ٥ متغيرات و ٥٠ نقطة مخاطر)، بحيث تشتمل كل مجموعة على المتغيرات الفرعية والتقييم على أساس نقاط المخاطر . إذ تشير القيم المتدنية لنقاط المخاطر إلى وجود مخاطر مرتفعة للغاية ، ويتم الحصول على المؤشر التجميعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية بأخذ نصف مجموع نقاط المخاطر للمجموعات الثلاثة ، بحيث تتراوح قيمة المؤشر التجميعي بين صفر (للمخاطر المرتفعة) و ١٠٠ (نقطة للمخاطر المتدنية) . حيث الفساد في النظام السياسي يمثل تهديداً للاستثمار الأجنبي ، لأنه يشوه البيئة الاقتصادية ، ويؤثر سلباً في كفاءة الدولة .

٣- الفساد في المؤشر المركب (مؤشر البنك الدولي) :- بدأ تطوير المؤشر بواسطة باحثين من البنك الدولي في عام ١٩٩٩ ، وذلك على أساس الجوانب التالية:

أ - حكم القانون .

ب - الاستقرار السياسي والاقتصادي .

ج - كفاءة الحكومة .

د - التحكم بالفساد من خلال المساءلة .

لذلك يعتمد تطوير المؤشرات الفرعية لكل جانب من هذه الجوانب على عدد المتغيرات التي تم استنباطها من (٣٧) قاعدة للمعلومات تم إنشاؤها بواسطة (٣١) مؤسسة متخصصة بأستخدام منهجية أحصائية ، تم التمكن من إستغلال المعلومات المتاحة من قواعد المعلومات وذلك لتوصيف المؤشرات . وحسب منظمة الشفافية الدولية فإن الدولة التي تحصل على الترتيب الأول من خلال الحصول على أعلى درجة التي تبدأ (من ١ إلى ١٠٠) (المعهد العربي للتخطيط ٢٠٠٨ ، ٣-٨) وطبقاً لمؤشر مدركات الفساد فقد تم ترتيب الدول الأعلى أو الأقل فساداً في العالم كانت فنلندا وقد حصلت على المرتبة الأولى بين دول العالم الأكثر شفافية ، والأقل فساداً في عام ٢٠٠٤ إذ حصلت على (٩٧) درجة، من بين الدول (١٧٩) التي شملها المؤشر ، وفي عام ٢٠١٢ حصل كل من الدانمارك

ونيوزلندا على (٩٠) درجة من بين (١٧٦) دولة مقابل حصول نيوزلندا والدانمارك المرتبة الأولى، وفي عام ٢٠٢٠ ، تقدمت الدانمارك على نيوزلندا، وحصول كل منهما على المرتبة الأولى إذ حصلت الأولى على (٨٨) درجة ، وجاءت فنلندا بالمرتبة الثالثة وقد حصلت على (٨٥) درجة من بين (١٨٠) دولة شملها المؤشر ، وأنخفضت درجات مؤشر الفساد في عام ٢٠٢٠ نتيجة إنخفاض المعاملات الاقتصادية ومنها النشاطات الاستثمارية في أغلب دول العالم بسبب الركود الاقتصادي الذي ضرب الاقتصادات العالمية. إن الدول العربية الأكثر فساداً ، هي الصومال وتأتي بالمرتبة الأولى عربياً من خلال مؤشر مدركات الفساد ، بمقدار (٨) درجات ، وتأتي السودان بالمرتبة الثانية عربياً حسب مؤشر الفساد وجمعت (١٣) درجة على مؤشر المخاطر لعام ٢٠٠٤ . أما في عام ٢٠١٢ فقد جاءت اليمن بالمرتبة الأولى من أكثر الدول العربية بالفساد والمخاطر عربياً وعالمياً ، وقد حصلت (٨) درجات على مؤشر المخاطر القطرية. أما عام ٢٠٢٠ فقد جاءت السودان بالمرتبة الأولى عربياً بالفساد والمخاطر ، إذ جمعت (١٢) درجة على مؤشر المخاطر القطرية الذي يبدأ (١٠٠) أقل فساداً و (صفر) ترمز إلى أعلى درجة فساد ، أما اليمن فجاءت بالمرتبة الثانية من أكثر الدول العربية فساداً وجمعت (١٢) درجة لمؤشر المخاطر . وعليه فإن انتشار الفساد يكون في المجتمعات الأكثر تجزئة التي تنتشر فيها المحسوبية السياسية. لذلك فإن الدول العربية الأكثر فساداً ومخاطر تتباين بين (، سوريا ، اليمن، الصومال، ليبيا ، السودان ، العراق) (منظمة الشفافية الدولية ، ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠ ، ٣-٦) . ومن خلال ماتقدم فإن قياس الفساد يعتمد بشكل أساسي على مؤشرات الفساد ، وقد تختلف مجموعة القياس حسب نوع المؤشر ، إذ يتم تمييز المؤشرات من خلال التقييم عن أشكال الفساد. وعليه فإن مؤشر الفساد يعد مقياساً عن الدرجة التي تحصل عليها الدولة من خلال درجات التقييم في كل مؤشر من مؤشرات الفساد . إذ إن أغلب المؤشرات التي تقاس بها درجة الفساد تعتمد على المعلومات والبيانات التي يمكن الحصول عليها من الجهات غير الرسمية والتي من خلالها يمكن قياس الفساد في الدول التي ينتشر فيها .

ثالثاً :- سبل مكافحة الفساد

هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها مكافحة الفساد بمختلف أشكاله ، إذ تقع مسؤولية معالجة الفساد من خلال الجهات الحكومية المسؤولة عن كشف الفساد ومكافحته . إذ إن هناك خطوات يجب على الدولة متابعتها ، وهي الشفافية التي عن طريقها معرفة المعلومات التي تخص الجوانب

الاقتصادية والإدارية والمالية ، ومن خلال هذه المعلومات يمكن التعرف على أسباب الفساد ، فبعض هذا الفساد يحتاج إلى خطوات بسيطة وبعضها الآخر يحتاج إلى خطوات معقدة . إذ لابد من وجود السبل في عملية الحد من الفساد ، ومن هذه الوسائل محاسبة المسؤولين في عمليات إهدار المال العام ، والإضرار بالاقتصاد الوطني من خلال الكشف عن الفساد في المؤسسات الحكومية ، عن طريق المشروعات الاستثمارية الوهمية ، وكذلك في عقد الصفقات التجارية .

ومن خلال ذلك فلا بد من وجود السبل والإجراءات التي تسعى لمعالجة الفساد ، من أجل محاولة الحد من ظاهرة الفساد ومنها مايلي (Rizal & Chanakyapuri , 2010 , 3 - 6) .

١- تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية والعناصر الأخرى للمجتمع المدني، ورفع مستوى الوعي العام لمكافحة الفساد.

٢- ترسيخ سياسات فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد والتي تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون، والإدارة السليمة للشؤون العامة والممتلكات العامة، والنزاهة، والشفافية، والمساءلة ، إلا إن الفساد يمكن ملاحقته بعد وقوعه، ولكنه يتطلب الوقاية .

٣- وضع التدابير والقواعد والأنظمة لإقامة هياكل منع الفساد وأدوات لازمة لضمان نظام تنفيذ فعال ، من خلال توافر إطار شامل ومتناسك للعمل المحلي والإقليمي والدولي لمكافحة .

٤ - إرجاع الأموال المسروقة من دولة ما ، حتى وإن تم غسلها في وقت لاحق، وأن تكون العائدات المتأتية من الفساد إلى الدولة الطرف المطالبة التي قامت بالاعتراف بملكيّتها للاصول أو بالتضرر جراء اختلاس الأموال منها .

٥ - كشف إحالة الموجودات المكتسبة بصورة غير مشروعة، واسترداد الممتلكات ، وحماية حقوق الناس من أولويات مكافحة الفساد ، حيث إن الفساد أدى إلى نهب الثروات الوطنية .

٦- الحد من الفساد يحتاج إلى خطوات متوازية ، حيث إن هذه الخطوات تتخذ التدابير التي من شأنها أن تدعم وتجمد وتحجز وتصادر العائدات المتأتية من الفساد .

٧- استثمار جميع الطاقات والإمكانات الموجودة في المجتمع ، والحاجة إلى تطوير ثقافة السلامة في المجتمع ، ويجب على جميع أفراد المجتمع المساعدة في القضاء على الفساد .

وهناك العديد من السياسات والسبل والمعالجات التي تؤدي إلى مكافحة الفساد منها مايلي
(كاربونا ، ، ٢٠١٢ ، ٢٠ : -

أ - تحدد الإرادة السياسية ودور الحكومة في مكافحة الفساد ، ولا سيما رئيس أو حكومة منتخبان ديمقراطياً مع وجود إرادة سياسية حازمة . علاوة على ذلك ، الإرادة السياسية أمر حاسم لتنفيذ ومراجعة التشريعات القائمة على نحو فعال .

ب - التشخيص مهم ، ولكنه ليس إلا الخطوة الأولى فقط في علاج الفساد . فالفساد ظاهرة معقدة لا ينفع لمعالجتها اتباع منهج تبسيطي ، بل على العكس ، يخشى منها أن تفاقم الأمور سوءاً . والوسيلة الوحيدة لخفض الفساد ، هي العمل بثبات وحزم من أجل تدعيم جميع العناصر الأساسية لنظام النزاهة على المستويين السياسي والإداري ، وفي كل من القطاعين العام والخاص . ولتحقيق ذلك ، ينبغي اتخاذ تدابير وقائية وقمعية على حد سواء، يستلزم ذلك بناء نظام نزاهة قوي .

ج - تشجيع النزاهة في الوقت الحاضر من خلال مجموعة من الوسائل، بما في ذلك ، اعتماد معايير القادة، ومعايير السلوك ، والإعلان عن الأصول الشخصية ، ورصد الأصول الشخصية والتدريب والتثقيف، والشفافية في الإدارة والسياسة العامة، والمساءلة الشخصية.

د - يجب أن تكون الجهود المبذولة لمكافحة الفساد ذات مصداقية وقابلة للتطبيق ، إذ يلاحظ التعقيد نفسه أيضاً في الاتفاقيتين الجنائية والمدنية اللتان وضعهما المجلس الأوروبي ضد الفساد . لذلك فإن مؤسسة بمفردها من غير المرجح أن تتمكن من معالجة جميع الجوانب التي تحتاج إلى المعالجة الفعالة .

ع - لقد أصبح الالتزام بالنزاهة ، مسألة جوهرية للغاية لمن يشغلون الوظائف الخدمة المدنية ، وعنصراً حاسماً بالنسبة للناخبين عند المقارنة بين المرشحين للمناصب المنتخبة أو الحكومية .

ي- يجب التركيز على الهيئات المالية والرقابية، والنظام القضائي، وأجهزة تنفيذ قانون العقوبات وغيرها من أجهزة العدالة الجنائية ، وكذلك الهيئات ذات الصلة بالتوظيف في الخدمة العامة ، والرقابة على المشتريات من السلع والخدمات في مختلف المؤسسات الحكومية .

و- ومن الضرورة للمؤسسات السياسية اعطاء الأولوية للتركيز على جهود الإصلاح التي تدعم نظم الحكم الديمقراطي المختلفة في الدولة .

وهناك العديد من المعالجات والإجراءات التي تؤدي إلى مكافحة الفساد ومنها مايلي (UNITED :

NATIONS, 2006 , 13)

- ١ - تحسين رواتب الموظفين العموميين لمعالجة انخفاض مستوى المعيشة .
 - ٢ - الحد من السلطة التقديرية للموظفين العموميين من خلال التحرير والخصخصة .
 - ٣ - تشجيع المزيد من الشفافية في صنع القرار الحكومي من خلال التعميق الديمقراطي واللامركزية وخلق وتشجيع المجتمع المدني .
 - ٤ - ضرورة فرض سيادة القانون ، بحيث يمكن مقاضاة البيروقراطيين والسياسيين الفاسدين ومعاقتهم .
- لذلك فإن إدارة المعالجة قد تكون متوافرة في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، ومنها هيأت ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية بالفساد ، وكذلك هيئة النزاهة ، من أجل معالجة وإصلاح العملية السياسية أو الإصلاح الاقتصادي ، من خلال إتباع سياسة وقائية ، للحد من الفساد . ويوجد العديد من الإجراءات التي تهدف إلى معالجة الفساد في المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة والتي يمكن من خلالها الحد من الفساد ومنها مايلي (هيئة مكافحة الفساد ، ٢٠٢٠ ، ١٤ - ١٧) .
- أ - إن الإصلاح لا بد أن يكون من خلال الخضوع للقوة التي تسمى الدولة ، ووجود حاكم يفوضه المجتمع بالحكم بشرط حماية المجتمع والمؤسسات الحكومية بفرض القانون العادل ، لان مكافحة الفساد تأتي عن طريق الحكم الرشيد .
 - ب - تعزيز الإرادة السياسية ، وتهيئة الإدارة العامة الصحيحة في خدمة الفرد والمجتمع ، وتعزيز وحدات التدقيق والمحاسبة في المؤسسات الحكومية من أجل كشف شبهات الفساد .
 - ج - معالجة تعطيل الضوابط في المعاملات الاستثمارية والتقليل منها ، من خلال معالجة الروتين والبيروقراطية في المؤسسات الحكومية .
 - د - العمل على مبدأ المصلحة العامة ، والأخلاق الإجتماعية ، واحترام القانون ، وتحمل المسؤولية الوظيفية من خلال العمل على وفق التعليمات التي ينص عليها قانون العمل .

المبحث الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي للمناخ الاستثماري وعلاقته بالفساد

يعد المناخ الاستثماري من أهم الدعائم الرئيسة في بناء الاقتصادات العالمية ، إذ إن تأثيره المباشر في حجم الاستثمارات المحلية منها والأجنبية ، وأن مقدار تدفق الاستثمارات العامة تحكمه نوعية مناخ الاستثمار ، ومن أجل تحقيق الأهداف الاستثمارية فلا بد من وجود الإرادة الاقتصادية والإدارية والأمنية والقانونية والاجتماعية والسياسية الملائمة في تشجيع وجذب الاستثمار إلى الدولة المضيفة . ومن خلال ذلك فإن أغلب الدول تعمل في تحسين مناخها الاستثماري . وهناك علاقة عكسية بين مناخ الاستثمار والفساد بأشكاله المختلفة ، إذ إن للفساد أثراً سلبياً في مناخ الاستثمار ، تؤدي إلى عزوف معظم رؤوس الأموال عن الاستثمار في الدول التي يكثر فيها الفساد ، وإن أغلب الدول التي لديها شركات استثمارية تبحث عن استثمارات خارجية لاستثمار رؤوس أموالها في مشروعات استثمارية خارج حدودها . فإنها تهدف إلى تأمين رؤوس أموالها ، من خلال توفر المناخ الاستثماري المشجع على جذب مختلف الاستثمارات وذلك عن طريق تقديم الحوافز والضمانات للمستثمرين ، والحد من الفساد الذي يعد أحد عوائق مكونات مناخ الاستثمار .

المطلب الاول :- مفهوم المناخ الاستثماري

يعد مفهوم مناخ الاستثمار مفهوماً حديثاً ، حيث جمعت فيه كل العوامل المؤثرة في الاستثمار ، لكنه يشمل العناصر التي يمكن أن يكون لها تأثير واسع ، وقد جاءت تعاريف عديدة تحاول أن تحدد المفهوم بشكل دقيق ، إذ يعرف على إنه ،العوامل ومؤشرات الدولة المؤسسية التي تشكل الحوافز للشركات الاستثمارية بالشكل الذي يزيد من جودته وإنتاجه ،ويؤدي ذلك إلى خلق فرص في التوظيف. وهناك من يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة مختلفة من مؤشرات الدولة المؤسسية والبيئة والسياسية ،مثل توسيع وظيفة القطاع المالي ، وسيادة القانون ، والانفتاح على التجارة ، والاصول القانونية. ومن خلال ماتقدم فإن تحسين مناخ الاستثمار يؤدي إلى تشجيع النمو، والذي يوضح الدور الأساسي للاستثمارات للحد من الفقر. إذ أن دعم وتخفيض الضرائب والاهتمامات الاجتماعية السليمة هي التي تحمي على نطاق أوسع إدارة التوتر بين خلق مناخ استثماري ملائم للشركات الاستثمارية وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إن ظروف مناخ الاستثمار تختلف حسب نوع الاستثمارات من حيث أختلاف

القوانين ، والظروف السياسية التي تحكم الدول والسياسات الاقتصادية التي تتبعها كل الدول ومنها ما يؤثر سلباً أو إيجاباً على مناخ الاستثمار (Smith & Hallward, 2005 , pp 40 – 42) .

ويعرف مناخ الاستثمار بأنه البيئة الاقتصادية المستقرة التي تحفز على الاستثمار في ظل آليات السوق والتخصيص الأمثل للموارد التي تمتاز بالعديد من الخصائص منها ، عجز مقبول في ميزان المدفوعات يمكن تمويله بواسطة التدفقات الأجنبية ، عجز طفيف في الميزانية العامة ، سعر صرف واقعي ، معدل تضخم متدن ، وبيئة سياسية مستقرة تساعد على الاستقرار والتنبؤ لأغراض التخطيط الاستثماري والمالي والتجاري (حسن ، ٢٠١٠ ، ١١) .

ويعرف كذلك مناخ الاستثمار على أنه ، مجموعة العوامل العامة القانونية والسياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية والإطار المؤسسي الذي يتحكم بالاستثمار ، والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أداء الاستثمار وربحيته كالسياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والسياسية وأستقرارهما . وعلى ذلك فإن نجاح أي دولة في جذب الاستثمار يعتمد على عدة عوامل بعضها ملموس كالبنية التحتية التي تتمثل في المطارات والموانئ والطرق ، وكذلك مصادر الطاقة والمياه ووسائل الاتصال ، وبعضها الآخر غير ملموس يتمثل في المؤسسات والنظم والسياسات والتشريعات التي تحكم الاستثمار (عبد الرضا ، ٢٠١٢ ، ٢٠) .

أما منظمة الاونكتاد (UNCTAD) فقد تضمنت مفهوم مناخ الاستثمار ببعدين هما (شلفوم ، ٢٠١٢ ، ٨٠ – ٨١) :

البعد الأول : يتعلق بنوعية الحياة ، وسمعة الدولة في دعم الاستثمار وتعزيزه من خلال تقديم الحوافز المالية كالإعفاءات الجمركية والضريبية ، والحوافز التمويلية كالإعانات المقدمة للمستثمر ، ومنح القروض بفوائد مخفضة

البعد الثاني : يتضمن مختلف العوامل الأساسية المؤثرة في القرارات الاستثمارية وتشمل مستوى الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية ، المعايير المطبقة

للتعامل مع المستثمرين الأجانب، وسياسات العمل وطبيعة السوق وآلياته، والاتفاقات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، والأنظمة الضريبية والسياسات التجارية وبرامج الخصخصة . ويعرف (أستيران) مناخ الاستثمار على أنه البيئة المؤسسية والسياسية ، والسلوكية الحالية أو المتوقعة ، التي تؤثر في العوائد والمخاطر المرتبطة بالاستثمار، ويركز (أستيران) على قضايا المؤسسات الرسمية ، واستقرار الحكم ، والبنى التحتية التي تؤثر ليس فقط في مستوى الاستثمارات الرأسمالية بل تؤثر في إنتاجية الاستثمارات الموجودة في جميع عوامل الإنتاج ، والرغبة لقيام باستثمارات منتجة على المدى الطويل . كما يعرفه آخرون على أنه : البيئة المؤسسية والتنظيمية والسياسية والاقتصادية التي تعمل فيها الشركات الرسمية وغير الرسمية من أجل الاستثمار في مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية (عبد الرضا ، ٢٠١٢ ، ٢٠) .

وبما أن مفهوم المناخ الاستثماري أصبح يشكل مجموعة من العوامل والظروف المركبة ومنها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسعى من خلالها الجهات الحكومية إلى الترويج للاستثمارات من أجل توفير الفرص الاستثمارية الملائمة . وعليه فيمكن كذلك تعريف مناخ الاستثمار بأنه : مجمل الظروف والأوضاع التي تؤثر في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، والتي تشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية ، وكفاءة التنظيمات الإدارية ، التي من الممكن أن تكون ملائمة في تشجيع وجذب الاستثمارات (عبد الرؤوف ، ٢٠١٢ ، ٨٨) .

أما البنك الدولي فقد عرف مناخ الاستثمار على إنه مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتخفيض تكاليف مزاوله الأعمال الاستثمارية وتحقق فرص العمل (السوداني ، ٢٠١٤ ، ٧٨) .

كما تعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المناخ الاستثماري على إنه ، مجمل العناصر والظروف الأمنية والقانونية والإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العمليات الاستثمارية ، وهذه الظروف والعناصر عادةً ما تكون متداخلة ومتراصة والتي تشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجاباً أو سلباً في فرص نجاح المشروعات الاستثمارية ، ومن ثم تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة للاستثمارات العامة (بركات ، ٢٠١٩ ، ١٣٨) .

المطلب الثاني :- مكونات وعوائق المناخ الاستثماري

تتعلق العناصر المكونة لمناخ الاستثمار ، من خلال الجوانب المتعددة ومنها العوامل السياسية ، والتطورات الاقتصادية ، والاقتصاد المعرفي ، وأسواق المال ، والبنية التحتية ، والموارد الطبيعية والبشرية ، والترويج للاستثمار . حيث إن المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات يعزز زيادة النمو والحد من الفقر ، ويخلق فرص التوظيف للأفراد ، وكذلك يوسع من إنتاج السلع والخدمات ، ويدعم الإيرادات الضريبية ، وتحسين حياة الأفراد بشكل مباشر سواء كانوا يعملون أو يشاركون في أنشطة تنظيم المشروعات الاستثمارية . ولكن مكونات مناخ الاستثمار تتأثر بالفساد ومنها، عدم الاستقرار الأمني ، وإنخفاض أساليب التنظيم وارتفاع الضرائب ، وعدم كفاية البنية التحتية ، وضعف أداء أسواق المال (World Bank , 2005 , p 19).

لذلك فإن المناخ الاستثماري يتكون من العوامل والمكونات التالية :-

١- العوامل التشريعية والقانونية ، تشمل كافة الظروف التي تتعلق ببيئة أداء الأعمال ، ومدى ملائمة الجوانب المؤسسية والتشريعية وأية تغيرات تطرأ على آليات تأسيس المشروعات واستخراج تراخيص البناء ، وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الائتمانية وآليات توظيف العاملين والاستغناء عنهم ومرونة دفع الضرائب ، بما في ذلك مدى استقلالية النظام القضائي ونزاهته وسرعة اجابته في النزاعات القضائية ، وآليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات ، ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطاته (بونقاب ، ولزهازي ، ٢٠٠٨ ، ٩٤) . إن المستثمر عندما يراجع عوامل مناخ الاستثمار فإن من أهم ما يركز عليه هو الاستقرار التشريعي ، وهو احد مكونات المناخ الاستثماري وتحظى باهتمام كبير لدى المستثمرين . فالتنظيم السليم يوفق بين مصالح الشركات ومصالح المجتمع ، ويعالج فشل الاسواق التي تعوق الاستثمار الانتاجي وهذا يؤثر في استقرار سلوك المستثمر ، ومن ثم إتخاذ القرار السليم (محمد ، ٢٠١٤ ، ٢٦) .

٢- البنية المالية والتمويلية ، وتتمثل بمدى تطور الجهاز المصرفي والاسواق المالية ، ومؤسسات التأمين والضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد .

٣ - تشجيع القطاع الخاص ، وتأكيد حقوق الملكية .

٤- الموارد البشرية وتنميتها ، ودعم القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوافرة ومدى الاستثمار في أنشطة البحوث والتطوير .

٥-توسع حجم السوق واحتمالات النمو في حجم السوق يؤدي الى زيادة تدفق الاستثمار المحلي والاجنبي وارتفاع معدل نمو الناتج يعني ارتفاع فرص التحسن في الاقتصاد القومي .

٦- سياسات اقتصادية كلية مستقرة ويتم الوصول الى هذه السياسات من خلال برامج الاصلاح الاقتصادي والتحكم في التضخم ووضع برامج مدروسة وعلى اسس علمية ميدانية (نور الدين ، وسمير ، ٢٠١٧ ، ٣) . ويؤثر سعر الصرف في الاستثمار، ففي جانب العرض فإن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يرفع من مستوى أسعار السلع القابلة للتجارة الدولية، وهذا يشجع على الاستثمار في قطاعات التجارة الدولية ويقلل من استثمارات القطاعات المحلية غير القابلة للتجارة الدولية . أما جانب الطلب فيؤدي إلى تخفيض سعر الصرف الحقيقي الناجم عن تخفيض سعر الصرف الاسمي إلى تراجع القيمة الحقيقية لثروة القطاع الخاص ، ومن ثم الإنفاق الخاص من خلال تأثير هذا التخفيض في المستوى العام للأسعار ، وهذا الانخفاض في الاستيعاب المحلي ربما يدفع المستثمرين إلى مراجعة توقعاتهم المستقبلية عن الطلب ومن ثم تخفيض استثماراتهم من خلال الأثر المعجل (مبروك ، ٢٠٠٨ ، ٨٦ - ٨٩) :

٧- بنية تحتية مناسبة ، تتمثل في توفير شبكة الطرقات والمواصلات وتوفير شبكات الاتصال والتكنولوجيات الحديثة ، وتطوير المؤسسات الإنتاجية والخدمية الحكومية . إن القرارات الاستثمارية تعتمد على توافر عناصر البنية التحتية ، التي تتضمن المطارات والطرق والمونىء والطاقة وكفاءتها ، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وهذه الموارد تؤثر في تكلفة الإنتاج والنقل . لذلك ينبغي على الدول أن تسعى للحفاظ على هذه الموارد من خلال تنميتها وتعظيم كفاءتها من أجل تعزيز جاذبية الاستثمارات الاجنبية . والبنية التحتية تتكون أيضاً من الخدمات الضرورية لدعم عمليات التصنيع مثل الخدمات التي تقدمها المكاتب التأمينية والمحاسبية والقانونية ومصارف الاستثمار والمصارف التجارية ، وكذلك مرافق النقل البحري والجوي والبري ، ولابد أن تتوفر المواد الخام من مستلزمات التصنيع بأسعار تنافسية وبكميات كافية . وعليه فإن البنية التحتية الجيدة تجذب الاستثمارات ، مما يزيد من حجم السوق من خلال ربط الشركات الاستثمارية مع زبائنهم ومزوديها(عبد الرضا ، ٢٠١٢ ، ٢٥ - ٢٦) .

٨- الاستقرار المالي ، الذي لا يقل أهمية عن الاستقرار النقدي . إذ تكون الضرائب محدودة، وطرائق جبايتها واضحة وشفافة ، وأسعارها مستقرة، وإن تكون الدوائر الضريبية نزيهة في احتساب الضرائب وجبايتها ، ويتم تطبيق القانون الضريبي وفق القانون العام مع تجنب الرشوة والمحسوبية والمصالح الشخصية عند تأديته للوظيفة المكلف بها هذا من ناحية المحاسب، أما من ناحية المستثمر فيجب أن لا تفرض عليه ضرائب جديدة بعد ما تتم المباشرة في الاستثمار أو بعد عقد الاتفاق في إنجاز المشروعات الاستثمارية (الرفيعي ، ٢٠١٩ ، ٥٥٦) .

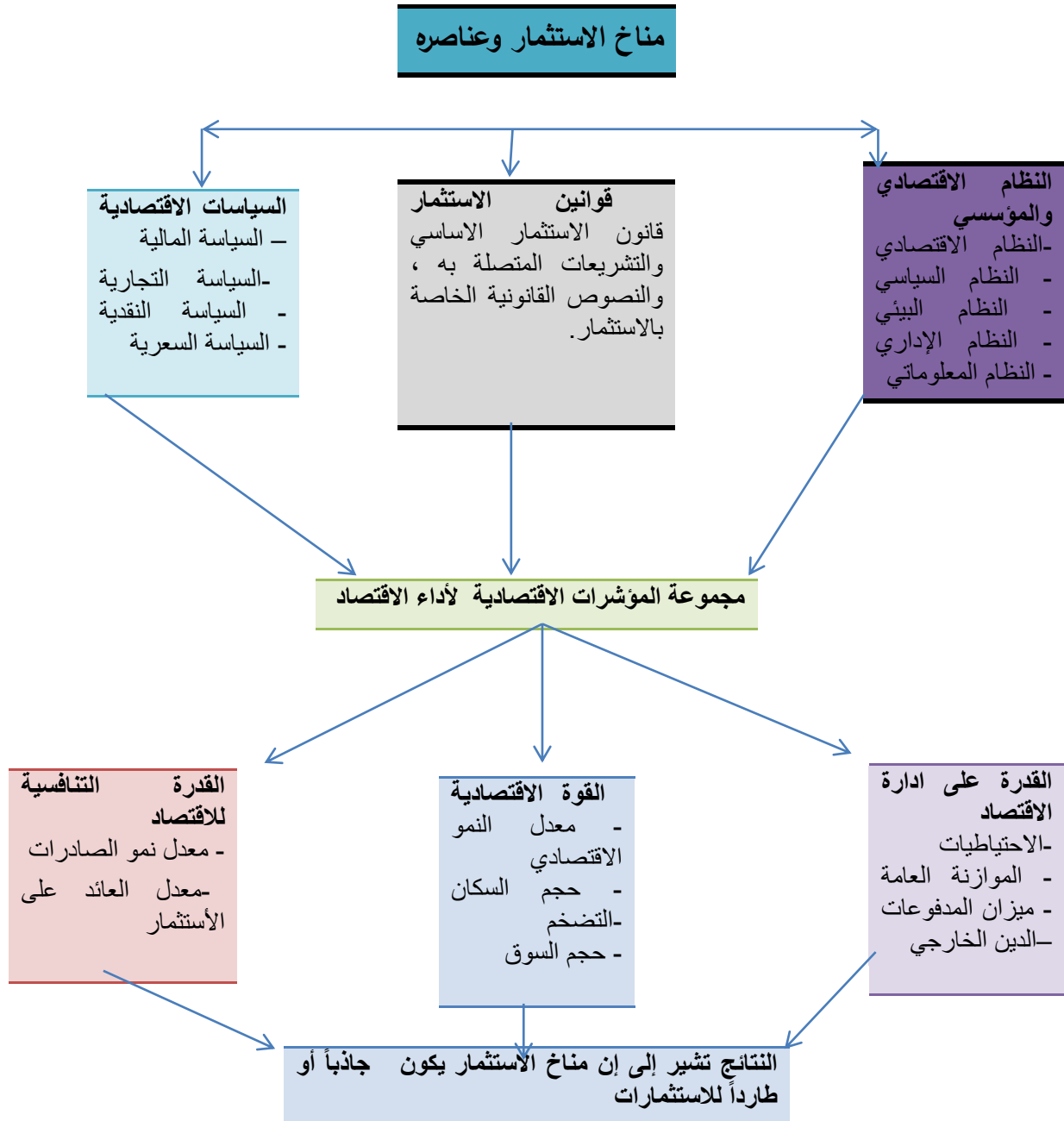
٩- درجة الانفتاح على العالم الخارجي ، ويتم ذلك من رفع قيود على التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج ، وعدم وجود اختلالات في هذه العناصر يعني ميول اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي ، ويعني المزيد من قدرة الدولة على زيادة وتنويع الصادرات ، حيث إن تحسين نوعية السلع التي يتم التعامل بها في السوق الدولية ، من خلال زيادة وتحسين المهارات ، من أجل دعم التخصص السلعي الذي يحسن من الإنتاج ، وكذلك قدرة إدارة الاقتصاد والسياسات في مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة ، عن طريق الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها إدارة الاقتصاد لمعالجة التغيرات الاقتصادية التي تعوق مناخ الاستثمار.

١٠- البنية القانونية ، تشمل اصلاح اللوائح والقيود التي تحد من الاستثمار ، وتقوية الرقابة القانونية على السلطة التنفيذية ، اصلاح السلطة القضائية ، وتشكيل محاكم لفض النزاعات التي تنشأ على تنفيذ العقود المبرمة .

١١ - البيئة السياسية ، تشمل عدة عناصر منها وجود حكم ديمقراطي ، وتعميق قيم الشفافية ، وكذلك تعميق دور الصحافة ومنظمات المجتمع المدني وخصوصاً اتحاد رجال الاعمال في توجه الاستثمارات . (حمزة ، ٢٠١٢ ، ٢٨) .

وهناك العديد من العناصر الأساسية المكونة للمناخ الاستثماري وكما موضح في المخطط (٢) الآتي ، إن عناصر مناخ الاستثمار ممكن أن تكون جاذبة للاستثمارات من خلال تطور النظام الاقتصادي ، وتشريع القوانين المشجعة ، والسياسات الاقتصادية الناجحة التي تضعها الدولة لجذب رؤوس أموال المستثمرين ، وكذلك قوة الاقتصاد في الدولة المضيفة . ومن الممكن أن تكون طاردة للاستثمارات من خلال بعض عوائق مناخ الاستثمار ومنها الفساد .

المخطط (٢)



المصدر :- حمزة ، حسن كريم، مناخ الاستثمار في العراق ، مجلة الغري ، العدد (٢٣) ، مجلد (٨) ، جامعة الكوفة ، العراق ٢٠١٢ ، ص ٢٩ .

١٢- الترويج للاستثمار : تتضمن الجهود في جذب الاستثمارات من خلال المعارض والندوات والمؤتمرات ، وهذا يساهم بشكل اساسي للتعرف على مناخ الاستثمار وماهي الفرص الاستثمارية المتاحة ، وإبراز اهمية الاستثمارات الاجنبية في عملية التنمية الاقتصادية (عبد الرضا ، وحسن ، ٢٠١٥ ، ١٩ - ٢٠) .

أما عوائق مناخ الاستثمار يتضح من خلال ماتم طرحه عن أهم المكونات الجاذبة للاستثمار ، وقدرتها في جذب رؤوس الأموال ، وكيف تكون مشجعة لاستقدام المستثمرين، إلا أن هذا المناخ يصطدم بعوائق تحول دون جذبه في بعض الدول ومنها (محمد ، ٢٠١٤ ، ٢٣ - ٣٠) :-

١ - العوامل السياسية ، والتي تتمثل بوجود بيئة سياسية غير مستقرة بسبب الحروب ، عدم حماية حقوق الملكية، القدرة على التعامل مع الكوارث الطبيعية ، الاضطرابات العمالية .فالبيئة السياسية غير المستقرة تزيد من درجة المخاطر لدى المستثمرين.

٢ - عدم استقرار القوانين و التشريعات، إن التشريعات المتغيرة باستمرار تؤثر في قدرة المستثمر في معرفة العوائد، وتشكل لهم خطراً كبيراً يقوض العملية الاستثمارية برمتها.

٣ - عدم الاستقرار الاقتصادي ، لايمكن انتقال رؤوس الاموال الى بيئة استثمارية ينعدم فيها استقرار الاقتصاد الكلي عن طريق هيمنة القطاع الحكومي على النشاط الاقتصادي او ضعف القطاع الخاص او فيها معدلات عالية من التضخم ، تراجع الناتج المحلي الاجمالي ، تعطل السوق المالية ، تقلبات الاسعار ، ارتفاع تكاليف الانتاج ، فأن أحد دوافع الاستثمار هو وجود الطلب الكافي على تغطية التكاليف، وتحقيق ارباح مقبولة تضمن مردودية الاموال المستثمرة.

وكذلك توجد العديد من العوائق التي تجعل من المناخ الاستثماري طارداً للاستثمارات ومنها (الدليمي ، والحديثي ، ٢٠٠٥ ، ٧١ - ٧٢).

أ - تعدد الإجراءات الحكومية لإصدار التراخيص نتيجة الروتين ، وهذه الإجراءات تقف عائقاً في تنفيذ الاستثمارات وعزوف المستثمرين في استثمار رؤوس أموالهم.

ب - عدم توافر قواعد بيانات على الخريطة الاستثمارية التي توضح فرص الاستثمار المتاحة في المشروعات الاستثمارية .

ج - عدم كفاءة البنية التحتية ، كالكهرباء والمياه وشبكة الطرق والسكك الحديد والاتصالات ، فضلاً عن الموانئ والمطارات، وهي إجراءات رئيسة لإقامة المشروعات الاستثمارية .

د- أثر غسيل الأموال في الاستثمار، تؤثر عمليات غسيل الأموال باختلالات في توزيع الدخل القومي ، إذ يحدث تأثير في الإدخار المحلي، فعند قيام الجهاز المصرفي بإجراءات التحويلات النقدية بين البنوك، هذا ما يجعل المدخرات المحلية عاجزة عن الوفاء باحتياجات الاستثمار نتيجة انخفاض السيولة المالية .

ع -تعدد الجهات الحكومية المشرفة على الاستثمار، التي يجب على المستثمرين التعامل معها، فضلاً عن التضارب في الاختصاصات، بما ينعكس على عدم قدرة المستثمرين في تنفيذ مشروعاتهم الاستثمارية .

المطلب الثالث :- نظريات المناخ الاستثماري

إن العديد من النظريات الاقتصادية حاولت تفسير مناخ الاستثمار الذي يؤدي إلى جذب الاستثمارات ، وإعطاء فكرة عن الأسباب الكامنة في ظهور هذا النوع من الاستثمارات ، من خلال مكونات المناخ الاستثماري الجاذبة للاستثمارات في الدول المضيفة. وقد تعددت النظريات التي تحاول تفسير دوافع مناخ الاستثمار من أجل جذب المزيد من الاستثمارات التي تشجع على جلب رؤوس الأموال واستثمارها. وقد تكون هذه النظريات قادرة على تفسير تدفق الاستثمارات من خلال مناخ استثماري ومن هذه النظريات .

١ - النظرية الكلاسيكية : لقد تناولت هذه النظرية آراء الاقتصاديين الكلاسيك بدءاً من آدم سميث الذي يعد أحد أقدم مفكرين هذه النظرية . إذ يعتقد إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يجب أن يكون محدوداً ، وأن الإدخارات تؤدي إلى زيادة رأس المال تلقائياً بفرض وجود التشغيل الكامل . كما أعتقد ريكاردو أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوده الاستثمار الخاص ، وهو قادر على قيادة النمو الاقتصادي من خلال تطور القطاع الخاص الذي يعد أحد مكونات مناخ الاستثمار ، وإن أي أزمة يمكن التغلب عليها بفعل مجموعة من العناصر هي ، العمل ، أصحاب الأرض ، الرأسماليون . ويرى الكلاسيك إن الاستثمارات تحصل على الأرباح من خلال تطور مكونات مناخ الاستثمار في الدول المضيفة ، وإن أغلب الأرباح تذهب إلى الشركات الاستثمارية (ذنون ، وحسن ، ٢٠١٩ ، ٢٦٠) .

٢ - النظرية الكنزية : لقد واجه النظام الرأسمالي أزمة مالية كبيرة ، استمرت من عام ١٩٢٩ الى عام ١٩٣٢ ، وقد عجز الاقتصاديون الرأسماليون عن مواجهتها وإيجاد الحلول لها. مما تطلب ظهور أفكار وحلول جديدة والتي قادها الاقتصادي كينز ، الذي أكد أهمية الاستثمار بجميع أنواعه الإنتاجي وغير الإنتاجي ، وعده المصدر الأساسي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل والقصير . وأثبت إن عمليات التحول في المجتمع الرأسمالي لاتتم تلقائياً ، وإنما من خلال تدخل الدولة من أجل

تصحيح عدم التوازن من خلال تطور السياسة الاستثمارية والسياسة المالية والنقدية وهذه السياسات تعد من مكونات مناخ الاستثمار الجاذبة للاستثمارات.

٣ - نظرية النيوكلاسيكية : تقوم هذه النظرية على أساس أن التبادل التجاري الدولي يتم من خلال الاختلاف بين الدول في المستوى التكنولوجي والعلمي ، والتكاليف ، والمناخ الاستثماري ، وبيئة الإنتاج. ومن ثم فإن نظرية النيوكلاسيكية توضح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى . وعليه فإن تطور الاسواق المالية يؤدي إلى تدفق رأس المال إلى المناطق التي تحصل فيها على أكبر عائد من الاستثمار . لقد كان أولين ، وهكشر ، وسامويلسون أول من اقترح على تحركات رأس المال الدولي والذي تبين من خلالها إن التبادل التجاري هو المحرك في زيادة العائد، إذ يتوافر رأس المال البشري والطبيعي في دولة ولايتوافر في دول أخرى . وقد تم تحليل الاستثمار الأجنبي من قبل (كيمب ماكدوجال) على إن ارتفاع سعر العائد في الخارج هو ندرة رأس المال ، ولهذا فإن العائد من الاستثمار سيكون مرتفعاً (عمار ، ٢٠١٤ ، ١٣ - ١٤).

لكن كيندلبرجر (Kindelberger) يرى إن الاستثمارات تنشأ نتيجة التطور التكنولوجي الذي يعد من مكونات مناخ الاستثمار ، وتتجه إلى الدول التي تتخفف فيها الضرائب والرسوم الكمركية. ولكن هناك تناقضاً في تحليل (كيندلبرجر) ، إذ أن بعض المكونات ليست كافية لتحديد وجهة الاستثمارات ولكن هناك مكونات أخرى تلاحظ قبل اتخاذ القرار الاستثماري، ومنها توفير القوانين التي تحمي المستثمرين في الدولة المضيفة ضد بعض المخاطر . أما فرانك (Frank) فيرى أن عملية الإستغلال من قبل المستثمرين، عند ظهور المخاطر في بعض الدول تتركز الاستثمارات في الصناعات الإستخراجية التي تكون مصدر الاستثمار نتيجة زيادة الأرباح. أما بيرستكر (Biersteker) فقد عارض نشاطات الشركات الاستثمارية في الدول النامية، إذ يرى أن هناك مشروعات استثمارية يكون حجم رأس المال فيها منخفضاً ، ولكن هناك زيادة في الأرباح تذهب للمستثمرين ، وهذا يؤثر سلباً في الدول المضيفة، وأما في ظل المنافسة الإحتكارية فقد ظهر النموذج النيوكلاسيك في تطور بعض مكونات الاستثمار والذي يمكن شرحه بالإعتماد على الصيغ التالية (العبد ، ٢٠١١ ، ١٥ - ١٨) :-

أ - إذا كانت MF (F) تمثل معدل العائد من الاستثمار في السوق المحلية.

ب - وإذا كانت MF (L) تمثل معدل العائد من الاستثمار في السوق الأجنبية.

ج - وإذا كانت IR (L) تمثل معدل الفائدة في السوق المحلية .

د - وإذا كانت $IR_{(F)}$ تمثل معدل الفائدة في السوق الأجنبية .

فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتحقق إلا إذا تحققت الحالات التالية :-

الحالة الأولى : معدل العائد من الاستثمار في السوق الأجنبية أكبر من معدل الفائدة في السوق المحلية :

$$IR_{(L)} < MF_{(F)}$$

الحالة الثانية : معدل العائد من الاستثمار في السوق الأجنبية أكبر منه في السوق المحلية

$$MF_{(L)} < MF_{(F)}$$

الحالة الثالثة : معدل الفائدة في السوق الأجنبية أكبر منه في السوق المحلية : $IR_{(F)} < IR_{(L)}$

٤ - النظرية الحديثة : - ومن أهم النظريات الحديثة التي تفسر مناخ الاستثمار العام مايلي :

أ - نظرية توزيع المخاطر ، لقد ركز كوهين ١٩٧٥ في هذه النظرية على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار. وحسب هذه النظرية فإن الشركات تستثمر بالخارج من أجل زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها . فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال توزيع الأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من مناخ استثماري إلى آخر ، ومن ثم تقوم الشركة بتوزيع استثماراتها في العديد من الدول التي أقتصاداتها غير متشابهة. ومن ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركات بتوزيع أنشطتها في دول أخرى. كما إن النظرية لم تستطع تقديم تفسير من قيام الشركات بالاستثمار المباشر بدلاً من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع المخاطر (شيهناز ، ٢٠١٣ ، ١٨ - ١٩).

ب - نظرية ستوفير (Stoever) ، تقوم النظرية على إن الاستثمارات تؤدي إلى دعم المدخرات المحلية التي تعمل على تكوين الاستثمارات الحقيقية لعمليات الإنتاج الصناعية ، وتدعم فاعلية النشاط الاقتصادي (الخدمي والانتاجي) في الدولة المضيفة ، من خلال تنمية المشروعات الأساسية ، التي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي وتحقيق مستويات من النمو والتنمية الاقتصادية في الدولة المضيفة .

ج- نظرية كار (CARR) ، تفسر النظرية إن قيام المستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر في الدول المضيفة . حيث إن هناك اعتقاداً مشتركاً بين المستثمرين والدولة المضيفة أن العوائد تتحقق من خلال هذه الاستثمارات . وهنا يمكن ملاحظة (كار) الذي يتفق في هذا الخصوص مع كافيز وهaimer (Caves and Hymer) ، بأن العوائد التي يحققها كل طرف ترجع إلى إنتقال بعض أنواع الأصول الخاصة

والمملوكة للمستثمر الأجنبي في الدول المضيفة . في حين تتمثل عوائد المستثمرين الأجانب في الحصول على الأرباح، نجد أن الدول المضيفة تحصل من خلال الاستثمار على منافع من أهمها ارتفاع الإنتاجية ، خلق فرص للعمالة، وتحسين مستوى الدخل (Edward K & Y Che,1983, 16-17).

د - نظرية ميكسل، فرنون ، ويلي : أكدوا فيها إن درجة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية الواردة إلى الدول المضيفة النامية تتوقف على عدة عوامل ، منها درجة التقدم الاجتماعي والتجاري والصناعي المتوفرة في الدول المضيفة ، من أجل أكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية ويعني (طبيعة المدخرات المحلية وقدرتها على التعبئة والاندماج مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة) ، وسهولة الإجراءات والقوانين الخاصة بالاستثمار ، التحفيز المقدم للمستثمرين ، تخفيض الضرائب والرسوم المفروضة على رؤوس الأموال الموجه للاستثمار في الدول المضيفة ، تسهيل عملية تحويل الأموال إلى الخارج ، قدرة الدولة على عملية سن القوانين التي تساعد على تخطيط وتنظيم عملية الاستثمار (عبد الكريم ، ٢٠١٧ ، ١٠٥) .

ي - النظرية السويدية ، قدم أصحاب هذه النظرية وهم ميردال ، ليندبرج ، ليندال ، وأهلين مجموعة من الأفكار في تطوير التوازن بين الادخار والاستثمار والسلع إلى الادخار المتوقع والاستثمار المتوقع، والادخار المتحقق والاستثمار المتحقق أنتقدت نظرية (ريكاردو) قيام التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر على السواء إلى جانب اعتقادها أن الإستثمار الأجنبي المباشر يقوم على صيغة تبادل السلع بعد اكتمال المرحلة النهائية للمنتج(بن حافظ ، ٢٠١١ ، ٦٦ - ٦٨) .

وعليه فإن هذه النظريات تبين الحوافز الاستثمارية ومكونات مناخ الاستثمار التي تشجع الاستثمار والمقدمة من قبل الدول المضيفة عن طريق الترويج في بداية الاستثمار ، وفوائدها على هذه الدول ومنها الحصول على الأرباح ، ومجالات تطور مكونات المناخ الاستثماري في هذه الدول ، وتشجيع جذب الاستثمارات من خلال تقديم الحوافز والضمانات ، وكذلك الالتزام بشروط العقود لضمان الاستثمار بين المستثمرين والدول المضيفة (G.Kwaku, 2000, 31) .

لذلك فإننا نلاحظ إن النظريات تفسر بعض مكونات مناخ الاستثمار التي تؤدي إلى تشجيع الشركات الاستثمارية ، والمستثمرين على جذب رؤوس الأموال من الدولة الأم إلى الدول المضيفة من أجل زيادة الأرباح . إذ أن هدف الشركات الاستثمارية ومن خلال النظريات السابقة التي تبحث عن الاستثمارات في

الدول منخفضة المخاطر ، وكذلك الإجراءات التي تتخذها هذه الدول لتشجيع جذب المستثمرين ، عن طريق تخفيض الضرائب والرسوم ، وكذلك الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمالي والنقدي والحد من الفساد . إن هذه الإجراءات تعد من مكونات مناخ الاستثمار المشجعة في جذب الاستثمارات .

المطلب الرابع :- مؤشرات قياس المناخ الاستثماري

إن هناك العديد من المؤشرات التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الدولية المتخصصة في تقييم المناخ الاستثماري ، إذ تؤدي المؤشرات الإقليمية والدولية دوراً رئيساً في معرفة مدى ملائمة وجاذبية المناخ الاستثماري من خلال ترتيب الدول في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجذب من الاستثمار العام ، وهذه المؤشرات لها أهمية في الكشف عن مدى جاذبية وسلامة مناخ الاستثمار ، وتوضح درجة ترتيب الدولة ومقدار جاذبية الدولة من الاستثمار العام . وسوف نحاول التركيز على أهم هذه المؤشرات وكما يلي :

أولاً : - مؤشر سهولة الأعمال :

هو المؤشر الفرعي الذي تم استحداثه ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنوياً منذ عام ٢٠٠٤ عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ، وينظر إلى هذا المؤشر كأداة استراتيجية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم ، والذي يتيح عقد المقارنات فيما بينها . إن مؤشر سهولة الأعمال يتناول تسلسل الدول (من ١ إلى ١٩٠) دولة ، ويتكون من (١٠) مؤشرات فرعية ويعتمد على الإجراءات التي تتخذها الدول ، حيث إن الدولة التي تحسن من الإجراءات للمؤشرات الفرعية ، تعد ملائمة لممارسة النشاط الاستثماري (زهية ، ٢٠١٩ ، ٢٩٢) .

وعليه فإن مؤشر سهولة الأعمال يتكون من عشرة مؤشرات فرعية تشمل مايلي (فتحية ، وأحلام ، ٢٠٢٠ ، ٣٣١ - ٣٣٢) :

- ١- مؤشر بدء المشروع : يتضمن عدد من الإجراءات ، منها المدة الزمنية ، الصعوبات التي تواجه المشروع الاستثماري ، الحد الأدنى من رأس المال لبدء المشروع .
- ٢- مؤشر استخراج التراخيص : - يشتمل هذا المؤشر على الحصول على التراخيص ، وهناك عدد من الإجراءات يشملها هذا المؤشر منها ، الرقابة ، الوقت ، التكلفة .

- ٣- مؤشر توظيف العاملين : يتضمن مؤشر ساعات العمل ، مؤشر كلفة التعيين كنسبة من الراتب .
- ٤- مؤشر تسجيل الممتلكات : يشمل عدداً من الإجراءات ، الكلفة كنسبة من قيمة الممتلكات . المدة الزمنية ، وكذلك يشمل نقل ملكية العقارات .
- ٥ - مؤشر دفع الضرائب: يتكون من عدد الضرائب المدفوعة من قبل الشركات الاستثمارية ، الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً على الشركات الاستثمارية في دفع الضرائب .
- ٦- مؤشر حماية الائتمان: يشمل مؤشر الحقوق القانونية ،مؤشر معلومات الائتمان.
- ٧- مؤشر حماية المستثمر: يتكون من مدى الإفصاح ،حماية المساهمين ،القضايا التي يقوم بها المساهمون ضد قيام أعضاء إدارات الشركات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية.
- ٨- مؤشر التجارة عبر الحدود : يتضمن مستندات التصدير ، مؤشر السلع المتبادلة تجارياً ، تكلفة التصدير والاستيراد .
- ٩- مؤشر تنفيذ العقود : يشمل المؤشر ،الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري ، وكذلك مدة تنفيذ المشروع الاستثماري ، تكلفة تنفيذ المشروع، حل النزاعات التجارية.
- ١٠- مؤشر إغلاق المشروع : يتضمن نسبة الاستيراد ، وإنهاء مدة المشروع بعد نهاية المدة المقررة للمشروع الاستثماري ، الخسارة والإفلاس للمشروع .
- ثانياً : - مؤشر التقييم المركب للمخاطر القطرية :
- إن هذا المؤشر يتم اقتباسه من مكونات مناخ الاستثمار لغرض معرفة قياس المخاطر التي تتعلق بالاستثمار عن طريق جمع مجموعة من المتغيرات الفرعية وتقييمها في مؤشر واحد ، من خلال الطريقة العلمية الخاصة بهذا المؤشر ، ومنها المتغيرات التي من الممكن تقييمها والتي تعد من المكونات الرئيسية لمناخ الاستثمار (حبيب ، ٢٠٠٨ ، ٨٤) .
- وعليه فإن هناك العديد من المؤشرات لتقييم المخاطر في أغلب الدول ومنها مايلي (قعلول ، ٢٠١٧ ، ٢٥) .

١ - المؤشر المركب للمخاطر القطرية ، يصدر شهرياً عن مجموعة (The Political Risk Services PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (International Country Risk Guide ICRG) منذ عام ١٩٨٠، ويهدف المؤشر إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي (١٤٠) دولة من بينها (١٨) دولة عربية ، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية، مؤشر تقييم المخاطر المالية يشكل (٢٥ %) من المؤشر المركب ، ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية يشكل (٢٥ %) من المؤشر المركب ، ومؤشر تقييم المخاطر السياسية يشكل (٥٠ %) من المؤشر المركب ، ويقسم الدول إلى خمس مجموعات وحسب درجة المخاطرة القطرية المركبة ، ويعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة كلما أنخفض المؤشر .

لذلك فإن المؤشر يقسم الدول إلى خمس مجموعات وكما يلي (الشريف، ٢٠١٣ ، ٨٣-٨٤).

- من صفر إلى ٤٩,٥ دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جداً .

- من ٥٠ إلى ٥٩,٥ دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة .

- من ٦٠ إلى ٦٩,٥ دول ذات درجة مخاطرة معتدلة .

- من ٧٠ إلى ٧٩,٥ دول ذات درجة مخاطرة منخفضة .

- من ٨٠ إلى ١٠٠ دول ذات درجة مخاطرة منخفضة جداً .

٢ - مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية ، يصدر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في السنة، ويقيس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها ، وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه ، ويتكون من تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة وكلما أرتفعت النسبة المئوية للمؤشر يدل ذلك على انخفاض المخاطر ، ويغطي المؤشر (٢٠) دولة عربية من ضمن (١٨٥) دولة .

٣ - مؤشر وكالة دان أند براد ستريت، يقيس المخاطر القطرية التي ترتبط بعمليات التبادل التجاري الدولي، ويضم المؤشر تقييم (١٧) دولة عربية من ضمن (١٣٢) دولة (حسن ، ٢٠١٠ ، ١٣٦-١٣٩).

ثالثاً : - مؤشر مكافحة الفساد :

يصدر هذا المؤشر من منظمة الشفافية الدولية ، وهي منظمة عالمية تهدف إلى أن يكون العالم خالي من الفساد ، ويصنف الدول حسب المستويات في القطاع العام، وتتراوح درجة المؤشر من (صفر) للدول الأكثر فساداً إلى (١٠٠) درجة للدول الأكثر نزاهة(منظمة الشفافية الدولية ، ٢٠٢١ ، ١ - ٦).

رابعاً : المؤشر الثلاثي المركب :

يقيس ثروة الأمم للاقتصادات الصاعدة ، يصدر المؤشر عن مركز الشؤون المالية ، أسسته جريدة الأحداث العالمية الأمريكية ١٩٩٦ بمعدل مرتين في السنة ويعبر عن مدى قدرة الدولة على توفير مناخ استثماري مستقرة ، ويستند الى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن (٦٣) مكوناً هي : مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية (٢١ عنصراً تغطي مؤشرات نوعية التعليم ، مؤشرات انتشار المعلوماتية) . مؤشر البيئة الاجتماعية (٢١ عنصراً تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي ، مؤشرات حماية البيئة الطبيعية). أما مؤشر البيئة الاقتصادية فيتكون من (٢١ عنصراً تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ، مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ، مؤشرات بيئة أداء الأعمال) (14 , 2005 , Alasrag).

خامساً : - مؤشر الحرية الاقتصادية

يتم نشر وإصدار هذا المؤشر من قبل معهد هيرتاج فاوندیشن (Heritage Foundation) في واشنطن، بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال في نيويورك (The Wall Street Journal) ، إذ أطلق هذا المؤشر في عام ١٩٩٥ ، وآخر نسخة تم إصدارها هي الطبعة (٢٠) في عام ٢٠١٤ ، إذ يحلل تطورات السياسة الاقتصادية في (١٨٦) دولة . ويتم تصنيف الدول حسب (١٠) مؤشرات فرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية والتي تقيم وتقيس درجة التدخل الحكومي ، ومدى انفتاح الأسواق، والكفاءة التنظيمية ، وسيادة القانون . وعليه فإن المؤشرات الفرعية تتكون من السياسة التجارية (الحرية التجارية) ، وخاصة معدل التعريف الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية ، والحرية المالية وخاصة الهيكل الضريبي للشركات والأفراد ، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد (الانفاق الحكومي) ، السياسة النقدية وخاصة مؤشر التضخم ، تدفق الاستثمارات (حرية الاستثمار) الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ، كذلك وضع القطاع المصرفي والتمويل (حرية التمويل) ، حرية العمل ومستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية، التحرر من الفساد، وأنشطة السوق السوداء . كما إن هذه المؤشرات العشرة تمنح أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، وقيمة هذا المؤشر تنحصر

بين (حتى ٥) درجة ، وكلما اقتربت قيمته من الواحد ، زادت درجة الحرية الاقتصادية . وكلما اقتربت القيمة من (٥) انخفضت درجة الحرية الاقتصادية (محمد ، ٢٠١٤ ، ٣٥) .

سادساً : - مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

هو مقياس مركب يشير إلى مدى توافر إمكانية جذب الاستثمارات في دول العالم عن طريق رصد (٥٨) متغيراً في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية ، وحسب قيم تلك المتغيرات لكل دولة يتم تقييمها على وفق الدرجة التي تحصل عليها من إجمالي (١٠٠) درجة من الأسوأ إلى الأفضل ، وحسب الدرجات الأعلى للمؤشر ، وكان عدد الدول في العالم التي شملها المؤشر (١٠٩) دول منها (١٦) دولة عربية. ويتم توزيع المتغيرات المكونة للمؤشر على أساس (١١) متغير هي : (حمو ، ٢٠٢٠ ، ١٤٨ - ١٤٩):

١- عوامل التقدم والتميز التكنولوجي .

٢ - عناصر التكلفة.

٣ - الموارد الطبيعية .

٤ - حجم السوق وسهولة النفاذ اليه .

٥ - بيئة أداء الأعمال .

٦ - الاستقرار الاقتصادي الكلي .

٧ - الوساطة المالية .

٨ - الموارد البشرية .

٩ - القدرة التحويلية .

١٠ - البيئة المؤسسية .

١١ - الأداء اللوجستي .

سابعاً :- مؤشر الأداء الاقتصادي :

يشير إلى مدى نجاح الاقتصاد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ويقاس أداء الدولة وحصتها من الاستثمار الأجنبي الوارد عالمياً الى حصتها من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية . أما الأونكتاد فقد طرحت تقسيماً آخر على وفق تقاطع مؤشري الأداء والامكانات إذ قسمت الدول إلى مجموعات وكالاتي (15 Alasrag , 2005) :

- أ - مجموعة الدول ذات الأداء المنخفضة، وهي الدول التي تتصف بآداء وامكانية منخفضة .
- ب - مجموعة الدول أعلى من الامكانية ، أي الدول ذات الأداء المرتفع والامكانية المنخفضة .
- ج - مجموعة الدول دون الامكانية، أي الدول ذات الأداء المنخفض وامكانية مرتفعة .
- د - مجموعة الدول ذات الأداء الأعلى ، أي الدول ذات الأداء المرتفع والامكانية المرتفعة .

المطلب الخامس :- علاقة الفساد بالمناخ الاستثماري

يعد الفساد من الموضوعات التي لها أهمية كبيرة في الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية ، ويعد الفساد من المصطلحات الأكثر جدلاً بين الاوساط الاقتصادية من الناحية التفسيرية ومنها تأثيره في اقتصادات الدول خاصة النامية . لذا فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والقضاء على الفساد من العوامل التي تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المحلية من خلال تطور مكونات مناخ الاستثمار ، وسيتم التطرق إلى العلاقة بين الفساد والمناخ الاستثماري من خلال بعض التطورات منها:

أولاً :- علاقة الفساد بالتطورات الاقتصادية

يعد الفساد أحد العوائق امام خطط التنمية الاقتصادية ، مما يؤدي إلى تفشي البطالة والفقر والتخلف ، وهذا ماينعكس على ضياع فرص النمو والأزدهار والتقدم . لذلك يعد الفساد أحد العوامل التي تعرقل التنمية الاقتصادية ، وإن الفساد له علاقة بالتطور الاقتصادي من خلال الآثار التالية (القصير ، ٢٠١٧ ، ٣٩ - ٤٠) :

١ - يؤثر الفساد في عزوف رأس المال الأجنبي عن الاستثمار ،فكلما أنخفض الفساد أزداد جذب الاستثمارات الأجنبية ، وكلما زاد الفساد زاد التأثير السلبي في الاستثمارالأجنبي المباشر. مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الاستثمارات الأجنبية والمحلية

٢- يؤدي الفساد إلى زيادة الفقر وعدم عدالة توزيع الدخل ، وان إشاعة الفساد في المجتمع تؤدي إلى تقليل فرص الفقراء في الحصول على نصيبهم من الوظائف ومن فرص الترفيه والتقدم الوظيفي .

٣- يقلل الفساد من الإيرادات العامة ويزيد من النفقات العامة ، ويتمثل ذلك في حالي التهريب الضريبي وزيادة نسبة الهدر والضياع في المشروعات الاستثمارية العامة، وانخفاض النفقات العامة على الصحة والتعليم ، نتيجة انخفاض الإيرادات الحكومية .

٤- يشوه الفساد الأسواق وتخصيص الموارد ، وذلك من خلال تخفيض قدرة الدولة على فرض الرقابة على نظم التفتيش لتصحيح فشل السوق ، ومن ثم لاتمارس الدولة نشاطها الرقابي بصورة صحيحة على المصارف والأسواق والمستشفيات وغيرها .

٥ -يقلل الفساد من نوعية وكفاءة المرافق العامة ، ومن جودة السلع والبضائع ، ونلاحظ ذلك في إرساء المناقصات على الموردين الأقل كفاءة ، وغالباً ما يخفي ذلك حالات متعددة من الفساد.

٦- عدم قدرة القطاعات الاقتصادية الأساسية من تطوير وزيادة الإنتاج ، بسبب انخفاض إنتاجية العاملين في المؤسسات الحكومية (. 3 ، 2014 ، Transparency International) .

ويمكن أن يتخذ الفساد أشكالاً عديدة منها ، الرشوة واستغلال النفوذ والمحسوبية والغش أو الاختلاس والابتزاز ، ويسهم ذلك في عدم الاستقرار الاقتصادي. كذلك يعمل على عرقلة الاستثمار والتنمية الاقتصادي في الدول التي يستشري فيها الفساد (الأمم المتحدة ، ٢٠١٨ ، ١٠٢) .

إن للفساد آثاراً اقتصادية كثيرة ، سواء على المستوى الكلي أم الجزئي وسوف نركز على أهم هذه الآثار الكلية ، التي تتمثل في أثره على القطاع الضريبي ، وتأثيره في الإنفاق الحكومي ، وسعر الصرف الأجنبي وفي سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار (الجابري ، بدون سنة ، ص ١٥ - ٢٢) .

لذلك فإن الفساد يعد أحد عوائق التنمية الاقتصادية وله نتائج سلبية وتتمثل بما يلي
(عليما ، ٢٠١٥ ، ٦٥) :

أ- يؤثر الفساد في هجرة الكفاءات الاقتصادية بسبب غياب التقدير وإنتشار المحسوبية والمحابة في إشغال المناصب العامة .

ب - الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية ، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة ،التي تشكل شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل، ويزيد من معدلات الفقر والبطالة .

د - الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، بسبب سوء سمعة النظام السياسي.

ج - هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشروعات التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة، نتيجة هدر الإيرادات العامة.

ثانياً : علاقة الفساد بالتطورات السياسية

على الصعيد السياسي لا يمكن أن تنمو وتتطور القيادة السياسية في العالم ، وتتسم بالمصادقية والمسؤولية في ظل مناخ فاسد . ففي ظل النظام الديمقراطي فإن المؤسسات والهيئات الحكومية تفقد شرعيتها عندما يسيء استخدامها من أجل تحقيق مصالح شخصية (الدليل التدريبي لعمل الشفافية، ٢٠٠٨، ٩). لذلك يمكن تحقيق الفصل بين سلطات النظام السياسي الثلاثة (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وتفعيل الرقابة المتبادلة بينهما، وحسب القوانين الدستورية بوجود برلمان منتخب يحق له الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وكذلك السلطة القضائية المستقلة ، التي تستطيع المحاسبة من خلال تطبيق القانون ، ومحاسبة السلطات في المخالفات القانونية ومنها الفساد . ولابد من وجود سلطة تنفيذية تستطيع معالجة هذا الفساد ، وقادرة على تقديم الخدمات لأفراد المجتمع ، ومسؤولة عن الحصول على الإيرادات العامة وصرفها بشفافية. كما أن التطور السياسي يبدأ من الفصل بين السلطات ، وعدم تحكم سلطة واحدة بعملية صنع القرار، والحد من الفساد في المؤسسات الحكومية.

إن تضارب المصالح من خلال الوضع الذي ينشأ ويكون فيه فرصة إلى أصحاب السلطة العليا في الدولة التدخل في الأعمال التي ليست من صلاحياتهم بإتخاذ القرارات في المنصب العام أو الوظيفة العمومية من أجل المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة عند إتخاذ قرارات لمصالحهم الخاصة، كأن يقوم الموظف العام بأعمال تخالف القوانين العامة، بهدف منفعة شخصية له أو حزبه السياسي أو لأي جهة أخرى أو لأحد أقاربه، بشكل غير مشروع ،ومن أهم هذه الأعمال غير القانونية

قيام المسؤول بالتعاقد مع شركة خاصة يمتلك أسهماً فيها أو مملوكة لأحد أقاربه، من خلال المؤسسة العامة ، والتي تعد إحدى صور الفساد والذي يتطلب تشريعات وقوانين تمنع من التحكم بالمؤسسات العامة من قبل المسؤولين السياسيين للحد من تلك الأعمال غير القانونية (الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية ، ٢٠١٤ ، ١٠ - ١٢) .

لذلك يمكن تقسيم المؤسسات التي يشملها الفساد السياسي في كل دولة (من ١٠ إلى ٢٠) مؤسسة ، وحسب عدد سكانها ، ومساحة الدولة وتنوع أنشطتها ، ووضع عدد من المؤشرات تحت كل مؤسسة لقياس توافر أو غياب الفساد في هذه المؤسسات من خلال أوزان رقمية تقيس ظهور أو عدم ظهور الفساد في كل مؤسسة ، وإن من الطبيعي أن هذه المؤسسات تختلف من دولة إلى أخرى . ففي بعض الدول قد لا يوجد تهرب ضريبي أو جمركي أو غسيل أموال أو استفادة المسؤولين من تجارة المخدرات ، في حين تكون في دول أخرى هي المصادر الأساسية للفساد ، وقد يكون الفساد في المؤسسات العامة والخاصة في بعض الدول. أما في الدول الغنية بالثروات النفطية والمعدنية ، فقد يكون فساد المؤسسات الأجنبية وتواطؤها مع بعض المتنفذين في المؤسسات الرسمية ، وفي دول أخرى قد يتركز الفساد المؤسسي في المؤسسات الأمنية (قفيشة ، ٢٠١٩ ، ٤٣) .

إن الفساد السياسي يختلف من دولة إلى دولة أخرى ، حيث في بعض الدول لا يعد التمويل السياسي قانونياً ، وفي بعض الدول الأخرى يعد التمويل السياسي قانونياً . وهناك عامل مشترك في انتشار الفساد السياسي ، بين النظام الدكتاتوري التسلطي الذي يستشري في السلطة الحاكمة ، والنظام الديمقراطي فينتشر الفساد بين السلطات التشريعية والتنفيذية. حيث إن نتيجة الفساد السياسي تعود إلى تركيز السلطة عند بعض المسؤولين المتنفذين في مفاصل المؤسسات الحكومية، والسبب الآخر في إنتشار الفساد هو غياب الشفافية والمساءلة ، وهذا ما يؤدي إلى عدم المساواة في تطبيق القوانين ، بسبب عدم احترام السيادة القانونية للدولة (عبد الرضا ، عواد ، ٢٠١٥ ، ٤٥ - ٤٦) . لذلك يعد الفساد السياسي هو أحد عوائق مناخ الاستثمار، ومن خلاله يتمتع اغلب المستثمرين من توظيف رؤوس أموالهم.

ثالثاً :- علاقة الفساد بالتطورات القانونية

هناك العديد من دول العالم وخاصة النامية تنتشر فيها المؤسسات القضائية الفاسدة ، إذ أن الشركات الاستثمارية، يرتكبون أفعالاً غير قانونية ، وهذه القوانين تمثل إحدى أهم العوامل الموجهة للقرار

الاستثماري ، من خلال وضع أطر قانونية لتشجيع العملية الاستثمارية. لذلك تسعى العديد من الدول إلى تبني قوانين داخلية تشجع الاستثمارات الأجنبية عن طريق الحد من القيود المفروضة على الأجانب ، إلى جانب منحهم مجموعة من الضمانات والحوافز ، وتوفير إعفاءات ضريبية وجمركية ، بغية الاستفادة من انعكاس الاستثمارات الأجنبية التي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي واستحداث فرص للعمل والابتكار ونقل التكنولوجيا . لذلك يمثل نظام تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار عنصراً مهماً في مناخ الاستثمار، وأن التحكيم في تسوية النزاعات ليس متطوراً في الدول النامية ، ولا تقبل هذه الدولة الانصياع في اللجوء إلى التحكيم الدولي في العقود التي تبرمها مع المستثمرين الأجانب بسبب انتشار الفساد فيها، وعلى الرغم من وجود اتفاقيات ثنائية بين دولة المستثمر والدولة المضيفة ، فإن النظام القضائي يمثل عنصراً مهماً من مكونات مناخ الاستثمار (الأمم المتحدة ، ٢٠١٠ ، ٩ - ١٢) .

إن وجود التشريعات الكفيلة بمكافحة الفساد ومحاربتة، على المستويين الإداري والتشريعي يكفل عدم حدوث الفساد ، ومن ثم لا بد من معالجته في وضع التشريعات التي تحقق ذلك. كما إن أهم ما يضعف الاستثمار الاقتصادي هو الفساد المؤسسي الذي يؤدي إلى منع الشركات الاستثمارية أن تستثمر في الدول التي يوجد فيها مستوى مرتفع من الضرائب ، إذ عندما تقدم هذه الشركات الرشوة من أجل الحصول على مشروعات استثمارية ، هذا ما يقلل من المنافسة بين المستثمرين (الإمارة ، ٢٠١٢ ، ٥٤) .

كما إن هناك الفساد في السلطة القضائية ، ومن خلال القوانين التي لم تطبق بالشكل الرسمي والصحيح ، يقوض كثير من النظم التشريعية، ويمنع العديد من الأفراد في المجتمع من الوصول إلى العدالة في محاكمة نزيهة وعادلة. وعليه فإن علاقة الفساد بالتشريعات يتحدد من مدى الالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات من قبل الكادر الإداري والوظيفي في السلطة القضائية عن طريق اتجاهين مختلفين هما ، التساهل في تطبيق القوانين والتعليمات والانظمة ، أو فرض تعليمات مزدوجة . أما عندما تمزج الصلاحيات الوظيفية مع المصلحة الشخصية من بعض الموظفين في ممارسة الروتين والبيروقراطية للتعامل الوظيفي في إنجاز المعاملات ، أو عرقلتها من أجل الرشوة ، فإن ذلك يعرقل تنفيذ القوانين بالشكل الصحيح ، وهذا ما يؤثر في العدالة القضائية من خلال ما يلي : (سعيد ، ٢٠١٩ ، ٦٩ - ٧٠) .

١ - فقدان القضاء الاستقلالية ، عندما يخضع تعيين القضاة في الأجهزة القضائية إلى المحسوبية فيكونون في كثير من الدول عرضة للفساد الذي يتغلغل داخل السلطة القضائية .

٢ - القوانين التي تشرع في ظل نظام سياسي فاسد ، ستكون عاجزة عن مواجهة جرائم الفساد نتيجة عدم تطبيق القوانين العادلة للحد من مشروعية الممارسات الفاسدة.

٣ - عدم فاعلية أغلب القوانين بسبب فساد القائمين على تنفيذها من الأجهزة الرقابية .

إن التأثير في القوانين القضائية نتيجة أثر الفساد عليها ، من خلال تقديم الرشوة إلى بعض القضاة عن طريق سوء استخدام العدالة في المحاكم أو السلطة القضائية . كما يمكن أن يكون الفساد في المؤسسة التشريعية عندما يتم فقدان الملفات والأدلة ، الذي بدوره يؤثر في الحكم بسبب الرشوة التي تقدم إلى بعض الموظفين في الدوائر القضائية من خلال عدم تنفيذ الأحكام التي تصدرها المحاكم في بعض القضايا ، وخاصة المشروعات الاستثمارية . وعليه فإن مكافحة الفساد تشجع على تشريع الحوافز الضريبية المتمثلة ، باستهلاك الأصول المادية ونظام تثبيت الضريبة الذي يدخل ضمن شرط الاستقرار التشريعي ، ويعد من ضمانات جذب الاستثمار الاجنبي، ويشمل كذلك إنجاز بعض المشروعات الضرورية في المؤسسات الرسمية ، وهذا ما يساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية ، ومن التشريعات في الحوافز الضريبية الأخرى عدم الازدواجية الضريبية .والذي يعد احد اهم العوائق امام جذب الاستثمارات الاجنبية في العديد من المشروعات الاستثمارية (العزاوي ، ٢٠١٨ ، ٣٢٣) . لذلك فإن مكافحة الفساد لابد أن تستند إلى سيادة القانون ، وهذا ما يتطلب وضع الخطط في الدول التي تشجع على جذب الاستثمارات الاجنبية ، عن طريق مناخ استثماري ملائم . ومن خلال ذلك فإن هناك علاقة متبادلة بين التشريعات القانونية والفساد ، حيث أن تطبيق التشريعات القانونية يؤدي إلى الحد من الفساد المؤسسي .

رابعاً :- علاقة الفساد بالتطورات الاجتماعية

بما أن علاقة الفساد بالتطورات الاجتماعية علاقة طردية ، فإن تفشي الفساد يؤدي إلى زيادة البطالة والفقر ، ويعد الفساد ظاهرة اجتماعية لاتختص في مجتمع معين ، بسبب وجود التخلف والجهل والفقر، وإن الفساد تعاني منه العديد من المجتمعات في العالم ، إذ أنه يترك أثراً في سلوك الأفراد والمؤسسات على المستوى الاجتماعي، والترويج لبعض مظاهر الفساد من بعض أفراد المجتمع إلى درجة إن الرشوة التي تمثل الاختلاس أو التحايل أو الهدايا هي فن من قبل الموظفين الذين يتقبلون أنواع الرشوة ، حتى نصل إلى أخطر مراحل تفشي الفساد ، التي يكون فيها مقبولاً على مستوى المجتمع . إن الفساد ينتشر في المؤسسات الاجتماعية والثقافية المختلفة ، ويؤثر في الهياكل الإدارية والتشريعات والقوانين ، مما يؤدي إلى عرقلة تطور التعليم ، ويزيد من الأمية وتفشي الأمراض بين أفراد المجتمع

(الجوراني ، ٢٠١٦ ، ٢٢) . ويختلف الفساد الاجتماعي من مجتمع لآخر ، ويتمثل في عدم احترام أسرار العمل ، وإنعدام الاخلاق الوظيفية ، وعدم الاخلاص والولاء الوطني ، وحب العمل ، والموظف في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية هو جزء من المجتمع ، أذ أن سلوكياته تتأثر بالقيم والعادات السائدة في المجتمع ، وتؤثر بدورها في طبيعة سلوك الأفراد العاملين في هذه المؤسسات ، كذلك التوظيف على أساس الانتماءات الحزبية والعشائرية للعمل في المؤسسات الحكومية من أجل مكاسب خاصة بطريقة غير شرعية. كما تشير بعض الادبيات إلى أن العوامل الاجتماعية والثقافية من أكثر العوامل المساهمة في نمو الفساد في الدول النامية مثل ، إنعدام الوعي عند بعض المواطنين بحقوقهم ، وتدني مستوى التعليم ، مما يشجع الموظف على ممارسة بعض مظاهر الفساد ، كالرشوة التي تكون مقابل أبتزاز بعض أفراد المجتمع (عليجات ، ٢٠٢٠ ، ٨٦ - ١٠١) . ومن خلال ماتم توضيحه عن علاقة الفساد بالمناخ الاستثماري ، وتأثير الفساد في مكونات مناخ الاستثمار ، عن طريق عرقلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والتشريعي في الدول النامية التي يستشري فيها الفساد ، سوف نوضح الترتيب الدولي للدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٠ في الجدول (١) الآتي:

الجدول (١)

الترتيب الدولي للدول العربية وفق مؤشر مدركات الفساد

تصنيف الدولة	التصنيف الإقليمي	الدولة	درجة مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢٠
٢١	١	الإمارات العربية المتحدة	٧١
٣٠	٢	قطر	٦٣
٤٩	٣	عمان	٥٤
٥٢	٤	السعودية	٥٣
٦٠	٥	الأردن	٤٩
٦٩	٦	تونس	٤٤
٧٨	٧	البحرين	٤٢
٧٨	٨	الكويت	٤٢
٨٦	٩	المغرب	٤٠
١٠٤	١٠	الجزائر	٣٦
١١٧	١١	مصر	٣٣
١٤٩	١٢	لبنان	٢٥
١٦٠	١٣	العراق	٢١
١٧٣	١٤	ليبيا	١٧
١٧٤	١٥	السودان	١٥
١٧٦	١٦	اليمن	١٤

المصدر :- منظمة الشفافية الدولية (٢٠٢٠) ، مؤشر مدركات الفساد ، ص ٢ - ٣ . المعلومات متوفرة على الموقع

الالكتروني <https://images.transparencycdn.org>

يتضح من خلال الجدول (٥)، وحسب مؤشر مدركات الفساد إن ترتيب الدول العربية على وفق الدرجة الأعلى التي تعني الدولة الأقل فساداً، إذ تحتل دولة الإمارات المرتبة الأولى إقليمياً ، وتحتل الترتيب (٢١) عالمياً ، وقد أحتلت (٧١) درجة عالمياً حسب مؤشر مدركات الفساد وهي أعلى درجة من بين الدول العربية ، وأن نجاح الإجراءات التي تتبعها الإمارات في مكافحة الفساد ، والتطور الاقتصادي والاجتماعي والتشريعي ، وكذلك الاستقرار السياسي ، جعلها من الدول التي تستقطب مختلف الاستثمارات ، وتأتي بالمرتبة الثانية إقليمياً والمرتبة (٣٠) عالمياً ، فقد حصلت قطر على (٦٣) درجة في مؤشر مدركات الفساد ، وقد جاء تقدم قطر في هذا الترتيب بسبب السياسات التي تتبعها في مكافحة الفساد التي أدت إلى انخفاض مستوى الفساد فيها ، والإجراءات التي تتخذها في جذب العديد من الاستثمارات نتيجة السياسات الاقتصادية والتشريعية والاجتماعية الناجحة التي أدت إلى تطور مستوى التعليم والصحة والخدمات العامة. أما سلطنة عمان فقد جاءت بالمرتبة الثالثة إقليمياً وعربياً ، والمرتبة (٤٩) عالمياً ، فقد حصلت على (٥٤) درجة حسب درجات مؤشر مدركات الفساد ، نتيجة الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي ، وإنخفاض مستوى الفساد في المؤسسات الحكومية . أما الدول الأكثر فساداً عالمياً وإقليمياً ، فقد جاء العراق بالمرتبة (١٣) إقليمياً ، والمرتبة (١٦٠) عالمياً ، وحصل العراق على (٢١) درجة حسب مؤشر مدركات الفساد ، نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي ، وكذلك عدم تنفيذ الإجراءات للحد من الفساد ، مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية في العراق ماعدا بعض الاستثمارات في القطاع النفطي نتيجة وجود الاستقرار الأمني في المناطق التي يوجد فيها النفط الخام . وعليه فإن هناك علاقة بين الفساد ومكونات المناخ الاستثماري ، فكلما إنتشر الفساد في الدولة يؤدي ذلك إلى عدم تطور القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية .

المبحث الثالث

تجارب دولية مختارة لمدى تسهيل الشفافية للتدفقات الاستثمارية

بعد انتشار الفساد في الكثير من الدول ومنها النامية أزداد الاهتمام العالمي بالشفافية، وإن أهم متطلبات الشفافية في الكشف عن القوانين والأنظمة والمعلومات التي تشمل مختلف القطاعات وأهمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية . إن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في ظل قطاع اقتصادي محلي ، لا يستطيع صناع القرار الاقتصادي من تحقيق الاستراتيجية الاقتصادية المستهدفة إلا أن تكون معلومات واضحة ومتوفرة تشجع على جذب المستثمرين. وعليه فإن الشفافية تجعل المؤسسات الحكومية خاضعة للمحاسبة ،وتسهيل إمكانية أفراد المجتمع من الوصول إلى القضاء . من خلال محاسبة الجميع دون استثناء. لذلك يحتاج الطابع الاستثماري في العديد من الدول إلى الإجراءات الإدارية السليمة، وإطار قانوني واضح ومستقر، كما إن إختيار تجارب كل من (سنغافورة والإمارات والسعودية) كان نتيجة للسياسات التي اتخذتها هذه الدول في تطور الاقتصاد من خلال الاستراتيجيات الناجحة ومنها الشفافية والحد من الفساد، أدى ذلك إلى جعل هذه الدول جاذبة للاستثمارات إذ إن سنغافورة التي أنقلت من دولة ضعيفة اقتصادياً إلى دولة ذات إقتصاد قوي ومتنوع بسبب السياسات والإجراءات التي أتبعتها ومنها سياسة الإنفتاح التجاري ، وقد حققت هذه السياسات جذب المزيد من الاستثمارات . أما الإمارات فقد أتبعت سياسة تسهيل الإجراءات على الاستثمارات الأجنبية ، وإنشاء مناطق تجارية دون رسوم أو ضرائب تفرض على الشركات الاستثمارية التجارية . أما تجربة السعودية فقد سمحت إلى غير السعوديين أملاك العقارات سواء كانت مشروعات استثمارية أم سكنية .

لقد كانت مساهمة الشركات الاستثمارية في الصناعة التحويلية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتشجيع المستثمرين الأجانب في تطوير الصناعة المحلية وزيادة وتنوع نشاطها ، وقد كان للتخطيط الاقتصادي المركزي دوراً أساسياً في قيادة عمليات التنمية في الدول النامية . حيث معرفة المعلومات من خلال تطبيق مبدأ الشفافية جعلت زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية والخدمية. لذلك أتجهت هذه الدول إلى سياسات الاستثمار والتجارة مع وجود سياسة تصدير من خلال سياسة الإنفتاح (98 ، Mohamed,2009) .

لقد تغيرت نظرة الدول النامية عن الاستثمار الاجنبي المباشر، ويعد تدفق الاستثمارات الأجنبية المسألة الأساسية في نمو الاقتصاد ، إذ تعد بعض الدول النامية سوقاً تنافسياً ، وتوفر الظروف الملائمة من أجل تنمية اقتصادية ناجحة . إن نجاح سياسة تدفق الاستثمار العام جاءت نتيجة تطبيق مبادئ الشفافية، وتقديم الحوافز والضمانات المحددة بقوانين وتعليمات بأعلى درجات الدقة والمصادقية ، وكذلك تطبيق القوانين التي لها علاقة بالنشاط الاستثماري الخاص والضمان الاجتماعي والتسهيلات المصرفية والاعفاءات الضريبية والحوافز ، والحد من أصحاب السلطة والنفوذ بممارسة الفساد، وتشريع القوانين التي تقلل من الفساد في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية . (ديشرير وجونسون ، ٢٠٠٩ ، ١٣) .

إن أهم السياسات المحفزة على جذب المستثمرين في الدول المختارة ، هو الإفصاح والشفافية والحد من الفساد في مختلف القطاعات الاقتصادية ، ورفع احتياطي الدول من المتخصصين من مهندسين ومحاسبين وأطباء وقانونيين، ومحاولة القضاء على الأمية والفقر واللامبالاة بالمصلحة العامة في الأنشطة ذات الصلة بمناخ الاستثمار ومنها السلم الاجتماعي ، وقد يتطلب تسهيل مزيد من الشفافية من أجل مناخ استثماري جاذب للاستثمار العام المباشرة منها وغير المباشرة (كاظم ، ٢٠١٢ ، ١٩١) .

المطلب الأول :- السياسات والحوافز المتبعة لجذب الاستثمارات في سنغافورة

تعد سنغافورة دولة صغيرة ، إذ بدأت استقلالها عام ١٩٦٥ بعد انسحاب الاستعمار البريطاني منها ، وبين العامين (١٩٦٥-١٩٧٠) كانت مجرد دولة تجارية ، تشتري وتبيع السلع الأساسية ، وقد ارتفعت فيها معدلات البطالة والفقر . ففي بداية السبعينات من القرن الماضي بدأت سنغافورة استحداث الوظائف للتقليل من معدلات الفقر عن طريق الاهتمام بالصناعة حتى أصبحت الصناعة متوازنة ، وبلغت نقطة التعادل بين القوى الشرائية والناتج المحلي الإجمالي ، وبدأ الاقتصاد في سنغافورة متوازناً . وفي الثمانينات من القرن الماضي ركزت الحكومة على الاستثمار في زيادة إنتاجية رأس المال والعمالة في المشروعات الاستثمارية الاقتصادية وخاصة الصناعة. أما في التسعينات فقد بدأت الحكومة التركيز في إنتاج التكنولوجيا الحديثة من خلال الشراكة مع الشركات الاستثمارية الأجنبية وتوظيف المواهب الأجنبية كأحد وسائل نقل المعرفة ، وتوفير البيئة القانونية والفكرية ، وأصبح الاقتصاد في سنغافورة يسمى بالاقتصاد المبني على المعرفة ، ومن خلال هذه السياسة الاقتصادية المتبعة ،

أدت إلى انخفاض البطالة وبلغت (٢ %) . لقد أتبعت سنغافورة سياسة استثمارية ناجحة يستطيع المستثمرون أن يستثمروا رؤوس أموالهم في القطاعات الاقتصادية من خلال الإجراءات التي تشجع على جذب المستثمرين ، ومن هذه الإجراءات الناجحة الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي ، وللمستثمر الحق في الملكية الكاملة ، عدم فرض الضرائب على السلع المستوردة أو المنتجة (ديو ، بدون سنة طبع ، ٧ - ١٠) .

وبفضل سياسة الاستثمار الناجحة ، وتشجيع الصناعات المختلفة ، أصبحت سنغافورة من أهم الدول الاقتصادية ، وكان القرار الذي أتخذته في نمو اقتصاد عالمي جديد ، دعوتها إلى الشركات الصناعية العالمية إلى الاستثمار فيها دون قيود ، كما إن هذا القرار حفز على التنافس الإنتاجي بين الشركات المحلية والعالمية . كما أتخذت الدولة قرار الإدخار ، عن طريق إدخار كل موظف (١٥ %) من راتبه ، مما وفر سيولة مالية تم استثمارها في المشروعات الوطنية، وكذلك تقييم الحكومة المستمر للاستراتيجيات الاقتصادية التي تضعها الدولة ، والتأكد من قدرتها على التكيف مع التحديات والتغيرات العالمية ، كذلك أستخدمت النظام المالي بكفاءة وشفافية . أما ما يخص القطاع العام فقد كان له دور مهم في قطاع الاعمال كمستثمر ومحفز للتنمية الاقتصادية ، ومن أهم الإجراءات في التجربة السنغافورية هو انخفاض الفساد المالي والإداري إلى حد أصبحت سنغافورة تحتل المرتبة الرابعة عالمياً في انخفاض مستويات الفساد في القطاع العام من (١٨٠) دولة في مؤشر الشفافية الدولية (ماهر ، ٢٠١٧ ، ١٧١-١٧٢) .

لذلك اثبتت سنغافورة نجاح تجربتها فتميزت في أقل من أربعة عقود في سياساتها الناجحة في توفير المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات ، من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية، وكذلك النمو المستمر في الاقتصاد ، وأعتمدت على العديد من الاستراتيجيات المتبعة في تنمية الصناعة ، وزيادة الصادرات ، فقد ركزت على ثلاثة عناصر في السياسة التجارية ومنها مايلي (بن عطية ، ٢٠٢١ ، ١٩٦) .

١ -العلاقات التجارية، ركزت على العلاقات التجارية الثنائية والجماعية والإقليمية. وتوفير بيئة التجارة الحرة للاستثمار وهذه العوامل ساعدت سنغافورة على الارتقاء في مستوى اقتصادها ، وزيادة حجم صادراتها من السلع و الخدمات .

٢ -الترويج للتجارة الخارجية والداخلية ، وذلك من خلال الترويج لكل من الصادرات والواردات .

٣- تهيئة البنية التحتية للتجارة ، وذلك عن طريق تعزيز القدرة التنافسية للتجارة، وتطوير أنظمة التسهيلات التجارية وتمويل التجارة .

وعليه فإن الإطار المؤسسي لقيادة عملية التنمية في سنغافورة يعتمد على ثلاث ركائز في عملية التنمية وجذب الاستثمارات وكما يلي(العامري، ٢٠١٨ ، ٢٩٦ - ٢٩٩):

أ- المجلس الوطني للإنتاجية

لقد انشئ هذا المجلس في عام ١٩٨١ وهو يعمل على زيادة المهارات البشرية وتنميتها لتصل الى مستويات عالية من الانتاجية ، وقد أُنْخِذَ المجلس في عام ١٩٩١ مهمة تنظيم حملات لزيادة الانتاجية ، وبدأت سنغافورة خططها الخمسية في عام ١٩٩٥ من أجل رفع مستوى الانتاجية من خلال هدفين هما : رفع مستوى كفاءة عوامل الانتاج ، وتشجيع الابتكارات لتطوير عمليات التجديد .

ب- مجلس تنمية التجارة السنغافوري

ان مجلس تنمية التجارة في سنغافوره يؤدي دوراً أساسياً في رسم السياسة التجارية الخارجية في الوقت الحاضر والمستقبل ، كان له دور في تطوير الفرص التي من شأنها العمل على المساعدة في استمرارية نمو التجارة ، كما أن المجلس له مهام تتركز في تطوير البنية الأساسية للتجارة والاعمال ، كذلك تنمية تجارة سنغافورة في الأسواق العالمية ، جعل سنغافورة بيئة جاذبة للتجارة العالمية ، مما ساعد على استكشاف اسواق جديدة للصادرات وتوسيع وتنويع هذه الصادرات.

ج - مجلس التنمية الاقتصادية

يسهم المجلس في تنفيذ عدد من الاستراتيجيات التنموية وتنفيذها ولا سيما في قطاعي الصناعة والخدمات ، وسعى المجلس الذي يضم عدداً من رؤساء الشركات الاستثمارية الدولية المعروفة ضمن لجنة المستشارين الدوليين لغرض الإطلاع على السياسة الاقتصادية في سنغافورة بأحدث التطورات التكنولوجية في العالم وكان من أهداف المجلس :-

- تحقيق الاستمرارية في عملية التنمية الاقتصادية .
- خلق فرص عمل تستطيع ان توظف عمالة جديدة .

• تطوير الصناعات والخدمات الاساسية وايصالها الى مرحلة التنافسية العالمية

لقد ركزت سنغافورة على مفهوم الحوكمة أو الحكم الرشيد عن طريق إتباع القوانين والتنظيم. إذ أن ممارسة إدارة موارد الدولة الاقتصادية تقوم على الحوكمة، و طريقة اتخاذ القرارات وتنفيذها من أجل تحقيق التنمية . وقد كانت قدرة السلطة تقوم على مراقبة أداء القطاع الخاص وتنفيذ القوانين. كما إن وجود آليات للمساءلة والمشاركة المجتمعية والقدرة على التنبؤ بأوضاع الاقتصاد والمجتمع التي تركز على الحوكمة والشفافية. إن الحكم الرشيد في سنغافورة ينحدر عن طريق التعاون بين السلطة العامة والقطاع الخاص. حيث إن ثقة المجتمع في سنغافورة تتبع من استخدام الحوكمة والحكم الرشيد، إذ إن الدولة يمكن أن تحقق التطور الشامل سواء كانت دولة صغيرة أم كبيرة، وإن كان لديها موارد كثيرة أم قليلة. لذلك فإن سنغافورة تتمتع بتطبيق ثلاثة أسس من الحوكمة وكما يلي (علي ، ٢٠١٧ ، ١ - ٢) :-

١- العمل من أجل العمل ، الذي يعني الكفاءة في العمل هي أساس التطور الاقتصادي وليس الثروة والمكانة والخلفية الاجتماعية .

٢ - القيادة ، وهي اختيار الرجل الكفوء المناسب في المكان المناسب .

٣- النزاهة ، وهي التزام طريق الصواب والنزاهة في تأدية الأعمال .

أما الإجراءات المتبعة في مكافحة الفساد في سنغافورة فإن هناك العديد من القوانين والهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد ومنها (شارف ، ٢٠١٦ ، ١٥٨ - ١٦٠) :

١- العدالة في تطبيق القوانين على الجميع دون استثناء ، فالجميع في سنغافورة يخضع للقانون.

٢ وجود الإدارة الحكومية القوية والفعالة ، التي لديها قناعة بأن الفساد هو العائق الرئيس لأي مخططات أو برامج تنموية.

٣- وجود الإدارة الفاعلة التي تقوم بعملها بشكل منتظم من خلال الاعتماد على جميع المؤسسات والهيكل التابعة للدولة، وهذه الإدارة لديها قناعة بأن مكافحة الفساد عبارة عن عملية مستمرة.

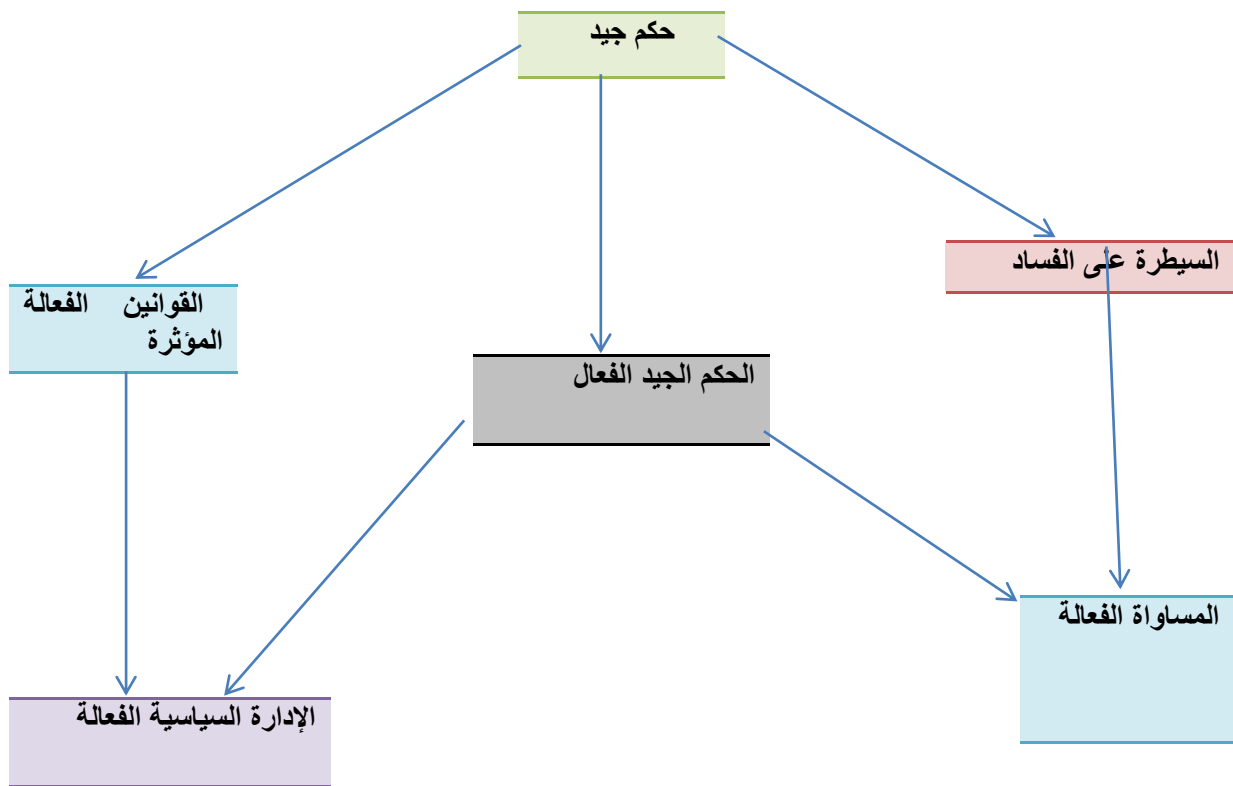
٤ - فرض العقوبات الشديدة على الفساد ، من خلال التطبيق الصعب والقوي للقانون .

٥ - الحد ومعالجة نشر ثقافة الفساد في البلاد ، ومنع نشر الإشاعات عن حالات الفساد إلا عندما يكون هناك الدليل الواضح ، وإذا لم يكن هناك الدليل فهذا يعد جريمة يحاسب عليها القانون .

لذلك نلاحظ من المخطط (٣) الإطار الذي يتبع مكافحة الفساد في سنغافورة وكما يلي :

المخطط (٣)

الإطار المتبع لمكافحة الفساد في سنغافورة



Koh Teck Hin CORRUPTION CONTROL IN SINGAPORE, Deputy Director , Source:- (Operations), Corrupt Practices Investigation Bureau (CPIB), Singapore. Pp122, 124

يتضح من المخطط (٣) المذكور أنفاً إن الإتجاه المتبع من قبل سنغافوره في مكافحة الفساد ، تفعيل القوانين التي تتبعها الحكومة ، والحكم الرشيد وتفعيل القوانين بشكل عادل ، من خلال المساواة بين أفراد المجتمع السنغافوري ، إذ أن الهدف من تطبيق هذه القوانين هو القضاء أو الحد من الفساد ، وهذه

الإجراءات التي أتبعها الحكومة بالشكل الصحيح ، جعل سنغافورة من الدول الأقل فساداً ، والأكثر جذباً للاستثمارات .

وفيما يلي بعض السمات المميزة للقوانين في سنغافورة والتي قد تختلف عن قوانين مكافحة الفساد في الدول الأخرى وهي كالآتي (الأمم المتحدة ، ٢٠٠٠ ، ١٦ - ١٧) :-

- ١- يمكن التعامل مع هذه القوانين لكل من الراشي والمرتشي في القطاع العام والخاص.
- ٢- تعد القوانين ذات أهمية استراتيجية للحفاظ على نظافة الشركات السنغافورية .
- ٣- تشديد تطبيق قوانين منع الفساد مع مقدمي الرشاوى .
- ٤- كما يخول القانون المحكمة أن تأمر القائمين على الرشوة بدفع غرامة مساوية لمبلغ تلقي الرشوة بصرف النظر عن العقوبة في شكل غرامات أو فترات سجن .
- ٥- يسمح القانون لـ (CPIB) وهي هيئة التحقيقات في مكافحة الفساد بالتحقيق في الفساد في كل من القطاعين العام والخاص

أما العوامل التي تؤدي إلى جذب الاستثمارات إلى سنغافورة فإنها تتكون مما يأتي (عبد الحميد ، ٢٠٢٢ ، ٤٧٧ - ٤٨٠) .

أ - النظام الضريبي : - يعد من الأسباب الأساسية التي تجعل من سنغافورة دولة جاذبة للاستثمارات من خلال تقديم الإعفاءات الضريبية للمستثمرين الوافدين إليها ، ولاتوجد ضريبة على الفوائد والأرباح ، ويمكن أن تصل الإعفاءات إلى عشر سنوات .

ب- جودة الحياة : - تعد سنغافورة من أعلى دول اسيا من حيث المعيشة وجودة الحياة ، إذ تعد من أفضل دول العالم من ناحية الرعاية الصحية ، وكذلك التطور السريع في قطاع التكنولوجيا ، ولديها نظام تعليمي متفوق عالمياً ، وتعد من أكثر المدن خضرة في العالم.

ج- غياب الفساد :- حرصت سنغافورة على إدارة نظامها المالي بكفاءة وشفافية بسبب تجنب الكوارث التي حدثت في الأسواق العالمية ، والنظام التنظيمي في سنغافورة ينمو باستمرار ومعتز به عالمياً من ناحية النزاهة والكفاءة وغياب الفساد .

د- تنوع الاقتصاد : - وجود مجموعة متنوعة من الصناعات التي يتم بناء الاقتصاد السنغافوري عليها ، منها القطاع السياحي ، وتكنولوجيا المعلومات ، وقطاع البنى التحتية ، والقطاع المالي ، وقطاع الطاقة .

ي - الموقع الاستراتيجي :- تتميز سنغافوره بموقعها الاستراتيجي ، من حيث موقعها على أهم الممرات المائية في العالم ، وهي حلقة الوصل بين العالم الشرقي والعالم الغربي ، وهي البوابة التجارية الأكثر أهمية للعالم الغربي للاستثمار في الدول الآسيوية ذات الاقتصادات الناهضة .

و - تطور قطاع العقارات : - تسعى السلطة في سنغافورة إلى تقديم التسهيلات في هذا القطاع من أجل تشجيع الاستثمارات ، عن طريق إزالة القيود على العقارات ، ويسمح قانون العقارات السكنية للأجانب شراء الوحدات السكنية بعد موافقة الهيئة السنغافورية للأراضي .

وتعد الحرية الاقتصادية من العوامل الجاذبة للاستثمارات، إذ يتم رفع القيود على مختلف الأصول المالية أو المادية ، مع حرية المنافسة وحرية تحرك العمالة الأجنبية مع وجود حوافز ضريبية تقدمها سنغافورة إلى المستثمرين المحليين والأجانب (راحو ، ٢٠٢١ ، ٤٨ - ٤٩) .

والجدول (٢) يوضح تقييم سنغافورة في مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) وكما يلي :

الجدول (٢)

مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي في سنغافورة للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤)

الدرجة	السنة
٨٨,٩	٢٠٠٤
٨٨,٦	٢٠٠٥
٨٨,٠	٢٠٠٦
٨٧,١	٢٠٠٧
٨٧,٣	٢٠٠٨
٨٧,١	٢٠٠٩
٨٦,١	٢٠١٠
٨٧,٢	٢٠١١
٨٧,٥	٢٠١٢
٨٨,٠	٢٠١٣
٨٩,٤	٢٠١٤
٨٩,٤	٢٠١٥
٨٩,٤	٢٠١٦
٨٧,٨	٢٠١٧
٨٨,٦	٢٠١٨
٨٨,٨	٢٠١٩
٨٩,٤	٢٠٢٠

Source:- .MILLER & Kim, INDEX OF CONOMIC FREEDOM 2022,p 453

<https://www.heritage.org>

يتضح من خلال الجدول السابق ، إن درجة مؤشر الحرية الاقتصادية تقيس حرية الافراد والتجارة والرفاهية ، إذ إن التصنيف يبدأ من درجة (١٠٠) ويعني حرية اقتصادية مرتفعة ، وحتى يصل إلى أدنى درجة (١) حرية اقتصادية منخفضة ، وقد بلغت في مؤشر الحرية الاقتصادية (٨٨,٩) درجة عام ٢٠٠٤ ، بعد ذلك إنخفض تقييم الحرية الاقتصادية وبلغ (٨٧,١) درجة عام ٢٠٠٧ ، نتيجة تقدم بعض الدول على سنغافورة في مؤشر الحرية الاقتصادية ومنها فنلندا والنرويج ونيوزلندا. أما عام ٢٠١١ فقد بدأ مؤشر الحرية الاقتصادية بالارتفاع إلى (٨٧,٢) درجة ، وأستمر بالارتفاع حتى عام ٢٠١٦ وسجل (٨٩,٤) درجة. وفي عام ٢٠١٧ إنخفض إلى (٨٧,٨) درجة ، وبعد ذلك أرتفع مؤشر الحرية الاقتصادية إلى (٨٨,٦) درجة عام ٢٠١٨ نتيجة تقدم بعض الدول على سنغافورة في تطور الحرية الاقتصادية، وأستمر الارتفاع إلى أن بلغ (٨٩,٤) في عام ٢٠٢٠ . لذلك نلاحظ إن سنغافورة تتميز بحرية اقتصادية مرتفعة. أما تدفق الاستثمارات فقد كان هناك العديد من عوامل جذب الاستثمارات إلى سنغافورة ، ومنها حوافز الاستثمار التي تقدم للمستثمرين ، غياب الفساد ، الإنفتاح الاقتصادي ، تطور البنية التحتية ، الحرية الاقتصادية ، استقرار سعر الصرف ، إنخفاض سعر الفائدة ، الاستقرار السياسي (عبد الحميد ، ٢٠٢٢ ، ٤٧٦ - ٤٨٨) .

أما الجدول (٣) التالي فيوضح صافي تدفقات الاستثمار الوافدة إلى سنغافورة .

الجدول (٣)

صافي تدفقات الاستثمارات الوافدة إلى سنغافورة للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤) (مليار دولار أمريكي)

السنة	مبالغ تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر
٢٠٠٤	٢٤,٤
٢٠٠٥	١٩,٣
٢٠٠٦	٣٩,١
٢٠٠٧	٤٧,٣
٢٠٠٨	١٣,٦
٢٠٠٩	٢٣,٣
٢٠١٠	٥٥,٣
٢٠١١	٤٩,١
٢٠١٢	٥٥,٣
٢٠١٣	٦٤,٤
٢٠١٤	٦٨,٧
٢٠١٥	٦٩,٨
٢٠١٦	٦٧,٩
٢٠١٧	١٠٠,١
٢٠١٨	٨٣,١
٢٠١٩	١٢٠,٤
٢٠٢٠	٨٧,٥

المصدر : - (١) - بيانات البنك الدولي ، مؤشرات وأحصاءات متاحة على الموقع indicator

<https://data.albankaldawli.org>

يتضح من خلال الجدول (٣) السابق ،إن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ (٢٤,٤) مليار دولار عام ٢٠٠٤ ،وبدأت التدفقات بالارتفاع لتصل إلى (٤٧,٣) مليار دولار عام ٢٠٠٧ ، ولكن مع حلول الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ إنخفضت التدفقات إلى (١٣,٦) مليار دولار ، وأستمرت بالانخفاض حتى إن بدأت بالارتفاع وقدرت قيمة صافي التدفقات ب(٢٣,٣) مليار دولار و (٥٥,٣) عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي بسبب زيادة الإنفاق الاستثماري من قبل الحكومة السنغافورية .أما في عام ٢٠١١ فقد حصل إنخفاض بسيط في حجم التدفقات ليصل إلى (٤٩,١) مليار دولار ،وذلك بسبب الإجراءات التي أتخذتها في تشجيع جذب الاستثمارات . وفي الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ بدأ حجم التدفقات الاستثمارية إلى سنغافورة بالارتفاع ليصل إلى (٥٥,٣) مليار دولار ، (٦٤,٤) مليار دولار ، (٦٨,٧) مليار دولار نتيجة أنتعاش الاقتصاد العالمي مما زاد من تدفق حجم الاستثمارات . أما عام في ٢٠١٩ ، فقد أرتفعت قيمة التدفقات إلى سنغافورة لتصل إلى (١٢٠,٤) مليار دولار بسبب الإجراءات والحوافز المقدمة من الحكومة ،مما أدى إلى زيادة قيمة التدفقات الاستثمارية من الشركات الأجنبية. وبعد ذلك حصل إنخفاض في التدفقات الاستثمارية بلغ (٨٧,٥) مليار دولار عام ٢٠٢٠ نتيجة الركود الاقتصادي الذي أثر في أغلب دول العالم . وعليه فإن السياسات الاقتصادية الناجحة والحوافز المقدمة جعلت من سنغافورة من الدول الجاذبة للاستثمارات .

❖ المطلب الثاني :- السياسات والحوافز المتبعة لجذب الاستثمارات في الامارات

تعد الإمارات من الدول التي تقدم الكثير من الحوافز في تدفق المزيد من الاستثمارات ، حيث إنها من الدول ذات المناخ الاستثماري الجاذب للمستثمرين ،من خلال تقديم الحوافز والضمانات والسياسات الاستثمارية التي تهدف إلى زيادة أعداد الشركات الاستثمارية من أجل تنويع مصادر الدخل . لذلك تعمل الحكومة في الإمارات على رفع العوائق أمام تدفق الاستثمارات، من خلال تقديم الحوافز للمستثمرين . لذلك تعد الإمارات من أكثر الدول تنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية . ولقد تبنت الإمارات منذ نشأتها النظام الاقتصادي الحر المعتمد على السوق والذي يحدد فيه العرض والطلب المتطلبات الاقتصادية الأساسية التي تتمثل بالاستثمار والاسعار في القطاعات الاقتصادية ، الخدمة منها والإنتاجية ، وكذلك التجارة الداخلية والخارجية دون تدخل الدولة . لقد تبنت الإمارات سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تعتمد على التجارة والاستثمار في مختلف المجالات ، كما أن القطاع الخاص يؤدي دوراً أساسياً في الاقتصاد المحلي ، ويقتصر تدخل الدولة في رسم السياسات الاقتصادية التي تعكس

الخطط العامة للاقتصاد الحر . ويمتاز الاقتصاد الإماراتي باعتماده على القطاع النفطي ، إذ يشكل النفط العنصر الأساسي في إيرادات الدولة من أجل تغطية النفقات العامة . وتماشياً مع السياسة الاقتصادية العامة التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل والإنتاج ، فقد تبنت الإمارات سياسة استثمارية تحفز استثمار القطاع الخاص المحلي ، وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وهناك إجراءات تقدم من الحوافز والضمانات والاعفاءات والتسهيلات من أجل جذب المستثمرين (عميرة ، ٢٠٠٢ ، ٢ - ١٣) .

لقد شهدت الامارات تطورات متسارعة في المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية وقد حققت من خلال هذا التطور مستويات نمو اقتصادية عالية . وقد اعتمدت على تطوير حرية التجارة والاستثمار ، وهناك العديد من السياسات التي أدت إلى زيادة تدفق الاستثمارات ومنها مايلي (التميمي ، ٢٠١٥ ، ٨٦ - ٨٨) .

١- سياسة الخصخصة ، بدأت الإمارات بالاهتمام في مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وقد عملت الإمارات بخصخصة بعض المشروعات التنموية وبيعها إلى القطاع الخاص.

٢- السياسة النقدية والمالية، تبنت نظاماً مصرفياً قوياً ، مع مستويات عالية من السيولة تتناسب مع النظام الاقتصادي الحر وأهداف السياسة الاقتصادية . وكذلك حاولت الإمارات التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة تتناسب وسياساتها الاقتصادية حتى لاتعاني الموازنة العامة من عجز مالي .

٣- السياسة التجارية ، تعتمد الإمارات على سياسة تنويع مصادر الدخل وعدم فرض اية قيود على الواردات . حيث تهدف هذه السياسة الى تحرير التجارة الخارجية للإمارات ، إذ لاتوجد قيود على الصادرات غير النفطية ، حيث تعتمد سياسة تجارية حرة .

٤- السياسة الاستثمارية ، إن برامج السياسة الاستثمارية التي أتبعها الإمارات تهدف من خلالها تطوير الإنتاج الخدمي والصناعي من خلال نقل التقنية الحديثة والخبرات الأجنبية المتخصصة في مختلف المجالات الاقتصادية منها الصناعية والزراعية والبنى التحتية والسياحة . إذ أن الهدف الأساسي من نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية المتخصصة للاستفادة منها في تطوير قاعدة الإنتاج الصناعي والخدمي ، وذلك تماشياً مع التطورات التكنولوجية والالكترونية في العالم لتطوير تكنولوجيا المعلومات في مختلف الأنشطة الاقتصادية والخدمية .

وعليه فإن هناك العديد من الحوافز والامتيازات والضمانات التي من خلالها تستطيع الإمارات جذب المستثمرين الأجانب ، وزيادة تدفق مختلف الاستثمارات إليها وكما يأتي (الدلجوي ، ٢٠١٩ ، ٧٦٤ - ٧٧٥) :-

أ- حظر تجميد أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر ، وحظر فرض الحراسة على أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر

ب - اقتصاد قائم على المنافسة والتنوع .

ج- حرية التوسع في المشروع وتعديل عقد التأسيس ، من خلال سياسة تسريع وتسهيل تأسيس الشركات .

د - انخفاض مستويات الدين العام

غ - كفاءة الخدمات الحكومية التي تقدم للمستثمرين .

ح - تتمتع الشركات الاستثمارية في الإمارات بالسرية في المعلومات لبيانات الشركات الأجنبية.
ص- منظومة قانونية ونظام قضائي عادل .

ف - حماية وتشجيع الاستثمارات .

ث -الأستقرار الاقتصادي والإجتماعي والسياسي والتشريعي ، وتشجيع الكفاءات العلمية .

ض - عدم المساس بحق الانتفاع بالعقارات المخصصة للمشروعات الاستثمارية .

ق - معاملة شركات الاستثمار الأجنبي معاملة الشركات المحلية .

ك - حرية تحويل الأموال إلى الخارج .

و - الموقع الاستراتيجي ، والبنية التحتية المتطورة ، إذ تقع الإمارات بين المناطق العالمية النشيطة استهلاكاً ، وإنتاجاً ، وهذا ما يجعلها من أهم الأسواق العالمية الناشئة.

إن هذه الإجراءات التي تشجع في جذب المستثمرين ، وزيادة تدفق الاستثمارات إلى الإمارات . تأتي من تطور مكونات مناخ الاستثمار ، ومنها التطور الاقتصادي والتشريعي والإجتماعي والسياسي والثقافي ، والعمالة الرخيصة ، وكذلك التوسع في التجارة من خلال تنويع الصادرات ، ووفرة الموارد الطبيعية. وعليه فإن تدفق الاستثمارات العامة الأجنبية المباشرة والمحلية تتأثر سلباً أو إيجاباً بمجموعة

العناصر التي تعد طاردة أو جاذبة للاستثمارات العامة . إذ تعمل الإمارات على جذب المستثمرين من خلال استثمار رؤوس أموالهم في المشروعات الكبيرة . كما أن الأوضاع القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنقدية والمالية المستقرة جعلت من الإمارات من الدول التي تتنافس الشركات الاستثمارية العالمية في الحصول على مشروعات استثمارية فيها .

ومن خلال الجدول (٤) الآتي نوضح تقييم الإمارات في مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤) وكما يلي :

الجدول (٤)

مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي في الإمارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤)

الدرجة	السنة
٦٧,٢	٢٠٠٤
٦٥,٢	٢٠٠٥
٦٢,٢	٢٠٠٦
٦٢,٦	٢٠٠٧
٦٤,٧	٢٠٠٨
٦٧,٣	٢٠٠٩
٦٧,٨	٢٠١٠
٦٩,٣	٢٠١١
٧١,١	٢٠١٢
٧١,٤	٢٠١٣
٧٢,٤	٢٠١٤
٧٢,٦	٢٠١٥
٧٦,٩	٢٠١٦
٧٧,٦	٢٠١٧
٧٧,٦	٢٠١٨
٧٦,٢	٢٠١٩
٧٦,٩	٢٠٢٠

Source:- .MIIER & Kim, INDEX OF CONOMIC FREEDOM 2022,p 453
<https://www.heritage.org>

يتضح من الجدول (٤) ، إن تقييم الإمارات في مؤشر الحرية الاقتصادية عام ٢٠٠٤ بلغت (٦٧,٢) درجة ، وفي عام ٢٠٠٥ بدأ التقييم بالإنخفاض ليصل إلى (٦٥,٢) درجة ، وأستمر بالإنخفاض إلى (٦٤,٧) درجة عام ٢٠٠٨ بسبب تقدم بعض دول العالم على الإمارات في مؤشر الحرية الاقتصادية نتيجة قيام بعض الدول بإجراءات أدت إلى تقدمها في مؤشر الحرية الاقتصادية ومنها إنخفاض الفقر والبطالة وكذلك الحريات المدنية وحياء أفضل لسكانها . وبعد ذلك ارتفع مؤشر التقييم إلى (٦٧,٣) درجة في عام ٢٠٠٩ ، وأستمر الإرتفاع إلى أن بلغ (٧٦,٩) درجة عام ٢٠١٦ ، نتيجة السياسات التي إتبعها الإمارات في زيادة الرفاهية وحرية الإعلام ، وزيادة النشاطات الاقتصادية ، مما أدى ذلك إلى ارتفاع إجمالي قيمة التدفقات الاستثمارية ، وارتفعت من القيمة التراكمية للعملاء الأجنبية ، وأستمر التقييم بالإرتفاع في عام ٢٠١٧ إذ تقدمت الإمارات ثلاث مراتب نتيجة تقييمها على مؤشر الحرية الاقتصادية واحتلت المرتبة (٢٧) عالمياً ، وأستمر التقييم بالإرتفاع إلى أن بلغ (٧٦,٩) درجة عام ٢٠٢٠ بسبب إنخفاض معدلات الفقر ، وأهتمام الإمارات بالفرد من خلال زيادة الرفاهية والعيش الكريم ، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث إن زيادة مؤشر الحرية يزيد من تدفق الاستثمارات.

أما التدفقات الاستثمارية الوافدة إلى الإمارات ، فكانت كما في الجدول التالي :

الجدول (٥)

صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة إلى دولة الامارات العربية المتحدة
للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) (مليار دولار أمريكي)

السنة	مبالغ تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر
٢٠٠٤	١٠,٠
٢٠٠٥	١٠,٩
٢٠٠٦	١٢,٨
٢٠٠٧	١٤,٢
٢٠٠٨	٥,١
٢٠٠٩	١,١
٢٠١٠	٨,٨
٢٠١١	٧,٢
٢٠١٢	٩,٦
٢٠١٣	٩,٨
٢٠١٤	١١,١
٢٠١٥	٨,٦
٢٠١٦	٩,٦
٢٠١٧	١٠,٤
٢٠١٨	١٠,٤
٢٠١٩	١٧,٧
٢٠٢٠	١٩,٩

المصدر : (١) البنك الدولي ، مؤشرات وأحصاءات متاحة على الموقع

indicator \https://data.albankaldawli.org

يتضح من الجدول (٥) السابق ، إن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٠٤ في الإمارات بلغ (١٠,٠) مليار دولار ، وبعد ذلك بدأت التدفقات بالارتفاع لتصل عام ٢٠٠٧ إلى (١٤,٢)

مليار دولار نتيجة الحوافز والضمانات التي تقدمها الإمارات إلى الشركات الاستثمارية . ولكن مع حلول الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ ، إنخفضت التدفقات إلى (٥,١) مليارات دولار بسبب أزمة العالمية المالية للرهن العقاري في أمريكا التي أثرت في الاقتصاد العالمي ، وأستمرت بالإنخفاض إلى أن بلغت (١,١) مليار دولار عام ٢٠٠٩ بسبب الركود الاقتصادي نتيجة الأزمة المالية . وقد بدأت التدفقات الاستثمارية بالارتفاع نتيجة زيادة أسعار النفط في الاسواق العالمية وبلغت (٩,٦) مليارات دولار عام ٢٠١٢ . وبعد ذلك أستمرت بالارتفاع التدفقات الاستثمارية لتصل إلى (١٩,٩) مليار دولار عام ٢٠٢٠ بسبب الإمتيازات والحوافز التي تقدمها الإمارات في تشجيع المستثمرين وجذب رؤوس الأموال وأستثمارها في مختلف القطاعات الاقتصادية . وعليه فإن الإجراءات والسياسات والحوافز التي إتخذتها الإمارات في تشجيع تدفق الاستثمارات جعلت الإمارات من الدول التي تستقطب مختلف الاستثمارات الأجنبية منها والمحلية .

وعليه فإن زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر في الإمارات جاءت نتيجة المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمار بسبب الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي والاجتماعي والتشريعي والثقافي . وبما أن هذا التطور للمشروعات الاستثمارية في أهم القطاعات الاقتصادية في الإمارات إذ كان للقطاع النفطي الحصة الأعلى من بين القطاعات الأخرى الذي يستحوذ على المشروعات الاستثمارية الأجنبية المباشرة . ويأتي قطاع الإتصالات بالمرتبة الثانية من حيث تطور المشروعات الاستثمارية . لقد حققت الإمارات نمواً يبلغ (٤%) عام ٢٠٢٠ على الرغم من جائحة (COVID-19) التي أدت إلى انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي ، إذ وقعت الإمارات إتفاقيات مع الشركات الاستثمارية بلغت (١٠٦) اتفاقيات من أجل تشجيع الاستثمارات نتيجة انخفاض معدلات الفساد ، وكذلك تطور مكونات مناخ الاستثمار في الإمارات (1، 2021 ، United Arab Emirates)

إن سبب ارتفاع مؤشر درجة الحرية الاقتصادي في الإمارات ، والمؤشرات التي تختص بالمخاطر المركبة والحكم الرشيد والإجراءات والسياسات المحفزة إلى جذب الاستثمارات ، وكذلك البنى التحتية المتطورة ، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة ، والنظام القانوني المستقر والفعال ، والاستقرار الاقتصادي والسياسي ، والانفتاح والتوسع في التجارة والتوسع في الأسواق جعلت من الإمارات من الدول التي تستقطب المزيد من التدفقات الاستثمارية .

❖ المطلب الثالث :- السياسات والحوافز المتبعة لجذب الاستثمارات في السعودية

لقد سعت السعودية إلى تحسين مناخها الاستثماري بصورة متواصلة ليكون جاذباً للاستثمارات الأجنبية ضمن إطار سياساتها الاقتصادية الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل والإنتاج ، وتقليل الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي بوصفها المصدر الأساسي للنتاج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة في السعودية . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، تسعى السعودية إلى تشجيع القطاع الخاص وزيادة دوره في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والعمل على خلق المناخ الاستثماري الملائم لجذب رؤوس الأموال من قبل المستثمرين الأجانب وتوجيهها للاستثمار في العديد من القطاعات الاقتصادية في صورة مشروعات استثمارية مشتركة بين القطاعين الخاص والعام . ومن أهم هذه الإجراءات الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي والقانوني والثقافي . كما أن السعودية لها علاقات سياسية وأقتصادية مستقرة مع أغلب دول العالم المتقدمة منها والنامية ، حيث إن مناخ السعودية الاستثماري المستقر يسهم في خلق بيئة استثمارية ملائمة ويساعد على جذب المستثمرين خاصة الأجانب منهم . كما إن هناك استقراراً وتنوعاً في المشروعات الاستثمارية في السعودية من خلال الإجراءات المشجعة ومنها الضمانات والحوافز التي تقدم إلى المستثمرين . فضلاً عن إن السعودية تعد العضو الرئيس في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، وكذلك ارتباطها بالعديد من المؤسسات المالية العالمية والإقليمية ، وهناك اتفاقات استثمارية جماعية وثنائية مع بعض من دول العالم تهدف إلى حماية الاستثمار وضمان رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في السعودية (العتيبي ، ٢٠١٩ ، ٧٦٥) . أما القوانين الجديدة التي شرعتها وأسسها سلطة الاستثمار المشترك من أجل تسهيل جذب الاستثمارات العامة (الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ، الاستثمار المحلي) . حيث إن هذه القوانين تسمح بامتلاك (١٠٠ %) من الملكية الأجنبية للشركات الاستثمارية ، والتي تشمل البتروكيماويات وكذلك الغاز الطبيعي ، وتحليه المياه ، توليد الطاقة الكهربائية . وكذلك تشمل القوانين الجديدة خفض ضريبة الدخل المتعلقة بالشركات الاستثمارية من (٤٠ %) إلى (٣٠ %) للحد الأعلى على الاستثمار الأجنبي ، لقد سمحت القوانين لغير السعوديين بامتلاك العقارات لعملهم أو سكنهم ، ماعدا المدينتين المقدستين المدينة المنورة ومكة المكرمة (حسين ، ٢٠١٤ ، ١٢٠) . والجدول الآتي يوضح مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي في السعودية .

الجدول (٦)

مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي في السعودية للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤)

الدرجة	السنة
٦٠,٤	٢٠٠٤
٦٣,٠	٢٠٠٥
٦٣,٠	٢٠٠٦
٦٠,٩	٢٠٠٧
٦٢,٥	٢٠٠٨
٦٤,٣	٢٠٠٩
٦٤,١	٢٠١٠
٦٦,٢	٢٠١١
٦٢,٥	٢٠١٢
٦٠,٦	٢٠١٣
٦٢,٢	٢٠١٤
٦٢,١	٢٠١٥
٦٢,١	٢٠١٦
٦٤,٤	٢٠١٧
٥٩,٦	٢٠١٨
٦٠,٧	٢٠١٩
٦٢,٤	٢٠٢٠

Source:- .MILLER & Kim, INDEX OF CONOMIC FREEDOM 2022,p 453

<https://www.heritage.org>

يتضح من الجدول (٦) ، إن السعودية في مؤشر الحرية الاقتصادية عام ٢٠٠٤ بلغت (٦٠,٤) درجة ، وفي عام ٢٠٠٥ بدأ المؤشر بالارتفاع ليصل إلى (٦٣,٠) درجة ، وأستمر المؤشر بالارتفاع إلى أن بلغ مؤشر الحرية الاقتصادية (٦٢,٥) درجة عام ٢٠٠٨ على الرغم من الأزمة المالية . ولكن عندما إتخذت السعودية الإجراءات الخاصة بالحرية الاقتصادية ومنها زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي ، وزيادة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ، وحرية التجارة وزيادة وتنويع نشاطها ، وتوسع

الأسواق، مما جعل السعودية مركز جذب المزيد من الاستثمارات العامة ، وقد أدى ذلك إلى أن بعض المستثمرين يرغبون في جلب رؤوس أموالهم وأستثمارها فيها . لقد أستمروا مؤشر الحرية بالارتفاع في عام ٢٠١١ حتى بلغ (٦٦,٢) درجة بسبب تحسن الإجراءات التي تقوم بها في الحرية الاقتصادية، وأنخفض المؤشر إلى (٦٢,٥) درجة في عام ٢٠١٢ على الرغم من إن الإجراءات والحواجز والضمانات التي تقدمها السعودية . إلا أن مؤشر الحرية الاقتصادية بدأ بالانخفاض عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ليصل إلى (٦٢,١) درجة نتيجة انخفاض النمو الاقتصادي السعودي بسبب انخفاض النمو الاقتصادي العالمي . وبعد ذلك ارتفع المؤشر ليسجل (٦٤,٤) درجة عام ٢٠١٧ بسبب زيادة الإجراءات التي تقوم بها السعودية ومنها زيادة نمو الحرية التجارية ، نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى زيادة وتنوع النشاط الإقتصادي والإجتماعي . أما في عام ٢٠٢٠ فقد إنخفض تقييم مؤشر السعودية ليصل إلى (٦٢,٤) درجة ، بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط ، مما سبب ذلك انخفاض أسعار النفط العالمية ، الذي تراجع نتيجة هذا الانخفاض تصدير وإستيراد النفط ، والذي بدوره أدى إلى انخفاض النشاط الإقتصادي ، وكذلك تقدم بعض الدول على السعودية في المؤشر ومنها قطر ، وروسيا ، ورومانيا . إذ تركز السعودية في الاستثمارات على المشروعات في القطاع المالي ، والبنى التحتية ، والقطاع السياحي ، والقطاع الصناعي الاستخراجي والتحويلي.

أما الجدول (٧) فيوضح صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة إلى السعودية :

الجدول (٧)

صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة إلى السعودية للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) (مليار دولار)

السنة	مبالغ تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر
٢٠٠٤	٣,٣
٢٠٠٥	١٢,١
٢٠٠٦	١٨,٢
٢٠٠٧	٢٤,٣
٢٠٠٨	٣٩,٣
٢٠٠٩	٣٦,٤
٢٠١٠	٢٩,٢
٢٠١١	١٦,٣
٢٠١٢	١٢,١
٢٠١٣	٨,٩
٢٠١٤	٨,٠
٢٠١٥	٨,١
٢٠١٦	٧,٥
٢٠١٧	١,٤
٢٠١٨	٤,٢
٢٠١٩	٤,٦
٢٠٢٠	٥,٤

المصدر : (١) - البنك الدولي ، مؤشرات وأحصاءات متاحة على الموقع indicator

<https://data.albankaldawli.org>

يتضح من خلال الجدول (٧) السابق ، إن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٠٤ بلغ (٣,٣) مليارات دولار ، وبعد ذلك بدأت التدفقات الاستثمارية بالارتفاع ، ففي عام ٢٠٠٥ بلغت قيمة التدفقات (١٢,١) مليار دولار نتيجة الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين من أجل جذب المزيد من

الاستثمارات لزيادة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية . لقد استمرت التدفقات الاستثمارية بالارتفاع لتصل إلى (٣٩,٣) مليار دولار عام ٢٠٠٨ ، وبعد ذلك بدأت قيمة التدفقات الاستثمارية الوافدة بالإنخفاض (٢٩,٢) مليار دولار في عام ٢٠١٠ بسبب تعرض الاقتصاد العالمي إلى الركود الاقتصادي الذي أثر في النشاط الاقتصادي ، ومنها إنخفاض تدفق الاستثمارات نتيجة الأزمة المالية العالمية ، وأستمرت التدفقات بالإنخفاض حتى بلغت ادنى قيمة للتدفقات الاستثمارية (٤,٦) مليارات دولار عام ٢٠١٩ بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي ، الذي أثر في إنخفاض أسعار النفط ، وأثر ذلك في الاقتصاد السعودي الريعي المعتمد على الإيرادات النفطية . وبعد ذلك بدأت التدفقات الاستثمارية بالارتفاع ، ففي عام ٢٠٢٠ بلغت (٤,٧) مليارات دولار وخاصة في الصناعة الاستخراجية نتيجة الاستقرار الاقتصادي ، والحوافز المقدمة للمستثمرين التي تشجع على جذب رؤوس أموالهم واستثمارها في السعودية، بسبب نمو النشاط الاقتصادي العالمي ، مما زاد من تدفق الاستثمارات في دول الخليج ومنها السعودية . وعليه فإن الأستقرار الاقتصادي السياسي ، وتقديم الدعم في خفض أسعار الكهرباء والوقود ، والحد من الفساد في المؤسسات الحكومية وإرتفاع مؤشر الحرية الاقتصادية ، جعلها من الدول التي تستقطب مختلف الاستثمارات.

لقد بدأت تسعى إلى توسيع نطاق مشاركتها في المشروعات المنتجة من أجل زيادة درجة التنافسية في مؤشر الحرية الاقتصادية . وعليه فإن المناخ الاستثماري يتصف بالمناخ الجاذب للاستثمارات ، نتيجة زيادة مستوى النشاط الاقتصادي . وهناك ضمانات تقدم للمستثمرين ومنها مايلي (Miller & Kim , 2022,360-361):-

١ -المستثمر الأجنبي يمكن أن يحصل على التراخيص في العديد من المشروعات الاستثمارية في الأنشطة الاقتصادية .

٢- الأسراع في إنجاز المعاملات الخاصة بإنشاء المشروعات الاستثمارية ومنها المشروعات الإنتاجية .

٣- حرية العمل في المشروعات الاستثمارية من قبل المستثمر ، وأن يكون المشروع مملوكاً بالكامل للمستثمر الأجنبي أو المحلي ، أو أن يكون مشروع الاستثمار مشتركاً بين المستثمرين المحليين أو الأجانب .

٤- يحق للمستثمرين الأجانب التملك والإقامة لعقارات السكن الخاص بهم .

وعليه فإن الاقتصاد السعودي حقق تطورات في أغلب قطاعاته الاقتصادية ، وقد استفاد من حزم الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أقرتها الحكومة السعودية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ومنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تخفيض تأثير تقلب أسعار النفط ، وكذلك السيطرة على ارتفاع التضخم . وأظهر الاقتصاد مرونة من خلال امتصاص الصدمات الاقتصادية بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية ، وذلك عن طريق الإنفاق الحكومي على المشروعات الاستثمارية التنموية التي تسهم في تخفيض أثر الصدمات الاقتصادية ومنها الأزمات المالية ، وإنخفاض أسعار النفط وقد استمرت الدولة في الإصلاحات باتباع سياسة تنويع قاعدته الإنتاجية ، وكذلك رفع كفاءة الاقتصاد المحلي ، وزيادة مساهمة القوى العاملة المحلية في سوق العمل (مؤسسة النقد العربي السعودي ، ٢٠١٩ ، ص ٩) .

لذلك تعد السعودية من الدول الجاذبة للاستثمارات العامة المحلية منها والأجنبية المباشرة وغير المباشرة . ولكن الاستثمارات التي تستثمرها في الخارج متواضعة نسبياً ، حيث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر منها إلى الخارج تبلغ نسبته (٥ %) من الناتج المحلي الإجمالي . وتعد السعودية من الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية نتيجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمالي (Unctad , 2013 , 1).

وهناك العديد من المكونات الرئيسة لمناخ الاستثمار جعل منها دولة جاذبة للاستثمارات ومنها مايلي (السالم ، ٢٠١٥ ، ٥٧ - ٦٠):-

١ - التطور السياسي ، تعد سياسة السعودية الخارجية مع الدول قوية في العلاقات الاقتصادية ، من خلال تنفيذ العديد من المشروعات الاقتصادية ، حيث النفط السعودي له تأثير ايجابي في التطور السياسي ، وكذلك السياسة الداخلية من خلال الاستقرار الأمني الذي يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي ، مما جعلها من الدول الجاذبة إلى العديد من الاستثمارات الأجنبية .

٢- التطور التشريعي ، إن التشريعات تتسم بمرونة عالية في المجال الاستثماري ، حيث هناك العديد من القوانين ومنها ضمان تكافؤ الفرص في المعاملات الاستثمارية ، وكذلك ضمان حقوق المستثمرين ، وتسهيل الإجراءات وحماية الاستثمارات الأجنبية ، تسهيل حصول المستثمرين على الموافقات اللازمة في مختلف المشروعات الاستثمارية في السعودية .

٣- الأمن والاستقرار ، يعد الاستقرار من مكونات المناخ الاستثماري الجاذب إلى رؤوس الأموال للمستثمرين المحليين والأجانب ، وهذا ماتسعى السعودي إلى تحقيقه ، ويعد من الحوافز لجذب الاستثمارات إليها ، وإن أحد هذه الحوافز المقدمة للمستثمرين هو تعويض عادل يدفع إلى المستثمرين غير السعوديين ، ومن حق المستثمر التملك للمشروع الاستثماري ، وعدم مصادرة مشروعات الاستثمار التابعة للمستثمرين الأجانب ، إلا بحكم قضائي ، ولايجوز نزع ملكية المشروعات الاستثمارية إلا للمصلحة العامة ، وعندما يرى المستثمر من مصلحته الاستثمار في دولة توفر الأمن والاستقرار له وإلى رؤوس أمواله المستثمرة فيها .

٤- التسهيلات والحوافز التي تقدمها للمستثمرين الأجانب من أجل زيادة الاستثمارات واستقطاب الشركات الاستثمارية الأجنبية .

ومن المعلومات والإحصاءات اللازمة التي تقدمها للمشروعات الاستثمارية منها مايلي (عبد الرضا ، وحسن ، ٢٠١٥ ، ١٧) .

أ - إن المشروع الاستثماري الأجنبي المرخص يتمتع بالحوافز والضمانات كافة .

ب - أن تكون كفالة المستثمر الاجنبي وموظفيه من الأجانب على المنشأة الاستثمارية المرخصة وليس على جهة كفالة السعودية .

ج-إن نظام الاستثمار الأجنبي ينص على أن الهيئة الحكومية تلتزم بتنفيذ طلبات الاستثمار خلال (٣٠) يوماً من تاريخ البدء بالمستندات المطلوبة للترخيص للمشروع الاستثماري.

٥ - التطورات الاقتصادية ، تشمل هذه التطورات الاقتصادية عدداً من الإجراءات التي توفر المناخ الاستثماري الملائم ، كما أن هذه الإجراءات الاقتصادية تسهم في توسيع وتنوع قاعدة الاستثمارات من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، وزيادة وتنويع الإنتاج والإنتاجية ، توسيع الصادرات ، مما يؤدي ذلك إلى التطور الاقتصادي .

وعليه فإن السياسات التي أتبعتها الدول الثلاث من إجراءات محفزة وسياسات ناجحة أدت إلى التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والقانوني والثقافي ، وهذه التطورات تعد المكونات الرئيسة للمناخ الاستثماري الجاذب للمستثمرين ، و اتبعت كذلك سياسة مكافحة الفساد من خلال التقليل من

البيروقراطية والروتين والحد من الرشوة ، وأتباع سياسة الحوافز والامتيازات المقدمة للمستثمرين من خلال التقليل من الوقت في إنجاز المعاملات الاستثمارية . وقد أدت هذه السياسات إلى بناء الاقتصاد الحديث المعتمد على تبادل المعلومات ، واستخدام وسائل الاتصال المتطورة ، وتعد الدول الثلاثة دولاً متطورة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والتشريعية والثقافية والإجتماعية وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم مما جعل هذه الدول جاذبة إلى مختلف الاستثمارات (الجوراني ، ٢٠١٠ ، ١٢٢ - ١٢٣).

الفصل الثاني

واقع الفساد المؤسسي والمناخ الاستثماري

في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

المبحث الاول

مؤشرات الفساد المؤسساتي وأثارها في العراق

المطلب الأول :- مؤشرات الفساد المؤسساتي في العراق

مما لا شك فيه إن ظاهرة الفساد المؤسساتي ، تعد من الظواهر الخطيرة التي تنتشر في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني ، إذ يتفاوت حجم الفساد ومكافحته بين الدول وخاصة النامية منها . أما في العراق فإن ظاهرة الفساد المؤسساتي منتشرة في المؤسسات الحكومية نتيجة الحصول على المصالح المادية من بعض المسؤولين الذين تحت إدارتهم المسؤولية الحكومية والتي تتعارض مع وظيفته ومنصبه . وتصنف ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية على وفق أوامر الإحالة عام ٢٠٢٠ ، إذ إن حالات تجاوز الموظفين حدود وظائفهم تأتي بالمرتبة الأولى والتي بلغت (١٣٩٨) حالة تجاوز ، أما الإضرار بالمال العام فإنها تأتي بالمرتبة الثانية من خلال مؤشر نوعية الفساد وبلغت (١٠٨٥) حالة إضرار . أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب حالات الإهمال والتي بلغت (٣٩٠) حالة إهمال ، وتأتي بعد ذلك الرشوة التي وصل عددها إلى (٣٤٧) حالة رشوة، والاختلاس (١٨٨) حالة ، وهناك أنواع أخرى وحسب نوعه كالمحسوبية والمنسوبية والمحاباة فقد كان عدد المحالين (٣٦٤) (التقرير السنوي لهيئة النزاهة ، ٢٠٢٠ ، ٣٠) .

إما مؤشرات فساد المؤسسات الحكومية وبعد عام ٢٠٠٣ يعد الأكثر انتشاراً من حيث كمية الأموال التي هدرت في مشروعات استثمارية أضرت بالاقتصاد العراقي ، واصبحت مشروعات خاسرة كلفت الدولة العراقية أموالاً طائلة دون أي مردود اقتصادي . ففي عام ٢٠٢٠ بلغ عدد المدانين بالفساد في القطاعات الحكومية ومنها القطاع التربوي (٣٥٥) مداناً في الفساد ، أما القطاع الخدمي فقد بلغت حالاته (١٤٨) في قضايا الفساد ، وقد وصلت حصة المؤسسات الصحية من حجم الفساد إلى (٥٧١) ، والمؤسسات الأمنية بلغت نسبتها (٢٧٧) . أما القطاعات الاقتصادية ومنها المالية فقد بلغ عدد المدانين (٢٥٦) مداناً ، والنفط (٤٥٩) ، والصناعة (١١٩) ، والزراعة (١١٩) . أما القطاعات الاجتماعية والثقافية التي تشمل الرياضة والشباب (٦٧) مداناً ، والعمل والشؤون الاجتماعية (١٢٦) مدانين ، وأخيراً فإن حصة قطاع العدل من حجم الفساد بلغ عدد المدانين (٣٣٧) . وعليه فإن ارتفاع معدلات الفساد في قطاع النفط وقطاع الصحة التي تعد من أكثر القطاعات احتكاكاً في حياة

المواطنين، وهناك العديد من المعانات التي يعانيها السكان منها تردي الكهرباء وإنخفاض مستوى الخدمات والصحة التي تقدمها الدولة (هيئة النزاهة ، ٢٠٢٠ ، ٨٩ - ٩٠) .

وعليه فإن مؤشر الفساد في المؤسسات الحكومية يشير إلى أن هناك العديد من أنواع الفساد الذي ينتشر في القطاع العام العراقي وفي مختلف المؤسسات الحكومية . لذلك فإن ظاهرة الفساد المؤسساتي أشتعلت وأخذت حجماً واسعاً ، إذ أنتشر الفساد في معظم مرافق الدولة العراقية ومؤسساتها ، وهذا ما يؤدي إلى تهديد مستقبل الاقتصاد العراقي من خلال الاستحواذ على المال العام بمختلف الطرائق القانونية وغير القانونية . إن الفساد المؤسساتي في القطاعات الاقتصادية بلغ مستويات خطيرة ، وقد أتحذ الفساد العديد من الأشكال في ظل الأحتلال الأمريكي وسقوط النظام السابق ، وبعد أنسحاب هذا الأحتلال ، فقد تفشى الفساد المؤسساتي في المؤسسات الحكومية بمستويات عديدة ، ومن هذه المستويات مايلي (داود ، ٢٠١١ ، ٧٦ - ٧٨) :-

المستوى الأول : والذي يتعلق بالفساد المؤسساتي الذي أثمرت عنه سياسة الولايات المتحدة في العراق الذي يتعلق بالفارق الكبير بين الأسعار التي يحصل عليها أصحاب النفوذ من المشروعات أعادة أعمار العراق وبين الأسعار التي تمنح للمستثمرين المحليين .

المستوى الثاني : الذي يتمثل في إفساد الموظفين العاملين في الشركات الاستثمارية التي استحوذت على الرشاوى للعقود الضخمة من الشركات التي تطلب العقود الاستثمارية من هذه الشركات.

المستوى الثالث : يتعلق بمسألة اختيار مجموعة من الشركات الاستثمارية المقربة من الحزب الجمهوري الأمريكي كمستثمرين رئيسيين يقومون بتنفيذ عمليات الاستثمار في إعادة أعمار العراق.

المستوى الرابع : يتعلق بالتوظيف والحصول على العقود الاستثمارية في المؤسسات الحكومية على أساس المحسوبية والمنسوبية والواسطة من قبل المتنفذين في هذه المؤسسات .

المستوى الخامس: يتعلق بعدم وجود المحاسبة والتدقيق، وعدم الحفاظ على الأموال العامة من خلال المشروعات الوهمية التي يحصلون عليها من خلال بعض المتنفذين في القرارات الاستثمارية.

لذلك نلاحظ إن العراق يقع في الترتيب المرتفع جداً من بين دول العالم التي يشملها مؤشر الفساد. ففي عام ٢٠٠٤ ، ومن بين (١٤٦) دولة يشملها المؤشر ، ، نلاحظ العراق يحتل ترتيب

(١٢٩) . أما في عام ٢٠٠٥ فقد كان عدد الدول المشاركة (١٥٩) ، وقد حصل العراق على ترتيب (١٣٧) من بين دول العالم ، إلا أن تفشي الفساد في المؤسسات الحكومية والهيئات العامة إنخفضت درجة العراق عام ٢٠٠٦ ، إذ بلغ عدد الدول المشاركة في مؤشر الفساد (١٦٣) دولة ، وقد كان ترتيب العراق (١٦٠) من بين دول العالم . وعلى الرغم من توافر البيئة الخصبة للفساد وما رافقها من انتشار الفساد المؤسسي الكبير في مختلف المؤسسات الحكومية فقد تراجع أداء السلطة الرقابية الذي أسفر عن أهدار مليارات الدولارات من الصادرات النفطية ، من خلال تهريب النفط ومشتقاته ، وكذلك النهب والتخريب في مؤسسات الدولة المختلفة ، والفساد الذي حصل في العقود العسكرية ، وفساد في عمليات إعادة الأعمار . أما في عام ٢٠١٣ فقد أرتفعت درجة العراق ، إذ بلغ عدد الدول المشتركة في مؤشر الفساد (١٩٨) ، حصل العراق على ترتيب (١٧١) من بين الدول الأكثر فساداً في العالم (Sadda,2020 ,18) .

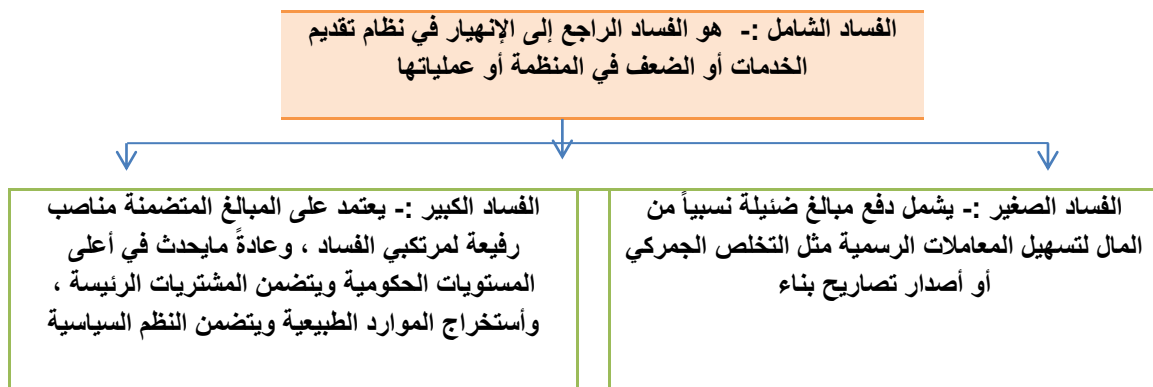
أما في عام ٢٠١٩ فقد كان ترتيب العراق في مؤشر الفساد (١٦٢) من بين ١٨٠ دولة وأستمر الحال في تراجع العراق إلى المرتبة (١٦٠) من بين (١٨٠) دولة شملها المؤشر عام ٢٠٢٠ (1, 2020 - transparency,2019) . لقد أدى إنتشار الفساد المؤسسي إلى عدم تحقيق الأهداف التنموية في أغلب القطاعات العامة. كما أن أغلب الأحيان يكون الدعم الحكومي للمؤسسات العامة غير مخطط من خلال تمويل بعض القطاعات الحكومية من أجل تغطية العجز في بعض القطاعات الاقتصادية ، إذ أن أغلب الدعم الحكومي إلى بعض المؤسسات يذهب إلى الهدر الاستهلاكي ، وكذلك الاختلالات في الميزانية العامة أدى إلى أن يؤثر في عجز أغلب القطاعات الاقتصادية نتيجة فشل السياسة التمويلية في توزيع الدعم المالي إلى القطاعات الاقتصادية المستحقة . لقد أدى الفساد المؤسسي إلى زيادة البطالة المقنعة في المؤسسات الحكومية بسبب أستلام الأموال دون تقديم الجهد من أجل زيادة إنتاجية العاملين ، عدم وجود سياسة اقتصادية تعمل على زيادة الإنتاج والتنافسية في المشروعات الصناعية والمبادرة الزراعية ، بسبب عدم وجود الدعم الحكومي في تطوير هذه المشروعات الإنتاجية ، وقد أدى الفساد إلى عدم وجود التنوع الاقتصادي في ردف الموازنة العامة للدولة نتيجة الفساد في الدوائر الضريبية ، وأعتماد العراق على الإيرادات النفطية في تمويل أغلب القطاعات الاقتصادية نتيجة فشل السياسات الاقتصادية وعدم وجود الخطط الاقتصادية المدروسة من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي في العراق .

المطلب الثاني : - أثر الفساد المؤسساتي بالقطاعات الاقتصادية في العراق

هناك العديد من آثار الفساد المؤسساتي ، التي تؤثر سلباً في القطاعين العام والخاص ، وكذلك تأثير ذلك في الشركات الاستثمارية التي من الممكن أن تستثمر في العراق ، وقد يواجه المستثمرون الأجانب أيضاً ضغوطاً في التعاملات مع المستثمرين المحليين الذين لهم صلة بالسلطة السياسية المتنفذة من خلال البيروقراطية التي تؤدي إلى تأخير أو فشل المشروعات الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية من أجل حصول المستثمرين المحليين المتسلطين على المشروعات الاستثمارية غير الإنتاجية أو مشاريع وهمية. كما إن الرشوة تقديم على شكل هدية أو وجبة أو نفقات سفر أو مدفوعات ضيافة من أجل (إنجاز المعاملات) ، وعليه فإن قانون مكافحة الفساد ، تقف ضده المنظمات الإجرامية والإرهابيون وبعض المتنفذين ، من أجل الحصول على مصالح شخصية ، مما يجعل من انتشار الفساد ، في المؤسسات الرسمية (Pickworth & Jo Dimmock , 2020,161). لذلك نجد إن الفساد بمختلف أشكاله في العراق يؤثر في جميع القطاعات الاقتصادية الخدمية منها والإنتاجية ، كالتعليم، والصحة العامة والصناعة والزراعة ، والمؤسسات الأمنية. وتؤدي آثار الفساد في الإجراءات المتخذة في إنجاز المشروعات الاستثمارية (دليل إرشادي لرقابة إطار العمل المؤسسي لمكافحة الفساد، ٢٠١٧، ٨) . كما إن هناك أنواع من الفساد المؤسساتي في العراق تؤثر في القطاعات الاقتصادية ، كما في المخطط (٤) (الآتي :

المخطط (٤)

الأنواع الرئيسية للفساد المؤسساتي المؤثرة على القطاعات الاقتصادية في العراق



المصدر :- دليل إرشادي لرقابة إطار العمل المؤسسي لمكافحة الفساد ، النرويج، ٢٠١٧ ، ص ٨ .

يوضح المخطط السابق ، إن الفساد الشامل هو الذي يشمل المؤسسات الاقتصادية ، والسياسية والتشريعية ، والثقافية والاجتماعية ، وعندما يتصرف أصحاب المناصب في هذه المؤسسات بصفة رسمية لتحقيق مكاسب شخصية . إذ يصنف هذا الفساد في المؤسسات العامة أو الخاصة إلى نوعين هما : الفساد الصغير ويشمل الأموال التي تدفع إلى الموظفين الصغار في المؤسسات

الحكومية من أجل تسهيل المعاملات الرسمية ، مثل التخفيض الضريبي وتسهيل المعاملات الجمركية ، وكذلك إصدار الموافقات في تصاريح البناء في بعض المؤسسات العامة. أما الفساد الكبير فإنه يشمل ظاهرة واسعة تصل إلى نطاق عالمي ، إذ يتضمن هذا الفساد المستويات الحكومية المسؤولة عن هذه المؤسسات مثل الوزارات والهيئات والمناصب الرفيعة في الدولة ، ويشمل هذا الفساد النظم السياسية والاقتصادية ، حيث الصفقات الكبيرة من خلال أستخراج الموارد وإنتاجها وتصديرها ، وصفقات المشتريات كالتجهيزات العسكرية والصحية والتعليمية .

وعليه فإن ظاهرة الفساد تؤثر في العديد من الجوانب منها الاقتصادية ، والإدارية ، والتشريعية ، والخدمية ، وحتى الاجتماعية . فالجانب الاقتصادي يتمثل في أن الفساد يؤثر في عملية التنمية فيعيق تنفيذ المشروعات لخدمة المصلحة العامة ، وذلك بسبب استغلال أموال الدولة في مشاريع غير إنتاجية أو خدمية ، وبالتالي تضعف فرص الدولة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية . أما الجانب الإداري فإن الفساد يؤثر على المؤسسات الإدارية من خلال تناقص الكفاءة وسطوة الفاسدين على أجهزة الإدارة في المؤسسات الخدمية والتشريعية ، وبالتالي يتم وضع الأفراد غير المناسبين في المناصب الإدارية العليا في تلك المؤسسات . ويؤثر في ضعف التشريعات والقوانين التي لا تتناسب مع متطلبات الحد من الفساد المؤسسي (الشهراني ، ٢٠٢١ ، ٢٦٨) . إن ممارسة الفساد في المؤسسات الحكومية في العراق تعد نتيجة طبيعية بسبب الأزمات والحروب التي مرت ، والتي أثرت سلباً على القطاعات الاقتصادية الرسمية من خلال مايلي (أبراهيم ، وحاجم ، ٢٠١٦ ، ٢٣١) :

- ١ - يؤثر الفساد في الإختيار غير المناسب للموظفين والمناصب في المؤسسات الحكومية .
 - ٢ - يؤثر الفساد في عدم الاستقرار الإداري والاقتصادي في المؤسسات الحكومية.
 - ٣ - يضعف أنظمة المؤسسات الرقابية نتيجة تعدد الأجهزة الرقابية وتداخل صلاحياتها.
- أما تأثير الفساد المؤسسي على سلوك الموظفين في المؤسسات العامة في العراق الذي ينتهجه بعض الموظفين في سرقة الأموال العامة من خلال عدم اعطاء أرقام صحيحة عن الضرائب والأعانات التي تحصل عليها بعض المؤسسات من المواطنين إجراء خدمات عامة تقدم إلى المجتمع . وعليه فإن المخطط (٥) التالي يوضح تأثير الفساد على الفرد والمؤسسات في العراق .

المخطط (٥)

أثار الفساد المؤسسي على الفرد والمؤسسات في العراق

أثار متعلقة بالفرد	أثار متعلقة بالمؤسسات
أ - يؤثر في الوعي الثقافي والديني لدى القوى العاملة .	أ - يؤثر على الرقابة المالية في المؤسسات العامة .
ب - يضعف الاخلاق الانسانية عند بعض الموظفين	ب - يزيد من الفساد في السلطات الثلاثة .
ج - يقلل من الشعور بالمسؤولية عند بعض العاملين في القطاع العام .	ج - يؤدي إلى ضعف سيادة القانون .
د - يؤثر الفساد في زيادة الفقر لدى بعض الافراد في المجتمع	د - يؤثر في احتكار وضعف السلطة السياسي .
ك- يؤثر على الانتماء الوطني عند بعض الأفراد .	ك - يقلل من المحاسبة من هيئات النزاهة في المؤسسات الحكومية .
ي - يزيد من تفاقم البطالة في المجتمع .	ي - يؤدي الفساد إلى ضعف الدولة اقتصادياً واجتماعياً وقانونياً وإدارياً

المخطط من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر :- رشيد (وآخرون) ، فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق ، دراسة تطبيقية على جامعة الموصل ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (٤) العدد (٨) ، جامعة الانبار ، العراق ، ٢٠١٢ ، ص ٣٢١ .

يتضح من المخطط السابق ، إن الفساد المؤسسي يؤثر في الفرد والمجتمع ، وينعكس هذا التأثير في القطاعات العامة في الدولة . إن تأثير الفساد على الفرد يؤدي إلى زيادة البطالة والفقر ، وعدم الشعور بالمسؤولية الوطنية من قبل العاملين في المؤسسات العامة وينعكس ذلك على المجتمع ، كذلك يؤثر الفساد في إهدار المال العام بسبب ضعف المؤسسات الرقابية، مما ينتج عن هذه التأثيرات ضعف الدولة اقتصادياً وقانونياً وإدارياً نتيجة تفشي ظاهرة الفساد في أغلب مؤسسات الدولة العراقية . لذلك فإن خلق التفاوت الطبقي بين افراد الشعب العراقي، وانتشار الفقر والبطالة بسبب الفساد المؤسسي ، مع هدر الموارد وعدم معرفة مصادرها أو جهات انفاقها أو طبيعة نشاطها. لقد عمل الاحتلال بعد عام ٢٠٠٣ ، على نشر الفساد من خلال تعيين مستشارين أمريكيين بصفة ممثلين للمؤسسات الحكومية المختلفة ، واصبحوا يديرون الوزارات والمؤسسات الرسمية واغلبهم من العاطلين

عن العمل في أوروبا وأمريكا ويفتقدون إلى الخبرة والكفاءة، كما تعتمدوا على تفكيك السلطة ومؤسساتها وحل الجيش وقوى الأمن، والعمل على تفكيك المجتمع من خلال زرع الفتنة وزرع بذور الطائفية، والانتماء العنصري أو اشعارهم بالأغلبية وسعي بعض الدول المجاورة للسيطرة على العراق ودعمها لبعض القوى السياسية على حساب الأخرى (كزار ، ٢٠١٤ ، ١٠٩) .

وعليه فإن الفساد المؤسساتي يؤثر في إنعدام المساواة ، ويقوض سيادة القانون ، ويضعف الإدارة والمؤسسات الحكومية ، ويؤثر في عدم التمتع بحقوق الإنسان المدنية منها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. . إن هذه المكونات لها تأثير في مناخ الاستثمار في العراق مما يجعله مناخاً طارداً إلى مختلف الاستثمارات (الأمم المتحدة ، ٢٠١٣ ، ٣ - ٥) . ولقد تغيرت مواقف الحكومة التي بدأت من الاعتراف بوجود الفساد في المؤسسات الحكومية من خلال الإدراك بأن الفساد يشوه ويضيق الأسواق ويقوض شرعيتها ويعرقل التنمية ، وقد بذلت الدولة الجهود الواسعة من أجل وضع الإجراءات الفعالة في محاربة الفساد من خلال تحسين الأطر القانونية والتشريعية التي تخص مكافحة الفساد (15, 2020 , OECD) . ومن خلال ما تقدم فإن الفساد المؤسساتي له آثار في القطاعات الاقتصادية من خلال ما يلي (9 - 8 , 2018 , Alatwani) :

١- أثر الفساد المؤسسي في قطاع الصحة : يتأثر قطاع الصحة ، كغيره من القطاعات ، بظاهرة الفساد المؤسساتي . حيث أن تدهور مستوى الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية ، تسبب في وفيات كثيرة ، كما أن أغلب الأدوية الطبية في الصيدليات لا يتم فحصها ، وتكون من شركات منخفضة الجودة مما يعرض حياة الناس للخطر . كذلك التزوير في نظام التأمين الصحي عن طريق إدخال أسماء وهمية لغرض الوصفات الطبية وسرقة الأدوية . ويتم قياس أثر الفساد على أساس الصحة من خلال الرشوة والابتزاز والاختلاس والسرقة ، حيث إن الأموال التي تهدر من الموازنة العامة في القطاع الصحي عن طريق الفساد والتي يمكن من خلالها القضاء على الفقر والبطالة والجدول (٨) يأتي يوضح تخصيصات القطاع الصحي والبيئة من الإنفاق العام في العراق .

الجدول (٨)

تخصيصات قطاع الصحة والبيئة من إجمالي الإنفاق العام في العراق

للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنوات	إجمالي الإنفاق العام مليون دينار (١)	الإنفاق على الصحة والبيئة مليون دينار (٢)	نسبة الإنفاق على الصحة والبيئة من إجمالي الإنفاق العام (٣) %
٢٠٠٤	٢٠,١٤٥,١٠٠	٣,٧٩٢,٩٠٠	١٨,٨
٢٠٠٥	٢٨,٧٥٥,٧٠٠	٢,٢٥٢,٢٠٠	٧,٨
٢٠٠٦	٥٠,٩٦٣,١٦١	٢,١٠٠,٩٠٠	٤,١
٢٠٠٧	٥١,٧٢٧,٤٦٨	٤,٦٢٧,٤٨٠	١٠,٩
٢٠٠٨	٥٠,٧٧٥,٠٨١	٤,٧٠٦,٦١٦	٩,٣
٢٠٠٩	٦٩,١٦٥,٥٢٣	٩,٢٨٢,٠٨٣	١٣,٤
٢٠١٠	٨٤,٦٥٧,٤٦٧	١٥,٢٧٠,٨٠٥	١٨,٠
٢٠١١	٩٦,٦٦٢,٧٦٦	١٢,٦٤١,٦٢٩	١٣,١
٢٠١٢	١١٧,١٢٢,٩٣٠	١٢,٠٠٧,٣٠٥	١٠,٣
٢٠١٣	١١٩,٧٠٢,٢٩٦	٦,٨٢٥,٥٢٣	٥,٧
٢٠١٤	-----	-----	-----
٢٠١٥	١١٩,٤٦٢,٤٢٩	١١,٠٤٧,١١٤	٩,٣
٢٠١٦	١٠٥,٨٩٥,٧٢٢	٣,٥٠٣,٦١٩	٣,٣
٢٠١٧	١٠٠,٦٧١,١٦٠	٣,٩٧٧,٧٦٧	٤,٠
٢٠١٨	١٠٤,١٥٨,١٨٣	٢,٩٤٠,٦٠٠	٢,٨
٢٠١٩	١٣٣,١٠٧,٦١٦	٤,٧٧٨,٤٢٢	٣,٦
٢٠٢٠	-----	-----	-----

المصدر (١) السنوات (٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦) وزارة المالية (ميزانية ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٦) .
 (ملاحظة الأرقام في الجداول تقريبية، واختلاف بين الإجمالي والمجموع ناتج عن التقريب) .
 (٢) - السنوات (٢٠١٠ ، ٢٠١٣) ، جمهورية العراق، مجلس النواب ، قانون الموازنة العامة للسنة المالية (٢٠١٠ ، ٢٠١٣) .
 (٣) - الوقائع العراقية لسنوات متعددة ، واعداد مختلفة . ملاحظة :- (العمود ٣) من عمل الباحث بالاعتماد على تقسيم العمود (٢) على العمود (١) $\times ١٠٠$.

ويتضح من الجدول السابق، إن أعلى نسبة إنفاق على قطاع الصحة كانت في عام ٢٠٠٤ (٨ ، ١٨%)، وعلى الرغم من انخفاض الإنفاق العام في ذلك العام، إلا إن هناك زيادة في نسبة التخصيصات للقطاع الصحي . أما أدنى نسبة إنفاق فكانت عام ٢٠١٨ والتي بلغت (٨ , ٢%) إذ إن الحكومة العراقية واجهت الارهاب نتيجة سيطرة (داعش) على المناطق الغربية في العراق . وانخفضت التخصيصات في عام ٢٠١٩ بسبب إنتشار وباء كورونا - ١٩ ، نتيجة إنخفاض إجمالي الموازنة العامة والفساد المؤسسي الذي اثار في إنخفاض التخصيصات للقطاع الصحي . إن عدم قدرة الحكومة على توزيع التخصيصات حسب أهمية كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، فلابد للحكومة من اتباع أساليب رقابية وتعديل التشريعات والقوانين المالية والإسراع في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة وحسب الخطط الناجحة من أجل التقليل من الفساد المؤسسي الذي يؤثر في تدهور هذا القطاع الذي يعد من القطاعات الاقتصادية الأساسية . لذلك فإن هناك مشكلات فساد كثيرة في قطاع الصحة والتي تقاس في مدى كفاءة السياسات والإجراءات الكفيلة لمكافحة الفساد وسوف نسلط الضوء على بعض منها من خلال الجدول الآتي الذي يوضح عدد المتابعات والمحكومين في قضايا فساد لقطاع الصحة في العراق.

الجدول (٩)

عدد المتابعات والمحكومين في قضايا فساد لقطاع الصحة في العراق

للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنوات	عدد المتابعات في قضايا الفساد (١)	عدد المحكومين في قضايا الفساد (٢)	نسبة عدد المحكومين من عدد المتابعات (٣) %
٢٠٠٤ - ٢٠٠٦	٤٨	٣	٦,٢٥
٢٠٠٧	٢٦٩	٧	٢,٦٠
٢٠٠٨	٢٧٦	٢٦٩	٩٧,٥
٢٠٠٩	٥٠٢	٣٩٦	٧٨,٩
٢٠١٠	٥٤٠	٤٦٧	٨٦,٥
٢٠١١	٥٨١	٣٨٣	٧٠,٠
٢٠١٢	٦٥٣	٦٤٢	٩٨,٣
٢٠١٣	٨١١	٥١٧	٦٣,٧
٢٠١٤	٥٨٣	٣٨٥	٦٦,٠
٢٠١٥	٣٠١	١٠٨	٣٥,٩
٢٠١٦	١٤٨	٦٦	٤٤,٦
٢٠١٧	١٧٣	٧١	٤١,٠
٢٠١٨	٢٠٨	١٣٥	٦٤,٩
٢٠١٩	١٣٠	٥٧	٤٣,٨
٢٠٢٠	٧٣٥	٥٧١	٧٧,٧
المجموع	٥٩٥٨	٤٠٧٧	٦٨,٤

المصدر :-هيئة النزاهة الاتحادية، التقارير السنوية ، العراق، لسنوات متعددة ، وصفحات مختلفة .
ملاحظة : - العمود (٣) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢) \على العمود (١) ١٠٠X

يتضح من الجدول (٩) ، إن اكبر عملية فساد تم الكشف عنها في وزارة الصحة تمثلت بأحالة عدد المتابعات والمحكومين في قضايا فساد لقطاع الصحة في العراق ، كانت في عام ٢٠١٣ والتي بلغت (٨١١) حالة ، أما أكبر عدد للمحكومين في قضايا الفساد فقد كان في عام ٢٠١٢ بلغ (٦٤٢) محكوماً في قضايا فساد وبنسبة (٩٨,٣%) ، وقد تضمنت قضايا الفساد في مخازن الادوية وعمليات بيعها على الارصفة وكذلك عدم وجود آلية واضحة لمقاضاة الشركات التي تورد الأدوية إلى العراق في حال عدم صلاحية الدواء أو عدم تطابقه مع المواصفات المطلوبة ، وكذلك العرض الخاص بمعامل الأوكسجين، واستيراد أجهزة طبية بمبالغ أعلى من قيمتها الحقيقية (عبد الحسين ، ٢٠١٢ ، ١٣٠) . وبلغ مجموع عدد المتابعات (٥٩٥٨) في قضية الفساد خلال مدة الدراسة ، وكان (٤٠٧٧) عدد المحكومين في قضايا فساد وبنسبة (٦٨,٤%) . لذلك يتضح لنا وعن طريق نسب الانفاق العام في قطاع الصحة وللسنوات المذكورة للأنفاق العام، ان عمليات الانفاق تمت فقط من أجل تحقيق حجم انفاق معين وليس لغرض تحقيق اهداف تصب في الصالح العام نتيجة الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية ، مما يؤثر في هدر كبير في تخصيصات القطاع الصحي. (الدعوي ، ٢٠١٨ ، ٦٨) .

٢- أثر الفساد المؤسسي في قطاع التعليم :- يؤثر الفساد المؤسسي في قطاع التعليم الذي يعد أحد المحددات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومخرجاتها في العراق. كما أن التحقيقات بقضايا الفساد توصلت إلى إن الكلفة التي خصصت إلى ترميم المدارس في العراق تزيد أو تساوي تكلفة النفقات التي تخصص إلى بناء مدارس حديثة بكامل تجهيزها بالمختبرات العلمية. إن التعليم الصحيح يحقق النجاح ويمكن الافراد من الحصول على المعرفة الخارجية والداخلية . إذ أن إختيار الهيئات التعليمية المتخصصة والمتعلمة ، وذات الخبرة العلمية في مجالات التدريس ، وحسب الاختصاصات في طريقة التدريس من خلال التعليم المنتظم . هذا ما يؤدي إلى تطور فعالية التعليم ، إذ إن نوعية وكفاءة وطريقة التعليم في العراق انخفضت بسبب هجرة وإبعاد الكفاءات العلمية. إذ يقاس الفساد في التعليم من خلال إهدار الأموال والأختيار الكمي وليس النوعي للهيئات التعليمية في قطاع التعليم . إذ أن الأموال المخصصة للتعليم تتجه نحو مشروعات البنية التحتية الكبيرة التي تتوافر فيها فرص الفساد ، مما أدى ذلك إلى المزيد من التأخر في عملية تطوير التعليم في العراق (الكرعاوي، ٢٠١٦ ، ٤٨) .

لذلك تعد العمالة الأكثر تعلماً أكثر مهارة ، ومن ثم تدفع لها أجور وحوافز أعلى حسب دراسات خبراء البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، يعد قطاع التعليم عاملاً أساسياً في أحداث التقدم والتطور لأي مجتمع ، بوصفه يسهم في تنمية وتطور الموارد البشرية ورفع الكفاءة الانتاجية والنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي (فهد ، وآخرون ، ٢٠٢١ ، ١٠١) .وعليه فإن للفساد المؤسسي مخاطر على قطاع التعليم من خلال إنخفاض تخصيصات التعليم من إجمالي الإنفاق العام والذي يقاس من خلال حصة التعليم من الإنفاق من إجمالي الإنفاق العام ، والجدول الآتي يوضح تخصيصات قطاع التربية والتعليم في العراق.

الجدول (١٠)
تخصيصات قطاع التربية والتعليم من أجمالي الإنفاق العام في العراق
للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنوات	إجمالي الإنفاق العام مليون دينار (١)	الإنفاق على التعليم مليون دينار (٢)	نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام % (٣)
٢٠٠٤	٢٠,١٤٥,١٠٠	٢,٩٩٠,٠٠٠	١٤,٨
٢٠٠٥	٢٨,٧٥٥,٧٠٠	٢,٦٢٢,٢٠٠	٩,١
٢٠٠٦	٥٠,٩٦٣,١٦١	٢,١٧٦,٣٠٠	٩,٤
٢٠٠٧	٥١,٧٢٧,٤٦٨	٣,٣٨٤,٣٥١	٧,٩
٢٠٠٨	٥٠,٧٧٥,٠٨١	٣,٥١٢,٤١٨	٦,٩
٢٠٠٩	٦٩,١٦٥,٥٢٣	٦,٨٧١,٢٨٤	٩,٩
٢٠١٠	٨٤,٦٥٧,٤٦٧	٨,١٢٩,٠٠٧	٩,٦
٢٠١١	٩٦,٦٦٢,٧٦٦	١٠,١٥٧,٥٥٩	١٠,٥
٢٠١٢	١١٧,١٢٢,٩٣٠	١١,١٦٠,٦١٧	٩,٥
٢٠١٣	١١٩,٧٠٢,٢٩٦	١٢,٧٨٢,٨٩٧	١٠,٧
٢٠١٤	-----	-----	-----
٢٠١٥	١١٩,٤٦٢,٤٢٩	٩,٨٦١,٧٤٢	٨,٣
٢٠١٦	١٠٥,٨٩٥,٧٢٢	١٠,٥١٥,٢٥٤	٩,٩
٢٠١٧	١٠٠,٦٧١,١٦٠	٣,٩٠٧,٨٩٩	٣,٩
٢٠١٨	١٠٤,١٥٨,١٨٣	٣,٩٧٧,٧٦٧	٣,٨
٢٠١٩	١٣٣,١٠٧,٦١٦	٤,٧٧٨,٤٢٢	٣,٦
٢٠٢٠	-----	-----	-----

(١) السنوات (٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦) العمود (١، ٢)، المصدر: وزارة المالية (ميزانية ٢٠٠٤-٢٠٠٦، ٢٠٢٠). (ملاحظة الأرقام في الجداول تقريبية، واختلاف بين الإجمالي والمجموع ناتج عن التقريب).

(٢) - السنوات (٢٠١٠، ٢٠١٣) العمود (١، ٢)، المصدر: جمهورية العراق، مجلس النواب، قانون الموازنة العامة للسنة المالية (٢٠١٠، ٢٠١٣).

(٣) - السنوات المختلفة المتبقية (٢٠٠٧ إلى ٢٠١٩)، الوقائع العراقية لسنوات متعددة، وأعداد مختلفة. ملاحظة :- (العمود ٣) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢) \ العمود (١) x ١٠٠.

يوضح الجدول (١٠) ، إن قيمة الانفاق على التربية والتعليم من إجمالي الإنفاق العام في العراق شهد انخفاضاً وارتفاعاً خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) ، إذ كانت قيمة الانفاق على التعليم (٩٩٠ , ٠٠٠ , ٢) مليون دينار عراقي عام ٢٠٠٤ من إجمالي الإنفاق العام ، مقابل ارتفاع قيمة الانفاق عام ٢٠١٩ والتي بلغت (٤٢٢ , ٧٧٨ , ٤) مليون دينار عراقي من الانفاق العام وقيمتها الاجمالية (٦١٦ , ١٠٧ , ١٣٣) مليون دينار عراقي ، ويدل ذلك على إن تخصيصات التعليم تتحسن خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩) بسبب اهتمام الحكومات المتعاقبة بالتعليم ، مما أدى إلى زيادة الإنفاق مستوى التعليم ، علماً لا يوجد إقرار لموازنة (٢٠١٤ - ٢٠٢٠) . أما نسبة الانفاق على التعليم من إجمالي الانفاق العام فقد كانت متدنية ، إذ كان أدنى مستوى لها عام ٢٠١٩ إذ بلغت (٣,٦ %) نتيجة انتشار وباء (كورونا - ١٩) وزيادة نسبة الفساد المؤسساتي نتيجة عدم الاستقرار السياسي والامني . أما أعلى نسبة انفاق على التعليم فكانت (٨ , ١٤ %) في عام ٢٠٠٤ . ومن خلال ذلك فقد تأثر التعليم بالفساد بشكل مباشر مما أدى إلى عرقلة عملية التنمية الاقتصادية في العراق .

لقد تعرضت المناهج العلمية إلى التلف والسرقة وافراغ مكاتب الجامعات العراقية من محتواها العلمي من أجل نشر ثقافة التخلف والفساد ابان فترة الاحتلال الامريكي للعراق . وكما شهد قطاع التربية والتعليم العديد من حالات التزوير للوثائق الدراسية لمرحلة السادس الاعدادي والمعاهد ، أو العمل على تزوير الشهادة دون علم الجهات الرسمية من خلال شبكات تزوير الشهادات المنتشرة في العراق وعمل نسخة مطابقة للنسخ التي تصدرها المدارس والمعاهد والكليات ، أو قد يكون التزوير بعلم الجهات الرسمية عن طريق الرشوة ممن لديهم معارف أو اقرباء في الدوائر الرسمية المعنية بذلك ويتم تسجيلها بشكل رسمي بحيث يصعب التعرف عليها أو كشف المزور منها لغرض التعيين في دوائر الدولة والحصول على اعلى مخصصات الشهادة على وفق قانون الخدمة الجامعية ، وقد تم اكتشاف العديد ممن لم يكملوا دراسة المتوسطة يتقاضون رواتب بشهادة اعدادية مزورة في الدوائر العراقية . لقد شهد العراق هجرة بعض الكفاءات العلمية إلى خارج البلاد نتيجة الوضع المعيشي الصعب بعد الاحتلال ، وتعرضت (٨٠ %) من مؤسسات التعليم العالي إلى التدمير والتخريب ، واستمرت هجرة العقول العلمية من الاساتذة الجامعيين والعلماء ، نتيجة الاعتداءات وحالات الاختطاف والقتل التي طالت الاكاديميين واساتذة الجامعات خصوصاً الذين رفضوا ترك البلاد والهجرة للتدريس في دول الجوار مقابل مبالغ مالية ضخمة من أجل العمل على تعزيز العلم والثقافة في العراق (كزار ، ٢٠١٤ ، ١١٢) .

ويتضح من الجدول (١١) التالي ، إن أكبر عملية فساد في قطاع التعليم والتربية تمثلت بأحالة عدد المتابعات والمحكومين في قضايا فساد ، فكانت في عام ٢٠٠٩ بلغت (٩٢٤) حالة ، أما أكبر عدد للمحكومين في قضايا الفساد فقد كان في نفس العام والذي بلغ (٨٤٥) محكوماً في قضايا فساد. أما مجموع المتابعات في مدة الدراسة فقد بلغ (٦٥٢٧) ، وبلغ (٤٣٤٨) مجموع المحكومين في قضايا فساد ، وكانت أعلى نسبة من عدد المحكومين وصلت إلى (٩١,٤%) عام ٢٠٠٩ ، أما أقل نسبة في عدد المحكومين فكانت عام ٢٠٠٧ تصل إلى (٤,٦%) . لقد وجد الفساد في اعادة تأهيل المدارس والكلليات ، ومن خلال إعطاء تراخيص التأهيل إلى الشركات الاستثمارية غير الرصينة .

الجدول (١١)

عدد المتابعات والمحكومين في قضايا فساد لقطاع التعليم في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنوات	عدد المتابعات في قضايا الفساد (١)	عدد المحكومين في قضايا الفساد (٢)	نسبة عدد المحكومين من عدد المتابعات (٣) %
٢٠٠٤ - ٢٠٠٦	٦٤	١١	١٢,٢
٢٠٠٧	٢٤١	١١	٤,٦
٢٠٠٨	٢٧١	٢٤١	٨٨,٩
٢٠٠٩	٩٢٤	٨٤٥	٩١,٤
٢٠١٠	٥٩٤	٥٠٦	٨٥,٢
٢٠١١	٦٤٣	٢٠٠	٣١,١
٢٠١٢	٧٧٥	٥٤٦	٧٠,٥
٢٠١٣	٧٥١	٤٩١	٦٥,٤
٢٠١٤	٢٧١	٢٠٢	٧٤,٥
٢٠١٥	٣٦٥	١٣١	٣٦,٠
٢٠١٦	٢٨٣	١٤٨	٥٢,٣
٢٠١٧	١٨٥	١٥٣	٨٢,٧
٢٠١٨	٥٢٩	٣٨٤	٧٢,٦
٢٠١٩	١٤٢	٨٨	٦١,٩
٢٠٢٠	٤٨٩	٣٥٥	٦٢,٦
المجموع	٦٥٢٧	٤٣٤٨	٥٩,٥

المصدر :- هيئة النزاهة الاتحادية ، التقارير السنوي ، العراق ، لسنوات متعددة ، وصفحات مختلفة.
ملاحظة :- (العמוד ٣) من عمل الباحث بالاعتماد على العמוד (٢) \ العמוד (١) × ١٠٠ .

من خلال الجدول (١١) ، تبرز صور مختلفة في قطاع التعليم والتربية التي تعد من القطاعات التي تتعدد أشكال الفساد فيها في مجال تقديم وبناء وتنويع الخدمات التعليمية ، كالخدمات الخاصة في تطوير المناهج الدراسية ، وتقديم الشهادات التعليمية للخريجين ، والمختبرات التعليمية ، وخاصة

في الجامعات العلمية ، ومنها كلية الطب ، والهندسة ، والعلوم ، والزراعة ، وتكنولوجيا المعلومات ، والمختبرات في المراحل المنتهية في قطاع التربية ، وبناء المساكن ، هناك العديد من أشكال الفساد المؤسساتي التي تمارس في المؤسسات الحكومية ، ومنها المؤسسة التعليمية ، كالرشوة ، الإبتزاز ، المحسوبية ، المحاباة ، الواسطة ، والمنسوبية .

٣- أثر الفساد المؤسسي في قطاع الأمن والدفاع : إن أثر الصراعات السياسية التي نشأت من خلال الإمساك بزمام الاقتصاد والسياسة، أدت إلى انتشار الفساد المؤسسي الذي يساعد على خلق الظروف التي تمهد الطريق لنمو النزاعات بين الطبقة السياسية ، وهدر الأموال التي يمكن إنفاقها على التنمية والأمن البشري من خلال عدم وجود عدالة في توزيع التخصيصات المالية على القطاعات الاقتصادية بطريقة متوازنة ، كما يساعد في ظهور الجماعات المتطرفة ومجموعات الجريمة المنظمة التي تستغل الوضع الأمني المتردي (منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٧ ، ٣) .

وعليه فإن الحكومة العراقية تعمل على تطوير الأجهزة الأمنية من خلال زيادة الإنفاق على الأجهزة الأمنية ولا سيما التسليح وتعيينات الأفراد . حيث الدولة تحدد النفقات الكبيرة في عمليات إعادة الإعمار والتوجه نحو التوسع في جذب المستثمرين والمنتجين أو حتى التعاون بين القطاع العام والخاص وبمساندة دولية من خلال عقود شراء الأسلحة المتطورة لمواجهة الإرهاب العالمي الذي مايزال يعد خطراً على الأمن القومي العراقي والأقليمي والدولي. وهذا مايساعد في الاستقرار الأمني والذي بدوره سينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي بخطى أوسع ، إذا رافقته سياسة نقدية توسعية داعمة لتوسع السياسة المالية من أجل الاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي إلى مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الذي يساعد في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (عبد الحسين ، وحسن ، ٢٠١٨ ، ١٥٩ - ١٦٠) .

إن الإحصاءات والتقارير الدولية تشير إلى أن الدول النامية ومنها العراق توجه (٢٥%) من القروض والموازنات للتسليح فقط ، مما يؤدي إلى الخسائر الكبيرة للأموال المقرضة ومن ثم إملاء المؤسسات والدول المقرضة شروطها على الدول المقرضة تحسباً لأي تسرب لهذه الأموال نتيجة تفشي ظاهرة الفساد الذي يحدث في عقود شراء الأسلحة ، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من هيبة الدولة ومن ثم ضعف الأجهزة الحكومية ، وعدم قدرتها على الحد من الفساد في المؤسسة العسكرية . فالمفسدون يوجهون الاستثمارات في المجال العسكري إلى المشروعات والعقود من المناشئ الرديئة ،

وبأسعار مرتفعة بعد الاتفاق مع أصحاب هذه الشركات من قبل المتعاقدين من أجل الحصول على بعض الأموال المخصصة للاستثمارات العسكرية (داود ، ٢٠١١ ، ٧١) .

لقد أدت الحروب التي مر بها العراق والعقوبات الاقتصادية إلى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، إذ ارتفع الدين الخارجي حتى أصبح العراق لا يستطيع سداد جزء من هذه الديون ، وإن اغرقه في الديون والتخصيصات الكبيرة إلى المؤسسات الأمنية ، وعلى الرغم من بعض المساعدات العسكرية والمالية التي تقدمها الدول من أجل تطوير المؤسسة العسكرية ، إلا إنها تواجه الفساد المستشري في هذه المؤسسة ، مما أدى إلى عجز العراق عن تسديد جزء من هذه الديون ، رغم ارتفاع أسعار النفط العالمية في بعض السنوات ، كما أن الدولة العراقية تخصص أكثر النفقات إلى المؤسسات العسكرية (كزار ، ٢٠١٤ ، ١١٩) .

والجدول (١٢) يأتي يبين قيمة الانفاق على الأمن والدفاع من إجمالي الإنفاق للموازنة العامة في العراق ونسبة الانفاق على الأمن والدفاع.

الجدول (١٢)

تخصيصات قطاع الأمن والدفاع من إجمالي لإنفاق العام في العراق
للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنوات	إجمالي الإنفاق العام مليون دينار (١)	الإنفاق على الأمن والدفاع مليون دينار (٢)	نسبة الإنفاق على الأمن والدفاع من إجمالي لإنفاق العام (٣)
٢٠٠٤	٢٠ , ١٤٥ , ١٠٠	١ , ٨٧٣ , ٠٠٠	٩ , ٣
٢٠٠٥	٢٨ , ٧٥٥ , ٧٠٠	٣ , ٥٠٠ , ٠٠٠	١٢ , ١
٢٠٠٦	٥٠ , ٩٦٣ , ١٦١	٨ , ٠٤٢ , ٥٠٠	١٥ , ٩
٢٠٠٧	٥١ , ٧٢٧ , ٤٦٨	٩ , ٢٢٨ , ٥٦١	٢١ , ٧
٢٠٠٨	٥٠ , ٧٧٥ , ٠٨١	١٠ , ٨٠٠ , ٠٠٧	٢١ , ٢
٢٠٠٩	٦٩ , ١٦٥ , ٥٢٣	١١ , ٣٣٢ , ٢٦٧	١٦ , ٤
٢٠١٠	٨٤ , ٦٥٧ , ٤٦٧	١٢ , ٩٢٢ , ٢٠٩	١٥ , ٢
٢٠١١	٩٦ , ٦٦٢ , ٧٦٦	١٤ , ٢٢٥ , ٧٢٩	١٤ , ٧
٢٠١٢	١١٧ , ١٢٢ , ٩٣٠	١٦ , ٦٤١ , ٧٠٥	١٤ , ٢
٢٠١٣	١١٩ , ٧٠٢ , ٢٩٦	١٩ , ٧٠٢ , ٢٩٦	١٦ , ٤
٢٠١٤	-----	-----	-----
٢٠١٥	١١٩ , ٤٦٢ , ٤٢٩	٣١ , ٦٢٧ , ٩٢٨	٢٦ , ٤
٢٠١٦	١٠٥ , ٨٩٥ , ٧٢٢	١٤ , ٨٩٤ , ٨٦٩	١٤ , ١
٢٠١٧	١٠٠ , ٦٧١ , ١٦٠	١٩ , ٥٤٩ , ٣٤٣	١٩ , ٤
٢٠١٨	١٠٤ , ١٥٨ , ١٨٣	١٤ , ٨٦٥ , ٢٦٤	١٤ , ٣
٢٠١٩	١٣٣ , ١٠٧ , ٦١٦	١٧ , ٦٨٤ , ٦٦١	١٣ , ٣
٢٠٢٠	-----	-----	-----

المصدر :- (١) - السنوات (٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦) وزارة المالية (ميزانية ٢٠٠٦ - ٢٠٠٤)
(ملاحظة الأرقام في الجداول تقريبية ، واختلاف بين الإجمالي والمجموع ناتج عن التقريب) (٢) جمهورية العراق
، مجلس النواب ، قانون الموازنة العامة للسنة المالية (٢٠١٠ ، ٢٠١٣)

(٣) - الوقائع العراقية لسنوات متعددة ، واعداد مختلفة .

ملاحظة :- (العمود ٣) من عمل الباحث بالاعتماد على تقسيم العمود (٢) على العمود (١) x ١٠٠ .

يوضح الجدول (١٢) السابق ، إن الانفاق على الأمن والدفاع أعلى من حصة التعليم والصحة ، وهذا يعني هناك ظاهرة فساد في قطاع الأمن والدفاع ، في صفقات التسليح من خلال زيادة الانفاق، حيث أقل إنفاق كان في عام ٢٠٠٤ وبلغ (٠٠٠ , ٨٧٣ , ١) مليون دينار ، نتيجة إنخفاض الانفاق العام التي تبلغ (١٠٠ , ١٤٥ , ٢٠) مليون دينار، وكانت أقل نسبة إنفاق (٣ , ٩ %) في العام نفسه بسبب عدم الاستقرار الأمني. أما أعلى إنفاق فكان عام ٢٠١٥ والذي بلغ (٩٢٨ , ٦٢٧ , ٣١) مليون دينار، ونسبة إنفاق (٤ , ٢٦ %) ، وزيادة الانفاق في عام ٢٠١٥ نتيجة زيادة التسليح من أجل القضاء على الارهاب وفي عام ٢٠٢٠ أنخفضت نسبة الإنفاق وبلغت (٩,٥ %) بسبب إنخفاض الإنفاق . أما الجدول الآتي فيوضح عدد المتابعات والمحكومين في قضايا الفساد.

الجدول (١٣)

عدد المتابعات والمحكومين في قضايا فساد لقطاع الأمن والدفاع في العراق للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤)

السنوات	عدد المتابعات في قضايا الفساد (١)	عدد المحكومين في قضايا الفساد (٢)	نسبة عدد المحكومين من عدد المتابعات (٣) %
٢٠٠٦ - ٢٠٠٤	١٠٢	٢٧	٢٦,٥
٢٠٠٧	٢٤٣	٩٢	٣٧,٩
٢٠٠٨	٩٦١	٢٤٧	٢٥,٧
٢٠٠٩	١٠٣١	٩٩١	٩٦,١
٢٠١٠	١٠٨٢	٨٠٨	٧٦,٨
٢٠١١	١١٢٩	٧٥٥	٦٦,٩
٢٠١٢	١٣٤٧	٦٦٨	٤٩,٦
٢٠١٣	١٢٧٠	٨٥٥	٦٧,٣
٢٠١٤	٣٤٥	٢٦٨	٧٧,٧
٢٠١٥	٤١٩	١٥١	٣٦,٠
٢٠١٦	٣٠٩	٣٠٨	٩٩,٧
٢٠١٧	٤٣٤	١٠١	٢٣,٣
٢٠١٨	٣٤٧	١٤٦	٤٢,١
٢٠١٩	٢٢٠	١٠١	٤٥,٩
٢٠٢٠	٣٤٩	٢٧٧	٧٩,٤
المجموع	٩٥٨٨	٥٧٩٥	٦٠,٤

المصدر :- هيئة النزاهة الاتحادية ، التقارير السنوية ، العراق ، لسنوات متعددة ، وصفحات مختلفة .

ملاحظة :- (العمود ٣) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢) \ العمود (١) $\times ١٠٠$.

يتضح من الجدول (١٣) السابق ، إن أكثر عدد متابعات في قضايا الفساد كانت في عام ٢٠١٢ وقد بلغت (١٣٤٧) . أما أكثر عدد للمحكومين في قضايا الفساد لقطاع الأمن والدفاع فكان عام ٢٠٠٩ وقد بلغ عددهم (٩٩١) محكوماً في قضايا فساد . وقد كان مجموع المتابعات خلال مدة الدراسة بلغ (٩٥٨٨) متابعة في قضايا الفساد . أما مجموع المحكومين فقد بلغ عددهم (٥٧٩٥) محكوماً في قضايا فساد في المؤسسات الأمنية . وكانت أعلى نسبة من عدد المحكومين إلى نسبة عدد المتابعات فقد كانت عام ٢٠١٦ والتي بلغت (٩٩,٧%) مقابل أقل نسبة للمحكومين وصلت إلى (٢٥,٧%) عام ٢٠٠٨ ، وتوجد ثلاثة مصادر للفساد المؤسسي في الوزارات الأمنية هي المؤسسات الأمنية في وزارة الداخلية والدفاع ، والسياسيات والضوابط المتبعة ، والمسؤولون في المؤسسات الأمنية سواء في الدفاع أم في الداخلية من موظفين مدنيين والعسكريين المنتمين لهذه المؤسسة . لذلك تمثل المصاريف الجانبية (وهي الاستثمارات الإضافية للشركات الاستثمارية الموردة للحصول على عقد التوريد) بتكاليف ضخمة وغير مراقبة ، إذ يجب أن يكون التوصيف دقيقاً وخاصةً بمشروع استثماري محدد . فالميل إلى الاستغلال في هذه العمليات هو الافتقار إلى الشفافية والمساءلة ، وإن تأثير الفساد في المؤسسات الأمنية غالباً ما ينتشر في وزارة الداخلية من خلال ، دوائر جوازات السفر والاحوال المدنية ، إذ يتم تأخير انجاز بعض المعاملات من أجل الحصول على المبالغ المالية غير المشروعة وعلى حساب الفرد والمجتمع العراقي يضطر بعض من أفراد المجتمع إلى دفع الرشاوى من أجل إنجاز المعاملات. إذ أن الفساد الذي يمثل إساءة استخدام السلطة لا يمثل جريمة فقط بل يخلف ضحايا بشرية ، فإن كل دولار مختلس يمثل إهداراً للموارد ويخلق مناخاً أمنياً خطيراً

(TRANSPARENCY INTERNATIONAL ,2007,1-3)

٤- أثر الفساد المؤسسي في قطاع الصناعة :- يشهد قطاع الصناعة في العراق دماراً واسعاً خلال الاحتلال الأمريكي ، والنهب والسلب الذي تعرضت له جميع المنشآت الحكومية ومنها المنشآت الصناعية ، وقد صرفت أموال طائلة من أجل إعادة تأهيلها ، ولكن الفساد يمنع دون تأهيل هذه الصناعات من أجل الحصول على عقود الاستيراد والأرباح الطائلة من خلال المحسوبية والمنسوبية التي يقوم بها بعض المتنفذين في مفاصل الدولة ومنهم الذين يعملون على عرقلة الاستثمارات ومنع تأهيل مختلف الصناعات العراقية وإعادة تشغيلها، إذ يقوم بعض المتنفذين بالاتفاق مع بعض التجار الذين لهم علاقات مع الشركات الاجنبية المصنعة والمصدرة للسلع الرديئة على أستيراد هذه السلع

دون فحصها من قبل لجان مراكز السيطرة النوعية من أجل الفوائد الشخصية على حساب المجتمع العراقي ، وكذلك تسريح بعض الموظفين وانتقال بعض منهم إلى قطاعات أخرى ليس من اختصاصاتهم ، وخاصة اصحاب الخبرات العلمية في مجال الصناعة . ولا يقتصر ذلك على السلع المستوردة ، بل يشمل التردّي ومنع الصناعة العراقية من التطور ، وأعادتها إلى ماكانت عليه في السابق (الفتلي ، ٢٠٠٩ ، ٨٩ - ٩٢) .

وعليه فإن القطاع الصناعي يتأثر بالفساد المؤسّساتي كما في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، والجدول (١٤) الأتي يوضح إنخفاض في التخصيصات المقدمة لهذا القطاع الحيوي من تخصيصات الموازنة العامة وكما يلي:

الجدول (١٤)

تخصيصات قطاع الصناعة والمعادن من إجمالي الإنفاق العام في العراق

للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

السنوات	إجمالي الإنفاق العام مليون دينار (١)	الإنفاق على الصناعة مليون دينار (٢)	نسبة الإنفاق على الصناعة والمعادن من إجمالي الإنفاق العام % (٣)
٢٠٠٤	٢٠,١٤٥,١٠٠	٣,٠٠٦,٨٧٧	١٤,٩
٢٠٠٥	٢٨,٧٥٥,٧٠٠	٢,٨٧٥,٤٨٧	٩,٩
٢٠٠٦	٥٠,٩٦٣,١٦١	٣,٧٠٢,٩٠٠	٧,٣
٢٠٠٧	٥١,٧٢٧,٤٦٨	٦,٩٣٨,٣٠٠	١٣,٤
٢٠٠٨	٥٠,٧٧٥,٠٨١	٢,٨٩٣,٠٤١	٥,٧
٢٠٠٩	٦٩,١٦٥,٥٢٣	١,٥٣٠,٤١٥	٢,٢
٢٠١٠	٨٤,٦٥٧,٤٦٧	١,٨١٩,٠٠٠	٢,١
٢٠١١	٩٦,٦٦٢,٧٦٦	٣,٦٤٤,٩٨٨	٣,٧
٢٠١٢	١١٧,١٢٢,٩٣٠	١,٤١٩,٦١٨	١,٢
٢٠١٣	١١٩,٧٠٢,٢٩٦	١,٠٦٤,٣٢٣	٠,٩
٢٠١٤	-----	-----	-----
٢٠١٥	١١٩,٤٦٢,٤٢٩	١,٥٦٩,٢٧١	١,٣
٢٠١٦	١٠٥,٨٩٥,٧٢٢	١,١٢٦,١٢٠	١,٠
٢٠١٧	١٠٠,٦٧١,١٦٠	١,٠٩٠,٤٣٧	١,١
٢٠١٨	١٠٤,١٥٨,١٨٣	٢,٦٠٦,٠٠٠	٢,٥
٢٠١٩	١٣٣,١٠٧,٦١٦	١,٢٧٠,٩٨٨	١,٠
٢٠٢٠	-----	-----	-----

(١) - السنوات (٢٠١١ – ٢٠٠٤) المصدر : (وزارة المالية ، التخصيصات المالية لسنوات (٢٠١١-٢٠٠٤)، العراق

(٢) - السنوات (٢٠١٣ – ٢٠١٢) ، الوقائع العراقية ، لسنوات ٢٠١٢ – ٢٠١٣ ، للأعداد مختلفة .

(٣) - السنة (٢٠١٤) ، رئاسة الجمهورية العراقية ، قانون الموازنة لعام الاتحادية لجمهورية العراق لسنة المالية ٢٠١٤ .

(٤) - السنوات (٢٠١٥ – ٢٠١٩) ، الوقائع العراقية ، لسنوات متعددة ، وصفحات مختلفة .

(٥) السنة (٢٠٢٠) ، وزارة المالية ، دائرة المحاسبة ، قسم التوحيد ، ٢٠٢٠ .

ملاحظة :- (لعمود ٣) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢) \ العمود (١) × ١٠٠ .

ومن خلال الجدول (١٤) يتضح، إن قيمة ونسبة الإنفاق على قطاع الصناعة من إجمالي الإنفاق العام للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) ، إذ أن قيمة الأنفاق منخفضة في هذا القطاع نتيجة الفساد المؤسسي والتخريب الذي تعرضت له الصناعة في العراق ، إذ أهملت مختلف الصناعات العراقية ماعدا الصناعة الاستخراجية (استخراج النفط) ، التي تخضع إلى مختلف الاستثمارات الأجنبية وترك الصناعات الأخرى دون تأهيل أو استثمار ، حيث إن أعلى قيمة ونسبة إنفاق كانت في عام ٢٠٠٤ على الرغم من الموازنة المتواضعة ، إذ بلغت التخصيصات للقطاع الصناعي (٣,٠٠٦,٨٧٧) ملايين دينار، من إجمالي الإنفاق العام في عام ٢٠٠٤ بلغت (١٠٠, ١٤٥, ٢٠) ، وبنسبة إنفاق بلغت (١٤,٩ %) من حصة النفقات العامة . أما أقل إنفاق فكان في عام ٢٠١٣ إذ بلغ (١,٠٦٤,٣٢٣) مليون دينار ، على الرغم من إجمالي الإنفاق العام التي تبلغ (٢٩٦, ٧٠٢, ١١٩) مليون دينار، وكانت أقل نسبة إنفاق بلغت (٠,٩ %) في العام نفسه بسبب الحروب ، وعدم وجود الخطط الاقتصادية في عملية الإنفاق والتخصيصات المالية، وقد أنخفضت نسبة الإنفاق وبلغت (١,٠ %) عام ٢٠١٩. لقد خصص الإنفاق على الحروب بدلاً من توجيه هذه الأموال للتنمية الاقتصادية ، حيث الاقتصاد الأحادي الجانب والفساد أثر في الاقتصاد العراقي ومنها قطاع الصناعة المتدهور اساساً ، لذلك فإن الفساد له تأثير في هذا القطاع غير المنتج في العراق .

ويعد الفساد عاملاً من عوامل إحداث الأزمات الاقتصادية من خلال السياسات الاحتكارية التي تمارسها السلطة استناداً إلى ما لديها من مخزون للضرائب وأستحوذ بعض من موظفيها الفاسدين على الأموال العامة في مختلف المؤسسات الحكومية ، ومنها المؤسسات التابعة إلى القطاع الصناعي في العراق . ومما لاشك فيه أن للفساد أثراً سيئاً ومدمرة على القطاعات الاقتصادية كافة ومنها القطاع الصناعي (الجمل ، ٢٠١٥ ، ٥٥٣) .

لقد تعرضت مؤسسات الدولة الإنتاجية إلى الانهيار والسلب والنهب، مما يتطلب لقاء نظرة شمولية فاحصة على واقع الصناعة العراقية، والكشف عن جوانب الخل، والعمل على إعادة إصلاحها وبشكل حقيقي وحسب الخطط الإصلاحية الهادفة في إصلاح المؤسسات الصناعية ، وباعتماد على الخصخصة بوصفها إحدى سياسات الإصلاح الاقتصادي اللازمة للنهوض بالواقع الصناعي في العراق ، والتي برزت في إطار تحول استراتيجيه التنمية من النموذج الشمولي إلى نموذج آلية السوق. ولكن هناك العديد من المشكلات والصعوبات التي تواجه عملية التنمية الصناعية في العراق ناجمة عن الآثار التي يخلفها الفساد المستشري في هذا القطاع ، حيث انخفاض حجم التمويل اللازم للميزانية العامة نتيجة اعتماد العراق على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة . وكذلك الظروف الأمنية والاقتصادية المتردية التي يمر بها العراق ، وما يترتب على انخفاض أسعار النفط عالمياً ، ومما لاشك فيه أن هذه الصعوبات تفرز ضرورة ملحة للبحث عن مصادر بديلة لتمويل عملية التنمية الصناعية، ولعل من أهم تلك المصادر ، هو الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه مصدراً تمويلياً ومكملاً مهماً للسياسة الاقتصادية ، وليس أن يكون بديلاً عن الاستثمار المحلي ، لما يحمله الاستثمار من قدرات تنافسية للمنتجات المحلية من خلال الخبرات المتنوعة (النجار، ٢٠١٧، ١٤ - ١٥) . وسوف نوضح في الجدول (١٥) الآتي ، عدد المتابعات في قضايا الفساد في المؤسسات الصناعية في العراق :

الجدول (١٥)
عدد المتابعات والمحكومين في قضايا فساد لقطاع الصناعة في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنوات	عدد المتابعات في قضايا الفساد (١)	عدد المحكومين في قضايا الفساد (٢)	نسبة عدد المحكومين من عدد المتابعات (٣) %
٢٠٠٤ - ٢٠٠٦	٢١	٣	١٤,٣
٢٠٠٧	١٦٤	٤	٢,٤
٢٠٠٨	١٨٧	١٦٤	٨٧,٧
٢٠٠٩	٢٢٢	١٢٠	٥٤,٠
٢٠١٠	٢٨٤	١٧٢	٦٠,٦
٢٠١١	٣٨٧	٢٣٥	٦٠,٧
٢٠١٢	٢٦٣	١٤٠	٥٣,٢
٢٠١٣	٢٢٦	١٢٧	٥٦,٢
٢٠١٤	٦٥	٢٩	٤٤,٦
٢٠١٥	٣٠	٩	٣,٠
٢٠١٦	٣٦	١٧	٤٧,٢
٢٠١٧	١٠٣	٤٨	٤٦,٦
٢٠١٨	٥٣	١٢	٢٢,٦
٢٠١٩	٣٨	٥	١٣,٢
٢٠٢٠	١١٩	٩٠	٧٥,٦
المجموع	٢١٩٨	١١٧٥	٥٣,٥

المصدر :- هيئة النزاهة الاتحادية ، التقارير السنوية ، العراق ، لسنوات متعددة ، وصفحات مختلفة .

ملاحظة :- (العمود ٣) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢) \ العمود (١) × ١٠٠ .

يتضح من الجدول (١٥) السابق ، إن أكثر عدد متابعات في قضايا الفساد كانت في عام ٢٠١١ وقد بلغت (٣٨٧) . أما أكثر عدد للمحكومين في القطاع الصناعي فكان في العام نفسه قد بلغ (٢٣٥) محكوماً في قضايا فساد. وكان عدد المتابعات خلال مدة الدراسة بلغ (٢١٩٨) متابعة في قضايا الفساد . أما المحكومين فقد بلغ عددهم (١١٧٥) محكوماً في قضايا فساد في المؤسسات الصناعية، وأقل نسبة للمحكومين كانت عام ٢٠٠٤ بلغت (٠,٧%) نتيجة تدهور الوضع الأمني. وقد كانت أعلى نسبة لعدد المحكومين في عام ٢٠٠٨ والتي وصلت إلى (٨٧,٧%) بسبب تطبيق بعض القوانين الخاصة بالفساد . أما في عام ٢٠٢٠ بلغت نسبة المحكومين (٥٧,٦%) نتيجة المتابعات المستمرة من قبل هيئة النزاهة لقضايا الفساد. إن الفساد المؤسساتي له انعكاسات سلبية على الصناعة، وكذلك على النفقات التي تخصص لهذا القطاع إذ تذهب إلى المشروعات الاستثمارية غير المنتجة ، مما يؤدي إلى هدر المال العام نتيجة تغلغل الفساد.

٥ - أثر الفساد المؤسساتي في قطاع الزراعة :- أن شيوع الفساد المؤسساتي وانتشاره في القطاع الزراعي ، أدى إلى سوء تخصيص الإنفاق، إذ تخصص الأموال إلى الأنشطة والمؤسسات غير المنتجة ، وتجاهل الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المهمة ، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي . إن الفساد بصفته ظاهرة مجتمعية يضعف الدور الحكومي في توزيع الدخل لأن منافع الفساد تذهب إلى شريحة اجتماعية معينة وتشوه تخصيص الموارد وزيادة أعباء الإنفاق العام ، أي كلما كان حجم الإنفاق كبيراً ارتفعت مستويات الفساد المؤسساتي وعليه فإن الجدول (١٦) التالي يوضح قيمة ونسبة الإنفاق في القطاع الزراعي من الإنفاق العام :

الجدول (١٦)

تخصيصات قطاع الزراعة من أجمالي الإنفاق العام في العراق

للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنوات	إجمالي الإنفاق العام مليون دينار (١)	الإنفاق على الزراعة مليون دينار(٢)	نسبة الإنفاق على الزراعة من إجمالي الإنفاق العام % (٣)
٢٠٠٤	٢٠,١٤٥,١٠٠	٢,٣٣٨,١٦٢	١١,٦
٢٠٠٥	٢٨,٧٥٥,٧٠٠	٢,٧٤٢,٧٠٨	٩,٥
٢٠٠٦	٥٠,٩٦٣,١٦١	٩,٣٥٤,٤٠٠	١٨,٣
٢٠٠٧	٥١,٧٢٧,٤٦٨	٤,٠٠٦,٦١٦	٩,٣
٢٠٠٨	٥٠,٧٧٥,٠٨١	٣,٤٧٣,١٥١	٦,٨
٢٠٠٩	٦٩,١٦٥,٥٢٣	١,٧٩٧,٩٦٨	٢,٦
٢٠١٠	٨٤,٦٥٧,٤٦٧	١,٤٥٩,١٠٠	١,٧
٢٠١١	٩٦,٦٦٢,٧٦٦	١,٥٦٨,٧٦٨	١,٦
٢٠١٢	١١٧,١٢٢,٩٣٠	١,٠٠٤,٤٣٢	٠,٨
٢٠١٣	١١٩,٧٠٢,٢٩٦	١,٠٥٧,٨٤٧	٠,٩
٢٠١٤	-----	-----	-----
٢٠١٥	١١٩,٤٦٢,٤٢٩	٨٨٨,٧٨٨	٠,٧
٢٠١٦	١٠٥,٨٩٥,٧٢٢	٨٦٠,٩٣١	٠,٨
٢٠١٧	١٠٠,٦٧١,١٦٠	٦٥٩,٦٨٧	٠,٧
٢٠١٨	١٠٤,١٥٨,١٨٣	١,٣٥١,٤٠٠	١,٣
٢٠١٩	١٣٣,١٠٧,٦١٦	٧٨١,٩٨٦	٠,٦
٢٠٢٠	-----	-----	-----

- (١) - السنوات (٢٠١١-٢٠٠٤)، المصدر: وزارة المالية، التخصيصات المالية لسنوات (٢٠١١-٢٠٠٤)، العراق .
 (٢) - السنوات (٢٠١٢-٢٠١٣) الوقائع العراقية، لسنوات ٢٠١٢ - ٢٠١٣، العدد ٤٢٣٣ - ٤٢٧٢، ٣٤ - ٣٧ .
 (٣) - السنة (٢٠١٤) ، رئاسة الجمهورية العراقية ، قانون الموازنة لعام الاتحادية لجمهورية العراق لسنة المالية ٢٠١٤ .

- (٤) - السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٩) ، الوقائع العراقية ، لسنوات متعددة ، وصفحات مختلفة .
 (٥) السنة (٢٠٢٠) ، وزارة المالية ، دائرة المحاسبة ، قسم التوحيد ، ٢٠٢٠ .

ملاحظة :- (العمود ٣) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢) ١ على العمود (١) $\times ١٠٠$.

ملاحظة : لا توجد ارقام لعامي (٢٠١٤ - ٢٠٢٠) لعدم اقرار الموازنة العامة للدولة في العراق

ويوضح الجدول (١٦) السابق ، إن التخصيصات بلغت (٢,٣٣٨,١٦٢) مليون دينار ونسبة إنفاق بلغت (١١,٦ %) من إجمالي الانفاق العام عام ٢٠٠٤. أما أقل قيمة إنفاق فكانت في عام ٢٠١٧ إذ بلغت (٦٥٩,٦٨٧) مليون دينار على الرغم من إجمالي الانفاق العام التي تبلغ (١٦٠ , ٦٧١ , ١٠٠) مليون دينار، وكانت أقل نسبة إنفاق تصل إلى (٠,٦ %) عام ٢٠١٩ نتيجة إنخفاض التخصيصات للقطاع الزراعي في العراق . كما أن سبب تدهور الزراعة في العراق، هو الاهمال المتعمد، وعدم اهتمام الحكومات المتعاقبة في هذا القطاع وتأثير الفساد المؤسساتي بسبب اللامبالاة والمحسوبية والمنسوبية والرشوة .

وعليه فإن الزراعة في العراق أهملت إذ إن التجاوز على الاراضي الزراعية وجعلها أراضي سكنية أدى إلى قلة المساحات الزراعية ، وانخفاض الإنتاج ، مما أدى إلى زيادة مساحات التصحر ، وإنخفاض مناسيب المياه بسبب عدم قدرة الدولة على التفاوض مع دول الجوار حول حصة العراق من المياه ، وزيادة السدود في كل من إيران وتركيا ، هذا مآثر في انخفاض مناسيب المياه وزيادة نسبة الملوحة مما أدى إلى إنخفاض غلة الارض من الانتاج . كذلك قلة التخصيصات من إنفاق الموازنة العام إلى قطاع الزراعة ، وإنخفاض في مستوى الانفاق الاستثماري المخصص للقطاع الزراعي ، وعدم جذب المستثمرين للاستثمار في هذا القطاع الذي كان يعد في خمسينات القرن الماضي القطاع الأول في العراق لتوفير الأمن الغذائي للسكان وتصدير الفائض إلى الخارج . إن عدم تلبية الطلب المحلي من السلع الغذائية المتزايد للسكان، وعدم الاكتفاء الذاتي في الوقت الحاضر ، زاد من استيراد أنواع المحاصيل الزراعية لسد الحاجة المحلية نتيجة انتشار أشكال الفساد في هذا القطاع الاساسي (12, The World Bank, 2020) . أما الجدول التالي فإنه يوضح عدد المتابعات في قضايا الفساد وعدد المحكومين في قطاع الزراعة خلال مدة الدراسة.

الجدول (١٧)

عدد المتابعات والمحكومين في قضايا فساد لقطاع الزراعة في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنوات	عدد المتابعات في قضايا الفساد (١)	عدد المحكومين في قضايا الفساد (٢)	نسبة عدد المحكومين من عدد المتابعات (٣)%
٢٠٠٤ - ٢٠٠٦	١٧	-----	-----
٢٠٠٧	٩٦	-----	-----
٢٠٠٨	٩٩	٩٦	٩٦,٧
٢٠٠٩	١٢٦	٦٦	٥٢,٤
٢٠١٠	١٦٤	١٢٢	٧٤,٤
٢٠١١	٢٠٦	١١٤	٥٥,٣
٢٠١٢	١٨٢	١٠٥	٥٧,٧
٢٠١٣	٣٢٣	٢٢٤	٦٩,٤
٢٠١٤	١٠٥	٩٦	٩١,٤
٢٠١٥	٣٩	١٧	٤٣,٦
٢٠١٦	٣٥	٩	٢٥,٧
٢٠١٧	٣٧	٢٠	٥٤,١
٢٠١٨	٣٤	١٧	٥٠,٠
٢٠١٩	٣٦	٩	٢٥,٠
٢٠٢٠	٨١	٦١	٧٢,٦
المجموع	١٥٨٠	٩٥٦	٦٠,٥

المصدر :- هيئة النزاهة الاتحادية ، التقارير السنوية ، العراق ، سنوات متعددة ، وصفحات مختلفة .

ملاحظة :- (العمود ٣) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢) \ العمود (١) $\times ١٠٠$.

ومن خلال الجدول السابق ، يمكن قياس قضايا الفساد من خلال الاختلاس والرشوة وهدر المال العام ، ونلاحظ إن أكثر عدد متابعات في قضايا الفساد كانت في عام ٢٠١٣ وقد بلغت (٣٢٣) متابعة . أما أكثر عدد للمحكومين في قضايا الفساد في الزراعة فكان في العام نفسه وبلغ عددهم (٢٢٤) محكوماً في قضايا فساد ، وفي عام ٢٠٢٠ بلغ (٨١) مقابل (٦١) محكوماً ونسبة تبلغ (٧٢,٦) % . كما أن مجموع المتابعات خلال مدة الدراسة بلغ (١٥٨٠) متابعة في قضايا الفساد مقابل عدد المحكومين يصل إلى (٩٥٦) محكوماً في قضايا فساد في المؤسسات الصناعية ونسبة إجمالية تصل إلى (٦٠,٥) % . وعليه فإن الفساد المؤسساتي له إنعكاسات سلبية على النفقات التي تخصص لهذا القطاع إذ تذهب إلى المشروعات الاستثمارية غير المنتجة ، مما يؤدي إلى هدر المال العام نتيجة تغلغل الفساد في القطاع الزراعي . وعليه فإن أثر الفساد المؤسساتي يؤثر في فشل

سياسة التنمية الزراعية ، والذي أثر في تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك انخفاض المعدلات الإنتاجية الزراعية ، مما أدى إلى تحول العراق إلى دولة مستوردة لمختلف المحاصيل الزراعية .

٦ - أثر الفساد المؤسسي في قطاع النفط :- بلغ عدد سكان العراق ما يقارب الـ (٤٠) مليون نسمة إذ يمتاز السكان في العراق بسرعة النمو . حيث المؤسسات الاقتصادية غير قادرة على الإنتاج ، ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة ، ولن يستمر الاعتماد على النفط وحده في خلق فرص عمل للذين هم في سن العمل ، مما يؤدي ذلك إلى تفاقم البطالة والفقر . بالرغم من الأرتفاع الضخم للإنفاق الحكومي على هذا القطاع ، والاستثمارات النفطية المتعددة من الشركات الأجنبية ، لكن العوائق تتفاقم لعدم وجود خطط اقتصادية ، والفساد المستشري في هذا القطاع يؤدي إلى عدم قدرته على المساهمة في تطوير الاقتصاد العراقي . لذلك لايشكل اعتماد العراق على النفط في الوقت الحاضر مصدراً للتنمية الاقتصادية ، ولايحقق الإنفاق الحكومي الذي يتم تخصيصه لهذا القطاع الذي يجعل مساهماً في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة تأثره بالفساد المؤسسي ، فهناك ضغوط كبيرة على الدولة لتحسين الخدمات الأساسية ، وتوفير الأمن والرفاهية للسكان ، والعمل على تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى .

إن اعتماد الاقتصاد العراقي على مورد النفط ، يجعل من الدولة غير قادرة على توفير فرص العمل ، وذلك في ظل عدم وجود أو محدودية الارتباطات الأمامية والخلفية للقطاع النفطي . لذلك تتفاقم معدلات البطالة ويعجز الاقتصاد العراقي عن توفير فرص العمل للعاطلين ، إذ أصبحت القطاعات الاقتصادية الأخرى المستوعبة للقوى العاملة تابعة لقدرة الاقتصاد النفطي للحصول على توفير الموارد المالية من أجل سد رواتب الموظفين في هذه القطاعات. كما أن هناك العديد من العوائق تعمل على عرقلة النهوض بالواقع الاقتصادي ومنها الفساد المؤسسي الذي يؤثر في تعثر السياسة الاقتصادية المخططة التي تستهدف تنويع مصادر الاقتصاد العراقي . وكذلك انخفاض الإيرادات غير النفطية مما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية ، وخاصة الأسعار العالمية للنفط الخام ، وضعف تطبيق الإجراءات المتعلقة بالرسوم الكمركية التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة ، وغياب المعايير التي تتعلق بأنواع وأهمية السلع المستوردة التي تحتاجها الدولة ، وتوفيرها في الأسواق المحلية (مهدي ، ٢٠٢٠ ، ١١٠) .

ومن خلال ذلك فإن الجدول (١٨) الآتي يوضح تخصيصات الأنفاق إلى قطاع النفط من إجمالي الانفاق العام للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠) :-

الجدول (١٨)

تخصيصات قطاع النفط من إجمالي الإنفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

السنوات	إجمالي لإنفاق العام مليون دينار(١)	الإنفاق على النفط مليون دينار(٢)	نسبة الإنفاق على النفط من إجمالي لإنفاق العام % (٣)
٢٠٠٤	٢٠ ، ١٤٥ ، ١٠٠	٢,٧٠٠,٠٠٠	١٣,٤
٢٠٠٥	٢٨ ، ٧٥٥ ، ٧٠٠	١,٥٠١,٩٠٠	٥,٢
٢٠٠٦	٥٠ , ٩٦٣ , ١٦١	٥,٣٨٤,٨٨٧	١٠,٦
٢٠٠٧	٥١,٧٢٧,٤٦٨	٣,٠٨٧,٩٤١	٦,٠
٢٠٠٨	٥١,٧٢٧,٤٦٨	٨,٨٠٥,٠٦٢	١٧,٣
٢٠٠٩	٦٩ ، ١٦٥ ، ٥٢٣	١١,٣١٨,٩٦٥	١٦,٤
٢٠١٠	٨٤ ، ٦٥٧ ، ٤٦٧	١٦,٤٢٤,٢٩٦	١٩,٤
٢٠١١	٩٦ ، ٦٦٢ ، ٧٦٦	٢٣,٠٧٣,١٥٤	٢٣,٩
٢٠١٢	١١٧ ، ١٢٢ ، ٩٣٠	٦٤,١٤١,٤٥٩	٥٤,٥
٢٠١٣	١١٩ ، ٧٠٢ ، ٢٩٦	٢١,٥٠٩,٥١٣	١٧,٩
٢٠١٤	-----	-----	-----
٢٠١٥	١١٩ ، ٤٦٢ ، ٤٢٩	١٤,٩٩٩,٥٩٣	١٢,٥
٢٠١٦	١٠٥ ، ٨٩٥ ، ٧٢٢	١٦,٧٤٩,١٣٠	١٥,٨
٢٠١٧	١٠٠ ، ٦٧١ ، ١٦٠	١٥,٠٩٦,٦٧١	١٤,٩
٢٠١٨	١٠٤ ، ١٥٨ ، ١٨٣	٢٢,١٦٠,٠٠٠	١٥,٨
٢٠١٩	١٣٣ ، ١٠٧ ، ٦١٦	١٨,٤٥٧,٩٥١	١٣,٨
٢٠٢٠	-----	-----	-----

المصدر:- (١)- السنوات (٢٠٠٤ – ٢٠١١)، وزارة المالية، التخصيصات المالية لسنوات (٢٠٠٤ – ٢٠١١)، العراق .

(٢) السنوات (٢٠١٢ – ٢٠١٣)، الوقائع العراقية ، لسنوات ٢٠١٢ – ٢٠١٣، لاعداد مختلفة وصفحات متعددة .

(٣) – السنة (٢٠١٤) ، رئاسة الجمهورية العراقية ، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٤ .

(٤) – السنوات (٢٠١٥ – ٢٠١٩) ، الوقائع العراقية ، لسنوات متعددة ، وصفحات مختلفة .

(٥) السنة (٢٠٢٠) ، وزارة المالية ، دائرة المحاسبة ، قسم التوحيد ، ٢٠٢٠ .

ملاحظة :- (العمود ٣) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢) \ على العمود (١) $\times ١٠٠$.

نلاحظ من الجدول السابق قد خصصت أقل موازنة لهذا القطاع الحيوي ماقيمته (٥,٣٨٤,٨٨٧) مليون دينار من الإنفاق العام التي تبلغ (١٦١, ٩٦٣, ٥٠) مليون دينار عام ٢٠٠٦ ،وبنسبة إنفاق (١٠,٦ %) وكانت أقل تخصص في الانفاق لهذا القطاع خلال مدة الدراسة في عام ٢٠٠٥ والذي بلغت قيمته (١,٥٠١,٩٠٠) . وفي عام ٢٠١٩ أنخفضت قيمة الإنفاق رغم زيادة المشروعات الاستثمارية وبلغت (١٨,٤٥٧,٩٥١) مليون دينار وبنسبة إنفاق يبلغ (١٣,٨ %) . أما أعلى إنفاق فكانت قيمته (٦٤,١٤١,٤٥٩) مليون دينار في عام ٢٠١٢. أما أعلى نسبة إنفاق فكانت عام ٢٠١١ والتي بلغت (٢٣,٩ %) من إجمالي الإنفاق البالغ (٧٦٦, ٦٦٢, ٩٦) مليون دينار، وعلى الرغم من التخصيصات الكبيرة إلى قطاع النفط في العراق لم تستغل الثروة النفطية في تطوير القطاعات الأخرى، ومن هنا تبرز ضرورة تحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية وإيجاد محفزات متنوعة في نمو الاقتصاد من خلال تنويع الاستثمارات، إلا إن الفساد يؤثر في نمو وتطوير قطاع النفط (مجد، ٢٠١١، ١٨) . أما الجدول (١٩) التالي فإنه يوضح الفساد المستشري في القطاع النفطي من خلال المتابعات والمحكومين في قضايا الفساد الذي يؤثر في الاستثمارات التي تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل:

الجدول (١٩)

عدد المتابعات والمحكومين في قضايا فساد لقطاع النفط في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنوات	عدد المتابعات في قضايا الفساد (١)	عدد المحكومين في قضايا الفساد (٢)	نسبة عدد المحكومين من عدد المتابعات (٣) %
٢٠٠٤ - ٢٠٠٦	٨٩	٤	٤,٥
٢٠٠٧	٥٢	١٢	٢٣,٠
٢٠٠٨	٤٧٣	٢٢٢	٤٦,٩
٢٠٠٩	٢٥٠	١٧٢	٦٨,٨
٢٠١٠	٣٦٩	٢٦٢	٧١,٠
٢٠١١	٤٠٩	٢٤٤	٥٩,٧
٢٠١٢	٣٧٥	٢٠٨	٥٥,٤
٢٠١٣	٤٢٩	٢٠٤	٤٧,٥
٢٠١٤	٢٥٥	٢١٠	٨٢,٣
٢٠١٥	٧٣	٢١	٢٨,٨
٢٠١٦	٧١	٢٨	٣٩,٤
٢٠١٧	١٠٨	٣٣	٣٠,٥
٢٠١٨	٩٢	٥٥	٥٩,٨
٢٠١٩	٨٩	٥٧	٦٤,٠
٢٠٢٠	٥١٩	٤٥٩	٨٨,٤
المجموع	٣٦٥٣	٢١٩١	٥٩,٩

المصدر :- هيئة النزاهة الاتحادية ، التقارير السنوية ، العراق ، سنوات متعددة ، وصفحات مختلفة .

ملاحظة :- (العمود ٣) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢) \على العمود (١) x ١٠٠ .

ومن الجدول (١٩) السابق ، نلاحظ إن أكثر عدد متابعات في قضايا الفساد كانت في عام ٢٠٢٠ وقد بلغت (٥٢٤) متابعة . أما أكثر عدد للمحكومين في قضايا الفساد في القطاع الصناعي فكان في نفس العام ، وقد بلغ عددهم (٤٥٩) محكوماً في قضايا فساد وبنسبة تصل إلى (٨٨,٤%) . وقد كان مجموع المتابعات خلال مدة الدراسة (٣٦٥٣) متابعة في قضايا الفساد . أما مجموع المحكومين فقد بلغ (٢١٩١) محكوماً في قضايا فساد في المؤسسات النفطية ونسبة مجموع المحكومين خلال مدة الدراسة بلغت (٥٩,٩%) . وعليه فإن الفساد له انعكاسات سلبية على النفقات التي تخصص لهذه المؤسسة ، إذ تذهب إلى المشروعات الاستثمارية غير المنتجة ، مما يؤدي إلى هدر المال العام نتيجة تغلغل الفساد ، وإنخفاض الإنتاج النفطي مما يؤثر في الموازنة العامة . ومن خلال ما تقدم نلاحظ إن الفساد المؤسسي يؤثر في فشل السياسة الاقتصادية ، والذي أثر في تراجع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك إنخفاض معدلات الإنتاجية ، مما أدى إلى تحول العراق إلى دولة مستوردة لمختلف السلع والخدمات . ونلاحظ كذلك إن العدد الأعلى في قضايا متابعة الفساد من القطاعات المختارة ، إذ كانت المؤسسات العسكرية الأكثر عرضة للفساد ، فقد بلغ عدد المتابعات خلال مدة الدراسة (٢٩٥٠٤) متابعة في قضية فساد أما أقل متابعات فكانت في المؤسسات الزراعية وقد بلغت (١٥٨٠) . أما الأعلى في مجموع قضايا المحكومين فكانت في المؤسسات العسكرية والتي بلغت (٥٧٩٥) قضية فساد مقابل أقل قضايا المحكومين فساد فقد حصل القطاع الزراعي على (٩٥٦) قضية فساد . وهذا يدل على إن هناك متابع من قبل هيئة النزاهة والأجهزة الأمنية الخاصة ، فضلاً عن التخصيصات المالية الضخمة ، وكذلك ظاهرة الفضائيين ، والتي تعد من أبرز مظاهر الفساد وهذه الحالة تنتشر في بعض المؤسسات الأمنية العراقية فالشرطي أو الجندي يعطى إجازة مفتوحة من أجل دفع جزء من راتبه إلى بعض الضباط في هذه المؤسسات ، ويكون غير موجود إلا في وقت أستلام الراتب وهو معفو من القتال . وكذلك إعطاء بعض المشروعات العسكرية ، أو تجارة الأسلحة والذي يعد من أهم الأنشطة لشبكات الجريمة المنظمة إلى بعض أقارب المتنفذين من أجل الحصول على الأرباح (الزيايدي ، ٢٠٢٠ ، ٧٢) . أما القطاع الزراعي فإن إنخفاض عدد المتابعات والمحكومين في قضايا فساد كان نتيجة قلة النفقات الاستثمارية ، وإهمال هذا القطاع الحيوي بسبب فشل سياسة التنمية الزراعية التي أدت إلى التدهور والتراجع المستمر في مساهمة قطاع الزراعة في سد حاجة السوق العراقية بالمحاصيل الزراعية (مهدي ، ٢٠٢٠ ، ١١٥) .

وعليه فإن الفساد المؤسساتي في العراق يقلل من إقامة المشروعات الاستثمارية الجديدة. وكذلك فإن أهم أثر اقتصادي يكون في الأداء الاقتصادي ، من خلال تشويه عناصر النفقات الحكومية . وهناك التأثير السلبي للفساد في النمو، وعلى إضعاف تراكم رأس المال ، ويزيد الفساد من معدلات البطالة والفقر ، ويحدث فوارق مالية في الدخل في المجتمع . حيث إن الفساد يعد أحد أهم عوائق مناخ الاستثمار من خلال زيادة تكلفة المشروعات الاستثمارية ، ويؤدي الفساد إلى استخدام ونقل التكنولوجيا التقليدية في العمليات الإنتاجية ، وكلما استشرى الفساد أدى ذلك بالمستثمرين الأجانب والمحليين إلى إدراج العمولات والرشاوي من ضمن تكلفة المشروع الاستثماري ، مما يرفع من التكلفة ويخفض العائد من الاستثمار، ومن ثم يتأثر النمو الاقتصادي سلباً فضلاً عن تأثير الفساد في عدم وجود الابتكارات في مختلف المؤسسات وهذا ما يؤدي إلى عدم تطور المؤسسات الاقتصادية. وكذلك يؤثر الفساد في ارتفاع حجم التهرب الضريبي في مختلف القطاعات الاقتصادية ، مما يؤثر في زيادة عجز الموازنة العامة وضعف مستوى الإنفاق العام على المشروعات الاستثمارية نتيجة عدم زيادة الموازنة العامة بالأموال المستحقة من الضرائب في العراق (عليمان ، ٢٠١٥ ، ١٣٠، - ١٣٣). أما الجدول (٢٠) الآتي ، فيوضح عدد المحالين إلى المحاكم في قضايا الفساد ، وقيمة الفساد خلال مدة الدراسة في العراق.

الجدول (٢٠)

عدد المحالين إلى المحاكم في قضايا الفساد ، وقيمة الفساد في الدعاوي التحقيقية للمؤسسات والهيئات الحكومية كافة في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنوات	عدد المحالين إلى المحاكم	قيمة الفساد (مليون دينار)
٢٠٠٤ - ٢٠٠٥	٢٦	٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ صدور قانون العفو العام
٢٠٠٦	٢٩٦	
٢٠٠٧	١١٩٥	
٢٠٠٨	٢٣٨٢	١٢,٤٩٨,٣٤٥
٢٠٠٩	٣٨٨٩	١٩,٣٤٦,٣٠١
٢٠١٠	٣٣٢٢	٢٨,١٢٥,٠٢٥
٢٠١١	٤٣٦٥	٣٤,٨٨٤,٠٤٧
٢٠١٢	٤٢٧٨	٣٨,٩٥٧,٧٩٢
٢٠١٣	٣٤٨٦	٣٧,١٩٤,٨٥٨
٢٠١٤	٢٨٧٩	٢٩,٥٠٢,٦٠٤
٢٠١٥	٢٧١٩	٣١,٨٨٦,٦٠٨
٢٠١٦	٤٢٠٢	٢٨,٥٣٤,٠٨٦
٢٠١٧	٣٧٠٤	٤١,٧٦١,٩٣٠
٢٠١٨	٦٧٥٢	٤٠,٢٢٧,٩٣٠
٢٠١٩	٧٧٠٥	٣٦,٣٦٠,٢٢٩
٢٠٢٠	٦٥٤٦	٣٧,٤٢٣,٢٠٩
المجموع	٥٧,٧٤٦	٤١٦,٧٠٢,٩٦٤

المصدر :- هيئة النزاهة الاتحادية ، التقارير السنوي ، لسنوات متعددة ، وصفحات مختلفة ، العراق .

يتضح من الجدول المذكور آنفاً، إن أقل دعاوي تحقيقية خلال مدة الدراسة كانت عام (٢٠٠٤ -٢٠٠٥) وقد بلغ عدد المحالين إلى المحاكم في قضايا الفساد (٢٦) مقابل أعلى عدد محالين في قضايا فساد فكانت عام ٢٠١٩ ، وقد بلغ (٧٧٠٥) محالين إلى المحاكم ، كما أنخفضت قيمة الفساد في الدعاوي التحقيقية إلى (٣٦,٣٦٠,٢٢٩) مليون دينار، أما في عام ٢٠٢٠ فقد أنخفضت أعداد المحالين إلى المحاكم حتى وصلت إلى (٦٥٤٦) محالاً بقضايا فساد ، في حين أرتفعت قيمة الفساد في الدعاوي التحقيقية إلى (٣٧,٤٢٣,٢٠٩) مليون دينار . أما مايخص قيمة الفساد المادي ، فكانت أقل قيمة مادية للفساد عام ٢٠٠٨ ، وقد بلغت (١٢,٤٩٨,٣٤٥) مليون دينار نتيجة إنخفاض أسعار النفط العالمية بسبب الأزمة المالية ، أدى ذلك إلى إنخفاض قيمة الإنفاق الحكومي ، مما أدى إلى التقليل من الإنفاق على المشاريع الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وكذلك المتابعات من قبل الجهات الرقابية في وهياة النزاهة ، وأما أعلى قيمة مادية في قضايا الفساد فقد بلغت (٤١,٧٦١,٩٣٠) مليون دينار عام ٢٠١٧ نتيجة زيادة الإنفاق في المشروعات الاستثمارية في إعادة أعمار المناطق التي أحتلت من قبل العصابات الارهابية . أما مجموع المحالين إلى المحاكم خلال مدة الدراسة فقد وصل إلى (٥٧,٧٤٦) محالاً إلى المحاكم بتهمة الفساد ، وقد بلغ (٤١٦,٧٠٢,٩٦٤) مليون دينار مجموع قيمة الفساد في العراق . ومن خلال ذلك فإن الفساد يؤثر في الاستثمار العام ، إذ أنه يؤثر سلباً في مناخ الاستثمار ، ويؤثر بالنتيجة في زيادة تكاليف المشروعات الاستثمارية ، كما يؤثر الفساد في الإنفاق العام في القطاعات الاقتصادية ، إذ قل الإنفاق على المؤسسات الصحية والتعليمية نظراً إلى إنخفاض عائد الفساد فيها ، وزيادة الإنفاق العسكري في المؤسسات الأمنية بسبب أرتفاع عائد الفساد فيها ، فالحكومات الفاسدة تكون أكثر ميلاً إلى توجيه نفقاتها إلى المشروعات التي يسهل فيها الحصول على الرشوة وكذلك الحصول على عمولات كبيرة، ولكن المستثمر يتجنب المشروعات التي يشيع فيها الفساد لأنه يضطر إلى دفع الرشوة العينية والمادية والتي تزيد من تكاليف المستثمرين في المشاريع الاستثمارية ، ويؤدي ذلك إلى تأخير إنجاز المشروع الاستثماري نتيجة إنعدام الرقابة ، وخاصة في المؤسسات الأمنية من خلال صفقات الأسلحة ، وأعادة إعمار المناطق المتضررة من الإرهاب عن طريق المشروعات الاستثمارية الوهمية في بعض القطاعات الاقتصادية (داود ، ٢٠١١ ، ٧٣) .

كما أن الفساد في المؤسسات الحكومية أثر في الواقع الاجتماعي ، حيث زيادة مستوى الفقر ، وارتفاع معدلات البطالة ، التي جاءت نتيجة الفساد المستشري في مختلف القطاعات الاقتصادية والجدول (٢١) التالي يوضح معدلات البطالة والفقر في العراق، ويتضح أن نسبة البطالة بلغت (٦,٣ %) من إجمالي القوى العاملة عام ٢٠٠٤ ، وبلغت نسبة الفقر (٩ ، ٢٢ %) من إجمالي السكان في العراق عام ٢٠٠٤ ، وبلغت أعلى نسبة للبطالة في عام ٢٠١٩ وكانت (١٣,٠ %) من إجمالي القوى العاملة نتيجة جائحة (كورونا - ١٩) في دول العالم ومنها العراق مقابل ارتفاع نسبة الفقر بلغ (٣٥,٠ %) من إجمالي السكان، وبعد ذلك انخفضت نسبة البطالة إلى (٦,٣ %) مقابل انخفاض في نسبة الفقر إذ بلغت (٣١,٧ %) عام ٢٠٢٠ بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة الركود الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى زيادة الفقر . لذلك يستشري الفساد في المؤسسات الحكومية ، ولا يزال أغلب العراقيين يعانون من ظاهرة الفساد . إذ أن بعض الأفراد يدفعون الرشاوي من أجل الحصول على وظيفة أو الحصول على الخدمات الأساسية، مآدى إلى زيادة معاناة الأفراد (المعهد الديمقراطي الوطني، ٢٠١٨ ، ٧).

وعليه فإن هناك علاقة متداخلة بين البطالة وفساد القطاعات الاقتصادية ، إذ يعمل الفساد على عرقلة إقامة المشاريع في هذه القطاعات التي تستوعب البطالة ، وتوجيه الاستثمار نحو المشروعات غير الإنتاجية والتي لا تخلق تشابكاً قطاعياً ، مما يصبح الاقتصاد مولداً للبطالة ، وعدم قدرة الحكومة العراقية على معالجة البطالة (فهد، وآخرون ، ٢٠٢١ ، ١٧٥).

الجدول (٢١)

نسبة البطالة والفقر في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنة	نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة %	نسبة الفقر من إجمالي السكان %
٢٠٠٤	٦,٣	٢٢,٩
٢٠٠٥	٩,٠	٢١,٠
٢٠٠٦	٨,٩	٢٠,٣
٢٠٠٧	٨,٨	١٩,١
٢٠٠٨	٨,٦	١٨,٤
٢٠٠٩	٨,٤	١٧,٦
٢٠١٠	٨,٥	١٦,٩
٢٠١١	٨,٣	١٨,٩
٢٠١٢	٨,٢	٢٢,٥
٢٠١٣	٨,٠	١٨,٠
٢٠١٤	٩,٣	٣٠,٠
٢٠١٥	١٠,٦	٣٠,٠
٢٠١٦	١٠,٧	٣٠,٠
٢٠١٧	١٠,٨	٢٢,٥
٢٠١٨	١٢,٨	٣٢,٠
٢٠١٩	١٣,٠	٣٥,٠
٢٠٢٠	٦,٣	٣١,٧

(١) - السنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٠) نسبة البطالة ، المصدر: البنك الدولي، بنك البيانات ، العراق، ٢٠٢٠ متاح على الموقع الإلكتروني. <https://data.worldbank.org>

(٢) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠١٢) نسبة الفقر ، المصدر :- World Bank - Iraq <https://databank.albankaldawli.org>.

(٣) - السنوات (٢٠١٣ - ٢٠١٤) نسبة الفقر ، المصدر :- فوزي ، عائدة ، منظمة الحماية الاجتماعية ، رابطة المرأة العراقية ، العراق ، بدون سنة طبع ، ص ١٨٦.

(٤) - السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧) نسبة الفقر، المصدر :- وزارة التخطيط ، مسح الأمن الغذائي ، ٢٠١٧ .

ملاحظة :- السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧) مسح الأمن الغذائي لم يشمل المحافظات (نينوى ، الأنبار ، صلاح الدين) . بسبب احتلال (داعش) للمحافظات الثلاثة .

السنوات (٢٠١٩ - ٢٠٢٠) نسبة الفقر من إجمالي السكان المصدر <https://data.worldbank.org>

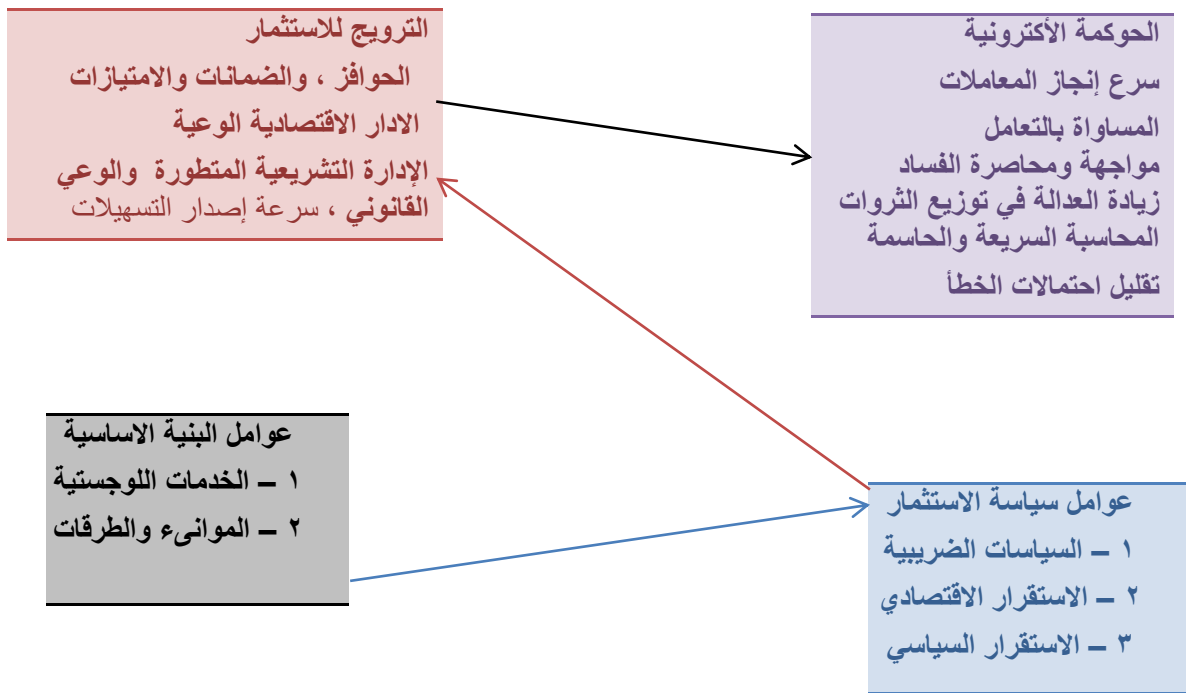
المبحث الثاني

عوامل ومكونات المناخ الاستثماري في العراق

هناك مجموعة من العوامل التي تعد محفزة للمناخ الاستثماري في العراق والتي تعمل على جذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل ، وهذه العوامل المكونة لمناخ الاستثمار مرتبطة فيما بينها ، حيث إن الاستقرار السياسي ينعكس على استقرار العوامل الأخرى الاقتصادية والأمنية والتشريعية ، مما يؤدي إلى جعل مناخ الاستثمار جاذب للاستثمارات العامة الأجنبية والمحلية (الوزني ، ٢٠١٩ ، ٣٢٧) . وعليه فإن المخطط (٦) الآتي يوضح بعض العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي إلى العراق .

المخطط (٦)

عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق



المخطط من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر :- قعلول ، سفيان ، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار ، صندوق النقد العربي ، العدد (٣٦) ، الامارات ، ٢٠١٧ ، ص ١١ .

وعليه فإن العوامل الجاذبة للاستثمارات في العراق لابد من توفيرها ، لكي تصبح هذه العوامل جاذبة وتستقطب المستثمرين ومنها العوامل في المخطط (٦) المذكور آنفاً والتي لها علاقة في تحديد قدرة العراق على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي . كما أن تطور العوامل الاقتصادية من خلال زيادة الطلب ، وتوسيع حجم السوق ، وتوفير الموارد يؤدي إلى الاستقرار

الاقتصادي ، وكذلك تقديم الحوافز ، والاستقرار السياسي وتخفيض الضرائب ، وتطوير البنى التحتية ، وتطوير هذه العوامل تجعل من العراق من الدول الجاذبة للاستثمارات .

أما مكونات المناخ الاستثماري في العراق ، فلا بد من تهيئة هذه المكونات من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية عن طريق معالجة العوائق التي تقف حاجزاً في منع استقطاب الاستثمارات ، ومن هذه المكونات التطور الاقتصادي والسياسي ، والإداري والقانوني ، ومن خلال هذا المبحث يمكن توضيح هذه العوامل والمكونات للمناخ الاستثماري في العراق .

المطلب الأول :- المكونات الاقتصادية والسياسية للمناخ الاستثماري في العراق

إن مكونات مناخ الاستثمار التي يركز عليها المستثمر الأجنبي ، يمكن أن تؤثر في إمكانية اتخاذ القرار من قبل المستثمر في استثمار رؤوس أمواله في المشروعات الاستثمارية ومنها الاستقرار السياسي والاقتصادي والإداري والتشريعي . وعليه فإن المناخ الاستثماري لأي دولة يشمل تشريعات تلك الدولة إتجاه الاستثمارات الأجنبية والتشريعات التي تؤثر في الاستثمار ومدى الاستقرار السياسي والاقتصادي . حيث إن الإجراءات التي تقوم بها الدولة في تهيئة مناخ الاستثمار الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية من خلال المكونات الاقتصادية المتاحة التي تعمل على استقرار النشاط الاقتصادي ، وكذلك الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى تشجيع المستثمرين الأجانب والمحليين في جذب المزيد من رؤوس الأموال وأستثمارها في المشروعات الإنتاجية والخدمية . ويمكن التعرف على بعض المقومات الاقتصادية والسياسية في العراق وكما يلي :

أولاً :- المقومات الاقتصادية : - تعد المقومات الاقتصادية أحد المكونات اللازم توافرها لمناخ الاستثمار من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمار المحلي إلى العراق . إذ تشمل تلك المقومات الاقتصادية مايلي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ٢٠١٣ ، ٢٧ - ٢٨) :

١ - معدل التضخم .

٢ - نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي .

٣ - نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي .

٤ - نسبة الفائض أو العجز في الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي .

٥ - الإنخفاض في سعر الصرف الحقيقي بنسبة (٢٥%) في السنة الحالية ، وتكون أعلى من نسبة الإنخفاض في السنة السابقة بنسبة (١٠%) .

٦ - تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

لذلك تعد المقومات الاقتصادية أحد مكونات مناخ الاستثمار ، وإن العراق يمتلك المقومات الهائلة ومنها الموارد الطبيعية والبشرية ، البنى التحتية ، الأسواق ، المقومات الزراعية ، الصناعية التي تجعل العراق من الدول الناهضة اقتصادياً من خلال توفير مناخ استثماري ملائم في جذب الاستثمارات العامة . وسوف نوضح بعض المقومات الاقتصادية التي من خلالها يمكن أستقطاب الاستثمارات ومنها :

أ - الموارد البشرية والطبيعية : إن توافر القوى العاملة الرخيصة يعد دافعاً للاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث إن المستثمر يسعى للوصول إلى القوى العاملة التي تكون كلفتها أقل وذلك يحدث في القطاعات كثيفة العمل التي تحتاج إلى قوة عاملة كثيرة ولا تحتاج إلى تدريب عال ويعد هذا أحد المقومات الاقتصادية التي تجذب المستثمر الأجنبي ، حيث كثافة القوى العاملة غير الماهرة وانعدام التنظيمات النقابية أو القانونية التي ترفع من الأجور . أما الموارد الطبيعية فإن توافرها يعد من العناصر المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتدفق هذا الاستثمار إلى العراق الغني بالموارد الطبيعية وبكميات كبيرة ، وإن أغلب الاستثمارات في العراق تتجه نحو الموارد الطبيعية ومنها مورد النفط من أجل ضمان استمرارية الحصول على هذه الموارد وبأثمان معقولة . كما أن الموارد الطبيعية والبشرية تعد أحد المقومات الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات (محمد ، ورياض ، ٢٠١٣ ، ٤٢٣) . وعليه فإن العراق يعد من أبرز دول العالم في توافر الموارد الطبيعية ومنها المورد النفطي ، حيث إنخفاض تكاليف أستخرجه ، وتشكل الإيرادات النفطية المورد الوحيد في تمويل الموازنة العامة ، لذلك نلاحظ إن العراق يركز على الاهتمام بالاستثمار في قطاع النفط ، بسبب أرتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وسوف نوضح في الجدول (٢٢) إجمالي الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي في العراق .

الجدول (٢٢)

إجمالي الإيرادات النفطية ونسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي في العراق

للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليون دينار (١)	الإيرادات النفطية مليون دينار (٢)	نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الناتج المحلي % (٣)
٢٠٠٤	١٠١,٨٤٠,٠٠٠	٣٢,٦٢٧,٢٠٣	٣١,٦
٢٠٠٥	١٠٣,٥٥٠,٠٠٠	٣٩,٤٨٠,٠٦٩	٣٨,١
٢٠٠٦	١٠٩,٣٩٠,٠٠٠	٤٨,٤٦١,٦٥٨	٤٤,٣
٢٠٠٧	١١١,٤٦٠,٠٠٠	٥٣,٢٠١,٤٦٠	٤٧,٧
٢٠٠٨	١٢٠,٦٣٠,٠٠٠	٧٩,٢٦٦,٣٤٥	٦٥,٧
٢٠٠٩	١٢٤,٧٠٠,٠٠٠	٥١,٨٧٤,٥٤٤	٤١,٥
٢٠١٠	١٣٢,٦٩٠,٠٠٠	٦٦,٨١٩,٦٧٠	٥٠,٤
٢٠١١	١٤٢,٧٠٠,٠٠٠	٩٨,٠٩٤,٤٤٤	٦٢,٤
٢٠١٢	١٦٢,٥٩٠,٠٠٠	١١٦,١٦٠,٧٨١	٧١,٤
٢٠١٣	١٧٤,٩٩٠,٠٠٠	١٠٩,٦٥٠,٦٩٢	٦٢,٧
٢٠١٤	١٧٥,٣٤٠,٠٠٠	٩٨,٥١١,٥٠٤	٥٦,٢
٢٠١٥	١٨٣,٦٢٩,٠٠٠	٥١,٣١٢,٦٠٠	٢٧,٩
٢٠١٦	٢٠٨,٩٣٠,٠٠٠	٤٤,٢٦٧,٠٦٠	٢١,٢
٢٠١٧	٢٠٥,١٣٠,٠٠٠	٦٥,٠٧١,٩٠٠	٣١,٧
٢٠١٨	٢١٠,٥٣٠,٠٠٠	٩٥,٦١٩,٨٢٠	٤٥,٤
٢٠١٩	٢٢٢,١٤٠,٠٠٠	٧٨,٥٥٠,٠٠٠	٣٥,٤
٢٠٢٠	١٩٦,٩٩٠,٠٠٠	٤١,٧٠٠,٠٠٠	٢١,٢

(١) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠١٨) المصدر :- (١) عباس ،سامي حميد، وحميد ، منار سامي ،
الإيرادات النفطية وانعكاساتها على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٨) ،
مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (١٢) ، العدد (٣٠) ، العراق ، ٢٠٢٠ ، ص ٥٤ - ٦٣ .

(٢) - السنوات (٢٠١٩ - ٢٠٢٠) الإيرادات النفطية :- المصدر :- تقرير وزارة النفط العراقية في عام
٢٠٢١ . ٣ - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) العمود (١) إجمالي الناتج المحلي المصدر :- البنك الدولي ، بنك

البيانات البلدان والاقتصادات المختارة <https://data.albankaldawli.org>

(٣) - العمود (٣) نسب الإيرادات النفطية من إجمالي الناتج المحلي من عمل الباحث بالاعتماد على

يتضح من الجدول (٢٢)، إن قيمة الإيرادات النفطية تتراوح بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة نتيجة تذبذب أسعار النفط العالمية وفي بعض الحالات يكون هناك انخفاض في الإنتاج النفطي . حيث ارتفعت قيمة الإيرادات النفطية من (٣٢,٦٢٧,٢٠٣) مليون دينار وبنسبة (٣١,٦ %) من الناتج المحلي الذي بلغ (١٠١,٨٤٠,٠٠٠) مليون دينار عام ٢٠٠٤ ، وارتفع الناتج المحلي إلى (١٦٢,٥٩٠,٠٠٠) بالمقابل ارتفعت الإيرادات إلى (١١٦,١٦٠,٧٨١) مليون دينار عام ٢٠١٢ ونسبة إرتفاع الإيرادات النفطية من إجمالي الناتج المحلي بلغت (٧١,٤ %) رغم انخفاض الإنتاج النفطي نتيجة العمليات الإرهابية التي يتعرض لها العراق، مقابل انخفاض في قيمة الإيرادات النفطية إذ بلغت (٤١,٧٠٠,٠٠٠) مليون دينار ، ونسبة انخفاض الإيرادات النفطية من الناتج المحلي بلغت (٢١,٢ %) عام ٢٠٢٠ من إجمالي الناتج المحلي (١٩٦,٩٩٠,٠٠٠) مليون دينار نتيجة انخفاض النشاط الاقتصادي بسبب الركود الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط العالمية . وعليه فإن النفط أحد المقومات الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات من أجل زيادة الإنتاج النفطي ، والأرباح التي تحصل عليها الشركات الاستثمارية من هذا القطاع الذي يعد أهم الموارد الطبيعية، وعلى الرغم من جهود الحكومة وتوجهاتها في سبيل ارتفاع مساهمة النشاطات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن مساهمة العوائد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي مازال مرتفعة ولم يتمكن العراق من إيجاد نوع من التوازن في النمو بين القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي . إذ يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل أساسي على الإيرادات النفطية على الرغم من توافر الموارد الطبيعية الأخرى في العراق ، ولكن لم تستغل بالشكل الصحيح بسبب الفساد. لذلك تتجه أغلب الاستثمارات إلى القطاع النفطي . وعليه فإننا نلاحظ أغلب الاستثمارات تتركز في القطاع النفطي (الهيئة الوطنية للاستثمار ، ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ - ١٢).

٢ - السياسة المالية العامة : تعد السياسة المالية أهم المقومات الاقتصادية ، حيث النشاط المالي للاقتصاد العراقي يتضمن الإيرادات العامة النفطية منها وغير النفطية، وهي الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة منها النفقات الاستثمارية والجارية من أجل إشباع الحاجات العامة للسكان في العراق . ومن خلال أعداد الموازنة العامة وقيمتها الإجمالية بلغت (٣٩,٤١٣,٩٠٠) عام ٢٠٠٤ مقابل زيادة في قيمة الموازنة تبلغ (١٦٣,٤٣٩,١٧٦) مليون دينار عام ٢٠٢٠ وبنسبة زيادة بين المديتين (٢٤,١ %). وعليه فإن السياسة المالية تهدف إلى جذب الاستثمارات من خلال الاستقرار الاقتصادي . حيث إن

هناك تحديات تواجه السياسة المالية من خلال زيادة الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري ، وهذا مآل أدى إلى تعزيز النزعة الإستهلاكية، إلى جانب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، مما يؤدي إلى زيادة الانكشاف الاقتصادي ، ومن أجل تصحيح الاختلال في الاقتصاد العراقي عن طريق استثمار الثروة النفطية ، واستغلالها من خلال جذب الاستثمارات من أجل تنويع الاقتصاد العراقي (وزارة التخطيط ، ٢٠١٨ ، ٢١) .

٣ - الأسواق :- تعد الأسواق من المقومات الاقتصادية لمناخ الاستثمار وخاصة أسواق السلع والخدمات والأسواق المالية، إذ بلغت عدد الأسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية (١٤,٣٩٣) مليار سهم عام ٢٠٠٤ ارتفعت إلى (٢٧٠,٣٠٠) مليار سهم عام ٢٠٢٠. وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر يبحث عن توسع الأسواق، وذلك يعود إلى ما توفره الأسواق من ميزات عن القوة التنافسية للمستثمر التي يحصل عليها من السلع والخدمات وتفضيلات المستهلكين ، وارتفاع نصيب الفرد من الدخل ، وإمكانية الوصول للأسواق المحلية التي تستطيع منافسة السلع والخدمات وهذا لا يتوفر في السوق العراقية (محمد ، رياض ، ٢٠١٣ ، ٢٣) .

٤ - البنية التحتية : - تعزز خدمات البنية التحتية جذب وتحفيز المشروعات الاستثمارية من خلال قدرتها على تعزيز ميزتها التنافسية للمنتجات من حيث التكلفة والجودة ، وتزداد أهمية البنية التحتية في الأنشطة الاستراتيجية في التسويق من خلال أختصار الوقت ، في سرعة وصول البضائع في الفترة المحددة ، وهذا ما يؤدي إلى خفض التكاليف ، وعدم تلف الإنتاج المصدر أو المستورد ، مما يعزز في القدرة على فتح أسواق جديدة ، وتحقيق عوائد إقتصادية إضافية (نصر الله ، وأبو زيادة ، ٢٠١٩ ، ٧) . لذلك فإن البنية التحتية تمثل رأس المال العيني للمستثمر المحلي والأجنبي من خلال الخدمات العامة، حيث إن البنية التحتية تنقسم إلى نوعين هما : البنى التحتية غير الملموسة التي تشمل الإمداد بالطاقة الكهربائية واستخدام التكنولوجيا والاتصالات الهاتفية وغيرها من التقنيات، والبنية التحتية الملموسة ، التي تشمل الري ، والموانئ والمطارات والجسور ونوعية الطرق وغيرها ، لذلك فإن البنية التحتية في العراق تعد أحد عوائق مكونات مناخ الاستثمار ، ولهذا نلاحظ في العراق لا يوجد توجه في المشروعات الاستثمارية في البنية التحتية بسبب انخفاض الربحية الاستثمارية (دليل المستثمر ، ٢٠٢١ ، ٢٠ - ٢١) .

٥- السوق المالية : أصبحت هذه الاسواق تؤدي دوراً أساسياً في عمليات التمويل المالي للمشروعات الاقتصادية المختلفة في معظم الاقتصادات المتقدمة منها وبعض الاقتصادات النامية ، اذ يرتبط دورها الأساسي في تعبئة الموارد المالية والمدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة. حيث إن السوق المالي تعمل على تهيئة ائتمانياً للمقترض متوسط وطويل الاجل وللمقرض تسهيل عملية توظيف امواله بسهولة وعائد مناسب . لذلك تمثل سوق الاوراق المالية في العراق إحدى أوجه المناخ الاستثماري، أما الوجه الآخر هو تطور نشاط المشروعات المختلطة والخاصة ومنها اجهزة الادخار والاستثمار. بما أن سوق العراق للأوراق المالية ، هو سوق الأوراق المالية في العراق . إذ امتدت فترة هذه الأسواق من عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠٠٣ وكانت تسمى بسوق بغداد للأوراق المالية الذي تأسس بموجب القانون ذي الرقم (٢٤) لسنة ١٩٩١ ، وقد كان سوقاً حكومياً استطاع في حينها ادراج (١١٣) شركة عراقية مساهمة ومختلطة واستطاع ان يستقطب معدلات تداول سنوية تجاوزت (١٧,٥) مليون دولار. أما في عام فقد ٢٠٠٤ صدر القانون المؤقت المرقم (٧٤) الذي بموجبه تأسست مؤسستان في قطاع رأس المال وهما : أ- سوق العراق للأوراق المالية . ب - هيئة الاوراق المالية العراقية (شندي ، ٢٠١٣ ، ١٦٠ - ١٦٥) . والجدول (٢٣) التالي يبين حجم التداول وعدد الأسهم والشركات والعقود في سوق العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) :

الجدول (٢٣)

حجم التعاملات في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنة	عدد الأسهم (مليار سهم)	حجم التداول (مليار دينار)	عدد الشركات المدرجة	عدد العقود
٢٠٠٤	١٤,٣٩٣	١٢٧,٩٥٠	٨٠	١٩,٣٢٤
٢٠٠٥	٥٥,٦٠٠	٣٦٦,٦	٨٥	٥٥,٠٦٢
٢٠٠٦	٥٧,٩٧٤	١٤٦,٨٩١	٩٣	٣٨,٦٢٧
٢٠٠٧	١٥٣	٤٢٧	٩٤	٣٠,٨٨٥
٢٠٠٨	١٢٩,٦٥٩	١٥٤,٧٤٦	٦٠	٥,٤٠٧
٢٠٠٩	١٨١,١٩٠	٣١٨,٢٤٥	٩١	٢٧,٨٤٢
٢٠١٠	٢٥٣,٥٥٢	٣٩٤,١٢٨	٨٧	٦٨,٣٣٨
٢٠١١	٤٨٩,٣٤٥	٩٣٨,٧١٨	٨٨	١٣١,٤٩١
٢٠١٢	٦٢٥,٦٣٩	٨٩٣,٨٢٤	٨٢	١٣٦,٠٣٩
٢٠١٣	٨٧١,١٨٢	٢٨٤,٠٢٢	٨٣	١٢٦,٥٧٠
٢٠١٤	٧٤٣,٨٥٢	٧٧٢,٨٧٠	٨١	١٠٤,٥٦٦
٢٠١٥	٥٧٩,٦٤٠	٤١٦,٤٠٠	٩٨	١٢٠,٦٩٨
٢٠١٦	١١٣,٣٦١	٤٢٦,٧٨٨	٩٦	١١١,٢٤٢
٢٠١٧	١٢٤,٦٦٩٠	٣٨٦,٨٧٩	١٠١	٩٤,٩٩٤
٢٠١٨	٣٧٦,٨٠٦	٢٣٢,٦٨١	١٠٤	٨٧,٥١٢
٢٠١٩	٢١٠,٨٤٠	١٦٤,٥٩٢	١٠٢	٧٧,٨٠٠
٢٠٢٠	٢٧٠,٣٠٠	٢٣٦,٨١٨	١٠٤	٧٠,٩٠٠

(١) - الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر :- عبد الرضا ، نبيل جعفر ، وحسن ، خولة رشيد ، مناخ الاستثمار في العراق ، الغدير للطباعة والنشر ، ٢٠١٥ ، ص ٧٧ .

(٢) - هيئة الأوراق المالية ، التقرير السنوي عن حركة التداول في سوق الأوراق المالية للسنوات (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠) ، صفحات مختلفة .

يوضح الجدول السابق ، إن سوق العراق للأوراق المالية عام ٢٠٠٤ بلغ عدد الأسهم المتداولة فيه (١٤,٣٩٣) مليار سهم مقابل حجم تداول للأسهم (١٢٧,٩٥٠) مليار دينار ، في حين يبلغ عدد

الشركات (٨٠) شركة مساهمة في سوق العراق للأوراق المالية ، وكان عدد العقود المنجزة (١٩,٣٢٤) عقداً. لقد ارتفع عدد الاسهم في عام ٢٠٠٧ إلى (١٥٣) مليار سهم نتيجة زيادة عدد الشركات إلى (٩٤) شركة متداولة أسهمها من ضمنها الشركات المستثمرة من غير العراقيين ، في حين ارتفعت قيمة التداول للأسهم إلى (٤٢٧) مليار دينار . أما في عام ٢٠٢٠ فقد وصل عدد الأسهم المتداولة إلى (٢٧٠,٣٠٠) مليار سهم مقابل قيمة (٢٣٦,٨١٨) مليار دينار ، وزيادة في عدد الشركات المتداولة في سوق العراق بلغ (١٠٤) شركة ، وقد تم إنجاز (٧٠,٩٠٠) ألف عقد منجز . لقد جاءت زيادة في عدد الاسهم والشركات والعقود المنجزة بسبب زيادة دخول بعض الشركات العراقية المختلطة والخاصة والشركات غير العراقية في الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية . وقد بلغت نسبة الزيادة في عدد الاسهم المتداولة بين عامي (٢٠٠٤ و ٢٠٢٠) (٥٣,٢ %) ، أما الفرق في قيمة التداول بين المدة نفسها فكانت قيمة الزيادة (١٠٨,٨٦٨) مليار دينار . أما عدد الشركات المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية فقد زاد بين عامي (٢٠٠٤ و ٢٠٢٠) بمقدار (٢٤) شركة . أما العقود المنجزة خلال مدة الدراسة ففرق الزيادة للعقود (٥١,٥٧٦) ألف زيادة في العقود المنجزة . وقد بلغت قيمة قطاع المصارف من حيث قيمة التداول في عام ٢٠٢٠ (١٠٣,٩) مليار دينار وبنسبة (٤٣,٩%) من المجموع الكلي . أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب قطاع الاتصالات التي بلغت قيمة تداوله في سوق العراق للأوراق المالية (٧٣,١) مليار دينار ، وبلغت نسبته من المجموع الكلي (٣٠,٩ %) . أما القطاع الصناعي فقد جاء في المرتبة الثالثة في عام ٢٠٢٠ بقيمة تداول (٣٩,٩) مليار دينار ، وكانت نسبة القطاع الصناعي من المجموع الكلي في قيمة التداول بلغت (١٦,٩ %) وكانت قيمة التداول في بقية النشاطات الأخرى (٨,٣%) (هيئة الأوراق المالية ، ٢٠٢٠ ، ٧) .

ومن خلال ماتقدم يمكن أن يكون المناخ الاقتصادي من المكونات المشجعة في جذب الاستثمارات في العراق نتيجة وجود التطور الذي يحصل في الموانئ العراقية ، وكذلك البنى التحتية وبعض التطور في قطاع المصارف ، وفي السوق المالية في العراق نتيجة بعض الزيادة في قيمة التداول وعدد الشركات الاجنبية والعربية والمحلية المستثمرة في العراق ، وهذا مايجعل مناخ الاستثمار ملائماً لجذب المستثمرين المحليين والاجانب .

وعليه فإن المناخ الاقتصادي يمثل الإجراءات في توفير الظروف والتسهيلات الاقتصادية اللازمة إتجاه الاستثمارات الأجنبية والمحلية والعمل على جذبها ، ويمثل المناخ الاقتصادي مجموعة الأنشطة الاقتصادية والظروف والعوامل التي يمكن أن تتخذ على الاقتصاد العراقي منها تحسين خدمات البنية التحتية والموارد الاقتصادية ، اتساع السوق المالي ومستوى التطور ، معالجة الدورات الاقتصادية (الركود ، الانكماش) الذي يظهر في الاقتصاد ، والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية (الخدمة ، والتجارية ، الصناعية ، الزراعية) ،التقليل من الدين العام (الخارجي ،الداخلي) ، معالجة النفقات والايادات ، الفائض والعجز في الموازنة العامة، انتهاج سياسة اقتصادية ناجحة اتجاه الاستثمار، الاهتمام بالانتاج المحلي ، زيادة متوسط دخل الفرد،الترويج إلى تشجيع الاستثمار الاجنبي وجذب رؤوس الاموال واستثمارها (كاظم ، ٢٠١٢ ، ١٦٩) .

ب - المقومات السياسية والتشريعية :- هناك العديد من المشكلات التي تجعل من مناخ الاستثمار طارداً للاستثمارات في العراق وسببها الظروف الأمنية والسياسية ويعد المناخ السياسي من أهم المكونات الطاردة أو الجاذبة للاستثمار . لذلك تتحمل الحكومة العراقية عملية الاصلاح السياسي لخلق مناخ استثمار يجذب المستثمرين. إن عدم فاعلية الإدارة السياسية في احتواء الاثار الناجمة عن الحروب والنزاعات ، وكذلك قصور واضح في عدم وجود السياسات التي تؤدي إلى النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والحد من الفساد نتيجة ضعف الإرادة السياسية في تفعيل الخطط الصحيحة ، ومع إن مواجهة الارهاب تستنزف الأموال الطائلة وانخفاض أسعار النفط العالمية المستمر ،الذي يعد الممول الرئيس للدولة في الإنفاق العسكري. وعليه فإن التحديات التي واجهها الاقتصاد العراقي من عدم الاستقرار السياسي، أدت إلى انخفاض الاستثمارات في العراق (وزارة التخطيط، ٢٠١٨ ، ٣١). أما مقومات النظام التشريعية فإنها تتحقق في الحصول على مستوى معين من القبول لدى أفراد المجتمع ، ويتوقف تحقيق هذا على قدرة النظام وفاعليته لمعالجة المشكلات والقضايا الخارجية والداخلية التي يتعرض إليها النظام السياسي ، وعليه فإن الشرعية السياسية والتي تعني إن الأفراد في المجتمع العراقي قد اعترفوا بالحكومة بأنها سلطة شرعية ومن حقها إصدار القرارات وفرض القانون والأمن(العكيلي ، ومليوخ ، ٢٠١٧ ، ٢٢٧). وسوف نوضح بإيجاز الأطر السياسية والتشريعية والتي تعد أحد المكونات السياسية لمناخ الاستثمار في العراق .

الأطر السياسية ، عندما تكون الأوضاع السياسية في العراق للاستثمار غير مستقرة ، فإن مستقبل العراق الاقتصادي تكون صورته غير واضحة ، هذا مايؤدي بالمستثمر الأجنبي والمحلي إلى أن يحاط بالشكوك ولا يتمكنون من اتخاذ القرارات نتيجة التهديد المستمر من خلال الخطف أو التسليب ، أو هجوم ارهابي انتحاري ، والانفلات الأمني . لذلك يعد الاستقرار السياسي والأمني شرطاً أساسياً في جذب الاستثمارات . كذلك يؤثر الفساد السياسي في عدم الاستقرار السياسي ، وعلى الرغم من أن المناخ السياسي الداخلي والخارجي يعد ذا أهمية في تشجيع وجذب الاستثمارات . فإذا كان الأمن الداخلي مستقراً ، وكذلك الأمن الخارجي ، هذا يؤدي إلى تشجيع المستثمرين في استثمار رؤوس أموالهم في القطاعات الاقتصادية (الرفيعي ، ٢٠١٩ ، ٥٥٥ - ٥٥٨) . أما مناخ العراق السياسي فإنه مايزال يعاني من عدم الاستقرار السياسي الخارجي والداخلي ، وهذا مايجعل من مناخ الاستثمار غير جاذب للاستثمارات ، وعدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال ، وهجرة الكفاءات العراقية إلى الخارج ، مما أثر ويؤثر في الإصلاح الاقتصادي وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي الذي أدى إلى خسائر بشرية من العراقيين وغير العراقيين.

وسوف نوضح الوضع الأمني والسياسي بعد عام ٢٠٠٣ الذي يعد من أهم مكونات مناخ الاستثمار في العراق والجدول (٢٤) الآتي يوضح ذلك .

الجدول (٢٤)

الوضع الامني في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنة	القتلى من القوات الامريكية (١)	القتلى من القوات البريطانية (٢)	عدد الضحايا من الصحفيين (٣)	عدد الضحايا من عامل انساني/منظمة غير حكومية (٤)	إجمالي عدد القتلى (٥)	إجمالي جرحى القوات الامريكية (٦)	مجموع عدد القتلى والجرحى (٧)
٢٠٠٤	٨٤٩	٢٢	٢٤	٣٠	٩٢٥	٨٠٠٤	٨٩٢٩
٢٠٠٥	٨٦٤	٢٣	٢٣	٩	٩١٩	٥٩٤٥	٦٨٦٤
٢٠٠٦	٨٢٣	٢٩	٣٢	١٨	٩٠٢	٦٤١٥	٧٣١٧
٢٠٠٧	٩٠٤	٤٧	٣٢	٦	٩٨٣	٦١٢١	٧١٠٤
٢٠٠٨	٣١٤	٤	١١	٠	٣٢٩	٢٠٥٢	٢٣٨١
٢٠٠٩	١٤٨	١	٤	١	١٥٤	٦٨٠	٨٣٤
٢٠١٠	٦٢	٠	٥	٩	٧٦	٣٩٢	٤٦٨
٢٠١١	٥٨	٠	٥	٠	٦٣	٢٢١	٢٨٤
٢٠١٢	٢	٠	٠	٠	٢	٠	٢
٢٠١٣	٠	٠	١٠	١	١١	٠	١١
٢٠١٤	٤	٠	٥	٠	٩	٠	٩
٢٠١٥	٨	٠	٦	٠	١٤	٥	١٩
٢٠١٦	٢٠	٠	٦	١	٢٧	٢٥	٥٢
٢٠١٧	٢٢	١	٨	٣	٣٤	٣٢	٦٦
٢٠١٨	١٧	١	٠	٣	٢١	١٣	٣٤
٢٠١٩	١٢	٠	٢	١	٢٥	١١	٣٦
٢٠٢٠	٧	١	٢	٤	١٤	١١٦	١٣٠
المجموع	٤١١٤	١٢٩	١٧٥	٨٦	٤٥٠٨	٣٠٠٣٢	٣٤٥٤٠

Source:- 1-Sam Gollob,Michael E.O,Hanlon,Iraq (٦ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١) العمود Index,Tracking Variables of reconstruction and Security in post Saddam Hussein ,Iraq, August 2020 ,P8-10

(٢) – العمود (٧ ، ٥) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (٦ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١) من الجدول اعلاه.

يتضح من الجدول (٢٤) ، إن المناخ السياسي ومن خلال تدهور الوضع الأمني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، ويقاس مؤشر الوضع الأمني في عملية الإصلاح الأمني من خلال نقاط الضعف والقوة في أدى القوات الأمنية أدى ذلك إلى ظهور الارهاب والحرب الطائفية. وقد بلغت الخسائر من القوات الامريكية والبريطانية والصحفيين والعاملين في المنظمات الانسانية عام ٢٠٠٤ (٩٢٥) قتيلاً مقابل عدد جرحى في القوات الامريكية بلغ (٨٠٠٤) جرحى ، إذ وصل مجموع عدد القتلى والجرحى في عام ٢٠٠٤ إلى (٨٩٢٩) بين قتل وجريح وهي اعلى خسائر تكبدتها القوات الاجنبية في العراق مقابل أقل خسائر كان في عام ٢٠١٢ بلغ قتيلين فقط من القوات الامريكية . أما مجموع القتلى من القوات الاجنبية ومجموع الجرحى من القوات الامريكية خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) فقد وصل إلى (٣٤٥٤٠) بين قتل وجريح . إذ انخفض التوتر الأمني بعد خروج القوات الامريكية من العراق في عام ٢٠١١ ، مقابل احتلال داعش إلى المحافظات الغربية عام ٢٠١٤ ، وفي عام ٢٠١٧ - ٢٠١٨ تم القضاء على المجموعات الارهابية ، وتحسن الوضع الامني وبدأت الشركات الاجنبية تزيد من استثماراتها في القطاع النفطي فقط ، حيث يقاس عدد الشهداء من خلال عدد العمليات الارهابية نتيجة الانفلات الأمني . أما الجدول (٢٥) التالي فيوضح ، إن عدد الشهداء والنازحين من العراقيين كما يلي :

الجدول (٢٥)

إجمالي عدد الشهداء والقُتلَى والنّازحين في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنة	اجمالي الشهداء والقُتلَى العراقيين ألف فرد (١)	اجمالي النّازحين العراقيين داخلياً ألف فرد (٢)	مجموع الشهداء والقُتلَى والنّازحين (٣)
٢٠٠٤	١١,٣٧٣	٨٠٠,٠٠٠	٨١١,٣٧٣
٢٠٠٥	١٦,٥٨٣	١٢٠٠,٠٠٠	١,٢١٦,٥٨٣
٢٠٠٦	٢٩,٥٢٦	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٢٩,٥٢٩
٢٠٠٧	٢٦,١١٢	٢,٧٤٠,٠٠٠	٢,٧٦٦,١١٢
٢٠٠٨	١٠,٢٨٦	٢,٧٧٠,٠٠٠	٢,٧٨٠,٢٨٦
٢٠٠٩	٥,٣٨٢	٢,٧٦٤,٠٠٠	٢,٧٦٩,٣٨٢
٢٠١٠	٤,١٦٧	٢,٧٠٠,٠٠٠	٢,٧٠٤,١٦٧
٢٠١١	٤,١٦٢	٢,٦٠٠,٠٠٠	٢,٦٠٤,١٦٢
٢٠١٢	٤,٦٢٢	٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٤,٦٢٢
٢٠١٣	٩,٨٥٢	٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٩,٨٥٢
٢٠١٤	٢٠,٢١٨	٣,٢٧٦,٠٠٠	٣,٢٩٦,٢١٨
٢٠١٥	١٧,٥٧٨	٣,٢٩٠,٠٠٠	٣,٣٠٧,٥٧٨
٢٠١٦	١٦,٣٩٣	٣,٠٣٥,٠٠٠	٣,٠٥١,٣٩٣
٢٠١٧	١٣,١٨٣	٢,٦٤٨,٠٠٠	٢,٦٦١,١٨٣
٢٠١٨	٣,٣١٩	١,٩٦٢,٠٠٠	١,٩٦٥,٣١٩
٢٠١٩	٢,٣٩٢	١,٥٥٥,٠٠٠	١,٥٥٧,٣٩٢
٢٠٢٠	٣٨٤	١,٤٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٣٨٤
المجموع	١٩٥,٤٥٩	٣٨,٩٤٠,٠٠٠	٣٩,١٣٠,٤٥٩

العمود (١ - ٢) Source1-Sam Goll0b,Michael E.O,Hanlon,Iraq Index,Tracking

Variables of reconstruction and Security in bost Sadda Hussien ,Iraq, August 2020

. P8-10

العمود (٣) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه من خلال (العمود ١ + العمود ٢).

ويتضح من خلال الجدول المذكور أنّاً ، إن عدد القُتلَى من العراقيين عام ٢٠٠٦ بلغ (٢٩,٥٢٦)

الف شهيد وقتيل وهي أعلى إجمالي من الشهداء والقُتلَى خلال مدة الدراسة مقابل اقل إجمالي للشهداء

والقتلى في عام ٢٠٢٠ إذ انخفضت إلى (٣٨٤) شهيداً وقتيلاً من العراقيين . وعلى وفق ما تقدم فإن المناخ السياسي غير المستقر والوضع الأمني المتردي إنعكس سلباً على عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المحلية ، فقد أثر الوضع الأمني على أصحاب رؤوس الأموال المحليين ومنهم التجار الذين تعرضوا للابتزاز والخطف والسلب، مما اضطرهم للهجرة إلى الدول الإقليمية وإلى دول العالم المختلفة . فضلاً عن ذلك الحروب الطائفية والعرقية التي حدثت بعد الاحتلال الأمريكي إلى العراق . لذلك فإن العراق ومن خلال مؤشر المخاطر السياسية ، يقع حسب هذا المؤشر بدرجة المخاطر السياسية والأمنية المرتفعة جداً. أما في السنوات الأخيرة ومنها عام (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) فقد بدأ الوضع الأمني بالاستقرار التدريجي ، وهذا يدل على تحسن الوضع الأمني الذي إلى جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية ، وهذا ماحدث فعلاً وخاصة في القطاع النفطي من أجل زيادة الانتاج ، الذي يؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية ، وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة ، والزراعة).

أما الأطر التشريعية ، إذ أن الاستقرار السياسي يحفز المستثمر الأجنبي من خلال شرعية السلطة السياسية التي تعمل على وضع القوانين التي تستلزم وجود الأطر التشريعية التي تضمن إنسيابية وأستمرار الاستثمارات المحلية والأجنبية ، تمنح المستثمر حرية التملك للمشروعات الاستثمارية ، وهذا مايجب وجود التزام سياسي حقيقي من خلال شرعية القوانين التي تؤدي إلى التقليل من العوائق التي تواجه الاستثمارات ، وعليه فإن الأطر التنظيمية والتشريعية للاستثمار في العراق تشمل مايلي (قفلول ، ٢٠١٧ ، ١٤ - ١٥) .

إن وجود جهة واحدة يتعامل معها المستثمر ، يسهل له اجراءات الترخيص وتنفيذ الاستثمار بعيداً عن التعقيدات الإدارية والروتين . حيث إن استقرار الاحكام التشريعية ، وشفافية القوانين التي تنظم الاستثمار تعد الأساس الثابت لتوقعات المستثمر ، وهذا ماينعكس على الثقة في استقرار وثبات مقومات مناخ الاستثمار في العراق . وإن عدم شمول تشريعات الاستثمار للمسائلة ، والتعارض بين القوانين المنظمة للعملية الاستثمارية التي تعالج وتنظم العملية الاستثمارية ، هذا ما يؤدي إلى الاجتهادات بشأن الجوانب التي أغفلتها التشريعات المنظمة للاستثمار ، وتختلف هذه الاجتهادات من مسؤول لآخر، الأمر الذي يشوه العدالة التشريعية ، اذ ليس من المعقول ان يمنع المستثمر حق التملك طبقاً لقانون الملكية في حين يتيح ذلك قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦

(عبادة ، ٢٠١٨ ، ١٨ - ١٩) . لذلك تعد السلطة السياسية في العراق هي المسؤولة عن تنظيم وتشريع القوانين والأنظمة التي تخص المشروعات الاستثمارية ، فمن الممكن بعض المسؤولين يعملون على تغيير التشريعات بما يخدم مصالحهم الخاصة ، من خلال سن أو تغيير بعض القوانين (محمد ، ٢٠١٣ ، ٧) .

المطلب الثاني :- المكونات القانونية والادارية للمناخ الاستثماري

لابد أن يكون هناك إطار قانوني وإداري يجعل المناخ الاستثماري جاذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة . إذ أن هذين الإطارين لابد أن يتصفا بعدم التعقيد والتناقض ، ومن خلال الأسس التشريعية والقانونية التي من خلالها ينظم العمل الإداري في مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل تسهيل العملية الاستثمارية في المشروعات الخدمية والإنتاجية . كما إن كل المكون من الاداري والقانوني يمارسان دوراً وظيفياً مهماً في دفع المستثمر الأجنبي لاتخاذ قراره بالاستثمار ، بغض النظر عن طبيعة الاستثمار الذي يقوم المستثمر بأستثماره . وعلى الرغم من ذلك فلا بد من اجراء دراسات واسعة في إصلاح القوانين المتعلقة بالتقليل من الروتين المعقد والبيروقراطية ، من أجل تسهيل الإجراءات والعمل بمبدأ النافذة الواحدة الذي نص عليه قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل في عام ٢٠١٠ الذي يخص المستثمر في أملاك الاراضي التي حصرت في قطاع الاسكان ، وكذلك العمل على معالجة العقود الزراعية ، والامتيازات الممنوحة والاعفاءات في منح تراخيص الاستثمار (التميمي ، ٢٠١٥ ، ١٩٠) .

وسوف نتطرق إلى كل من الإطار القانوني ، والإطار الإداري في العراق وكما يلي :

أولاً :- الإطار القانوني :- إن عدم الاستقرار القانوني في العراق له آثار سلبية تضر بمصلحة الاستثمارات، ويعد أحد العوائق لمناخ الاستثمار ، ومن ثم يؤثر ذلك في حجم الاستثمارات والتنمية الاقتصادية . وعليه فإن الهدف من اصدار قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ الذي أشارت اليه الفقرة ثانياً من المادة (٢) فهو يشجع القطاع الخاص العراقي والاجنبي للاستثمار من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشروعات الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات المشمولة

بأحكامه في السوق المحلية والاجنبية ، ويعتمد القانون بحسب مذكرته المادة (٣) إلى العديد من الوسائل ، وبموجب هذه المادة تمنح المشروعات امتيازات وضمانات وتسهيلات اضافية واعفاءات من الضرائب والرسوم للاستثمار الاجنبي والمحلي على وفق قانون الاستثمار ، إذ يعطي القانون الامتيازات كافة في مجالات الاستثمار امام المستثمر العراقي او الاجنبي بإستثناء مايلي (العبيدي ، ٢٠٢٠ ، ٤) .

أ - الارض لا تملك إلا للمشروعات البنية التحتية وتملك فقط كوحدات منفردة الى العراقيين وما عداها تخصص لمدة لاتزيد عن ٥٠ عاماً قابلة للتديد .

ب - الاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التأمين .

ج - الاستثمار في مجال استخراج ونتاج النفط والغاز .

لذلك فإن القانون يحقق العديد من الضمانات والمزايا للمستثمر بغض النظر عن الجنسية التي يحملها المستثمرين ، تشجيعاً من الدولة للمستثمر العراقي والاجنبي وبدورها ستؤثر هذه المزايا ايجابياً في المناخ الاستثماري والبيئة الاقتصادية بما ينسجم والعمل على تسهيل عملية دخول الاستثمارات الى العراق . وفقاً لقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المادة (١٤) الفصل الرابع الذي يحدد التزامات المستثمر الاجنبي وعلى فق هذا القانون الذي يلزم المستثمر الألتزام بفقراته وكما يلي :-

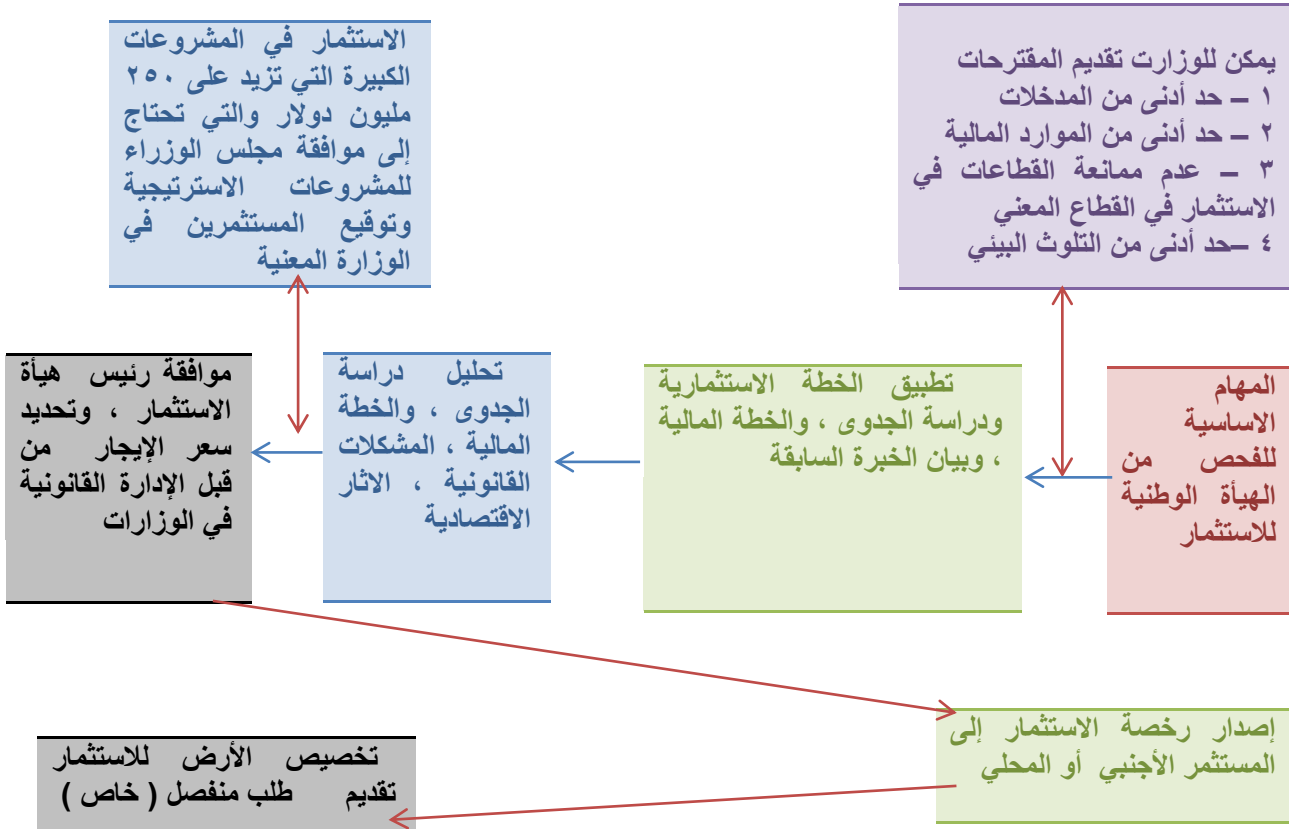
- تدريب العاملين من العراقيين وتأهيلهم وزيادة كفاءتهم ورفع مهاراتهم وقدراتهم وتكون الاولوية لتوظيف واستخدام العاملين العراقيين .
- وعلى وفق القانون فإن الحسابات الأصولية يدققها المحاسب القانوني مجازاً من العراق.
- تقديم دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع أي البيانات والمعلومات والوثائق التي تطلبها الهيئة المختصة في المشروع والتقدم الحاصل في انجاز أي مشروع استثماري .
- الالتزام بتطابق جدول تقدم العمل الذي يقدم من قبل المستثمر مع الواقع على ان لا يكون التفاوت الزمني أكثر من (٦) أشهر وعلى الهيئة الوطنية للاستثمار وضع شروط جزائية في حالة تجاوز المدة (٦) اشهر ، ويحق للهيئة سحب الاجازة الاستثمارية من المستثمر .

- طبقاً لأحكام القانون لا بد من مسك السجلات الخاصة بالمواد المستوردة للمشروع والمعفاة من الرسوم مع تحديد مدد الاندثار لهذه المواد المستوردة .
- الالتزام بالقوانين العراقية النافذة في مجالات ظروف العمل والإجازات والرواتب .
- العمل في المحافظة على سلامة البيئة والالتزام بنظام السيطرة النوعية المعمول بها في العراق والانظمة العالمية المعتمدة في هذا المجال والقوانين المتعلقة بالصحة والأمن وقيم المجتمع العراقي والنظام العام في الدولة العراقية .

ويختلف تقديم الطلب في الحصول على ترخيص استثمار في عملية تسجيل الأعمال التجارية التي تطلبها مختلف الشركات الاستثمارية من خلال ممارسة أنشطة الأعمال التجارية في التصدير والاستيراد في العراق ، سواء كانت محلية أم أجنبية . وتسجل الشركات لدى وزارة التجارة ويقتصر دور الهيئة الوطنية للاستثمار على تسهيل عملية التسجيل (OECD, 2016 , P36- 59) . وهناك مراحل قانونية في عملية الطلب على التراخيص الاستثمارية للمستثمرين وكما في المخطط (٧) التالي :-

المخطط (٧)

مراحل عملية طلب رخصة الاستثمار في العراق



الشكل المذكور آنفاً من عمل الباحث بالاعتماد على OECD Global Relations
The Middle East & Africa , 2016

ومن خلال المخطط السابق ، نلاحظ إن هناك طلب رخصة الاستثمار في العراق إذ تبدأ من مقترحات الوزارات في الاستثمارات ، واختيار المشروعات الاستثمارية الكبيرة التي تزيد على (٢٥٠) مليون دولار والتي تحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء للمشروعات الاستراتيجية وتوقيع المستثمرين في الوزارة المعنية. أما المشروعات التي تقل كلفتها عن (٢٥٠) مليون دولار تكون من موافقة الوزير لتلك المشروعات المتوسطة والصغيرة.

وعليه فإن العوامل القانونية المكونة لمناخ الاستثمار في العراق أما أن تكون عوامل جاذبة أو طاردة للاستثمارات والتي تشمل ماييلي (مبروك ، ٢٠٠٨ ، ٩١ - ٩٢) :

أ - الحماية القانونية التي تكفل الاستثمار الاجنبي من المخاطر غير التجارية ، إذ تشمل الحماية المخاطر السياسية مثل نزاع الملكية ، أو التأميم ، والتجميد والمصادرة ، والحماية ضد مخاطر الاضطرابات الداخلية والحروب ، وعدم تحويل الأرباح .

ب- الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في العراق خاصة القواعد التي تشجع على دخول الاستثمارات ، والقطاعات الاقتصادية التي يسمح الاستثمار فيها .

ج- كفاءة تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات، وكذلك كيفية حل النزاعات التي تنشأ بين الجهات الحكومية والمستثمرين ، وإن أكثر القوانين تمنع المستثمر من الاستثمار في العراق ، عدم توافر الحماية الكافية في القانون ، والتباطؤ في الإجراءات القضائية ، والتعقيدات الإدارية .

ثانياً :- الإطار الإداري:- إن توسع العمل الإداري نتيجة البيروقراطية التي تعد أحدى العوامل التي تؤدي إلى هروب الاستثمارات من العراق بسبب التعقيدات في دوائر الدولة من خلال تركيز المسؤولين الإداريين على الإجراءات الروتينية المعقدة في إنجاز المعاملات الاستثمارية في دوائر الدولة ، مما يشجع بعض ضعاف النفوس من أستغلال وظائفهم من أجل منافع شخصية على حساب المصلحة العامة (وليد ، ٢٠١٩ ، ٤٦ ، ٤٨) .

إن أكثر المشكلات أمام الاستثمارات في العراق تتمثل في الازدواجية في الاختصاصات والتضخم التنظيمي في الجهاز الإداري ، إذ أن هناك مشكلات تنظيمية في الإشراف والإدارة على النشاط الاستثماري ، وعدم وجود تنسيق بين الروتين الحكومي والبيروقراطية بالغة التعقيد والأجهزة الحكومية المختلفة . إذ تسيطر التعقيدات والإجراءات الإدارية ، وعدم وجود درجة معقولة من الشفافية نتيجة النقص في البيانات والمعلومات المالية وغير المالية المنشورة والتي يحتاجها المستثمرون وعدم دقتها في أغلب الاحيان وصعوبة الحصول عليها، كذلك زيادة عدد اللجان في الدراسات والمراجعة والتقييم للاستثمارات في المشروعات الاقتصادية . وعليه فإن المناخ الإداري والذي هو أحدى مكونات المناخ الاستثماري الذي يتمثل في الإجراءات الإدارية وتصرفات الأجهزة والمنظمات الحكومية التي تقوم بتنفيذ القوانين واللوائح وأسلوب تطبيقها ، والاعتماد على أساليب حديثة في أولويات الترويج إلى المشروعات الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية ، والاجتماعية، والمالية، والفنية الخاصة بالمؤسسات التي تهتم بتتمية الموارد البشرية المرتبطة بالتطوير المؤسسي وكفاءة أداء المؤسسات والتسهيلات

الإدارية وسرعة الإنجاز في المعاملات الاستثمارية وسهولة الإجراءات الخاصة بالاستثمار ، من أجل تحسين المناخ الاستثماري، الذي يشجع المستثمرين (كاظم ، ٢٠١٢ ، ١٩٥) . ومن خلال ماذكر من مكونات قانونية وإدارية تعد من المكونات المشجعة على جذب الاستثمارات، فإن القانون العراقي يشجع على جذب الاستثمار، ولكن يصطدم بالعوائق الادارية من خلال طول فترة إنجاز المعاملات الاستثمارية ، والفساد في المؤسسات الحكومية .

المطلب الثالث :- العوامل الجاذبة والطاردة لمناخ الاستثمار في العراق

ما يزال مناخ الاستثمار غير واضح في العراق. إذ يعد الفساد واللوائح غير الواضحة والاختناقات البيروقراطية من التحديات الرئيسة للمستثمرين الذين يسعون للحصول على عقود المشتريات العامة أو يسعون للاستثمار في مشروعات البنية التحتية الكبرى. كما إن عدم توافر التشريعات لترويج للاستثمارات من خلال قوانين غير واضحة في المجالات التي تخص المستثمرين ، وكذلك وجود ثغرات في القوانين وعدم وجود رقابة ، مما تسمح للبيروقراطيين والروتين التدخل في مجال الاستثمار . مما قد يؤدي إلى أعباء إضافية على المستثمرين (U.S.Department of State, 2021,P21) . وعليه فإن هناك عوامل تعمل على جذب الاستثمارات ، ومن أهم هذه العوامل الاستقرار السياسي الذي يعد أحد أهم مكونات مناخ الاستثمار ، ومن ثم يشكل العامل الأساسي في جذب الاستثمارات التي تؤدي إلى التقليل من الاستيرادات ، وتوفير العملات الصعبة ، من خلال زيادة الإنتاج الذي بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين وارتفاع متوسط نصيب الفرد وزيادة الدخل القومي . فضلاً عن أهمية الاستثمار في توفير فرص العمل ، والتقليل من معدلات البطالة والفقر . وهناك العديد من المقترحات التي تؤدي إلى تطوير الاقتصاد ومن خلالها جذب الاستثمارات ومنها مايلي : (حمزة ، ٢٠١٢ ، ٢٦ - ٢٨) :

١- الإشراف على النظام المصرفي من خلال الحفاظ على استقلالية البنك المركزي في العراق .

٢ - تطوير النظام الاقتصادي عن طريق تقليل الحواجز أمام حركة المال والتجارة والعمل بآلية السوق ، وأن تتسم السياسة الاقتصادية بالاستقرار ، وتأتي من خلال الشراكة بين القطاع العام مع القطاع

الخاص، ووجود قوانين وتشريعات تتسجم مع الخطط الاقتصادية، فالاستثمار يحتاج إلى سياسة اقتصادية ملائمة ومستقرة.

٣- الدعم الحكومي للقطاع الخاص ، وتفعيل دوره من خلال تقديم الحوافز والضمانات التي تشجع على جذب مختلف الاستثمارات المحلية .

٤- استخدام أساليب إدارية حديثة في المعاملات الاستثمارية ، تعمل على تقليل مدة إنجاز هذه المعاملات .

٥ - العمل على تطوير وتشجيع عمليات الاستثمار الأجنبي والمحلي من خلال تمويل المشروعات الإنتاجية التي تسهم في تنويع الإيرادات وتمويل هذه المشروعات من الإيرادات النفطية .

٦ - تطوير النظم المالية من خلال تطوير المصارف وربطها بالمنظمات الدولية التي تعمل على الإشراف وتسهيل عملها من خلال الربط بين المودعين والمقترضين من أجل المشروعات الاستثمارية.

أما العوامل الطارئة فتتمثل في عدم استغلال العناصر الأساسية ومنها الموارد الطبيعية والبشرية بشكل صحيح والتي تعد جزءاً من مكونات مناخ الاستثمار. لذلك فإن هناك العديد من العوامل الطارئة للاستثمارات الأجنبية والمحلية الاستثمار في العراق ، وأن هذه العوامل ترتبط بشكل كبير في عدم وجود مناخ استثماري ملائم للاستثمارات، ومن هذه العوامل مايلي (الشمري ، ٢٠١٧ ، ٦٦٧ - ٦٦٩) :

أ- الديون الخارجية والتعويضات :- على الرغم من إن العراق يمتلك موارد بشرية وطبيعية ضخمة ، لكن العراق يتحمل الديون وتعويضات الحروب قبل وبعد عام ٢٠٠٣ ، نتيجة السياسات الحكومية الفاشلة ومنها السياسات الاقتصادية، وقد أخذت هذه الديون بالتزايد منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر ، إذ أن تحقيق التنمية الاقتصادية لابد أن ترافقه سيولة مالية محلية ، حيث أن الديون الخارجية تمنع من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ، بسبب المخاوف من عدم الوفاء في استئصال مبالغ الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية منها والخدمية . وعليه فإن الجدول (٢٦) الآتي يوضح حجم الدين العام للحكومات المتعاقبة على العراق :

الجدول (٢٦)

إجمالي الدين العام في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنة	سعر صرف الدينار العراقي ١ الدولار الأمريكي (١)	الدين العام (مليار دولار) (٢)	الدين العام (مليون دينار) (٣)
٢٠٠٤	١٤٥٣	١٣١,٤٠٥	١٩٠,٩٣٢,٨٢٢
٢٠٠٥	١٤٧٢	١٧٠,٩٧٥	٢٥١,٦٧٦,١٣٩
٢٠٠٦	١٤٧٥	١٨٣,٨٥٣	٢٧١,١٨٣,٨٠٤
٢٠٠٧	١٢٥٥	٢٣٢,٩٠٩	٢٩٢,٣٦٤,٦٠٨
٢٠٠٨	١١٩٣	٢٤٥,٠٦٦	٢٩٢,٣٦٤,٦٠٨
٢٠٠٩	١١٧٠	١٣٣,٠٧٩	١٥٥,٧٠٢,٩٤٧
٢٠١٠	١١٧٠	١٠٨,٠٩١	١٢٦,٤٦٦,٤٨٦
٢٠١١	١١٧٠	٨٩,٩٥٨	١٠٥,٢٥٠,٨٦٠
٢٠١٢	١١٦٦	٧٣,٨٠٠	٨٦,٠٥٠,٨٠٠
٢٠١٣	١١٦٦	٧٤,٣٠٠	٨٦,٦٣٣,٨٠٠
٢٠١٤	١١٦٦	٥٧,٦٠٠	٦٧,١٦١,٦٠٠
٢٠١٥	١١٦٧	٦٧,١٠٠	٧٨,٣٠٥,٧٠٠
٢٠١٦	١١٨٢	٧١,٦٠٠	٨٤,٦٣١,٢٠٠
٢٠١٧	١١٨٤	٨٠,٧٠٠	٩٥,٥٤٨,٨٠٠
٢٠١٨	١١٩٠	٨٤,٦٠٠	١٠٠,٦٧٤,٠٠٠
٢٠١٩	١١٩٥	٦٩,٨٠٠	٨٣,٤١١,٠٠٠
٢٠٢٠	١٢٢٠	٧٠,٠٠٠	٨٥,٤٥٠,٠٠٠

المصدر :- (١) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧) المصدر :- بريهي ، فارس كريم، الاقتصاد العراقي ، فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد (٢٧) ، العراق ، ٢٠١١ ، ص ٣٢

(٢) - السنوات (٢٠٠٨ - ٢٠١٨) : - البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي ، دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم ، ٢٠١٩ .

(٣) السنوات (٢٠١٩ - ٢٠٢٠) هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي عن حركة التداول في سوق الأوراق المالية، العراق، ٢٠٢٠.

(٥) السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠١١) العمود (١ ، ٢) جمهورية العراق ، ديوان الرقابة المالية ، الحسابات الختامية لسنوات (٢٠٠٤ - ٢٠١١) .

(٦) السنوات (٢٠١٢ - ٢٠٢٠) العمود (١ ، ٢) صندوق النقد الدولي ، مؤشرات اقتصادية عن العراق، السنوات (٢٠١٦ - ٢٠٢١) .

ملاحظة :- السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠١١) تم تحويل مبالغ الدين العام من الدينار العراقي إلى الدولار الأمريكي بالاعتماد على سعر الصرف العمود (١) ، أما السنوات (٢٠١٢ - ٢٠٢٠) وكذلك تم تحويل مبالغ الدين العام من الدولار الأمريكي إلى الدينار العراقي بالاعتماد على سعر الصرف العمود (١) .

يلاحظ من الجدول السابق ، إن الدين العام يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث المبالغ المطلوبة كتعويضات عن الحروب وقروض لمشاريع إعادة أعمار ، والدين العام على العراق بلغ (١٣١,٤٠٥) مليار دولار عام ٢٠٠٤ مقابل ارتفاع في الدين العام بلغ (٢٣٢,٩٠٩) مليار دولار عام ٢٠٠٧ بسبب توقف جميع القطاعات الاقتصادية والنهب والسلب الذي حصل بعده ، وبعد ذلك بدأت الحياة الاقتصادية تسير بخطوات بطيئة من خلال استخراج وتصدير النفط الخام . لذلك أخذت مبالغ الديون بين الانخفاض والارتفاع نتيجة تخفيض بعض الديون من قبل الدول الدائنة ، وبدأ العراق بالافتراض من المؤسسات والهيئات الرسمية الدولية، حتى بلغت قيمة الديون (٧٠,٠٠٠) مليار دولار والتي تعادل ماقيمته (٨٥,٤٥٠,٠٠٠) مليون دينار عراقي في عام ٢٠٢٠ . ومن خلال ذلك فإن المستثمرون ينظرون إلى ارتفاع الديون ومقدرة الدولة على السداد ، وكذلك في استقرار سعر الصرف الذي يعد أحد عوامل مناخ الاستثمار . حيث عزوف بعض المستثمرين للاستثمار في العراق نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي وزيادة المديونية ، وإنخفاض سعر الصرف .

ب - عدم كفاءة البنية التحتية :- تعد البنية التحتية من العوامل الجاذبة أو الطاردة للاستثمارات ، حيث إنها غير ملائمة للاستثمارات بسبب تدهورها وتقدمها المستمر نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي ، والنهب والسلب والفساد المؤسسي ، كذلك عدم اهتمام الحكومات العراقية المتعاقبة في تحسين البنية التحتية التي تعد الشريان الرئيس لمختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ومنها ، تدهور قطاع النقل (الجوي والبحري ، والبري) ، وقطاع الكهرباء ، كذلك قطاع السكن ، وقطاع الصرف الصحي وتدهور قطاع البنية التحتية المعلوماتية (الأنترنت) وقطاع الموانئ (السالم ، ٢٠١٥ ، ٣٨) . لذلك فإن التدهور في هذه القطاعات المكونة للبنية التحتية من العوامل الطاردة للاستثمارات الاجنبية والمحلية ، والتي تؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في البنى التحتية نتيجة ارتفاع تكلفتها الإنتاجية .

ج-البطالة : تعد البطالة أصعب التحديات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد العراقي ، وهي تعد من عوائق المناخ الاستثماري ، إذ تنتشر البطالة المقنعة والهيكلية ، بسبب الركود الاقتصادي الطويل والفساد المؤسسي المنتشر في أغلب المؤسسات الحكومية ، وهذه البطالة لها انعكاسات على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، إذ ينخفض الإنتاج والإنتاجية نتيجة انخفاض المهارات والكفاءات في القطاعات الاقتصادية مما يؤثر على الاستثمار الاجنبي والمحلي نتيجة إنتقال بعض من العمالة إلى المؤسسات الاستثمارية ، مما يؤثر في إنتاجية المستثمر بسبب استيعاب اعداد متزايدة من

القوى العاملة غير الماهرة (الساعدي ، ٢٠١٥ ، ٨٢) . ويتضح من الجدول (٢٧) إجمالي القوى العاملة ونسبة البطالة من القوى العاملة للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤) .

الجدول (٢٧)

القوى العاملة ومعدل مشاركتها من إجمالي عدد السكان ، نسبة البطالة من القوى العاملة في العراق للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤)

السنة	إجمالي عدد السكان (الف نسمة) (١)	مجموع القوى العاملة مليون عامل (٢)	نسبة القوى العاملة من إجمالي عدد السكان (٣) %	نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة (٤)
٢٠٠٤	٢٧١٣٩	٦,٦٧٩	٢٤,٦	٨,٦
٢٠٠٥	٢٧٩٦٣	٦,٨٩٧	٢٤,٧	٨,٧
٢٠٠٦	٢٨٨١٠	٦,٩٦٧	٢٤,٢	٨,٧
٢٠٠٧	٢٩٦٨٢	٦,٩٣٢	٢٣,٤	٨,٦
٢٠٠٨	٣٠٨٩٥	٧,٠٧٧	٢٢,٩	٨,٥
٢٠٠٩	٣١٦٦٤	٧,٣٤٧	٢٣,٢	٨,٤
٢٠١٠	٣٢٤٨١	٧,٥٨٨	٢٣,٤	٨,٣
٢٠١١	٣٣٣٣٠	٧,٨٥٤	٢٣,٦	٨,١
٢٠١٢	٣٤٢٠٨	٨,٢٠٧	٢٤,٠	٨,٠
٢٠١٣	٣٥٠٩٥	٨,٨٢٧	٢٥,١	٩,٣
٢٠١٤	٣٦٠٦٣	٩,٣٨٥	٢٦,٠	١٠,٦
٢٠١٥	٣٦٩٣٣	٩,٧٠٩	٢٦,٢	١٠,٧
٢٠١٦	٣٧٨٨٣	١٠,٠٢٥	٢٦,٤	١٠,٨
٢٠١٧	٣٨٨٥٤	١٠,٠٢٠	٢٥,٧	١٣,٠
٢٠١٨	٣٩١٢٧	١٠,٠٣٨	٢٥,١	١٣,٠
٢٠١٩	٣٩٨٧٢	١٠,٦٨٢	٢٦,٧	١٢,٩
٢٠٢٠	٤٠١٥٠	١٠,٨٣٤	٢٦,٩	١٤,١

العمود (١) المصدر: - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المؤشرات السكانية ، تقديرات سكان العراق ٢٠٢٠، .

العمود (٢) المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات اقتصادية عن العراق ، ٢٠٢١ .

العمود (٣) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (١ و ٢) وحسب المعادلة إجمالي القوى العاملة مقسومة على إجمالي عدد السكان $\times 100$.

العمود (٤) المصدر:- البنك الدولي بيانات إجمالي القوى العاملة ، العراق ، ٢٠٢١ .

يتضح من الجدول (٢٧) السابق إن هناك زيادة في عدد السكان في العراق إذ بلغ (٢٧١٣٩) ألف نسمة عام ٢٠٠٤ مقابل (٤٠١٥٠) ألف نسمة عام ٢٠٢٠ ، وبزيادة بين المدينتين تبلغ (١٣٠١١) ألف نسمة . أما القوى العاملة فقد ارتفعت من (٦,٦٧٩) ألف عامل عام ٢٠٠٤ مقابل (١٠,٨٣٤) ألف عامل في عام ٢٠٢٠ ، وكانت الزيادة بين عامي (٢٠٠٤ و ٢٠٢٠) للقوى العاملة بلغت (٤١٥٥) ألف عامل . في حين نسبة إجمالي القوى العاملة من إجمالي السكان في العراق قد تراوحت بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة فكانت في عام ٢٠٠٤ بلغت (٢٤,٦%) نسبة القوى العاملة من إجمالي السكان مقابل ارتفاع بلغ (٢٦,٧%) نسبة القوى العاملة من إجمالي السكان عام ٢٠١٩ ، وانخفضت هذه النسبة حتى وصلت إلى (٢٦,٩%) عام ٢٠٢٠ بسبب انخفاض نشاط الاقتصاد العالمي. أما نسب البطالة فقد ارتفعت من (٨,٦%) عام ٢٠٠٤ إلى (١٤,١%) عام ٢٠٢٠. ويدل ذلك على إن هناك انكماشاً في الاقتصاد العراقي، وهذا ما يزيد من كاهل الحكومة في زيادة النفقات وانخفاض الإيرادات.

د- عجز الموازنة العامة:- إن من أهم الخطط الاقتصادية في العراق هي الموازنة العامة، التي تعتمد على الإيرادات وتهيئة النفقات التي تنقسم إلى النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية، إذ إن زيادة الإيرادات على النفقات يكون هناك فائض في الموازنة الذي يشجع على جذب الاستثمارات، أما إذا كانت هناك زيادة في النفقات وانخفاض في الإيرادات ، فهذا ما يؤدي إلى العجز في الموازنة العامة ، إذ أن معالجة هذا العجز يمكن أن تكون من خلال الاقتراض الداخلي أو الخارجي ، مما يؤدي إلى زيادة الدين العام . كما إن مناخ الاستثمار يعتمد على الأموال التي توفرها الدولة من خلال زيادة الإيرادات وانخفاض النفقات ، وزيادة النفقات الاستثمارية من خلال فائض الموازنة العامة مما يؤدي ذلك إلى جذب الاستثمارات وخاصة الأجنبية نتيجة توفير السيولة النقدية التي يحصل عليها العراق من الإيرادات النفطية (حمزة ، ٢٠١٢ ، ٣٤ - ٣٥).

نلاحظ من الجدول (٢٨) الآتي : إن نسبة النفقات التشغيلية والاستثمارية من إجمالي الإنفاق العام في العراق ، وإن إجمالي النفقات التشغيلية أعلى بكثير من النفقات الاستثمارية خلال مدة الدراسة . ففي عام ٢٠٠٤ بلغت (١٥,٨٩٠,٣٦٧) مليون دينار مقابل (٣,٧٩٧,٧٠٠) مليون دينار النفقات التشغيلية من إجمالي الإنفاق العام الذي يصل إلى (١٠٠ ، ١٤٥ ، ٢٠) مليون دينار من إجمالي الموازنة العامة التي تبلغ (٣٩,٤١٣,٩٠٠) . أما نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق

العامة فقد بلغت (١٨,٨%) ، وفي عام ٢٠١٢ أرتفع إجمالي الإنفاق العام إلى (١١٧,١٢٢,٩٣٠) مليون دينار مقابل إرتفاع في النفقات التشغيلية وصل إلى (١٠٤,٤٩٠,٩٨٥) مليون دينار، وأرتفعت النفقات الاستثمارية إلى (١٢,٦٣١,٩٤٥) مليون دينار نتيجة أرتفاع أجمالي الموازنة العامة الذي بلغ (٢١٩,٤٤٩,٨٢٨) مليون دينار ، وكانت نسبة النفقات الاستثمارية من إجمال الإنفاق العام أنخفضت عن عام ٢٠٠٤ حتى بلغت (١٠,٧%) على الرغم من زيادة النفقات العامة نتيجة عدم أهتمام الحكومة بالمشروعات الاستثمارية . أما عام ٢٠٢٠ فقد أرتفعت النفقات الاستثمارية نتيجة زيادة أجمالي الموازنة الذي يبلغ (١٦٣,٤٣٩,١٧٦) مليون دينار ، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة فقد بلغت (١٥٧,٨٦٩,٤٩٠) مليون دينار ، وكانت حصة النفقات التشغيلية أعلى بكثير من النفقات الاستثمارية التي وصلت إلى (١٣٦,٣٩٠,٨٤٥) مليون دينار مقابل (٢١,٤٧٨,٦٤٥) مليون دينار إجمالي النفقات الاستثماري ، وبنسبة انفاق استثماري من إجمالي الانفاق تصل إلى (١٣,٦%) وهذه النسبة أعلى من عام ٢٠١٢ بسبب زيادة إجمالي النفقات العامة . وعليه فإن العراق يعد من الدول التي لاتشجع على جذب الاستثمارات ، من خلال زيادة إجمالي الموازنة العامة ، إذ أن أغلب النفقات تذهب على شكل رواتب للقوى العاملة في مؤسسات الدولة الرسمية من خلال أرتفاع إجمالي قيمة النفقات التشغيلية ، وإنخفاض إجمالي قيمة النفقات الاستثمارية خلال مدة الدراسة ، وهذا يدل على إن الحكومة العراقية ليس لديها الخطط في تطوير القطاعات الاقتصادية عن طريق الاستثمارات .

الجدول (٢٨)

نسبة النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية من إجمالي الإيرادات في الموازنة العامة
للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنة	إجمالي الموازنة العامة (١)	إجمالي الإنفاق العام (٢)	النفقات التشغيلية (٣)	النفقات الاستثمارية (٤)	نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق التشغيلية % (٥)
٢٠٠٤	٣٩,٤١٣,٩٠٠	٢٠,١٤٥,١٠٠	١٥,٨٩٠,٣٦٧	٣,٧٩٧,٧٠٠	١٨,٨
٢٠٠٥	٥٧,٥٣١,٤٠٠	٢٨,٧٥٥,٧٠٠	٢٣,٣٣٢,٥٧٣	٧,٥٥٠,٠٠٠	٢٦,٢
٢٠٠٦	٥٩,٢٧٢,٦٠٠	٢٩,٦١٧,٨٠٠	٢٣,٥٩٠,١١٩	٦,٠٢٧,٦٨١	٢٠,٣
٢٠٠٧	٩٤,٣٦٨,٠٠٣	٤٢,٦٤٠,٥٠٣	٣٤,٩١٧,٤٦٠	٧,٧٢٣,٠٤٣	١٨,١
٢٠٠٨	١١٠,٦٣٦,٩٨١	٥٠,٧٧٥,٠٨١	٤٠,٦٤٢,٧٦١	١٠,١٣٢,٣٢٠	١٩,٩
٢٠٠٩	١٢٩,٥٧٣,٧٣٩	٦٩,١٦٥,٥٢٣	٥٨,٤٢٥,٢٦٣	١٠,٧٤٠,٢٦٠	١٥,٥
٢٠١٠	١٤٦,٣٩٢,٧٨٠	٨٤,٦٥٧,٤٦٧	٧٦,١٩١,٧١٧	٨,٤٦٥,٧٥٠	١٠,٠
٢٠١١	١٧٧,٥٥٧,٥٥٧	٩٦,٦٦٢,٧٦٦	٨٦,٩٩٦,٤٩٠	٩,٦٦٦,٢٧٦	١٠,١
٢٠١٢	٢١٩,٤٤٩,٨٢٨	١١٧,١٢٢,٩٣٠	١٠٤,٤٩٠,٩٨٥	١٢,٦٣١,٩٤٥	١٠,٧
٢٠١٣	٢٣٨,٩٩٨,٩٥٩	١١٩,٧٠٢,٢٩٦	٩٨,٨٨٠,٧٥١	٢٠,٨٢١,٥٤٥	١٧,٣
٢٠١٤	٢٢٣,٤٠٠,٠٠٠	١٣٩,٦٤٠,٦٢٨	١٢٣,٢٩٨,٩٧٧	١٦,٣٤١,٦٥١	١١,٧
٢٠١٥	٢١٣,٥١٠,٧٩٣	١١٩,٤٦٢,٤٢٩	١٠٠,٨٩٧,٧٢٩	١٨,٥٦٤,٧٠٠	١٥,٥
٢٠١٦	١٨٧,٥٩٦,٥٢٥	١٠٥,٨٩٥,٧٢٢	٩٠,٠٠١,٧١٢	١٥,٨٩٤,٠١٠	١٥,٠
٢٠١٧	١٧٩,٦٨٢,٥٨١	١٠٠,٦٧١,١٦٠	٨٤,٢٠٦,٦٦٠	١٦,٤٦٤,٥٠٠	١٦,٣
٢٠١٨	١٩٥,٨٠١,٨٥٠	١٠٤,١٥٨,١٨٣	٩٠,٣٣٧,٨٨٣	١٣,٨٢٠,٣٠٠	١٣,٢
٢٠١٩	٢٣٨,٦٧٧,٣٠٢	١٣٣,١٠٧,٦١٦	١٠٦,١٧٤,٧٧٨	٢٦,٩٣٢,٨٣٨	٢٠,٢
٢٠٢٠	١٦٣,٤٣٩,١٧٦	١٥٧,٨٦٩,٤٩٠	١٣٦,٣٩٠,٨٤٥	٢١,٤٧٨,٦٤٥	١٣,٦

المصدر :- (١) السنوات (٢٠١١ – ٢٠٠٤) المصدر :وزارة المالية ،الميزانية المعدلة والتخصيصات المالية (٢٠٠٧ – ٢٠١١). (٢) –السنوات (٢٠١٢ – ٢٠١٣) :- الوقائع العراقية لسنوات ٢٠١٢ – ٢٠١٣ ، العدد ٤٢٣٣ – ٤٢٧٢ ، ٣٤ – ٣٧ . (٣) – السنة ٢٠١٤ إجمالي الموازنة العامة : International Monetary Fund, Country Report IRAQ,2015 (٤) – السنوات (٢٠٠٤ – ٢٠١٨) (٥) – الانفاق الاستثماري وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، لسنوات متعددة ، وصفحات مختلفة .

(٥) – السنوات (٢٠١٥ – ٢٠١٩) :- الوقائع العراقية ، لسنوات متعددة ، وصفحات مختلفة .
(٦) –السنة (٢٠٢٠) :- مجلس النواب قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية (٢٠١٩ – ٢٠٢٠) .

(٧) - العמוד(٥) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات العמוד (٤) (٥) الانفاق الاستثماري مقسوم على العמוד(٢) إجمالي الانفاق العام x ١٠٠

وعليه فإن الجدول السابق يوضح إهمال الجانب الاستثماري الذي يؤدي في المستقبل القريب إلى زيادة الانتاج والتقليل من الاستيرادات وتنويع الصادرات ، إن عجز الموازنة العراقية يأتي نتيجة عدم تطور القطاعات الاقتصادية بسبب قلة الإنفاق على هذه القطاعات من خلال زيادة النفقات الاستثمارية التي تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل حيث أغلب النفقات تذهب على شكل رواتب الى القوى العامة في القطاع العام وأهمال القطاع الخاص الذي يعد المكمل للقطاع العام من خلال أمتصاص البطالة والتخفيض من النفقات التشغيلية . أما العجز والفائض في الموازنة العامة العراقية فإن الجدول (٢٩) الآتي يوضح ذلك.

الجدول (٢٩)

عجز وفائض الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنة	إجمالي الإنفاق العام (١)	إجمالي الإيرادات العامة (٢)	عجز وفائض الموازنة العامة (٣)
٢٠٠٤	٢٠,١٤٥,١٠٠	١٩,٢٦٨,٨٠٠	٨٧٦,٣٠٠-
٢٠٠٥	٢٨,٧٥٥,٧٠٠	٢٨,٧٧٥,٧٠٠	٢٠٠٠٠
٢٠٠٦	٢٩,٦١٧,٨٠٠	٢٩,٦٥٤,٨٠٠	٣٧٠,٠٠٠
٢٠٠٧	٤٢,٦٤٠,٥٠٣	٥١,٧٢٧,٥٠٠	٩,٠٨٦,٩٩٧
٢٠٠٨	٥٠,٧٧٥,٠٨١	٥٩,٨٦١,٩٠٠	٩,٠٨٦,٨١٩
٢٠٠٩	٦٩,١٦٥,٥٢٣	٦٠,٤٠٨,٢١٦	٨,٧٥٧,٣٠٧-
٢٠١٠	٨٤,٦٥٧,٤٦٧	٦١,٧٣٥,٣١٣	٢٢,٩٢٢,١٥٤-
٢٠١١	٩٦,٦٦٢,٧٦٦	٨٠,٩٣٤,٧٩١	١٥,٧٢٧,٩٧٥-
٢٠١٢	١١٧,١٢٢,٩٣٠	١٠٢,٣٢٦,٨٩٨	١٤,٧٩٦,٠٣٢-
٢٠١٣	١١٩,٧٠٢,٢٩٦	١١٩,٢٩٦,٦٦٣	٤٠٥,٦٣٣-
٢٠١٤	١٣٩,٦٤٠,٦٢٨	١٣٩,٦٤٠,٠٦٢	٢٦٤-
٢٠١٥	١١٩,٤٦٢,٤٢٩	٩٤,٠٤٨,٣٦٤	٢٥,٤١٤,٠٦٥-
٢٠١٦	١٠٥,٨٩٥,٧٢٢	٨١,٧٠٠,٨٠٣	٢٤,١٩٤,٩١٩-
٢٠١٧	١٠٠,٦٧١,١٦٠	٧٩,٠١١,٤٢١	٢١,٦٥٩,٧٣٩-
٢٠١٨	١٠٤,١٥٨,١٨٣	٩١,٦٤٣,٦٦٧	١٢,٥١٤,٥١٦-
٢٠١٩	١٣٣,١٠٧,٦١٦	١٠٥,٥٦٩,٦٨٦	٢٧,٥٣٧,٩٣٠-
٢٠٢٠	١٥٧,٨٦٩,٤٩٠	١٢٠,١٦٠,٠٠٠	٣٧,٧٠٩,٤٩٠-

العمود (١) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣٢) .

العمود (٢) إجمالي الإيرادات العامة من عمل الباحث من خلال طرح العمود (١) من الموازنة العامة جدول (٣٢)

العمود (٣) العجز والفائض قام الباحث بطرح العمود (٢) من العمود (١) .

يتضح من الجدول (٢٩) السابق، إن هناك عجزاً في موازنة العراق العامة حيث إجمالي قيمة العجز خلال عام ٢٠٠٤ بلغ (٨٧٦,٣٠٠) مليون دينار مقابل هناك فائض في عام ٢٠٠٨ رم الأزمة المالية والذي بلغ (٩,٠٦٨,٨١٩) مليون دينار وارتفع العجز في عام ٢٠٢٠ حتى بلغ (٣٧,٧٠٩,٤٩٠) مليون دينار وبلغ إجمالي العجز خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٠) يبلغ (١٧٣,٧٨٦,٨٣٤) مليون دينار مقابل فائض في مدة الدراسة نفسها بلغت (١٨,٢٣٠,٨١٦) مليون دينار . وهذا يعني إن الموازنة في العراق من الموازنات التي يظهر فيها العجز نتيجة زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة بسبب قلة الإيرادات التي تعتمد على تصدير النفط الخام ، وهذا العجز يمنع من دخول المستثمرين للاستثمار في العراق بسبب عدم تأمين مستحقاتهم التي يحصلون عليها من خلال الاستثمارات . ومن خلال ماتقدم فإن هناك العديد من العوامل الرئيسية التي تعد عوامل طاردة أو جاذبة للمناخ الاستثماري في العراق والتي تتلخص بالاتي : -

أولاً :- الفساد المالي والاداري :- يعد الفساد إنحرافاً عن الالتزام بالقواعد القانونية وهو خرق للتعليمات والانظمة والقوانين ، وهو سلوك غير اخلاقي من خلال تحقيق أهداف خاصة داخل الجهاز المؤسسي ، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الخدمات للسكان بكفاءة عالية (دغمش ، ٢٠١٨ ، ٢٤) . لذلك فإن الفساد البيروقراطي يعد الضريبة التي تدعو الى عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي ، إذ لا يمكن للعراق جذب الاستثمارات بسبب تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري من خلال الروتين وعدم وضوح استقطاعات الضرائب . وقد يستطيع العراق ان يستفيد من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر ، الذي يجلب التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وزيادة المهارات الإدارية . إذ كلما نقص مؤشر الفساد بنسبة (١%) يؤدي ذلك إلى جذب الاستثمارات الخارجية بنسبة (٤ %) ، إذ أن زيادة الاستثمارات تؤثر في خفض معدل البطالة ورفع مستويات الدخل وخفض التوتر الوطني وتعزيز الاستقرار . كما أن انخفاض مؤشر الفساد بنسبة (١ %) يؤدي إلى زيادة تشغيل رأس المال المحلي بنسبة (١٠%)، وهذا ما يؤدي إلى جذب الاستثمارات الاجنبية (القصير ، ٢٠١٧ ، ٣٩) .

إن ظاهرة الفساد المالي والإداري تؤثر في نوعية إدارة الحكم الرشيد والتي تعود إلى سببين :-
الاول هو الحصول على مكاسب خاصة على حساب المصلحة العامة . أما السبب الثاني فهو انهيار مؤسسات الدولة بعد سقوط النظام مما أدى إلى غياب المؤسسات الرقابية والقانونية، وهذا ما يؤثر في جذب الاستثمارات، إذ الوضع الأمني المتردي بعد عام ٢٠٠٣ وعدم الرقابة أدى توسع ظاهرة الفساد

في العراق . ولعل ثقافة الفساد التي انتشرت جاءت نتيجة للعديد من الموروثات والقيم ومنها ضعف الدخل السنوي والرواتب خاصة لدى صغار الموظفين أو مستويات الإدارة الوسطى ، وكذلك ضعف آليات القيادة السياسية في معالجة حالات الفساد ومحاسبة المفسدين ، وتحديد دور الإعلام وعزوفه عن المشاركة في التصدي لحالات الفساد وغياب الخطة والوطنية التفصيلية محدودة الأهداف ، وعدم إعطاء هذه الظاهرة الأولوية عند الشعور بوجوده وخطره . إن أخطر ظواهر الفساد المالي والإداري قبول الرشوة التي تعد من أساليب الحياة اليومية لدى بعض العاملين في مؤسسات الدولة ، كذلك ضعف العقوبات الرادعة ضد المفسدين وتردي مستوى الحكم . ومن العوامل الطارئة للاستثمارات عدم الالتزام بمبادئ سيادة القانون ، وممارسة الشفافية الكافية في الإبلاغ عن الفساد ، ولاتوجد المعلومات عن الاستثمارات الحكومية والإيرادات العامة وطرائق استخدامها وعدم توفير قاعدة معلومات يمكن أن تساعد بشكل كبير في توفير الآليات الفاعلة في تحديد الفساد وأشكاله (راهي ، ٢٠٠٩ ، ٢٠٣ - ٢٠٩) .

ثانياً :- الاستقرار السياسي والأمني :- مما لا شك فيه إن التغييرات المتعاقبة في الحكومة العراقية ، ومنها التغييرات السياسية والأمنية التي تؤدي إلى تقليل الاستثمارات المحلية والأجنبية . إذ كلما كان المناخ الأمني والسياسي أكثر استقراراً كان ذلك عامل جذب للاستثمارات الأجنبية والمحلية ، وإن كان المناخ السياسي والأمني غير مستقر يكون ذلك في غير مصلحة المستثمر الأجنبي والمحلي . إن الانقلابات السياسية ، وأعمال العنف والشغب والنزاعات المسلحة والاعتقالات لها تأثير سلبي في قرارات الاستثمار . كما إن المستثمر بحاجة إلى توافر عنصر الحماية ، إذ لها آثار في زيادة التكلفة الاستثمارية . ولكن هناك بعض المستثمرين يتجاوزون بعض هذه المخاطر ، ويكون عدم الاستقرار الأمني والسياسي عوامل جذب للاستثمارات وخاصة في مجال الاستثمار النفطي نتيجة زيادة الأرباح في هذا القطاع على الرغم من المخاطر المرتفعة. لكون هذه الاستثمارات تستثمر في المناطق البعيدة عن الصراعات ، مثال ذلك الاستثمارات التي تقوم بها مختلف الشركات الأجنبية في القطاع النفطي في العراق ومنها المناطق الجنوبية التي تتخفف فيها المخاطر السياسية والأمنية (عبد الرضا ، ، وحسن ، ٢٠١٥ ، ٢٤) .

ثالثاً :- القطاع الخاص المحلي :- إن تراجع رغبة رأس المال الأجنبي والمحلي ومساهمته في الاستثمار . وكذلك تضخم القطاع العام وتهميش القطاع الخاص أثر سلباً في معدل العائد المتوقع

من الاستثمار الإضافي وهذا يؤدي بالنتيجة إلى عدم رغبة المستثمرين بالاستثمار في العراق (الساعدي ، ٢٠١٥ ، ٨٤) .

ويعد نظام الشراكة إحدى عوامل جذب الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص ضمن الشراكات التعاونية التي تأخذ اشكالاً عديدة مثل، الإدارة ، الخدمة ، البيع الجزئي أو الكلي التأجير. كما إن الشريك الاستراتيجي والامتيازات تدخل ضمن اشكال عديدة أبرزها الشراكات التعاقدية في عقود الخدمة نظام البناء، التشغيل نقل الملكية التي تتناسب مع المشروع الاستثماري المزمع تنفيذه . والشراكة تجعل من القطاعين العام والخاص قطاعات إنتاجية رابحة وليس قطاعات استهلاكية خاسرة ، وهذه الشراكة تعد أحد عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بخيت ، والموسوي ، ٢٠١٦ ، ٥٩) . إن وجود القطاع الخاص المحلي المؤثر والفعال ، يساعد في تطوير الاقتصاد العراقي ، وينعكس ذلك على قوة وإرادة الدولة في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية ، إذ يشكل القطاع المحلي في العراق عامل جذب للشركات الاستثمارية الأجنبية والمحلية الخاصة . والعراق يفتقر للمؤسسات الخاصة بسبب افتقار هذه المؤسسات للخبرات والاموال ، وعدم وجود دعم من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، حيث الترويج ، وتعريف المستثمر الاجنبي بالفرص المتاحة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية ، ومعرفة الخرائط الاستثمارية من خلال الندوات والمؤتمرات لمعرفة الفرص الاستثمارية التي تأتي من خلال القطاع الخاص الذي يفتقر إلى تلك العوامل التي تعد جاذبة للاستثمارات (الشمري، ٢٠١٨ ، ٦٧٠ ، ٦٧١).

وعليه فإن حكومة العراق، تسعى إلى عملية التحول من القطاع العام نحو القطاع الخاص أو عن طريق الشراكة بين القطاع العام والخاص ، الذي يؤدي إلى تنويع وتشجيع الاستثمارات في مختلف القطاعات من أجل خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة . إن العراق يعمل من أجل بناء أسواق تنافسية على المستوى العالمي والإقليمي وإنشاء إقتصاد متطور في القطاعات الحيوية ومتنوع الموارد الطبيعية والبشرية . وعليه فإن الاستثمارات من خلال القطاع الخاص لها أهمية في إعمار وإعادة بناء الاقتصاد العراقي .

رابعاً :- القوانين التشريعية والمالية :- إن توفير دليل شامل قانوني يهدف إلى صياغة العقود الاستثمارية في القطاع الحكومي من جهة والمستثمرين من جهة أخرى، من أجل تسهيل وتشجيع الاستثمار في العراق . إذ أن هذا الدليل يوضح للمستثمرين المحليين والاجانب طريقة عمل النظام

القانوني العراقي . إذ تسعى الحكومة العراقية إلى تشجيع الأنشطة الإستثمارية وتسهيل آليات عملها من خلال وضع الخطط الإستثمارية التي تهدف إلى النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي ، ويأتي ذلك عن طريق تنويع الاستثمار في المشروعات الإنتاجية والاستهلاكية التي تساعد على تنويع الإيرادات التي تستطيع زيادة تمويل الموازنة العامة مثل تشجيع الاستثمارات في قطاع الإسكان والطاقة والتصنيع ، ومشروعات البنى التحتية التي يزيد الطلب عليها ، وكذلك توفر القوة العاملة الماهرة ، ومن خلال ذلك فإن العراق يقدم فرصاً هائلة للاستثمار . وعليه فإن الهدف من الدليل القانوني هو زيادة وتسهيل الإستثمار من خلال توفير الدليل الذي يتم استخدامه من قبل مؤسسات القطاع الخاص والعام من أجل دراسة وتنفيذ العقود الإستثمارية ، بما في ذلك القواعد والتشريعات والإجراءات المتعلقة بالتفاوض على تلك العقود. إن الهدف الرئيس من عقود الاستثمارات هو التقليل من الاعتماد على القطاع العام الحكومي ، عن طريق تمويل وتشجيع القطاع الخاص لقد تم اعتماد وتفعيل تلك النصوص الدستورية في تشريع قانون الإستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل فضلاً عن بعض التشريعات ذات العلاقة، كما في قانون حماية المنتج المحلي وقانون المنافسة ومنع الإحتكار وغيرها، إذ تنص المادة (٢٦) من الدستور على (أن تكفل الدولة تشجيع الإستثمارات في القطاعات المختلفة) . إن الهدف الأساسية من تشريع قانون الإستثمار الذي يعد من أكثر القوانين الشاملة في المنطقة ، من أجل دفع عملية التنمية الإجتماعية والإقتصادية وتطويرها ، وتنمية الموارد البشرية وكذلك جلب الخبرات العلمية والتقنية ، وإيجاد فرص عمل للعاطلين . ويتحقق ذلك عن طريق تشجيع الإستثمارات بمختلف القطاعات وحسب الأولويات المحلية ، ومنح الإمتيازات والإعفاءات للمستثمرين لضمان إلزامهم على المدى البعيد بالمشروعات الإستثمارية القائمة . إن تحقيق هذه الاهداف وتحقيقاً لهذه الغاية تبذل حكومة العراق جهداً منسقاً لتحويل الإقتصاد من إقتصاد موجه إلى إقتصاد حر كما نص عليه دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ . ومن النصوص الدستورية الأساسية المادة (٢٥) من الدستور التي تنص على (أن تكفل الدولة إصلاح الإقتصاد العراقي على وفق الأسس الاقتصادية الحديثة بما يضمن الاستثمار الكامل للموارد وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته) . إن سياسة الإعتماد المتزايد على القطاع الحكومي الممول من الموازنة العامة قد أدى إلى الأضرار الكثيرة بإقتصاد الدولة، لعل أبرزها العبء الثقيل الواقع على عاتق الدولة في توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل ، وهذا السبب الرئيس في عجز الموازنة العامة للدولة العراقية نتيجة تهرل القوى العاملة في القطاع العام في القطاعات الاقتصادية بأستثناء القطاع النفطي (AL Araji, 2015 , 1 -5).

المبحث الثالث

تحليل واقع المناخ الاستثماري في العراق

تبرز أهمية مناخ الاستثمار كواحدة من المواضيع الاقتصادية الاستراتيجية التي من خلالها ينمو ويتطور الاقتصاد والاستثمار بشكل عام ، إذ أن تحسين مناخ الاستثمار يأتي من خلال تعديل قوانين الاستثمار ، وما يقدم من حوافز وضمانات عن طريق تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص وتوفير البنية التحتية الأساسية ، والاستقرار السياسي والاقتصادي . وهناك الكثير من المشكلات التي تقف عائقاً بوجه مناخ الاستثمار في العراق والتي تؤدي إلى عدم تطوره نتيجة تخبط في الإجراءات الحكومية ، تدني البنى التحتية ، وانعدام الشفافية فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي والأمني . وعليه فقد حظي العراق بمراتب متأخرة في المؤشرات الدولية فهو يقع ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية المنخفضة ، وببنمية بشرية متوسطة ، وعولمة متأخرة ، وبمرتبة متقدمة في مؤشر الفساد . وعلى الرغم من تنفيذ عدد من المشروعات الاستثمارية في قطاع النفط ، بسبب اعتماد العراق على النفط كمصدر وحيد للإيرادات ، إذ يشكل قطاع النفط النسبة الكبيرة من الناتج المحلي الاجمالي ، مما جعل من الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات التي تحدث في اسواق النفط العالمية نتيجة الانخفاض المستمر في أسعار النفط .

المطلب الاول :- تحليل المؤشرات الكمية لتقييم مناخ الاستثمار في العراق

بعد عام ٢٠٠٣ وما تعرض له الاقتصاد العراقي من تغير نظام الحكم والإختلالات الهيكلية الحقيقية ، وكذلك تعرضه إلى أستنزاف الموارد والفساد ، لذلك فإن تحليل مناخ الاستثمار يستدعي دراسة القرارات الاستثمارية للمستثمرين المحليين والأجانب . وهناك تنافس بين دول العالم ومنها العراق في تهيئة مناخ الاستثمار الجاذب للاستثمارات من خلال إزالة العراقيل والحوجز التي تقف عائقاً أمام الضمانات والمزايا والحوافز التي من خلالها يمكن أن تسهل عملية جذب الاستثمارات . وعليه فإن تحليل مناخ الاستثمار ، يأتي من خلال تحليل المؤشرات الكمية التي يمكن أن تحفز مناخ الاستثمار في جذب المزيد من الاستثمارات ، حيث إن العراق يتسم بحالة عدم الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكمية ، كالسياسات النقدية المتقلبة ، وسعر الصرف غير المستقر وضعف مؤشرات النظام المالي

والمصرفي وهذا ما يقلل من جذب الاستثمار. وفي هذا الإطار سوف يتم التطرق الى تحليل أهم المؤشرات الكمية ودورها في تقييم مناخ الاستثمار في العراق.

١ - مؤشرات البيئة الاقتصادية

وهي المؤشرات التي تقاس من خلال البيانات والاحصاءات الاقتصادية التي تستخدم في معرفة تطور ونمو أداء القطاعات الاقتصادية والتي من خلالها يمكن معرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه عن طريق تقييم الوضع الاقتصادي في العراق . وهذه المؤشرات هي البيانات الاقتصادية التي من الممكن أن تكون جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية وأستثمارها في المشروعات الاقتصادية . حيث العراق ومن خلال البيئة الاقتصادية يجمع بين وفرة المياه والمساحات الشاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة ، وعدد كبير من الرجال والنساء المتعلمين، وقد كان القطاع العام في العراق هو المحرك الأساسي في النمو الاقتصادي . أما القطاع الخاص فقد كان دوره في نمو الاقتصاد محدوداً ، ولم تكن هناك فرصة لهذا القطاع في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة . وعليه يمكن تصنيف مؤشرات البيئة الاقتصادية إلى المؤشرات التالية .

أولاً :- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي : يوضح مؤشر الناتج المحلي الإجمالي مستوى الأداء في الاقتصاد العراقي .حيث أن استقرار المؤشرات الاقتصادية يمثل توازن الاقتصاد الداخلي في هيكل وبنية الاقتصاد ، ويعد مؤشر الناتج المحلي من أشهر المؤشرات التي تقيس القاعدة الإنتاجية وتنوعها في العراق ، فعند تحليل هيكل الناتج المحلي يمكن معرفة مدى تنوع الاقتصاد العراقي . وقد شهد الناتج المحلي في العراق تذبذباً واضحاً نتيجة للظروف التي مر بها العراق وهذا التذبذب بحجم الناتج المحلي ، نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية (بريهي ، ٢٠١١ ، ٢٤) . ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (٣٠) التالي الذي يوضح مؤشر إجمالي الناتج المحلي ونموه وعدد السكان في العراق .

الجدول (٣٠)
مؤشر إجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة (١٩٨٨ = ١٠٠) ونموه السنوي في العراق
للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنوات	إجمالي عدد السكان (الف نسمة) (١)	إجمالي الناتج المحلي تريليون دينار (٢)	نمو إجمالي الناتج المحلي % (٣)
٢٠٠٤	٢٧١٣٩	١٠١,٨٤	-----
٢٠٠٥	٢٧٩٦٣	١٠٣,٥٥	١٠,٢
٢٠٠٦	٢٨٨١٠	١٠٩,٣٩	١٠,٨
٢٠٠٧	٢٩٦٨٢	١١١,٤٦	١١,٠
٢٠٠٨	٣٠٨٩٥	١٢٠,٦٣	١١,٩
٢٠٠٩	٣١٦٦٤	١٢٤,٧٠	١٢,٣
٢٠١٠	٣٢٤٨١	١٣٢,٦٩	١٣,١
٢٠١١	٣٣٣٣٠	١٤٢,٧٠	١٤,١
٢٠١٢	٣٤٢٠٨	١٦٢,٥٩	١٦,١
٢٠١٣	٣٥٠٩٥	١٧٤,٩٩	١٧,٣
٢٠١٤	٣٦٠٦٣	١٧٥,٣٤	١٧,٤
٢٠١٥	٣٦٩٣٣	١٨٣,٦٢	١٨,٢
٢٠١٦	٣٧٨٨٣	٢٠٨,٩٣	٢٠,٧
٢٠١٧	٣٨٨٥٤	٢٠٥,١٣	٢٠,٥ -
٢٠١٨	٣٩١٢٧	٢١٠,٥٣	٢١,٠
٢٠١٩	٣٩٨٧٢	٢٢٢,١٤	٢٢,١
٢٠٢٠	٤٠١٥٠	١٩٦,٩٩	١١,٣-

(١)-السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)العمود (١)عدد السكان المصدر :- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المؤشرات السكانية ، تقديرات سكان العراق ، ٢٠٢٠ .

(٢) السنوات(٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) العمود (٢) من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٢٦) إجمالي الناتج المحلي .

(٣) - العمود (٣) معدل نمو الناتج من عمل الباحث بالاعتماد على معدل النمو = سنة المقارنة - سنة الأساس \ سنة الأساس X ١٠٠ .

لقد سجل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة عام ٢٠٠٤ ماقيمته (١٠١,٨٤) تريليون دينار مقابل عدد السكان الذي بلغ (٢٧١٣٩) الف نسمة ، وأرتفع عدد السكان إلى (٢٧٩٦٣) الف نسمة وأرتفع الناتج المحلي إلى (١٠٣,٥٥) تريليون دينار وبمعدل نمو إجمالي في الناتج المحلي بلغ (١٠,٢%) عام ٢٠٠٥ ، وارتفع عدد السكان عام ٢٠١٢ إلى (٣٤٢٠٨) الف نسمة ، مقابل أرتفاع إجمالي الناتج إلى (١٦٢,٥٩) تريليون دينار ، وبمعدل نمو بلغ (١٦,١%) نتيجة أرتفاع إنتاج النفط العراقي وارتفاع أسعار النفط . أما عام ٢٠١٩ فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي (٢٢٢,١٤) تريليون دينار وبمعدل نمو (٢٢,١%) . وفي عام ٢٠٢٠ إنخفض الناتج المحلي الاجمالي إلى (١٩٦,٩٩) تريليون دينار وبقيمة إنخفاض بين عامي (٢٠١٩ - ٢٠٢٠) تبلغ (٢٥,١٥) تريليون دينار وبمعدل إنخفاض نمو الناتج إلى (-١١,٣) ، نتيجة جائحة كورونا(كوفيد - ١٩) التي أدت إلى الركود الاقتصادي مع زيادة عدد السكان عام ٢٠٢٠ وصلت إلى (٤٠١٥٠) الف نسمة. وعليه فإن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي هو المؤشر الاقتصادي الذي يقيس القيمة النقدية للسلع وخاصة النفط ، حيث القطاع النفطي في العراق ظل هو المهيمن على الناتج المحلي خلال مدة الدراسة، ولم يستغل العراق الموارد المتأتية منه من أجل تطوير القطاعات غير النفطية (محمد ، ٢٠١١ ، ١٠) .

ثانياً :- مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي : يعد هذا المؤشر من المؤشرات التي تدل على مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع ، فهو الذي يمثل حصة الفرد من الناتج السنوي للدولة ، أي مقدار ما يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات خلال تلك السنة ، ويعد من المقاييس المهمة في قياس نوعية الحياة ، ومستوى الرفاهية للفرد ، ويستخدم هذا المؤشر لمقارنة إتجاه نمو الاقتصاد ، إذ إن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعني إن الاقتصاد في تطور ويتجه إلى النمو (عباس ، وحמיד ، ٢٠٢٠ ، ٦٢) . وهذا مايبين من الجدول (٣١) الأتي.

الجدول (٣١)

مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (١٩٨٨ = ١٠٠) في العراق
للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنوات	إجمالي عدد السكان (الف نسمة) (١)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٢)	نمو نصيب الفرد من الناتج المحل الإجمالي % (٣)
٢٠٠٤	٢٧١٣٩	٣,٧	-----
٢٠٠٥	٢٧٩٦٣	٣,٦	٢,٧-
٢٠٠٦	٢٨٨١٠	٣,٧	٢,٧
٢٠٠٧	٢٩٦٨٢	٣,٧	٠
٢٠٠٨	٣٠٨٩٥	٣,٩	٥,٤
٢٠٠٩	٣١٦٦٤	٣,٩	٠
٢٠١٠	٣٢٤٨١	٤,٠	٢,٥
٢٠١١	٣٣٣٣٠	٤,٢	٥,٠
٢٠١٢	٣٤٢٠٨	٤,٧	١١,٩
٢٠١٣	٣٥٠٩٥	٤,٩	٤,٢
٢٠١٤	٣٦٠٦٣	٤,٨	٢,٠-
٢٠١٥	٣٦٩٣٣	٤,٩	٢,٠
٢٠١٦	٣٧٨٨٣	٥,٥	١٢,٢
٢٠١٧	٣٨٨٥٤	٥,٢	٥,٤-
٢٠١٨	٣٩١٢٧	٥,٣	١,٩
٢٠١٩	٣٩٨٧٢	٥,٥	٣,٧
٢٠٢٠	٤٠١٥٠	٤,٩	١٠,٩-

(١)-السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)العمود (١)عدد السكان المصدر :- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي
للاحصاء ، المؤشرات السكانية ، تقديرات سكان العراق ، ٢٠٢٠ .

(٢) - العمود (٢) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من عمل الباحث بالاعتماد على إجمالي
الناتج المحلي \ عدد السكان $100 \times$

(٣) - العمود (٣) نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من عمل الباحث بالاعتماد على
معدل النمو = السنة الحالية \ السنة السابقة $100 \times$

يتضح من الجدول (٣١) السابق ، إن عدد السكان في العراق عام ٢٠٠٤ بلغ (٢٧١٣٩) ألف نسمة مقابل نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي بلغت (٣,٧%) ، ومع تزايد عدد السكان إنخفض نصيب الفرد إلى (٣,٦%) وبمعدل إنخفاض (٢,٧%) ، وفي عام ٢٠١٢ زاد عدد السكان إلى (٣٤٢٠٨) ألف نسمة مقابل زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي بلغت في العام نفسه (٤,٩%) وقد كان سبب هذه الزيادة ارتفاع نمو الناتج نتيجة ارتفاع قيمة الناتج النفطي بسبب ارتفاع اسعار النفط وزيادة الإنتاج والصادرات النفطية . أما عدد السكان في عام ٢٠٢٠ فقد ارتفع إلى (٤٠١٥٠) ألف نسمة ، وبنسبة زيادة بين للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤) بلغت (١٣٠١١) ألف نسمة مقابل نسبة زيادة خلال مدة الدراسة بلغت (١٠,٥%) . وهذا يدل على إن هناك إنخفاضاً في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي نتيجة نسبة زيادة عدد السكان أعلى من نسبة زيادة الناتج المحلي مما يقلل ذلك من انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي . وهذا ما يلاحظ من خلال نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي ، حيث كان هذا النمو يبلغ (-٢,٧%) في عام ٢٠٠٥ إنخفض هذا المعدل عام ٢٠٢٠ إلى (-١٠,٩%) وهذا يدل على إن زيادة عدد السكان اثر سلباً في انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي على الرغم من زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت (٤,٩%) عام ٢٠٢٠ . وعليه فإن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يكون من المؤشرات السلبية ويكون غير مشجع في جذب الاستثمارات والمستثمرين في العراق .

ثالثاً : - مؤشر نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي :- لقد شهد الاقتصاد العراقي اختلالات هيكلية شملت جوانبه الاقتصادية جميعها، ويعزى ذلك الى السمة الاحادية ، إذ يعتمد الاقتصاد العراقي على مصدر انتاجي واحد في تمويل إيراداته وهو القطاع النفطي (النشاط السلعي) . كما أنه يعكس نمط الانتاج الريعي للاقتصاد العراقي من خلال اعتماده على انتاج النفط، وقد استحوذ النشاط الانتاجي على أكثر من النصف في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالأنشطة الاخرى ولا سيما النشاط الخدمي والتوزيعي. وكما هو واضح في الجدول (٣٢) الذي يبين إن نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية النشاط السلعي ، والنشاط الخدمي ، والنشاط التوزيعي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) . إذ نلاحظ خلال المدة (٢٠٠٥) إلى (٢٠١٥) هناك إنخفاض في النشاط السلعي فقد كانت نسبة النشاط السلعي من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٤ تبلغ (٦٣,٣٠%) إنخفضت إلى (٦٢,٤٢%) عام ٢٠١٥ وأبرز هذه القطاعات الاقتصادية

هو القطاع النفطي ، إذ إن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أعلى من جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وقد أهملت أغلب القطاعات الإنتاجية نتيجة الفساد والحروب ، لذلك فإن نسبة الإنخفاض جاءت نتيجة التراجع الشديد في أسعار النفط . أما في المدة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) فقد شهدت ارتفاع نسبة مساهمة النشاط السلعي في الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع الصادرات النفطية من خلال الصناعة الاستخراجية ، وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. أما النشاط الخدمي الذي يعد أحد العناصر المهمة لمناخ الاستثمار من خلال توفير البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليمية وإنشاء المناطق التجارية وتنفيذها عن طريق القطاع الخاص. لذلك نلاحظ من الجدول المذكور إن نسبة النشاط الخدمي من الناتج المحلي ارتفعت من (٢٦,٠٢%) عام ٢٠٠٤ إلى (٣٠,٩٩%) عام ٢٠١٠ بسبب زيادة النشاط الخدمي من خلال بناء المدارس والمستشفيات ، وتوسيع الخدمات العامة ، وقد سجلت نسبة النشاط الخدمي من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠١١ إلى ٢٠٢٠) إنخفاضاً نتيجة الأهتمام بالنشاطات السلعية على حساب الأنشطة الخدمية والتوزيعية. أما النشاط التوزيعي فهو الذي يمثل النقل والتخزين وإيصال السلع والخدمات للمستهلكين ، فقد شهد هذا القطاع إنخفاض في نسبة مساهمة الناتج المحلي من (١٠,٦٨ %) إلى (٩٢ ، ٩ %) بين عامي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) ، أما بين عامي (٢٠٠٩ و ٢٠١٣) فقد ارتفعت نسبة النشاط التوزيعي من الناتج المحلي نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمي ، حتى ارتفعت من (١٠,٢٤ %) إلى (١٢,٥٥ %) ، وبين عامي (٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧) بدأت نسبة النشاط التوزيعي تنخفض من (١١,٥٦ %) إلى أن بلغت نسبة الارتفاع (١١,٧٨ %) نتيجة سيطرة داعش على المناطق الغربية من العراق ، وأدى ذلك إلى إنخفاض النشاط الاقتصادي ، وأتجهت جهود الحكومة العراقية نحو مواجهة الإرهاب . وفي عام ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩ ارتفعت نسبة النشاط التوزيعي من (١٦,٤ %) إلى (١٦,٥ %) بعد القضاء على الارهاب وارتفاع أسعار النفط ، وأتجهت الحكومة إلى أعمار المناطق المحررة ، وزيادة النشاط الاقتصادي ، وفي عام ٢٠٢٠ إنخفضت نسبة النشاط التوزيعي حتى بلغت (١٦,٢ %) بسبب إنخفاض النشاط الاقتصادي نتيجة لدائحة كورونا . وعليه فقد استمر قطاع النفط بالهيمنة على الاقتصاد العراقي حيث مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي ، لقد احتل قطاع النفط بين الأنشطة الاقتصادية ، مركز الصدارة وهذا يعزى بشكل أساسي إلى زيادة الإنتاج من النفط الخام ، كون هذا القطاع يشهد تنفيذ المزيد من المشروعات الاستثمارية من خلال اكتشاف وتطوير حقول النفط

(وزارة التخطيط ، ٢٠١٨ ، ١١)

الجدول (٣٢)

نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١٩٨٨ = ١٠٠) في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنة	النشاط السلعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	النشاط الخدمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	النشاط التوزيعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٤	٦٣, ٣٠	٢٦, ٠٢	١٠, ٦٨
٢٠٠٥	٦٢, ٤٧	٢٦, ٧١	١٠, ٨٢
٢٠٠٦	٥٩, ٨٤	٣٠, ٨٥	٩, ٣١
٢٠٠٧	٥٨, ٧٨	٣١, ٩٦	٩, ٢٥
٢٠٠٨	٥٩, ١٥	٣٠, ٩٣	٩, ٩٢
٢٠٠٩	٥٨, ٦٨	٣١, ٠٨	١٠, ٢٤
٢٠١٠	٥٨, ٤٠	٣٠, ٩٩	١٠, ٦١
٢٠١١	٥٩, ٦٤	٢٩, ٧٢	١٠, ٦٣
٢٠١٢	٦٠, ٢٦	٢٧, ٤٤	١٢, ٣١
٢٠١٣	٦٠, ٥٣	٢٦, ٩٢	١٢, ٥٥
٢٠١٤	٦٠, ٦١	٢٧, ٨٣	١١, ٥٦
٢٠١٥	٦٢, ٤٢	٢٤, ٤٦	١١, ٦٠
٢٠١٦	٦٥, ٢٩	٢٢, ٨٠	١١, ٩١
٢٠١٧	٦٤, ٢٧	٢٣, ٩٥	١١, ٧٨
٢٠١٨	٧٠, ٣	١٣, ٣	١٦, ٤
٢٠١٩	٧٠, ٥	١٣, ٠	١٦, ٥
٢٠٢٠	٦٥, ٧	١٨, ٠	١٦, ٢

Source: (١-) Ali & Shaker Obaid, analysis of economic growth indicators in the Iraqi economic environment for the period (2004-2017), Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences , , 2020 ,p 196 – 197.

(٢) - (السنوات ٢٠١٨ - ٢٠٢٠): المصدر :- البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي،العراق ٢٠١٩، ٢٠٢٠.

ومن خلال تنوع نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية يمكن للاقتصاد العراقي النهوض واستعادة إمكاناته من خلال الأهتمام بالقطاعات السلعية والخدمية والتوزيعية ، وتحقيق الأهداف من خلال ما يلي (Ali & Shaker, 2020 , 195 – 197) :

١- إعطاء فرصة الاستثمار الأجنبي المباشر، في القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع الصناعي والزراعي ، وكذلك الاستثمار في قطاع البنى التحتية نتيجة تدهور الاقتصاد العراقي الذي يتعرض إلى أزمة حقيقية في القطاعات الاقتصادية، وكذلك معالجة الفساد المؤسساتي في تلك القطاعات من أجل تنويع مصادر الدخل عن طريق جذب الاستثمارات الاجنبية .

٢- الانتقال من الاقتصاد الريعي (أحادي الجانب) المعتمد على الصادرات النفطية إلى تنويع الاقتصاد العراقي ، إذ أن هذه التجربة لاتعتمد على القطاع النفطي وإنما تطوير القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة وسوف يؤدي ذلك إلى إنتعاش النشاط الاقتصادي .

٣- الاعتماد على استراتيجية للتنمية تجعل من القطاع النفطي القطاع المنتج للثروات ويكون قطاعاً داعماً للصناعات من أجل التشابك القطاعي الذي يحقق النمو الاقتصادي .

رابعاً: مؤشر معدل التضخم

إن الاقتصاد العراقي يتأثر بالتضخم نتيجة لزيادة اعتماد هذا الاقتصاد على الواردات الأجنبية من السلع والخدمات والذي يسمى (بالتضخم المستورد) ، إذ ينعكس ذلك سلباً على الاقتصاد العراقي ، إلا أن ذلك يخلق (حالة من التوقعات التضخمية) وهذا مايكون أسوأ من حالة التضخم وخاصة تأثيره في الموازنة العامة للدولة ، إلا أنها تسرع من زيادة الأرقام القياسية للأسعار ، فضلاً عن ان زيادة النمو الاقتصادي قد تؤدي الى انخفاض معدلات التضخم بسبب أهمال القطاعات الاقتصادية الحيوية ، والاهتمام في القطاعات الاستخراجية وأهمها (القطاع النفطي) ولايكون ذلك في القطاعات غير النفطية والتي قد يساعد نموها على التقليل من الضغوط التضخمية ، والاستقرار النقدي الذي سجل ما نسبته (٤ ، ٠ %) عام ٢٠١٦ مقابل (١٠ ، ٠ %) لعام ٢٠١٧ ، وهذا قد ينعكس في استقرار معدلات التضخم العام (أولاً) . أما الاستقرار الحاصل حالياً في سعر صرف الدينار العراقي والذي يؤدي الى استقرار التعاملات نسبياً التي تمثلت بمؤشر سرعة دوران النقود (ثانياً) ، والذي سجل (٤ ، ٣) عام ٢٠١٨ مقارنة ب (٢ ، ٣) عام ٢٠١٧ ، إذ ابقى على تدفق الاستيراد مستقراً

(التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٨، ٩ - ١٠) . والجدول (٣٣) التالي فإنه يوضح معدل التضخم العام في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) ، حيث هناك تذبذب بين الانخفاض والارتفاع في معدل التضخم إذ بلغ هذا المعدل (٠ ، ٢٧ %) عام ٢٠٠٤، إذ إن زيادة معدل التضخم نتيجة زيادة السيولة النقدية من خلال زيادة الانفاق الحكومي ، أدى ذلك إلى ارتفاع اسعار السلع والخدمات . أما في عام ٢٠٢٠ فقد انخفض معدل التضخم إلى (٥ ، ٩ %) ، وقد كان السبب في ذلك الركود الاقتصادي ، وقد أدى ذلك إلى انخفاض السيولة النقدية ، مما أثر سلباً على دخل المواطنين نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات. إن مؤشر التضخم يبدأ (من الصفر حتى ٢٥) نقطة ، كما يؤثر التضخم في قرارات الاستثمار من خلال ارتفاع مستوى التكاليف التي يتحملها المستثمر الأجنبي والمحلي ومن ثم انخفاض أرباح المشروع الاستثماري . وكذلك يؤثر ارتفاع التضخم في المستوى العام للأسعار وعلى القوة الشرائية للمستهلكين، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، ويؤدي ذلك بمدة زمنية معينة إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية . إذ أن ارتفاع معدل التضخم في العراق يعني إن هناك إنخفاضاً في درجة مؤشر التضخم الذي يؤثر في جذب الاستثمارات إلى العراق . كما إن معدل التضخم في العراق يعتمد زيادة السيولة النقدية ، وارتفاع أسعار السلع والخدمات (صندوق النقد العربي ، ٢٠٢١ ، ٥ - ٦) .

الجدول (٣٣)

معدل التضخم العام في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنة	معدل التضخم العام %
٢٠٠٤	٢٧,٠
٢٠٠٥	٣٧,٠
٢٠٠٦	٤٧,٠
٢٠٠٧	٣٠,٠
٢٠٠٨	١٤,٠
٢٠٠٩	٧,٩
٢٠١٠	٦,٨
٢٠١١	٦,٥
٢٠١٢	٥,٦
٢٠١٣	٢,٤
٢٠١٤	١,٦
٢٠١٥	١,٤
٢٠١٦	٠,١٣
٢٠١٧	٠,٥
٢٠١٨	٠,١٤
٢٠١٩	٣,٢
٢٠٢٠	٩,٥

المصدر :- البنك الدولي ، بنك البيانات البلدان والاقتصادات المختارة
[https\data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org).

خامساً : مؤشر الميزان التجاري

يمثل مؤشر الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات فاذا كان الفرق موجباً يعني ذلك إن هناك فائضاً في الميزان التجاري اما اذا كان الفرق سالباً فهذا يعني إن هناك عجزاً في الميزان التجاري . ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المكونة للمناخ الاستثماري الجاذب ، إذا كان هناك

فائض في الميزان التجاري أو يكون من المؤشرات الطارئة للاستثمارات إذا كان هناك عجز في الميزان التجاري من خلال الصادرات والاستيرادات. ويتضح من الجدول (٣٤) التالي ، إن هناك عجز في مؤشر الميزان التجاري في عام ٢٠٠٤ إذ كانت قيمة الاستيرادات (٦٥٢ , ٢٧) مليون دينار وهي أعلى من قيمة الصادرات والتي بلغت (٥٨٣ , ٢٢) مليون دينار مقابل ارتفاع في قيمة الواردات (٢٧,٦٥٢) مليون دينار، وبمعجز (٠٦٩ , ٥) ملايين دينار نتيجة عدم الاستقرار السياسي للعراق . وكانت أعلى قيمة إجمالي الصادرات (٤١٢ , ١٦١) مليون دينار لعام ٢٠١٢، وهذه الزيادة جاءت بفعل ارتفاع الإنتاج النفطي ، وأسعار النفط العالمية . أما عام ٢٠٢٠ فقد أنخفضت قيمة الصادرات حتى وصلت إلى (٤٩,٣٩٦) مليون دينار ، نتيجة الأسباب المذكورة آنفاً . أما الواردات فإن مؤشر الميزان التجاري يسجل ارتفاعاً بالواردات حتى وصلت إلى (٢٧٦ , ١٢٧) مليون دينار عام ٢٠١٢ ، بسبب إرتفاع اسعار النفط العالمية ، وكذلك أرتفاع نسبة الاعمار في مختلف المناطق العراقية من خلال المشروعات الخدمية ،مثل بناء المدارس والمستشفيات والمرافق الخدمية المختلفة ، وفي عام ٢٠١٨ كان هناك فائض في الميزان التجاري بلغ (٥٠٦ , ٥٦) مليون دينار وهذا الفائض جاء نتيجة زيادة في قيم الصادرات مقابل إنخفاض في قيمة الاستيرادات مقابل قيمة إنخفاض في الواردات عام ٢٠٢٠ وصلت إلى (٩١٤ , ٢٨) مليون دينار، وذلك بسبب إنخفاض النشاط الاقتصادي في العالم نتيجة إنخفاض غير مسبوق بأسعار النفط العالمية. لذلك فإن مؤشر الميزان التجاري يعد من المؤشرات الجاذبة للاستثمارات ولكن في القطاع الاستخراجي ، ولابد من العمل على جذب الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة حتى يمكن من تنويع مصادر الدخل .

الجدول (٣٤)

الميزان التجاري للصادرات والواردات في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) (مليون دينار عراقي)

السنة	إجمالي الصادرات (١)	إجمالي الواردات (٢)	الفائض أو العجز (٣)
٢٠٠٤	٢٢ ، ٥٨٣	٢٧ ، ٦٥٢	- ٥ ، ٠٦٩
٢٠٠٥	٣٤ ، ٣٧٨	٢٩ ، ١٤٣	٥ ، ٢٣٥
٢٠٠٦	٤٥ ، ١٣٠	٢٣ ، ٤٧٨	٢١ ، ٥٥٣
٢٠٠٧	٤٩ ، ٢٨٦	٢٤ ، ٥٤٢	٢٥ ، ١٤٠
٢٠٠٨	٧٦ ، ٥٢٠	٤١ ، ٧٦٩	٣٤ ، ٢٥٦
٢٠٠٩	٩٠ ، ٧٠٠	٦٥ ، ١٩٣	٢٤ ، ٨١٥
٢٠١٠	١٢٠ ، ٥٦٧	١٠٩ ، ٩٨٢	١٠ ، ٧٨٣
٢٠١١	١٢٧ ، ٢١٢	١٠٣ ، ٤٦٩	٢٣ ، ٧٤٣
٢٠١٢	١٦١ ، ٤١٢	١٢٧ ، ٢٧٦	٣٣ ، ٩٣٨
٢٠١٣	١٠٤ ، ٦٣٩	٧١ ، ١٢٦	٣٣ ، ٥١٣
٢٠١٤	٩٨ ، ٥٣٤	٤٣ ، ٢١٧	٥٥ ، ٣١٧
٢٠١٥	٥٩ ، ٨٩٩	٤٧ ، ٦٢٤	١٢ ، ٢٧٦
٢٠١٦	٤٨ ، ١٧٧	٤٠ ، ٥١٩	٧ ، ٦٥٩
٢٠١٧	٦٨ ، ١٥٠	٣٩ ، ٠١٤	٢٩ ، ١٥٦
٢٠١٨	١٠٢ ، ٧٦٨	٤٦ ، ٢٦٢	٥٦ ، ٥٠٦
٢٠١٩	٩١ ، ٥٠٤	٥٥ ، ٢٨٣	٣٦ ، ٢٢٠
٢٠٢٠	٤٩ ، ٣٩٦	٢٨ ، ٩١٤	٢٠ ، ٤٨٢

(١) - السنوات (٢٠١٢ - ٢٠٠٤) العمود (١ ، ٢) المصدر :- البنك المركزي العراقي ، بيانات خاصة في الميزان المدفوعات ، سنوات مختلفة ، وصفحات متعددة .

(٢) - السنوات (٢٠١٣ - ٢٠١٤) العمود (١ ، ٢) :- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ألاسكو) ، نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية ، نيويورك ، ٢٠١٧ ، ص ٢١ .

(٣) السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٨) العمود (١ ، ٢) وزارة التخطيط العراقي ، الاقتصاد العراقي ٢٠٢٠ .

(٤) السنة (٢٠١٩) العمود (١ ، ٢) الندائي ، خضر عباس احمد، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية إلى مأزق اجتماعي وسياسي ،مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية ،العدد (٨) ، ٢٠٢٠ (٥) - السنة (٢٠٢٠) العمود (١) :- شركة تسويق النفط العراقية SOMO معلومات لصادرات ٢٠٢٠ - وبداية ٢٠٢١ <http://www.somo.oil.gov.iq>

(٦) - السنة (٢٠٢٠) العمود (٢) :- صندوق النقد الدولي مؤشرات اقتصادية في العراق ٢٠٢٠ .
(٧) - السنوات (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤) العمود (٣) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢،١).

سادساً- **مؤشر الانفتاح الاقتصادي للخارج**:- إن مؤشر الانفتاح الاقتصادي يسعى إلى تنظيم الحركة التجارية ، وكذلك تشجيع المساهمة في المشروعات الاقتصادية من خلال تشجيع مساهمة وجذب الأموال الأجنبية وأستثمارها في العراق من خلال السياسات الاقتصادية من أجل زيادة الانتاج المحلي . وبما أن الانفتاح الاقتصادي يعد المحفز والمشجع للنمو الاقتصادي الذي يعتبر من المكونات الأساسية للمناخ الاستثماري والجاذب للاستثمارات الأجنبية ، ولكن ما يحدث في العراق من انفتاح اقتصادي ، كان عائقاً للتنمية الاقتصادية نتيجة التطبيقات الخاطئة لهذه السياسات ، حيث أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل أساسي على تصدير النفط ، واستيراد مختلف السلع الاستهلاكية والإنتاجية ، إذ أن السوق المحلية مغلقة بوجه السلع المحلية وتوسعها الاساسي على زيادة الطلب على السلع الاجنبية الاستهلاكية، الضرورية منها والكمالية.

ومن خلال ذلك سوف نوضح وحسب الجدول (٣٥) الآتي، إن مؤشر الانفتاح الاقتصادي على الخارج في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) ، حيث إن نسبة الاستيرادات والصادرات من مؤشر التجارة الخارجية الذي ينسجم مع الاقتصاد العراقي الريعي ، فعندما يزداد الطلب الداخلي على السلع والخدمات الاجنبية ، وإنخفاض الصادرات ، فهذا يدل على إن هناك اختلالات في القطاعات الاقتصادية ، ويكون هناك عجز في الميزان التجاري العراقي ، نتيجة قلة وتنوع الصادرات مما ينعكس ذلك على الهيكل الاقتصادي العام لذلك فإن مؤشر الصادرات عام ٢٠٠٤ بلغ (٢٢,٢ %) مقابل ارتفاع في مؤشر الإستيرادات يصل إلى (٢٧,٢ %) ، وقد سجل مؤشر التجارة الخارجية (٢٤,٧ %) وهذا الانخفاض بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي يؤثر في الاستقرار الاقتصادي ، ارتفع المؤشر الصادرات عام ٢٠١٢ ليصل إلى (٩٩,٢ %) مقابل ارتفاع في مؤشر الاستيرادات الذي يصل إلى (٧٨,٣ %) ، مما أثر في ارتفاع مؤشر التجارة الخارجية حتى بلغ (٨٨,٧ %) نتيجة زيادة الصادرات النفطية بسبب زيادة الإنتاج النفطي من خلال الشركات الاستثمارية ، وأدى ذلك إلى زيادة النشاط الاقتصادي مما جعل زيادة في الاستيرادات . وبما أن الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصادات الريعية الذي يعتمد على تصدير النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة . أما في عام ٢٠٢٠ فقد أنخفض مؤشر الصادرات ليصل إلى (٢٥,١ %) مقابل إنخفاض في مؤشر الاستيرادات الذي بلغ (١٤,٧ %) مما أثر على في إنخفاض مؤشر التجارة الخارجية نتيجة إنخفاض مؤشر الصادرات بسبب أزمة (كورونا -١٩) التي أدت إلى الركود الاقتصادي العالمي بسبب إنخفاض أسعار النفط ، وأدى

ذلك إلى انخفاض النشاط الاقتصادي ، مما أثر في انخفاض الاستيرادات نتيجة انخفاض السيولة النقدية في العراق إذ أثر في دخول الأفراد وأدى إلى التقليل من الاستهلاك من قبل الحكومة والأفراد ، وهذا ما أثر في انخفاض الطلب على السلع والخدمات .

لذلك يعد مؤشر الانفتاح الاقتصادي في العراق من المؤشرات الطارئة للاستثمارات المحلية والاجنبية بسبب الانخفاض المستمر في مؤشر التجارة الخارجية نتيجة الانخفاض في مؤشر الصادرات ، وكذلك انخفاض مؤشر الاستيرادات ، حيث اعتمد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية واستيراد مختلف السلع والخدمات مما يعد هذا الاقتصاد من الاقتصادات المفتوحة ، مما يؤثر ذلك في عدم جذب الاستثمارات نتيجة عم الاستقرار الاقتصادي الذي يعتمد على الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط العالمية .

الجدول (٣٥)

مؤشر الانفتاح الاقتصادي على الخارج في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنة	الصادرات (١)	مؤشر الصادرات % (٢)	الاستيرادات (٣)	مؤشر الاستيراد % (٤)	مؤشر التجارة الخارجية (٥) %
٢٠٠٤	٢٢ ، ٥٨٣	٢٢,٢	٢٧ ، ٦٥٢	٢٧,٢	٢٤,٧
٢٠٠٥	٣٤ ، ٣٧٨	٣٣,٢	٢٩ ، ١٤٣	٢٨,١	٣٠,٧
٢٠٠٦	٤٥ ، ١٣٠	٤١,٣	٢٣ ، ٤٧٨	٢١,٥	٣١,٤
٢٠٠٧	٤٩ ، ٢٨٦	٤٤,٢	٢٤ ، ٥٤٢	٢٢,٠	٣٣,١
٢٠٠٨	٧٦ ، ٥٢٠	٦٣,٤	٤١ ، ٧٦٩	٣٤,٦	٤٩,٠
٢٠٠٩	٩٠ ، ٧٠٠	٧٢,٧	٦٥ ، ١٩٣	٥٢,٢	٦٢,٥
٢٠١٠	١٢٠ ، ٥٦٧	٩٠,٨	١٠٩ ، ٩٨٢	٨٢,٩	٨٦,٧
٢٠١١	١٢٧ ، ٢١٢	٨٩,١	١٠٣ ، ٤٦٩	٧٢,٥	٨٠,٨
٢٠١٢	١٦١ ، ٤١٢	٩٩,٢	١٢٧ ، ٢٧٦	٧٨,٣	٨٨,٧
٢٠١٣	١٠٤ ، ٦٣٩	٥٩,٧	٧١ ، ١٢٦	٤٠,٦	٥٠,٢
٢٠١٤	٩٨ ، ٥٣٤	٥٦,١	٤٣ ، ٢١٧	٢٤,٦	٤٠,٤
٢٠١٥	٥٩ ، ٨٩٩	٣٢,٦	٤٧ ، ٦٢٤	٢٥,٩	٢٩,٣
٢٠١٦	٤٨ ، ١٧٧	٢٣,١	٤٠ ، ٥١٩	١٩,٣	٢١,١
٢٠١٧	٦٨ ، ١٥٠	٣٣,٢	٣٩ ، ٠١٤	١٩,٠	٢٦,١
٢٠١٨	١٠٢ ، ٧٦٨	٤٨,٨	٤٦ ، ٢٦٢	٢٢,٠	٣٥,٤
٢٠١٩	٩١ ، ٥٠٤	٤١,٢	٥٥ ، ٢٨٣	٢٤,٩	٣٣,١
٢٠٢٠	٤٩ ، ٣٩٦	٢٥,١	٢٨ ، ٩١٤	١٤,٧	١٩,٩

ملاحظة :- (١) - العمود (١ ، ٣) من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٣٤) .

(٢) - العمود (٢ ، ٤ ، ٥) من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٣٠) من خلال المعادلات التالية :-

الصادرات

أ - معادلة مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي = $100 \times \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{الصادرات}}$

الناتج المحلي الإجمالي

الاستيرادات

ب - معادلة مؤشر نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي = $100 \times \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{الصادرات} + \text{الاستيرادات}}$

الناتج المحلي الإجمالي

الصادرات + الاستيرادات

ج - معادلة مؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي = $100 \times \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{الصادرات} - \text{الاستيرادات}}$

الناتج المحلي الإجمالي

المطلب الثاني :- تحليل المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار في العراق

إن الغرض من تحليل المؤشرات النوعية في العراق من أجل معرفة ملائمة مناخ الاستثمار لجذب المستثمرين لممارسة أعمالهم الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية ، إذ يشمل التحليل مجموعة من المؤشرات الخاصة بالمناخ الاستثماري . وعليه فإن تصنيف العراق في المؤشرات الدولية لم يحقق تحسناً ، والسبب في ذلك عدم الاستقرار الأمني والسياسي ، وكذلك انتشار الفساد المؤسساتي في مختلف القطاعات الاقتصادية . وإن مناخ الاستثمار في العراق ومن خلال تحليل المؤشرات النوعية التي تؤدي دوراً رئيساً في تحديد حجم ونوعية الاستثمارات ومن ثم معرفة نوعية وحجم المشروعات الاستثمارية . ومن خلال ذلك يمكن تحليل عدد من المؤشرات النوعية التي يمكن أن تساعد في تحديد العوائق التي تمنع من جذب المستثمرين في استثمار رؤوس أموالهم في العراق ومن هذه المؤشرات النوعية مايلي :-

١- مؤشر سهولة أداء الأعمال

يعد مؤشر أداء الأعمال من أهم المؤشرات الاقتصادية الذي يصدر عن البنك الدولي الذي انطلق عام ٢٠٠٢ ، والذي يعد أحد المقاييس العالمية الأكثر استخداماً في تقييم الأداء التنظيمي للدول ، وهو أعمق المقاييس البحثية وأكثرها تفصيلاً في قياس البيئة التنظيمية لأنشطة الأعمال في العالم ومنها العراق ، وخاصة توسيع القطاع الخاص ، كما ويقاس المؤشر تأثير القوانين الحكومية على الأوضاع الاقتصادية ، ويركز على المؤسسات المتوسطة والصغيرة ، من أجل وضع الأسس لقياس مقارنة بيئة الأعمال في الدول النامية والدول المتقدمة وكذلك جودة وفعالية النظم المؤثرة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة . كما إن المؤشر يشجع الاقتصادات على المنافسة نحو زيادة كفاءة هذه الأنظمة ، ويتيح معايير قابلة للقياس من أجل الإصلاح ، فضلاً عن أنه يحدد الإصلاحات التي يمكن إجراؤها في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ، ويقدم دليلاً عن كيفية تحسين بعض جوانب البيئة التنظيمية للدولة (عبد الرضا ، وحسن ، ٢٠١٥ ، ١٢٤ - ١٢٦) :

ويتكون هذا المؤشر من المؤشرات المركبة التي يبلغ عددها (١١) مؤشراً مركباً التي تمثل قاعدة بيئة أداء الأعمال التي تعد دليلاً عن كيفية تحسين بعض الجوانب البيئية والتنظيمية للدولة مما يجعلها من الدول الجاذبة للاستثمار. ومن خلال تحليل مؤشر سهولة الأعمال في العراق نجد إن

ترتيبه في أغلب الأحيان يكون منخفضاً بين دول العالم. لذلك يعد مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، مقياساً في ترتيب الدول أداء الأعمال ، ولكن هذا المؤشر يستبعد قياس نظم سوق العمل، وبنية النظام المالي والأمن والاستقرار ، والفساد . إذ يقيس هذا المؤشر القوانين والأنظمة ، مثل قانون دفع الضرائب ولايعطي هذا المؤشر تعليمات في الإصلاحات للدولة من أجل حل مشكلات أداء الأعمال (البنك الدولي، ٢٠٢٠، ٤)

إن الإقتصاد العراقي ومن خلال الجدول (٣٦) التالي الذي يوضح إن العراق يحصل في الغالب على ترتيب منخفض بين دول العالم ، بسبب الظروف السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة خلال مدة الدراسة ، وقد دخل العراق في مؤشر أداء سهولة الأعمال عام ٢٠٠٥، وعليه فإن المشروعات الاستثمارية تستغرق الوقت الطويل من أجل اكمال متطلبات إنشاء المشروع الاستثماري . لذلك احتل العراق الترتيب الأتي في مؤشرات أداء الاعمال وكما يلي .

الجدول (٣٦)

مؤشر سهولة أداء الأعمال في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

ترتيب العراق	إغلاق المشروع (عدد)	الكهرباء (درجة)	تنفيذ العقود (يوم)	التجارة عبر الحدود (ترتيب)	دفع الضرائب (يوم)	حماية المستثمر (درجة)	الحصول على الائتمان (درجة)	تسجيل الممتلكات (يوم)	توظيف العاملين (درجة)	التعامل مع التراخيص (يوم)	بداية المشروع (يوم)	السنة
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	٢٠٠٤
-----	-----	-----	٣٢٠	١٠٥	٦١	٤	٤	٨	٨٠	٢١٠	٧٧	٢٠٠٥
١١٤	-----	-----	٣٨٠	١٣٥	٣٨	٥	٤	١٥	١٥٨	٢٢٤	١١٤	٢٠٠٦
١٤٠	١٥١	-----	١٣١	١٦٤	٤٧	٩٩	١٤٣	٣٧	١١٤	٩٧	١٥٠	٢٠٠٧
١٤١	١٧٨	-----	١٥٠	١٧٥	٣٧	١٠٧	١٣٥	٤٠	٦٠	١٠٤	١٦٤	٢٠٠٨
١٥٢	١٨١	-----	١٤٨	١٧٨	٤٣	١١٨	١٦٣	٤٣	٦٧	١١١	١٧٥	٢٠٠٩
١٥٣	١٦٣	-----	١٣٩	١٨٠	٥٣	١١٩	١٦٧	٥٣	٥٩	٩٤	١٧٥	٢٠١٠
١٥٣	١٨٣	-----	١٤١	١٧٩	٥٤	١٢٠	١٦٨	٩٦	-----	١٠٢	١٧٤	٢٠١١
١٥٩	١٨٣	٩٨	١٤٠	١٨٠	٤٩	١٢٢	١٧٤	٩٨	٤٦	١٢٠	١٧٦	٢٠١٢
١٦٤	١٨٥	٩١	١٤١	١٧٩	٦٥	١٢٨	١٧٦	١٠٠	٤٦	٨٤	١٧٧	٢٠١٣
١٦٥	١٨٩	١٠٧	١٤٢	١٧٩	٦٤	١٢٨	١٨٠	١٠٨	٣٩	١٣٩	١٦٩	٢٠١٤
١٥٦	١٨٩	١٦١	١٢٢	١٤١	٥٢	٣٢٠	١٤٦	١٨٠	١٠٩	١١٩	١٦٢	٢٠١٥
١٦١	١٨٩	١٠٦	١٧٨	١٨١	١٧٨	١٠٦	١٨١	١١٧	١٠٠	١٤٧	١٥٤	٢٠١٦
١٦٥	١٦٩	١٢٦	١٣٨	١٧٩	١١٧	١٧٩	١٢٣	١٨١	٥٠٠	١٠٤	١٦٤	٢٠١٧
١٦٨	١٦٨	١٢٦	٢٠٢	١٢٩	١٢٤	١٨٦	١٠٦	١١٦	٩٣	١٥٤	١٦٨	٢٠١٨
١٧١	١٦٨	١٣١	٥٠٢	١٨١	١٢٩	١٢٥	١٨٦	٥١	-----	١٦٧	١٥٥	٢٠١٩
١٧٢	١٦٨	١٣١	١٤٧	١٨١	١٨١	١١١	١٨٦	١٢١	-----	١٠٣	١٥٤	٢٠٢٠

Source :1- World Bank ,Doing Business,2007-2006,Multi (٢٠٠٦ - ٢٠٠٥) السنوات

(٢) السنوات (٢٠١٤ - ٢٠٠٧) :- :- التميمي ، سعدية هلال حسن ، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق ، أطروحة دكتوراه ، جامعة كربلاء ، العراق ، ٢٠١٥ ، ص ١٨٢ .

3 - World Bank ,Doing Business,2015-,Multi-pages- 2020 : (٢٠٢٠ - ٢٠١٥) السنوات

ملاحظة : - العراق دخل إلى مؤشر أداء سهولة الأعمال عام ٢٠٠٥ ، ومؤشر الكهرباء في العراق دخل إلى مؤشر أداء سهولة الأعمال في عام ٢٠١٢ ..

يتضح من الجدول (٣٦)، ومن خلال مؤشرات سهولة الأعمال يمكن مقارنة العراق مع الدول الأخرى في الأداء التنظيمي وتحديد الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال ، وهناك المؤشرات الفرعية التي تتكون منها بيانات سهولة أداء الأعمال في العراق وكما يلي :

١ - بداية المشروع :- إن المدة الزمنية لتأسيس المشروع الاستثماري في العراق بدأت في عام ٢٠٠٥ ، إذ تستغرق مدة تأسيس بداية المشروع (٧٧) يوماً من أجل أكمل متطلبات إنجاز بداية تشغيل المشروع مقابل أعلى مدة تأسيس للمشروع والذي يستغرق (١٧٧) يوماً في عام ٢٠١٣ نتيجة الروتين والبيروقراطية والفساد ، أدى ذلك إلى تأخير بداية إنشاء المشروعات الاستثمارية في العراق .

٢ - التعامل مع التراخيص : - إن أعلى فترة لاتمام الإجراءات في المؤشر الفرعي للتعامل مع تراخيص الاستثمار في العراق ، كانت أعلى فترة (٢٢٤) يوماً من أجل أكمل الحصول على التراخيص في عام ٢٠٠٦ ، وأقل فترة الحصول على التراخيص (٨٤) يوماً عام ٢٠١٣ .

٣ - توظيف العاملين :- أما مؤشر صعوبة التوظيف في العراق فقد حصل على أقل درجة بلغت (٣٩) في مؤشر سهولة الأعمال عام ٢٠١٤ نتيجة زيادة عدد التوظيف في المؤسسات الحكومية ، وقد حصل مؤشر توظيف العاملين على أعلى درجة بلغت (٥٠٠) عام ٢٠١٧ في صعوبة التوظيف بسبب انخفاض في عدد التوظيف نتيجة تعطيل أغلب القطاعات .

٤ - تسجيل الممتلكات :- بدأ مؤشر تسجيل الممتلكات بأقل مدة في إنجاز التسجيل بلغت (٨) أيام عام ٢٠٠٥ وأرتفعت هذه الفترة إلى (١٨١) يوماً عام ٢٠١٧ بسبب الفساد المؤسساتي المستشري في المؤسسات الحكومية ، وهذا يدل على إن هذا المؤشر غير مشجع على الاستثمار في العراق .

٥ - الحصول على الائتمان :- يعد الحصول على معلومات الائتمان غير ممكن ، إذ بدأ هذا المؤشر بالحصول على أقل درجة بلغت (٤) درجات بين دول العالم عام ٢٠٠٦ مقابل أعلى درجة عالمية تصل إلى (١٨٦) عامي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ .

٦ - حماية المستثمر :- وهذا المؤشر يوضح عن سوء الإدارة التي تتعامل مع المستثمرين من خلال عقود وتنفيذ المشروعات الاستثمارية ، وكذلك حماية حقوق المستثمرين ، فقد حصل على أقل درجة بلغت (٤) درجات عام ٢٠٠٥ ، وكذلك حصول مؤشر حماية المستثمرين في العراق على أعلى درجة

بين دول العالم بلغت (٣٢٠) درجة عام ٢٠١٥ ، وهذا يدل على إن العراق من الدول غير الأمنة بسبب الإرهاب والفساد .

٧ - دفع الضرائب :- يوضح هذا المؤشر المدة المستغرقة في دفع الضرائب، وقد كانت أقل مدة (٣٧) يوماً تستغرق في دفع الضرائب من قبل المستثمرين عام ٢٠٠٨ ، أما أطول فترة بلغت (١٨١) يوماً عام ٢٠٢٠ ، ذلك يدل على إن هناك تهاوياً مع دافعي الضرائب نتيجة الرشاوي التي تقدم إلى العاملين في الدوائر الضريبية .

٨ - التجارة عبر الحدود :- يوضح هذا المؤشر تكلفة ومدة التصدير والاستيراد للسلع والخدمات التي من الممكن أن تصدر أو تستورد من قبل المستثمرين ، فقد حصل العراق على أقل ترتيب بلغ (١٠٥) من بين دول العالم في التكلفة ومدة التصدير والاستيراد عام ٢٠٠٥ ، أما أعلى الترتيب فقد بلغ (١٨١) ترتيب العراق من بين مؤشر التجارة عبر الحدود في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ، وهذا يدل على إن تكلفة التجارة الخارجية في العراق مرتفعة جداً بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة .

٩ - تنفيذ العقود :- تستغرق فترات طويلة الإجراءات في تنفيذ العقود الاستثمارية في العراق فقد كانت أقل مدة (١٢٢) يوماً عام ٢٠١٥ مقابل أعلى مدة بلغت (٣٨٠) يوم عام ٢٠٠٦ بسبب الروتين والبيروقراطية في المؤسسات الحكومية في العراق .

١٠ - الكهرباء :- مؤشر الكهرباء في العراق دخل إلى مؤشر أداء سهولة الاعمال في عام ٢٠١٢ ، حيث إن هذا المؤشر يوضح إن أقل درجة حصل عليها العراق بلغت (٩٨) درجة في الحصول على الكهرباء عام ٢٠١٢ ، وأعلى درجة تبلغ (١٦١) درجة عام ٢٠١٥ بسبب إنخفاض إنتاج الطاقة الكهربائية مما يؤدي إلى الإنقطاع المستمر في الطاقة ، ويؤثر سلباً في المشاريع الاستثمارية .

١١ - إغلاق المشروع :- إن هناك العديد من المشروعات الاستثمارية الوهمية والخاسرة ، حيث إن هناك أقل المشاريع التي أغلقت في العراق وصلت إلى (١٥١) مشروعاً عام ٢٠٠٧ مقابل أعلى عدد للمشروعات الاستثمارية التي أغلقت بلغت عددها (١٨٩) مشروعاً بين المشروعات الوهمية ، والخاسرة والأفلاس وكانت في الأعوام ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، وكانت نتيجة ذلك هو احتلال داعش للمناطق الغربية ، وانتشار الفساد المؤسسي بسبب إتجاه الحكومة العراقية للقضاء على الارهاب ، وقد استغل ذلك من بعض العاملين في المؤسسات الحكومية في زيادة المشروعات الاستثمارية

الوهمية . وعليه فإن مناخ الاستثمار وحسب مؤشر الأعمال يجعل من العراق من المناطق الطاردة للاستثمارات نتيجة ارتفاع درجة مؤشر اداء سهولة الاعمال .

٢- مؤشر تقييم المخاطر

يوضح هذا المؤشر نظرة المستثمرين عن الاوضاع السياسية والاقتصادية والمالية في العراق ، من أجل معرفة وتقييم المخاطر التي قد تتعرض لها الاستثمارات الاجنبية ، وإن نظرته إلى المواقع الاستثمارية منخفضة الخطورة في العراق، حيث هناك بعض المؤشرات التي تحمل العديد من الأخطاء لكنها تعد من الادوات التي ترجح القرار الاستثماري لدى المستثمرين ، وهناك ترتيب لدرجة المخاطر من أجل جذب العديد من الاستثمارات العامة ، ومن خلال تقدير مناخ الاستثمار في العراق فإن هناك العديد من المؤشرات النوعية التي تهتم بالاستثمار الاجنبي والمحلي ومنها مايلي :-

أ- المؤشر المركب للمخاطر

يعد هذا المؤشر هو اداة إلى المتخصصين ، وكذلك في المؤسسات المالية وباقي التخصصات ومنها ما يخص الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية . حيث تقوم عدة وكالات دولية بإجراء تقييمات لمخاطر الدولة وصياغتها على شكل مؤشرات، وعرضها في قواعد بيانات من أجل تحليل هذه المخاطر التي تساعد المتخصصين في عملية التحليل من أجل إتخاذ القرارات الاستثمارية. إذ إن مفهوم هذه المخاطر ، يوضح إمكانية وقوع حوادث اقتصادية وسياسية والتي تؤدي إلى عدم تحقيق العوائد المطلوبة من الاستثمار في الدولة التي سوف تستضيف الاستثمارات منذ عام ١٩٨٠ فإن المؤشر يغطي (١٤٠) دولة في العالم ، منها (١٨) دولة من الدول العربية ومن ضمنها العراق ، إذ أن هذا المؤشر المركب للمخاطر في العراق يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية هي مؤشر المخاطر الاقتصادية والذي يشكل (٢٥ %) ، أما مؤشر المخاطر السياسية فإنه يشكل (٥٠ %) ، وكذلك مؤشر المخاطر المالية الذي يشكل (٢٥ %) (ورده ، ٢٠٢١ ، ٣١٢-٣١٣) .

إن المؤشر المركب للمخاطر يتكون من خمس مجموعات حسب درجة تقييم المخاطر القطرية ، وكما وضحنا ذلك في الفصل الاول التي من خلالها يمكن التعرف على درجة المخاطر المؤثرة في جذب الاستثمارات الاجنبية في العراق ، إذ يتكون المؤشر من المخاطر السياسية ، المخاطر الاقتصادية ، فكلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطر ، وإذا انخفض المؤشر ارتفعت درجة المخاطر . ويوضح المؤشر المركب للمخاطر القطرية مدى معرفة درجة المخاطر التي يتعرض لها العراق ، إذ أن ارتفاع درجة المخاطر في العراق تؤدي إلى عدم جذب الاستثمارات نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والتشريعي ، مما يزيد من عدم ثقة المستثمرون في

الاستثمار في أغلب المؤسسات الحكومية ، ماعدا القطاع الاستخراجي بسبب الارباح الطائلة التي يحصل عليها المستثمرين والشركات الاستثمارية الأجنبية (الوزاني ، ٢٠١٩ ، ٣٧٣) . ويوضح الجدول (٣٧) الأتي درجة المخاطر الاقتصادية والمالية والسياسية في العراق للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠.

جدول (٣٧)

درجة المخاطر الاقتصادية والمالية والسياسية في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنة	درجة المخاطر الاقتصادية (١)	الرمز (٢)	درجة المخاطر المالية (٣)	الرمز (٤)	درجة المخاطر السياسية (٥)	الرمز (٦)	المخاطر الكلية (٧)	الرمز (٨)
٢٠٠٤	١٧	E	٢٥	D	٤١	C	٣١	D
٢٠٠٥	١٧	E	٢٥	D	٣٣	D	٢٧	D
٢٠٠٦	٢٥	D	٢٥	D	٤١	C	٣٣	D
٢٠٠٧	١٧	E	٢٥	D	٤٠	C	٣١	D
٢٠٠٨	٢٥	D	٢٥	D	٣٨	D	٣٢	D
٢٠٠٩	٢٥	D	٢٥	D	٣٨	D	٣٢	D
٢٠١٠	٢٥	D	٢٥	D	٣٨	D	٣٢	D
٢٠١١	٢٥	D	٢٥	D	٣٨	D	٣٢	D
٢٠١٢	١٧	E	٢٥	D	٣٨	D	٣٠	D
٢٠١٣	١٧	E	٢٥	D	٣٣	D	٢٧	D
٢٠١٤	١٧	E	٢٥	D	٣٣	D	٢٧	D
٢٠١٥	١٧	E	٢٥	D	٣٣	D	٢٧	D
٢٠١٦	١٧	E	٢٥	D	٣٣	D	٢٧	D
٢٠١٧	١٧	E	٢٥	D	٣٨	D	٣٠	D
٢٠١٨	٢٥	D	٢٥	D	٣٨	D	٣٢	D
٢٠١٩	١٧	E	٢٥	D	٣٣	D	٢٧	D
٢٠٢٠	١٧	E	٢٥	D	٣٣	D	٢٧	D

السنوات (٢٠١٩ - ٢٠٠٤) Source :1-Description , The International Country Risk Guide includes apolitical Risk Index, 2020

السنة (٢٠٢٠) -: 2-Coface country and sector Risks hand Book , countre Risk Assessent , 2021 , P 11.

ملاحظة :- الجدول (٤١) أعلاه العمود (٢ ، ٤ ، ٦ ، ٨) يشمل الرموز التي تقيس درجة المخاطر ، A درجة المخاطر (٨٠ - ١٠٠) تعني مخاطر منخفضة جداً ، B (٦٠ - ٨٠) درجة مخاطر منخفضة ، C (٤٠ - ٦٠) درجة مخاطر معتدلة ، D (٢٠ - ٤٠) درجة مخاطر مرتفعة ، E (صفر - ٢٠) درجة مخاطر مرتفعة جداً . والعمود (٢ ، ٤ ، ٦) من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر -: Coface country and sector Risks hand Book , countre Risk Assessent , 2021

ملاحظة:العمود(٨)من عمل الباحث بالاعتماد على، المعادلة سنة المخاطرXمجموع المخاطر

يتضح من خلال الجدول (٣٧) ، إن مؤشر المخاطر المركب يتكون من ثلاثة مؤشرات تقيس درجة المخاطر في العراق منها مايلي :-

١ - مؤشر المخاطر الاقتصادية : - الذي يشمل خمسة مكونات من المتغيرات الكلية وكل مكون يقاس بدرجة من مجموع (٢٥) درجة من درجات مؤشر المخاطر الاقتصادية من مجموع (١٠٠) درجة مؤشرات المخاطر القطرية المركبة وحسب الملحق (١) والذي يشمل المخاطر المالية والاقتصادية . إذ يشكل مجموع نقاط هذه المكونات تصنيف المخاطر الاقتصادية للدولة . إذ نلاحظ من الجدول المذكور آنفاً إن مؤشر المخاطر الاقتصادية في العراق حصلت على الرمز (E) ويعني ذلك إن درجة المخاطر الاقتصادية مرتفعة جداً . ولكن إنخفضت درجة مؤشر المخاطر في عام ٢٠٠٦ والمدة (٢٠٠٨ - ٢٠١١) وقد حصلت على الرمز (D) الذي يبين مؤشر المخاطر المنخفض ، وبعد ذلك بدأ المؤشر بالارتفاع في عام ٢٠١٢ نتيجة انخفاض درجة المخاطر وحصلت على الرمز (E) بسبب انتشار الفساد المؤسساتي في مختلف القطاعات الاقتصادية في العراق ، وكذلك العمليات الارهابية التي تقوم بها الجماعات الارهابية ، حيث أن في عام ٢٠١٤ احتلت ثلاث محافظات في المناطق الغربية ، مما أثر ذلك على الوضع الاقتصادي ، وعزوف المستثمرين من الاستثمار في العراق نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي هذا ما جعل من المناخ الاستثماري غير ملائم للاستثمار . أما في عام ٢٠١٨ فقد انخفضت درجة المخاطر وارتفع مؤشر المخاطر الاقتصادية من درجة (١٧) إلى الدرجة (٢٥) وانتقل المؤشر من الرمز (E) مخاطر مرتفعة جداً إلى الرمز (D) مخاطر مرتفعة) بسبب تحسن الوضع الأمني من خلال تحرير المناطق التي احتلها داعش، ولكن في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ انخفضت درجة المخاطر من (٢٥ إلى ١٧) ويعني انتقال المؤشر من (D) مخاطر مرتفعة إلى E مخاطر مرتفعة جداً) بسبب ظهور وانتشار وباء (كورونا - ١٩) الذي تعرضت له جميع دول العالم .

٢- مؤشر المخاطر المالية :- يشمل هذا المؤشر خمسة مكونات تمثل المخاطر المالية منها ، مخاطر التشغيل ، التنويع ، السيولة ، الائتمان ، السوق ، إذ يشكل مجموع نقاط هذه المكونات تصنيف المخاطر المالية في العراق ، ويقاس بدرجة (٢٥) من مجموعة (١٠٠) درجة ، إذ يتضح من خلال الجدول (٣٧) المذكور آنفاً ، إن هناك مستوى واحداً من المخاطر المالية المرتفعة في العراق وحصل على الرمز (D) مخاطر مرتفعة ، وكانت درجة المخاطر المالية (٢٥) درجة في

مؤشر المخاطر القطرية المركبة خلال مدة الدراسة. ويعني ذلك لايوجد تطور مالي نتيجة اعتماد العراق على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة ، حيث أن المكونات المالية لم يحدث فيها نوع من التطور وكانت نتيجة ذلك عدم وجود استقرار أمني واقتصادي وكذلك عدم وجود استقرار سياسي ومالي ، والفساد المؤسساتي الذي يعرقل عملية التطور في المكونات المالية .

٣- مؤشر المخاطر السياسية :- يتكون هذا المؤشر من (١٢) مكون وحسب الملحق (٢)، وكل مكون يقاس بدرجة من مجموع ال(٥٠) درجة من مجموع (١٠٠) من درجات مؤشر المخاطر القطرية المركبة . إذ إن وجود مؤشر المخاطر السياسية هو من أجل تقييم الاستقرار السياسي في العراق اللازم لجذب الاستثمارات. وعليه فإن المخاطر السياسية في العراق تتباين بين درجة مخاطر معتدلة في بداية المدة إذ بلغت بين (٤٠ - ٤١) خلال الأعوام ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ودرجة مخاطر مرتفعة تضم عام ٢٠٠٥ والمدة (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠) نتيجة الأوضاع غير المستقرة السياسية منها والأمنية .

٤- المخاطر الكلية : تتكون هذه المخاطر من (١٠٠) مجموع المخاطر الثلاثة إذ ترتفع المخاطر كلما انخفضت درجة مؤشر المخاطر القطرية . وعليه فإن العراق حصل على الرمز (D) خلال مدة الدراسة وتعني إن المخاطر المركبة القطرية هي مخاطر مرتفعة باستمرار وهذا ما يؤدي إلى إن مناخ الاستثمار في العراق يكون طارد للاستثمارات الأجنبية والمحلية ، نتيجة الصراعات السياسية وعدم الاهتمام من قبل المتنفذين في النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي ونتيجة ذلك هو الفساد المؤسساتي المستشري والمصالح الخاصة التي يقوم بها بعض من السياسيين بالتعاون مع بعض المتنفذين في مختلف مؤسسات الدولة ، مما يمنع من جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية بسبب تضرر مصالح المسؤولين في مختلف مؤسسات الدولة .

ب- مؤشر كوفاس للمخاطر

يستخدم مؤشر الكوفاس في تقييم العوامل السياسية، وكذلك مخاطر نقص العملة الصعبة، وقدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، والمخاطر التي تتعلق بأنخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يؤثر في سحب رؤسالية ضخمة، وكذلك مخاطر الأزمات في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية . لذلك يعد مؤشر الكوفاس أحد مؤشرات تقييم المخاطر ، الذي يقيس مخاطر قدرة

العراق على سداد الالتزامات المالية للشركات ، وكذلك أداء الاقتصاد الوطني ، والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ، والأوضاع السياسية المحلية، إذ يصنف العراق إلى مجموعتين رئيسيتين هما مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) التي بدورها تنفرع إلى أربعة فروع من A1 , A2 , A3 إلى A4 ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف (B ، C ، D) ، ويغطي المؤشر عدداً من دول العالم ومن ضمنها العراق وتتراوح بين (١٦٤ دولة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧) وبعد ذلك ارتفع عدد الدول حتى بلغ ١٨٠ دولة في نهاية عام ٢٠٢٠ ، ومن ضمنها (٢٠) دولة عربية ومنها العراق. إذ يصنف العراق وحسب هذا المؤشر ضمن مجموعة الدول المرتفعة في المخاطر إذ احتل درجة تقييم المخاطر المرتفعة ويرمز لها (D)، والمخاطر المرتفعة جداً ويرمز لها بالرمز (E) وقد بقي العراق ضمن هذا الموقع حتى نهاية مدة الدراسة (بن طراد ، وعابد ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧). ومن خلال ماتقدم يمكن من الجدول (٣٨) التالي توضيح ترتيب العراق في مؤشر كوفاس للمخاطر المركبة ، إذ أن الرموز التي تستخدم في المؤشر تتكون من (٨) درجات تمثل كل درجة من هذه الدرجات نوع المخاطر التي من خلالها تقييم الدولة من حيث درجة المخاطر التي تحصل عليها ، إذ تستطيع معرفة قياس أداء الاقتصاد المحلي، ودرجة العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، والأوضاع السياسية المحلية، وقدرة العراق على السداد للالتزامات المالية للشركات (Coface 2021, P 9) :-

إن العراق يحتل الدرجة التي تقع بين المخاطر عالية الخطورة جداً (D)، والمخاطر شديدة الخطورة (E) خلال مدة الدراسة . وهذا يدل على إن مناخ الاستثمار في العراق ، يعد من المناخ الطارد للاستثمارات نتيجة المخاطر التي تمنع من جذب المستثمرين للاستثمار في العراق ، إذ يحافظ على مركزه في درجة الخطورة العالية جداً ، وشديدة الخطورة التي يرمز لها بالرمز (D ، E) . وبعد ذلك انضمت مع العراق بعض الدول العربية في درجة الخطورة العالية ، ودرجة الخطورة العالية جداً في عام ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠ ومنها اليمن ، سوريا ، ليبيا. ويكون تقييم العراق في هذه المرحلة من الدول الطاردة للاستثمارات المحلية والاجنبية نتيجة الحروب والصراعات الداخلية والارهاب والفساد المؤسساتي ، وفي عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢٠ كان الوضع الأمني غير مستقر وخاصة في المناطق التي أحتلت من قبل داعش، مما يؤثر ذلك في عدم أستقطاب الاستثمارات إلى العراق نتيجة المخاطر المرتفعة ، ومن خلال ذلك فإن المناخ الاستثماري يعد غير جاذب للاستثمارات بسبب عدم

الاستقرار الامني والاقتصادي والسياسي والتشريعي والفساد المؤسساتي المستشري في مختلف القطاعات الاقتصادية . وعليه فإن العراق يعد من الدول التي تحتاج الكثير من الاستثمارات نتيجة الحاجة الكبيرة للمشروعات الاستثمارية الإنتاجية منها والخدمية نتيجة تدهور المصانع ، وتردي البنى التحتية والخدمات، وكذلك هناك نقص كبير في الوحدات السكنية ، حيث إن المدن العراقية تواجه أزمة سكن كبيرة ، وهناك الحاجة في جذب الاستثمارات في القطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة ، وتطوير القطاع الاستخراجي الذي يعد القطاع الوحيد الذي يستقطب الاستثمارات وخاصة الأجنبية من أجل تمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى .

الجدول (٣٨)

ترتيب العراق بين الدول العربية في مؤشر كوفاس للمخاطر للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنة	رمز الدولة A1	رمز الدولة A2	رمز الدولة A3	رمز الدولة A4	رمز الدولة B	رمز الدولة C	رمز الدولة D	رمز الدولة E
٢٠٠٤	-----	تونس الامارات البحرين	سلطنة عمان قطر السعودية	المغرب الكويت	الاردن سوريا الجزائر لبنان	مصر اليمن	العراق الصومال السودان	-----
٢٠٠٥	-----	الامارات البحرين تونس	قطر عمان الكويت	الجزائر المغرب	ليبيا لبنان مصر الأردن	اليمن سوريا	الصومال العراق السودان	-----
٢٠٠٦	-----	الكويت قطر الامارات	البحرين عمان تونس	الجزائر السعودية المغرب	الاردن مصر سوريا	لبنان ليبيا اليمن	العراق السودان الصومال	-----
٢٠٠٧	-----	الامارات قطر الكويت	البحرين تونس عمان	المغرب الجزائر السعودية	مصر الاردن سوريا	اليمن ليبيا لبنان	الصومال العراق السودان	-----
٢٠٠٨	-----	قطر الكويت الامارات	تونس عمان الجزائر	السعودية المغرب	الاردن مصر	لبنان سوريا ليبيا اليمن	العراق السودان	الصومال
٢٠٠٩	-----	البحرين قطر الكويت	عمان تونس الجزائر الامارات	المغرب السعودية	مصر الاردن	سوريا اليمن ليبيا لبنان	السودان العراق	الصومال
٢٠١٠	-----	تونس الامارات البحرين	قطر الكويت الجزائر	المغرب عمان السعودية	الاردن مصر	سوريا لبنان ليبيا	السودان	اليمن العراق الصومال
٢٠١١	-----	الكويت الامارات	قطر سلطنة عمان	السعودية البحرين الجزائر	المغرب الاردن تونس	لبنان مصر	ليبيا العراق السودان اليمن سوريا	الصومال
٢٠١٢	الامارات	الكويت قطر	سلطنة عمان	السعودية البحرين الجزائر	تونس الاردن المغرب	مصر لبنان	العراق سوريا ليبيا	اليمن الصومال السودان
٢٠١٣	الامارات	قطر الكويت	سلطنة عمان	السعودية البحرين	الجزائر الاردن تونس المغرب	لبنان مصر	ليبيا سوريا العراق	السودان الصومال اليمن
٢٠١٤	الامارات	الكويت قطر	سلطنة عمان	البحرين السعودية	تونس الجزائر المغرب الاردن	مصر لبنان	سوريا العراق ليبيا	اليمن السودان الصومال
٢٠١٥	الامارات	قطر الكويت	سلطنة عمان	السعودية البحرين	الاردن تونس الجزائر المغرب	لبنان مصر	العراق ليبيا سوريا	الصومال السودان اليمن
٢٠١٦	الامارات	قطر الكويت	سلطنة عمان	السعودية البحرين	المغرب الاردن تونس الجزائر	لبنان مصر	ليبيا العراق سوريا	السودان الصومال اليمن
٢٠١٧	الامارات	البحرين	الكويت قطر	الجزائر تونس	سلطنة عمان السعودية الاردن	المغرب مصر لبنان	السودان الصومال	العراق ليبيا سوريا اليمن
٢٠١٨	الامارات	البحرين	الكويت	قطر تونس	سلطنة عمان مصر السعودية	المغرب لبنان الاردن	الصومال السودان	سوريا العراق اليمن ليبيا
٢٠١٩	الامارات	البحرين	الكويت	تونس الاردن	السعودية قطر سلطنة عمان مصر	الاردن المغرب لبنان	السودان الصومال	العراق ليبيا اليمن سوريا
٢٠٢٠	الامارات	الكويت	سلطنة عمان	قطر الجزائر	تونس السعودية مصر	الاردن البحرين المغرب	السودان الصومال	ليبيا العراق سوريا اليمن

(١) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠١١) المصدر :- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،للسنوات متعددة ، والصفحات مختلفة .

Source: Coface Country and Sector Risks HandBook2020– 2021. P p 11 -12. (٢٠٢٠-٢٠١٢) السنوات

- أن الرمز (A1) وفي بداية مدة الدراسة فكان من نصيب الدول المتقدمة التي تعد من الدول منخفضة الخطورة جداً ولا توجد دولة عربية احتلت هذه الدرجة حتى عام ٢٠١٢ ، فقد كانت الامارات من بين دول العالم التي يكون فيها المناخ الاستثماري جاذب لمختلف الاستثمارات وحصلت على تقييم الاول (A1) في مؤشر الكوفاس للمخاطر المركب، وحتى نهاية مدة الدراسة . أما الدول العربية الاخرى فكانت متفاوتة في تقييم المخاطر بين درجة (A1 ، A4) ومنها الدول الخليجية (الكويت وقطر وسلطنة عمان والسعودية والبحرين) ، وكذلك دول المغرب العربي (المغرب وتونس والجزائر) . أما درجة (B ، C) فقد حصلت كل من (الاردن ومصر وليبيا ولبنان وسوريا واليمن) في بداية الدراسة ، انتقلت بعض الدول إلى المخاطر والمخاطر العالية جدا في نهاية مدة الدراسة نتيجة الصراعات والحروب والربيع العربي ومنها (ليبيا وسوريا واليمن) المرتفعة والمخاطر العالية جدا في نهاية مدة الدراسة نتيجة الصراعات والحروب والربيع العربي ومنها (ليبيا وسوريا واليمن) .

٣ - مؤشر الحرية الاقتصادية

يعد مؤشر الحرية الاقتصادية من المؤشرات النوعية التي تقيس مؤشر حرية الصحافة ومؤشر الحرية الإنسانية ، والديمقراطية ، ومؤشر الحرية المعنوية ، إذ يضم هذا المؤشر خمسة عناصر ، إذ أن مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي يضم العناصر نفسها التي يتضمنها مؤشر الحرية الاقتصادية على المستوى العالمي ، ولكن مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول يشمل (٣٩) مكوناً ، ومؤشر الحرية الاقتصادية على المستوى العالمي يشمل (٤٢) مكوناً ، إذ يتم احتساب التصنيف الكلي لمؤشر الحرية الاقتصادية بأخذ (متوسط عدد النقاط للعناصر الخمسة ، وقد تم ترتيب كل مكون من المكونات على مقياس من (الصفر إلى ١٠) نقاط . إذ أن مؤشر الحرية الاقتصادية يضم خمسة عناصر تشمل المكونات الآتية (الاسماعيلي ، وآخرون ، ٢٠١٧ ، ٢٠ ، ٢٨ -) . وكما في الجدول (٣٩) الآتي ، نلاحظ إن العراق يحتل المراتب المتأخرة من حيث الحرية الاقتصادية بين الدول العربية :-

الجدول (٣٩)

ترتيب العراق في مؤشر الحرية الاقتصادية للعالم العربي للمدة (٢٠٠٩ – ٢٠٢٠)

السنة	الدرجة	الترتيب	الاتفاق الحكومي ، الضرائب ، المشروعات	القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حق الملكية	قوة العملة	حرية التجارة على المستوى العالمي	أنشطة الانتماء والعمالة والنشاط التجاري
٢٠٠٩	----	----	----	٤,٢	٢١	٥,٠	٢١
٢٠١٠	----	---	----	٤,٢	٢١	٥,٤	٢١
٢٠١١	-----	----	---	٤,٢	٢١	٥,٣	٢١
٢٠١٢	٦,١	١٨	٦,٨	١١	٤,٢	٤,٦	٢١
٢٠١٣	٦,١	١٧	٦,٨	١١	٤,٢	٦,٣	٢٠
٢٠١٤	٥,٨	١٩	٥,٥	١٨	٤,٢	٧,٣	١٤
٢٠١٥	٦,٢	١٦	٥,٧	١٦	٤,٢	٩,٢	١٠
٢٠١٦	٦,٢	١٦	٤,٠	١٦	٤,٥	٦,٣	٢١
٢٠١٧	٣,٧	١٩	٥,٢	١٥	٥,٤	٥,٨	٢٠
٢٠١٨	٥,٦	١٧	٥,٨	١٥	٥,٥	٧,٦	١٩
٢٠١٩	٤,٠	١٨	٤,٠	١٢	٣,٣	٥,٨	١٥
٢٠٢٠	٤,٩	١٩	٥,٥	١١	٣,٦	٥,٦	١٥

(١) - السنوات (٢٠٠٤ – ٢٠١٥) : المصدر :- حمزة ، حسين كريم ، تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (دراسة عربية مختارة) ، مجلة الغري ، المجلد (١٤) ، العدد (٣) ، جامعة الكوفة ، العراق ، ٢٠١٧ ، ص ٣٦ .

(٢) - السنة (٢٠١٦) :- الاسماعيلي ، سالم بن ناصر (واخرون) ، الحرية الاقتصادية في العالم العربي ، التقرير السنوي ، معهد فريزر ، مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان ٢٠١٧ ، ص ٤٠ .

(٣) السنوات (٢٠١٧-٢٠١٨) fraser Institute economic freedom 2021 <https://www.fraserinstitute.org>

(٤) - السنوات (٢٠١٩ – ٢٠٢٠) Index of economic freedom expiore data 2021 <https://www.transparency.org>

ملاحظة :- لم يظهر تقييم العراق في مؤشر الحرية الاقتصادية بشكل كامل إلا في تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية عام ٢٠١٢ .

يتضح من الجدول (٣٩) السابق ، إن العراق جاء في المراتب (١٨-١٧-١٩-١٦) ما بين عام (٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦) على التوالي ، وقد كانت نتيجة ذلك التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي يمر بها العراق ، وكذلك ضعف قدرة الدولة على التنمية الاقتصادية ، في الأعوام (٢٠١٧ – ٢٠٢٠) ، فقد جاء العراق بالمراتب (١٧ ، ١٨ ، ١٩) على التوالي من بين ترتيب الدول العربية ، ونتيجة ذلك إن الاقتصاد العراقي يفتقر إلى السياسات الاقتصادية الفاعلة ، والفساد

المستشري في جميع المؤسسات الحكومية . لقد حصل على درجة (٦,٨) في مؤشر الانفاق الحكومي ، وبترتيب (١١) بين عامي (٢٠١٢ - ٢٠١٣) . وسجل العراق عام ٢٠١٩ إنخفاضاً بلغ (٤,٠) نقاط ليرتفع إلى (٥,٥) نقاط عام ٢٠٢٠ ، واحتل المرتبة (١١) بين الدول العربية في مؤشر حجم الانفاق الحكومي والضرائب والمشروعات. أما ما يخص مؤشر القانون التجاري والاقتصادي فقد حصل العراق على (٤,٢) نقاط ليحتل المرتبة (٢١) بين الدول العربية عام ٢٠٠٩ ، وقد إنخفض مؤشر القانون التجاري والاقتصادي عام ٢٠٢٠ ليحتل العراق المرتبة (٢٠) من بين (٢٢) دولة عربية . أما مؤشر قوة العملة ففي عام ٢٠٠٩ حصل العراق على (٥,٠) نقاط ، وقد أحتل المرتبة (٢١) من بين (٢٢) دولة عربية في مؤشر قوة العملة ، وفي عام ٢٠٢٠ أرتفعت درجة العراق في مؤشر قوة العملة لتصل إلى (٦,٥) نقاط ، وأصبح العراق يحتل المرتبة (١٥) من بين الدول العربية . أما مؤشر حرية التجارة فقد حصل العراق على (٨,٠) نقاط وبترتيب (٤) بين الدول العربية التي يشملها مؤشر الحرية الاقتصادية عام ٢٠٠٩ ، وقد سجل العراق (٤,٨) نقاط ليرتفع ترتيب العراق إلى (٦) من بين الدول في مؤشر الحرية التجارية عام ٢٠٢٠ . لقد سجل العراق (٤,٢) في مؤشر أنشطة الائتمان ، وقد كان ترتيب العراق بين الدول العربية (٢١) عام ٢٠٠٩ ، أما عام ٢٠١٨ فقد أرتفعت درجة العراق لتصل إلى (٦,٧) درجة ، وأحتل العراق آخر الترتيب ضمن (٢٢) دولة من الدول العربية التي شملها المؤشر . ومن خلال ذلك فإن العراق لا يتمتع بالمستوى المقبول في مؤشر الحرية الاقتصادي، وقد حصل على أقل المراتب ، مما يتطلب العمل الجاد في تحسين متطلبات النهوض بالمؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية في العراق .

وهناك العديد من المؤشرات الفرعية التي يتكون منها مؤشر الحرية الاقتصادي ومعرفة ترتيب العراق من بين دول العالم ومنها مؤشر حرية الصحافة ، إذ يعد هذا المؤشر من المؤشرات الفرعية من فروع مؤشر الحرية الاقتصادية ، ويهدف إلى معرفة الواقع من ممارسة الحريات في الدول العربية ومنها العراق، وهناك نوعان من فروع مؤشرات الحريات الاقتصادية وكما يلي (بسيوني ، بدون سنة طبع ، ٤٨ - ٥٠) :

١ - مؤشر الحرية الفكرية ، وينقسم هذا المؤشر إلى :- مؤشر حرية الصحافة ، حرية التعليم ، حرية الاجتماع ، حرية تكوين المجتمعات ، الحرية الدينية .

٢ - مؤشرات حقوق الاجتماعية : وينقسم هذا المؤشر إلى الحق في التنمية ، ومؤشر الحق في السلام ، والحق في الثقافة ، والحق في البيئة .

وبعد التعرف على تقسيمات مؤشرات الحرية الاقتصادية ، يمكن أن نوضح ترتيب العراق في مؤشر حرية الصحافة العالمية ، ومؤشر السلام العالمي من خلال منظمة مراسلين بلا حدود التي تعمل على ترتيب دول العالم من خلال الدرجات التي تحصل عليها الدولة وترتيبها ضمن الدول التي شملها المؤشر . فمن خلال الجدول (٤٠) الآتي يمكن أن نوضح ترتيب العراق في هذا المؤشر .

الجدول (٤٠)

ترتيب العراق في مؤشر حرية الصحافة العالمية للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنة	الدرجة	الترتيب	عدد الدول التي شملها المسح
٢٠٠٤	٥٨,٥	١٤٨	١٦٧
٢٠٠٥	٦٧,٠	١٥٧	١٦٧
٢٠٠٦	٦٦,٨	١٥٤	١٦٨
٢٠٠٧	٦٧,٨	١٥٧	١٦٩
٢٠٠٨	٥٩,٤	١٥٨	١٧٣
٢٠٠٩	٥٣,٣	١٤٥	١٧٥
٢٠١٠	٤٥,٦	١٣٠	١٧٨
٢٠١١	٥٧,٤	١٥٢	١٧٩
٢٠١٢	٧٥,٤	١٥٢	١٧٩
٢٠١٣	٤٤,٧	١٥٠	١٨٠
٢٠١٤	٤٥,٤	١٥٣	١٨٠
٢٠١٥	٤٧,٨	١٥٦	١٨٠
٢٠١٦	٥٤,٤	١٥٨	١٨٠
٢٠١٧	٥٤,٠	١٥٨	١٨٠
٢٠١٨	٥٦,٦	١٦٠	١٨٠
٢٠١٩	٥٢,٦	١٦٨	١٨٠
٢٠٢٠	٥٥,٤	١٦٢	١٨٠

المصدر :- Sam Gollob ,Michael E. O ,Hanlon , Iraq Index ,Tracking variables of reconstruction and security in bost –Saddam Hussein ,larq ,AUGUST ,2020 ,P19 .

حيث إن الجدول (٤٠) ، يوضح إن ترتيب العراق في مؤشر الصحافة العالمية يأتي بالمرتبة (١٤٨) من عدد الدول العالم التي يشملها المسح والتي بلغت (١٦٧) ، وقد حصل العراق على تقييم يبلغ (٥٨,٥) درجة في عام ٢٠٠٤ . أما عام ٢٠٢٠ فقد سجل مؤشر حرية الصحافة العالمي إنخفاضاً في نتيجة التقييم وقد انخفض إلى (٥٥,٤) درجة ، وكان تسلسل العراق في المؤشر بلغ (١٦٢) من مجموع (١٨٠) دولة التي شملها المسح . وعليه فإن تراجع العراق في مؤشر الصحافة جاء نتيجة عدم الاستقرار الأمني والسياسي وكانت نتيجة عدم الاستقرار تدهور الاقتصاد العراقي بسبب الفساد المؤسسي المستشري في مفاصل المؤسسات العراقية مما جعل من العراق بيئة طاردة للاستثمارات . أما الجدول (٤١) التالي فإنه يوضح مستوى ترتيب العراق بين الدول العربية في مؤشر السلام العالمي للمدة (٢٠١٩ - ٢٠٢٠) ، ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات رئيسة هي ، مؤشر مستوى القوة العسكرية ، ومؤشر الأمان في المجتمع ، ومؤشر مستوى الصراع العالمي والمحلي وكما يلي:

الجدول (٤١)

ترتيب العراق في مؤشر السلام العالمي لعامي (٢٠١٩ - ٢٠٢٠)

السنة الدرجة	٢٠١٩	٢٠٢٠
مرتفع	قطر ، الكويت ، عمان ، الامارات	الامارات ، عمان ، قطر ، الكويت
متوسط	الاردن ، المغرب ، تونس ، الجزائر	السعودية ، الاردن ، المغرب ، تونس ، الجزائر ، البحرين
منخفض	مصر ، البحرين ، السعودية ، لبنان ، فلسطين ، السودان	فلسطين ، مصر ، لبنان ، العراق ، السودان
منخفض جداً	ليبيا ، اليمن ، العراق ، سوريا ، السودان	اليمن ، سوريا ، الصومال ، ليبيا

المصدر :- مركز الخليج العربي للدراسات ، متوافر على الموقع الإلكتروني [http\ www.Corgulf.com](http://www.Corgulf.com)

فمن خلال الجدول السابق ، يتضح إن ترتيب العراق في مؤشر السلام العالمي ، قد حصل على درجة منخفضة جداً عام ٢٠١٩ من بين الدول العربية مع كل من اليمن وليبيا وسوريا والسودان . أما في عام ٢٠٢٠ فقد تقدم العراق واصبح في درجة منخفضة مع كل من السودان ، وفلسطين ومصر ولبنان ، وهذا يدل على إن العراق مناخ غير ملائم للاستثمار الاجنبي والمحلي بسبب الاوضاع السياسية والامنية والاجتماعية والتشريعية غير مستقرة ، مما يتطلب الجهود الكبيرة في جعل العراق من الدول التي تتمتع بالسلام والاستقرار من خلال وضع الخطط الناجحة على جميع المستويات والحد من الفساد المؤسساتي من أجل مناخ استثماري جاذب إلى مختلف المستثمرين الاجانب منهم والمحليين . وعليه فإن العراق في مؤشر درجة السلام العالمي خلال عام ٢٠٢٠ وتقدم ترتيب العراق من دولة منخفضة جداً في مؤشر السلام العالمي إلى درجة منخفضة ، وهذا يدل على إن هناك جهوداً كبيرة تبذل من أجل تطور مستوى القوة العسكرية ، وأنخفاض مستوى الصراعات من خلال القضاء على الارهاب عن طريق تطبيق بعض القوانين العادلة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وحصل العراق على بعض الأمان في المجتمع من خلال القضاء على الصراع الطائفي .

٤- مؤشر التنمية البشرية

يواجه العراق ومن خلال الحكومات المتعاقبة غير المستقرة ، ضعف التعليم ومستوى الأمية ، ونقص في الرعاية الصحية والاجتماعية ، وانتشار الفقر والبطالة ، وكذلك متوسط العمر ، ودخل الفرد ، وهذا مايؤدي إلى إن العراق حصل على درجات متوسطة في مؤشر التنمية البشرية خلال مدة الدراسة وكما يوضح الجدول (٤٢) التالي . إن العراق حصل على الترتيب (١١٨) عالمياً ، وبدرجة متوسط بلغت (٦١٥ ، ٠) عام ٢٠٠٤ مقابل ارتفاع ترتيب العراق إلى (١٢٧) عام ٢٠١٥ ، وحصل العراق على (٦٤٩ ، ٠) درجة في مؤشر التنمية البشرية ، على الرغم من الإنخفاض في ترتيب العراق عالمياً حسب مؤشر التنمية البشرية ، ففي عام ٢٠٢٠ إنخفض ترتيب العراق إلى (١٢٠) من بين دول العالم ، إلا أن العراق أستمّر بأرتفاع درجات المؤشر على الرغم من المحافظة على مستوى العراق المتوسط حتى بلغ (٦٨٩ ، ٠) درجة . وعليه فإن استمرار الارتفاع في درجات مؤشر التنمية البشرية في العراق ، جاءت نتيجة الاهتمام بالرعاية الصحية والاجتماعية، وارتفاع مستوى التعليم ، وكذلك زيادة نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول (٤٢)

ترتيب العراق في مؤشر التنمية البشرية للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنة	الترتيب	درجة المؤشر
٢٠٠٤	١١٨	٠,٦١٥
٢٠٠٥	١٢١	٠,٦١٧
٢٠٠٦	١٢٢	٠,٦٢٠
٢٠٠٧	١٢٣	٠,٦٢٣
٢٠٠٨	١٢٣	٠,٦٣٠
٢٠٠٩	١٢٣	٠,٦٣٢
٢٠١٠	١٢٤	٠,٦٣٦
٢٠١١	١٢٤	٠,٦٤٢
٢٠١٢	١٢٣	٠,٦٤٦
٢٠١٣	١٢٤	٠,٦٤٦
٢٠١٤	١٢٧	٠,٦٤٧
٢٠١٥	١٢٧	٠,٦٤٩
٢٠١٦	١٢٥	٠,٦٥٦
٢٠١٧	١٢٤	٠,٦٦٧
٢٠١٨	١٢٣	٠,٦٧١
٢٠١٩	١٢٣	٠,٦٧٤
٢٠٢٠	١٢٠	٠,٦٨٩

Source:- Human Develoment Index HDI- Country Conomy Iraq 2020 - 2021 .

- ينقسم مؤشر التنمية البشرية إلى أربعة مستويات وكما يلي : المستوى عالي جداً (٠,٨٠٠ - ١) ، المستوى عالي (٠,٧٠٠ - ٠,٧٩٩) ، المستوى المتوسط (٠,٥٥٠ - ٠,٦٩٩) ، المستوى المنخفض (٠,٣٥٠ - ٠,٥٤٩)
- قياس مؤشر التنمية البشرية يتم من خلال استخدام المؤشرات التالية : متوسط العمر المتوقع ، متوسط سنوات الدراسة ، الأداء الاقتصادي العام ، نصيب الفرد من الناتج المحلي ، مستوى التعليم ، مستوى الرعاية الصحية والإجتماعية .

٥- مؤشر الشفافية الدولية

في الوقت الحاضر تأخذ الممارسات الأخلاقية ، وحوكمة الشركات ، ومكافحة الفساد المؤسساتي اهتماماً متزايداً عند تقييم الأداء المالي والقدرة التنافسية للأعمال ، إذ أن محاصرة الفساد المؤسساتي يتم من خلال حوكمة الشركات . وعليه فإن مؤشر الشفافية

الدولية يعتمد على تقييم الدول وحسب مقياس درجة المؤشر . حيث يتكون من (١٠٠) نقطة بعد عام ٢٠٢٠. أما قبل هذا العام ، فإن قيمة المؤشر وحسب منظمة الشفافية الدولية تتراوح بين (الصفر الذي يعكس أعلى فساداً) و (العشرة التي تعكس أقل فساداً) ، بحيث تكون العلاقة عكسية بين الفساد المؤسساتي ومؤشر تقييم الدول، إذ كلما ارتفعت نقاط مؤشر التقييم ينخفض الفساد وهذا يدل على إن مناخ الاستثمار في هذه الدولة مناخاً جاذباً للاستثمارات نتيجة انخفاض مستوى الفساد المؤسساتي (سوليفان ، وكييل ، ٢٠٠٩ ، ٢ - ٢٢) ويبين الجدول (٤٣) الآتي ترتيب العراق بين الدول العربية في درجة مؤشر مدركات الفساد .

الجدول (٤٣)

ترتيب العراق بين الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الامارات	٦,١	٦,٢	٦,٢	٥,٧	٥,٩	٦,٥	٦,٣	٦,٨	٦,٨	٦,٩	٧	٧	٦,٦	٧,١	٧	٧,١	٧,١
قطر	٥,٢	٥,٩	٦	٦	٦,٥	٧	٧,٧	٧,٢	٦,٨	٦,٨	٦,٩	٧,١	٦,١	٦,٣	٦,٢	٦,٢	٦,٣
عمان	٦,١	٦,٣	٥,٤	٤,٧	٥,٥	٥,٥	٥,٣	٤,٨	٤,٧	٤,٧	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٤	٥,٢	٥,٢	٥,١
البحرين	٥,٨	٥,٨	٥,٧	٥	٥,٤	٥,١	٤,٩	٥,١	٥,١	٤,٨	٤,٩	٥,١	٤,٣	٤,٩	٤,٩	٥,٣	٥,٣
الاردن	٥,٣	٥,٧	٥,٣	٤,٧	٥,١	٥	٤,٧	٤,٤	٤,٤	٤,٦	٤,٩	٥,٢	٤,٦	٤,٨	٤,٩	٤,٩	٤,٥
الكويت	٤,٦	٤,٧	٤,٨	٤,٣	٤,٣	٤,١	٤,٥	٤,٦	٤,٤	٤,٣	٤,٤	٤,٩	٤,١	٣,٩	٤,١	٤,٠	٤,٦
تونس	٥	٤,٩	٤,٦	٤,٢	٤,٤	٤,٢	٤,٣	٣,٨	٤,١	٤,١	٤,١	٤	٣,٨	٤,١	٤,٢	٤,٣	٣,٨
السعودية	٣,٤	٣,٤	٣,٣	٣,٤	٣,٥	٤,٣	٤,٧	٤,٤	٤,٤	٤,٦	٤,٩	٥,٢	٤,٦	٤,٩	٤,٩	٥,٣	٥,٣
المغرب	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٥	٣,٥	٣,٣	٣,٤	٣,٤	٣,٧	٣,٧	٣,٩	٣,٦	٣,٧	٤,١	٤,٣	٤,٠	٣,٤
مصر	٣,٢	٣,٤	٣,٣	٢,٩	٢,٨	٢,٨	٣,١	٢,٩	٣,٢	٣,٢	٣,٧	٣,٦	٣,٤	٣,٢	٣,٥	٣,٥	٢,٩
الجزائر	٢,٧	٢,٨	٣,١	٣	٣,٢	٢,٨	٢,٩	٢,٩	٣,٤	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٤	٣,٣	٣,٥	٣,٥	٢,٩
لبنان	٢,٧	٣,١	٣,٦	٣	٣	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٣	٢,٨	٢,٧	٢,٨	٢,٨	١,٨	١,٨	٢	١,٧
سوريا	٣,٤	٣,٤	٢,٩	٢,٤	٢,١	٢,٦	٢,٥	٢,٦	٢,٦	١,٧	٢	١,٨	١,٣	١,٤	١,٤	١,٣	١,٣
اليمن	٢,٤	٢,٧	٢,٦	٢,٥	٢,٣	٢,١	٢,٢	٢,١	٢,٣	١,٨	١,٩	١,٨	١,٤	١,٦	١,٤	١,٥	١,٤
ليبيا	٢,٥	٢,٥	٢,٧	٢,٥	٢,٦	٢,٥	٢,٢	٢	٢,١	١,٥	١,٨	١,٦	١,٤	١,٧	١,٧	١,٨	١,٥
العراق	٢,١	٢,٢	١,٩	١,٥	١,٣	١,٥	١,٥	١,٨	١,٨	١,٦	١,٦	١,٦	١,٧	١,٨	١,٨	٢,٠	١,٧
السودان	٢,٢	٢,١	٢	١,٨	١,٦	١,٥	١,٦	١,٦	١,٣	١,١	١,١	١,٢	١,٤	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦

(١)- السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠١٦) المصدر :- طير ، عبد الحق (وآخرون) ، أثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل للفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٦) ، مجلة رؤى اقتصادية ، المجلد (٩) ، العدد (٢) ، الجزائر ، ٢٠١٩ ، ص ١٢٠ .

(٢)- السنوات (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) :- <https://www.transparency.org> Corruption Perceptions Index- 2018 - 2019 -2020 – 2021

(*) إن البيانات تم معادلتها وتوحيدها من (٠ إلى ١٠) خلال مدة الدراسة.

يتضح من الجدول (٤٣) السابق ، إن العراق يحتل ذيل قائمة الدول العربية الأكثر فساداً ، إذ تحتل الإمارات وقطر الأقل فساداً بين الدول العربية . ففي عام ٢٠٠٤ وحسب مؤشر مدركات الفساد كان العراق قد سجل (٢,١) مقابل الأقل فساداً من الدول العربية فقد احتلت الإمارات أعلى نقطة بلغت (٦,١) عام ٢٠٠٤ . أما في عام ٢٠١٤ فقد إنخفضت درجة العراق في مؤشر مدركات الفساد حتى بلغت (١,٦) إذ أصبح العراق في ذيل قائمة الفساد بين الدول العربية نتيجة تفشي الفساد في أغلب مؤسسات الدولة العراقية ، وعدم أستطاعة الحكومة الحد من الفساد ، أما أغلب الدول العربية فقد إنخفض مستوى الفساد فيها نتيجة الإجراءات التي أتخذت للحد من الفساد ، وخاصة الإمارات التي احتلت في أغلب الأحيان خلال مدة الدراسة المرتبة الأولى وهذا مآدى إلى أن تكون من الدول الجاذبة للاستثمارات الاجنبية عكس ما يحدث في العراق ، وتعد الامارات و قطر من اكثر الدول جذباً للاستثمارات لانها الأقل فساداً عربياً وأقليمياً وحتى عالمياً . أما الدول الأكثر فساداً عربياً وعالمياً فهي سوريا اليمن والعراق والسودان ، إذ أن العراق أستقر في درجة مؤشر مدركات الفساد والتي بلغت (١,٦) عام ٢٠٢٠ . لذلك تعد هذه الدول الطاردة للاستثمارات بسبب وجود عوائق في مناخها الاستثماري ومنها الفساد المؤسسي . إذ احتل العراق خلال مدة الدراسة نسباً عالية جداً من الفساد عربياً بعد السودان ومن المؤكد وبموجب الجدول السابق ، وكذلك يعد العراق الاسوأ عالمياً (عاتي ، ٢٠١٣ ، ٧٣) .

المطلب الثالث:- المؤشرات المركبة لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في العراق

تعد اهمية السياسة الاقتصادية في العراق من أهم السياسات التي تحقق الاهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي ، ومنها التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، إذ أن الاقتصاد العراقي يواجه العديد من التحديات التي تعوق تحقيق أهداف التنمية ، على الرغم من الوفرة المالية والموارد الطبيعية والبشرية (حسن ، ٢٠٢٠ ، ٧) . لذلك تعد السياسة النقدية والمالية وسياسة التوازن الخارجي جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية الكلية في العراق ، إذ تؤدي كل منهما دوراً في تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيولة النقدية وتنظيم الموازنة العامة عن طريق السياسة المالية التي تشمل النفقات والايادات ، ومعرفة الفائض والعجز في الموازنة العامة. أما سياسة التوازن الخارجي فهي لمعرفة ميزان المدفوعات العراقي من خلال معرفة المعاملات الاقتصادية التي تتضمن تبادل السلع

والخدمات، والأموال (التميمي ، ٢٠١٥ ، ١٥١) . وسوف نتطرق إلى مؤشرات مكونة للسياسة الاقتصادية للمناخ الاستثماري في العراق .

١ - مؤشر السياسة النقدية

شهد عرض النقود ارتفاعاً بعد عام ٢٠١٠، ويعود ذلك إلى ارتباط النمو في عرض النقود بالإنفاق الحكومي، وهذا الإنفاق يتزايد سنوياً بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية ، كذلك إرتفاع أسعار النفط في السوق العالمية ، ولكن في تراجع عرض النقود في بعض السنوات نتيجة إنخفاض أسعار النفط ، مما أثر في الإنفاق الحكومي في العراق . أما سعر الصرف الأسمي لدى البنك المركزي فإنه مثبت للتوقعات التضخمية في الاقتصاد العراقي، إذ يستورد العراق مختلف السلع والخدمات من الخارج، إلى جانب تراجع وتخلف الجهاز الإنتاجي، وعليه فإن أغلب إنفاق الوحدات الاقتصادية على السلع والخدمات ينعكس بطلب على العملة الأجنبية من أجل تمويل الاستيرادات . أما استقرار معدل التضخم (استقرار المستوى العام للأسعار) فهو يعد استقرار الاقتصاد العراقي الريعي (احمد وآخرون، ٢٠١٩ ، ١٢ - ١٦) كما إن إنخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة إلى ارتفاع أربعة نقاط فإن مؤشر السياسة النقدية يساوي صفر . أما إذا كان انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة إلى أقل من خمس نقاط فإن مؤشر السياسة النقدية يساوي واحد . وإذا إنخفض معدل التضخم أقل من خمس نقاط إلى أقل من ٢٥ نقطة فإن مؤشر السياسة النقدية يساوي أثنان . أما إذا كان إنخفاض معدل التضخم بأكثر من خمسة نقاط إلى أكثر من ٢٥ نقطة فإن مؤشر الساسة النقدية يساوي ثلاثة . وكما وضحنا سابقاً في الجدول (٣٣) . أما الجدول (٤٤) الأتي فيوضح مؤشر السياسة النقدية في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) :

الجدول (٤٤)

مؤشر السياسة النقدية (حسب اسعار الصرف ومعدل التضخم) في العراق
للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

السنة	معدل التضخم العام %	سعر صرف الدينار العراقي \ الدولار الامريكي (٢)	مؤشر السياسة النقدية % (٣)
٢٠٠٤	٢٧,٠	١٤٥٣	١,٩
٢٠٠٥	٣٧,٠	١٤٧٢	٢,٥
٢٠٠٦	٤٧,٠	١٤٧٥	٣,١
٢٠٠٧	٣٠,٠	١٢٥٥	٢,٤
٢٠٠٨	١٤,٠	١١٩٣	١,٢
٢٠٠٩	٧,٩	١١٧٠	٠,٧
٢٠١٠	٦,٨	١١٧٠	٠,٦
٢٠١١	٦,٥	١١٧٠	٠,٦
٢٠١٢	٥,٦	١١٦٦	٠,٥
٢٠١٣	٢,٤	١١٦٦	٠,٢
٢٠١٤	١,٦	١١٦٦	٠,١
٢٠١٥	١,٤	١١٦٧	٠,١
٢٠١٦	٠,١٣	١١٨٢	٠,٠١
٢٠١٧	٠,٥	١١٨٤	٠,٠٤
٢٠١٨	٠,١٤	١١٩٠	٠,٠١
٢٠١٩	٣,٢	١١٩٥	٠,٣
٢٠٢٠	٩,٥	١٢٢٠	٠,٨

المصدر :- العمود (١ ، ٢) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (٢٦,٣٣) .
أما العمود (٣) استخرج حسب المعادلة (معدل التضخم مقسوم على سعر صرف الدينار العراقي
x ١٠٠) .

ومن خلال الجدول يتضح إن مؤشر السياسة النقدية في العراق وحسب مؤشر التضخم ، ومؤشر
سعر صرف الدينار العراقي ، ففي عام ٢٠٠٤ كان مؤشر التضخم يسجل معدل (٢٧,٠ %)، وكان
مؤشر سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار بلغ (١٤٥٣) دينار عراقي ، وكانت نسبة معدل

التضخم إلى سعر صرف الدينار بلغت (١,٩%) ، إذ تتباين معدلات مؤشر التضخم وسعر الصرف بين الارتفاع والانخفاض . أما في عام ٢٠٢٠ فقد بلغ معدل التضخم (٩,٥ %) مقابل ارتفاع في مؤشر سعر الصرف يبلغ (١٢٢٠) ديناراً عراقياً عما هو عليه في عام ٢٠١٩. وهذا يدل على إن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة في معدل التضخم نتيجة زيادة اسعار السلع والخدمات ، وقد بلغت الزيادة في نسبة معدل التضخم إلى سعر الصرف في عام ٢٠٢٠ إلى (٠,٨ %) . وعليه فإن الاستقرار النقدي له اهمية كبيرة في الاقتصاد القومي ، كونه أحد اهم الأركان الأساسية التي يعتمد عليها العراق في تهيئة البيئة الملائمة للاستثمارات المحلية والخارجية ، وتحريك النشاط الاقتصادي ، من خلال الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحلية. لان ذلك يعد الاساس في المحافظة على استقرار الأسعار ، وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار (وزارة التخطيط ، ٢٠١٧ ، ١٨) .

٢- مؤشر السياسة المالية

تعد مؤشرات السياسة المالية احدى السياسات الاقتصادية في العراق التي تعمل الدولة من خلالها على تحقيق عدة أهداف من بينها جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، وهذا الامر يرتبط في قدرة الدولة على معالجة عجز الموازنة دون ان يخلق نوعاً من عدم الاستقرار في الاقتصادي العراقي. حيث زيادة الانفاق على الصحة والتعليم والبنية التحتية ، كالمباني والطرق والجسور ، سوف يؤدي إلى تشغيل العاطلين من خلال زيادة قيمة الانفاق الاستثماري . أما زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض الدخل والانفاق الاستهلاكي . وينبغي أن لاتكون السياسة التوسعية بديلاً عن الاستثمار الخاص والانفاق الاستهلاكي . إن الزيادة في الانفاق الحكومي تتم من خلال خلق عجز في الموازنة العامة ، وليس من خلال توازن الموازنة العامة . كما أن نجاح سياسة زيادة الإنفاق الحكومي التي لاتكون بصورة مستمرة في تحقيق الأثر التوسعي يؤدي إلى زيادة الدخل ، ولابد من وجود عجز في الموازنة العامة والذي يقوم على حجم أقل من الضرائب . وهذه حالة التوازن في الموازنة التي تضمن أن لا يكون الانفاق الحكومي بديلاً عن الاستثمار الخاص، حيث إن زيادة الضرائب تؤدي إلى خفض ميل رجال الاعمال نحو الاستثمار. (الأفندي ، ٢٠١٢ ، ٢٢٠ - ٢٢١) . وهناك ثلاث طرائق في تمويل العجز في الموازن العامة للدولة منها :

أ- إصدار نقود متداولة . ب - زيادة الضرائب . ج - إصدار الدين الحكومي عن طريق بيع الاوراق المالية الحكومية إلى القطاع الخاص . لذلك فإن الإنفاق الحكومي مقيد بالعائد الذي تستطيع

الحكومة ان تحصل عليه من مختلف المصادر،لذا يمكن كتابة قيد الموازنة كالآتي
(بندر، وكاظم، ٢٠١٨ ، ٣):

$$PG=PT+\Delta B+\Delta H$$

حيث أن **PG** تمثل القيمة الاسمية للأنفاق الحكومي ، أما **PT** فتمثل القيمة الاسمية لحصيلة الضرائب، و **ΔB** تمثل التغير في القيمة الاسمية لدين الحكومة ، أما **ΔH** فتمثل التغير في النقود المتداولة . إن أثر السياسة المالية من خلال مؤشراتنا في النشاط الاقتصادي ، إذا كانت غير مصحوبة بتغير عرض النقود ، وحسب رأي المدرسة النقدية تكون غير فعالة في الأجل الطويل . كما أن الزيادة في الأنفاق الحكومي ينبغي ان تمول عن طريق اصدار الدين الحكومي او اصدار نقود متداولة في السوق أو زيادة الضرائب من خلال التمويل ، ان الزيادة في الأنفاق الحكومي والانخفاض في الأنفاق الخاص الذي يسمى مزاحمة القطاع الخاص من قبل القطاع العام ،هذا ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار الخاص في القطاع الخاص كنتيجة لزيادة الضرائب،والتوجه نحو زيادة الاستثمار في القطاع العام ، وتمكن الدولة في أن تفرض زيادة الاستثمارات في القطاع العام عن طريق زيادة الأنفاق الاستثماري . إن مؤشر السياسة المالية يعتمد على نسبة العجز الداخلي من خلال الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، إذ أن ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية إلى أقل من خمسة نقاط يساوي (- ١) درجة ، أما ارتفاع العجز من خمسة نقاط مئوية إلى أقل من عشرة نقاط يساوي (- ٢) درجة ، وإذا ارتفع العجز بأكثر من عشرة نقاط مئوية يساوي (- ٣) درجة . أما انخفاض العجز بأقل من واحد إلى ارتفاع نقطة واحدة يساوي صفر ، وإذا كان انخفاض العجز نقطة مئوية واحدة إلى (٢,٥) يساوي (+ ١) . وانخفاض العجز (٢,٥) إلى (٣,٥) يساوي (+ ٢) ، وعند انخفاض العجز بأكثر من (٣,٥) يساوي (+ ٣) . وكما يوضح من الجدول (٤٥) مؤشر السياسة المالية في العراق .

الجدول (٤٥)

مؤشر السياسة المالية في العراق (الموازنة العامة ، الايرادات العامة ، النفقات العامة ، الانفاق الاستثماري)
للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنة	إجمالي الإيرادات العامة (١)	إجمالي الإنفاق العام (٢)	النفقات الاستثمارية (٣)	نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإيرادات العام % (٤)	نسبة العجز الداخلي (٥)
٢٠٠٤	١٩,٢٦٨,٨٠٠	٢٠,١٤٥,١٠٠	٤,٢٥٤,٧٣٣	٢٢,١	٠,٣٨
٢٠٠٥	٢٨,٧٧٥,٧٠٠	٢٨,٧٥٥,٧٠٠	٥,٤٢٣,١٢٧	١٨,٨	٠,٥٥
٢٠٠٦	٢٩,٦٥٤,٨٠٠	٢٩,٦١٧,٨٠٠	٦,٠٢٧,٦٨١	٢٠,١	٠,٥٤
٢٠٠٧	٥١,٧٢٧,٥٠٠	٤٢,٦٤٠,٥٠٣	٧,٧٢٣,٠٤٣	١٤,٩	٠,٨٤
٢٠٠٨	٥٩,٨٦١,٩٠٠	٥٠,٧٧٥,٠٨١	١٠,١٣٢,٣٢٠	١٦,٩	٠,٩١
٢٠٠٩	٦٠,٤٠٨,٢١٦	٦٩,١٦٥,٥٢٣	١٠,٧٤٠,٢٦٠	١٧,٧	١,٠
٢٠١٠	٦١,٧٣٥,٣١٣	٨٤,٦٥٧,٤٦٧	٨,٤٦٥,٧٥٠	١٣,٧	١,١
٢٠١١	٨٠,٩٣٤,٧٩١	٩٦,٦٦٢,٧٦٦	٩,٦٦٦,٢٧٦	١١,٩	١,٢
٢٠١٢	١٠٢,٣٢٦,٨٩٨	١١٧,١٢٢,٩٣٠	١٢,٦٣١,٩٤٥	١٢,٣	١,٣
٢٠١٣	١١٩,٢٩٦,٦٦٣	١١٩,٧٠٢,٢٩٦	٢٠,٨٢١,٥٤٥	١٧,٤	١,٤
٢٠١٤	١٣٩,٦٤٠,٠٦٢	١٣٩,٦٤٠,٦٢٨	١٦,٣٤١,٦٥١	١١,٧	١,٣
٢٠١٥	٩٤,٠٤٨,٣٦٤	١١٩,٤٦٢,٤٢٩	١٨,٥٦٤,٧٠٠	١٩,٧	١,٢
٢٠١٦	٨١,٧٠٠,٨٠٣	١٠٥,٨٩٥,٧٢٢	١٥,٨٩٤,٠١٠	١٩,٤	٠,٨٩
٢٠١٧	٧٩,٠١١,٤٢١	١٠٠,٦٧١,١٦٠	١٦,٤٦٤,٥٠٠	٢٠,٨	٠,٨٧
٢٠١٨	٩١,٦٤٣,٦٦٧	١٠٤,١٥٨,١٨٣	١٣,٨٢٠,٣٠٠	١٥,١	٠,٩٣
٢٠١٩	١٠٥,٥٦٩,٦٨٦	١٣٣,١٠٧,٦١٦	٢٦,٩٣٢,٨٣٨	٢٥,٥	١,١
٢٠٢٠	١٢٠,١٦٠,٠٠٠	١٥٧,٨٦٩,٤٩٠	٢١,٤٧٨,٦٤٥	١٧,٩	٠,٨٢

(١) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦) الإيرادات والنفقات المصدر :- وزارة المالية ، الميزانية المعدلة ، ٢٠٠٧ .

(٢) السنوات (٢٠٠٧ - ٢٠١١) الإيرادات والنفقات ، وزارة المالية ، التخصيصات المالية (٢٠٠٧ - ٢٠١١) .

(٣) - السنوات (٢٠١٢ - ٢٠١٣) : الإيرادات والنفقات - الوقائع العراقية لسنوات ٢٠١٢ - ٢٠١٣ ، العدد ٤٢٣٣ - ٤٢٧٢ ، ص ٣٤ - ٣٧ .

(٤) - السنة ٢٠١٤ :- الإيرادات والنفقات والاتفاق الاستثماري مجلس النواب ، قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٤ .

(٥) السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٩) الإيرادات والنفقات ، الوقائع العراقية لسنوات متعددة وصفحات مختلفة

(٦) - السنوات (٢٠١٨ - ٢٠١٤) الاتفاق الاستثماري :- وزار التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، لسنوات متعددة ، وصفحات مختلفة .

(٧) السنوات (٢٠١٩ - ٢٠٢٠) الانفاق الاستثماري :- مجلس النواب قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية (٢٠١٩ - ٢٠٢٠) .

(٨) - العمود (٤) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٣) \ العمود (١) ١٠٠x .

وعليه فإن الجدول (٤٥)، يوضح أن إجمالي الإيرادات ، ففي عام ٢٠٠٤ بلغت (١٩,٢٦٨,٨٠٠) مليون دينار . أما إجمالي النفقات العامة (١٠٠, ١٤٥, ٢٠) مليون دينار ، ونسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإيرادات العامة تصل إلى (٢٢,١%) وقد كانت قيمة العجز بين الإيرادات والنفقات العامة تبلغ (٨٧٦٣٠٠) مليون دينار من إجمالي الموازنة العامة ونسبة العجز بلغت (٠,٣٨) ، وكانت تخصيصاً الإنفاق الاستثماري مبلغ قدره (٤,٢٥٤,٧٣٣) مليون دينار. أما في عام ٢٠٢٠ فقد ارتفعت الإيرادات العامة إلى (١٢٠,١٦٠,٠٠٠) مليون دينار مقابل قيمة إنفاق إجمالي يصل إلى (٤٩٠, ٨٦٩, ١٥٧) مليون دينار وعلى الرغم من الركود الاقتصادي العالمي بسبب أزمة كورونا في نهاية عام ٢٠١٩ ، وانخفاض أسعار النفط العالمية التي يعتمد عليها العراق، مقابل إنفاق استثماري بلغ (٢١,٤٧٨,٦٤٥) مليون دينار، وكانت نسبة (١٧,٩%) النفقات الاستثمارية من إجمالي الإيرادات العامة ، وبلغت نسبة العجز (٠,٨٢) . ولكن عموم الإنفاق قد يكون مصدراً للفساد المؤسساتي . لذلك فإن إصلاح الموازنة وتعزيز دور الرقابة العامة والشفافية على الأموال التي تنفق على المشروعات الاستثمارية ، إذ أن الفساد المؤسساتي يؤدي إلى أن أغلب النفقات تذهب إلى بعض المتنفذين وعليه فإن مؤشر السياسة المالية من المؤشرات الطارئة للاستثمارات نتيجة انخفاض النفقات الاستثمارية والفساد المؤسساتي المنتشر في مختلف مفاصل الدولة.

الفصل الثالث

**الأثار المترتبة للفساد المؤسساتي في المناخ الاستثماري
والسبل الكفيلة بالمعالجة في العراق**

المبحث الأول

أثر الفساد المؤسساتي في تراجع المناخ الاستثماري في العراق

المطلب الاول :- أثر الفساد المؤسساتي في المشروعات الاستثمارية

يؤثر الفساد المؤسساتي المستشري والقيود المؤسسية والروتين في منع الاستثمار في المشروعات الانتاجية . حيث عملية صنع القرارات الاستثمارية العامة في العراق تعاني من انخفاض في الربحية التي تؤدي إلى معدلات غير متوازنة في تنفيذ البرامج في المشروعات الاستثمارية نتيجة عدم وجود توازن في الانفاق الاستثماري للقطاعات الاقتصادية في الموازنة الاستثمارية ، والتي تؤدي إلى اخضاع الانفاق الاستثماري على المشروعات الاستثمارية غير المنتجة التي ترتب حاجاتها على وفق الأولويات الأساسية . إن أثر الفساد في العراق يستثني بعض الشركات الأجنبية من الاستثمار في المشروعات الأساسية ويعطل إنجاز بعض المشروعات التي يحتاجها العراق في النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي . وعليه فإن الفساد المؤسساتي يؤثر في تخفيض الكفاءة الاستثمارية ، وكذلك رفع التكاليف التشغيلية للمشروعات الاستثمارية وفي انخفاض الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال دفع الرشاوي من قبل المستثمرين المحليين والأجانب إلى المسؤولين عن عقود الاستثمارات عن المناقصات والتوريد. إن العراق يعد من الدول التي يستشري فيها الفساد . لذلك فإن تأثيره في المشروعات الاستثمارية يأتي من خلال انخفاض نسبة مساهمة الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المختلفة . وعليه فإن القدرة على متابعة المشروع الاستثماري في مستويات متدنية ، والسبب في ذلك هو التعقيدات المالية والإدارية في إنجاز أغلب المشروعات ، وغياب النظم المتطورة في دعم الإدارات العامة ، والقدرات المحدودة عند بعض موظفي إدارة المشروعات ، إذ تكون الاستثمارات في المشروعات غير الإنتاجية ذات تكاليف مرتفعة والتي لاتسد الحاجة من السلع والخدمات وخاصة في القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة على الأمد الطويل (البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، ٢٠١٥ ، ٣٥) . وسوف نتطرق إلى المشروعات الاستثمارية وأثر الفساد المؤسساتي فيها وكما يلي :

أولاً :- المشروعات الاستثمارية حسب نوع القطاع

يتطلب الاستثمار في المشروعات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية في العراق جهوداً بشرية وموارد مادية معينة. إلا أن الأهم من إنشاء هذه المشروعات ، هو تشغيلها وإدامتها والاستفادة منها فنياً وإنتاجياً واقتصادياً ، ومن هنا يبرز الاهتمام في المشروعات الاستثمارية بسبب أهميتها الاقتصادية . أما أهم العوائق التي تواجه الاستثمار في القطاعات الاقتصادية فهي الروتين والبيروقراطية نتيجة الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية ، مما يؤدي إلى تأخير إنجاز المعاملات الاستثمارية التي تمتد إلى فترات طويلة من أجل الموافقة في إنجاز المشروع الاستثماري وإجبار المستثمر على دفع الرشاوي من أجل إنجاز الموافقات في فترة قصيرة (كجة جي، ٢٠٠٨ ، ٤ - ٨) . لذلك يؤثر الفساد في تأخير المشروعات الاستثمارية وعدم تطورها في القطاعات الاقتصادية من خلال سوء توزيع الإنفاق الحكومي على المشروعات الأساسية بشكل صحيح ، نتيجة عدم وجود الخطط الواضحة في إختيار المشروعات الاستثمارية الناجحة ، والتركيز على المشروعات في بعض القطاعات غير المنتجة التي لا تستطيع زيادة الإنتاج بسبب العوائق التي تعترض بعض المشروعات من أجل الحصول على منفعة شخصية لبعض المتنفذين والمؤثرين على القرارات الاستثمارية . ولهذا نلاحظ إن هناك العديد من المشروعات الاستثمارية في بعض القطاعات الاقتصادية تكون وهمية وبدون علم الدولة أو بعلمها نتيجة الفساد المؤسساتي المستشري في أغلب المؤسسات الحكومية ، أو يعمل بعض المسؤولين عن القرارات الاستثمارية على تأخير إنجاز المشروعات الاستثمارية من أجل المصالح الخاصة إلى بعض الموظفين المؤثرين في القرارات الاستثمارية ، ما يؤدي إلى عدم إنجاز العديد من المشروعات التي من الممكن زيادة وتنويع الإنتاج والحد من البطالة والفقر .

وعليه فإن الوقوف على طبيعة المشروعات الاستثمارية في بعض القطاعات الاقتصادية التي سوف نتطرق لها ، ومن أجل تأثير الفساد المؤسساتي بشكل مباشر فيها إذ يؤثر على نمو المشروعات الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية وعدم وجود مساواة بينهما . أما تأثيره غير المباشر فيؤثر في الاستثمار في هذه المشروعات الاستثمارية إذ يؤدي إلى خفض الإنتاجية (Arlette ,2015,p7 - 8) . وهناك تأثير سلبي للفساد المؤسساتي في حجم ونوع الاستثمارات وحسب القطاعات الاقتصادية التي يتم التركيز عليها ومن خلال الآتي :-

١- عدد المشروعات الاستثمارية في القطاع الزراعي : يعد القطاع الزراعي في العراق من القطاعات الاقتصادية الحيوية ، الذي يرتبط بالأمن الغذائي . والمفترض أن يوفر السلة الغذائية لجميع افراد المجتمع العراقي ، وكذلك يمكن أن يقلل من الاستيرادات التي تتقل الموازنة العام من خلال الموارد المالية المخصصة إلى أستيراد أغلب المحاصيل الزراعية الاساسية . وقد شهد القطاع الزراعي تدهوراً واضحاً، ولم يحصل على أي تطور بسبب الأهمال والحروب والنهب والسلب وعدم خلق فرص للاستثمار. (علي ، ٢٠١٧ ، ٣٩٤) . من خلال توفير الحوافز والتسهيلات، وكذلك إنخفاض درجات المخاطر سوف تخلق مناخاً استثمارياً زراعياً يواكب التطورات عن طريق أذخالات والامكانات الحديثة في الزراعة ، وبناء القرى العصرية ، والمزارع النموذجية ، وإن زيادة عدد المشروعات الزراعية وتطبيق معايير الجودة والمواصفات العالمية في المشروعات الزراعية يخلق نوعاً من التنوع في الإنتاج الزراعي . ومن خلال الجدول (٤٦) الآتي ، يتضح إن عدد المشروعات الاستثمارية في القطاع الزراعي ومنها المشروعات المسجلة وغير المسجلة في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) . إن اغلب المشاريع الزراعية لاتصل إلى الاهداف المرسومة نتيجة الفساد المؤسسي المستشري في القطاع الزراعي . لقد بلغ عدد المشروعات الزراعية نحو (١٤٥) مشروعاً عام ٢٠٠٤ منها (٨٢) مشروعاً زراعياً متابعاً ومسجلاً في أستمارة المتابعة مقابل (٦٣) مشروعاً غير مسجل في سجل المتابعة ، وبلغت نسبة المشروعات المسجلة (٥٦,٦%) مقابل (٤٣,٤%) نسبة المشروعات غير المسجلة . أما في عام ٢٠٠٧ فقد أرتفع العدد إلى (٢٠٨) كان المسجل منها (١١٨) مشروعاً مقابل (٩٠) مشروعاً غير مسجل ، وكانت نسبة المشروعات المسجلة (٥٦,٧%) مقابل (٤٣,٣%) نسبة المشروعات غير المسجلة، وبدأ عدد هذه المشروعات بالانخفاض والارتفاع حسب أرتفاع أو انخفاض النفقات التي تخصص إلى القطاع الزراعي. أما عام ٢٠١١ فقد كانت هناك زيادة في عدد المشروعات الاستثمارية بلغ (٣٠٨) مشروعات زراعية منها (٣٠٤) مشروعات استثمارية مسجلة ومتابعة من قبل وزارة الزراعة مقابل (٤) فقط غير مسجلة في وزارة الزراعة ، وكانت نسبة المشروعات المسجلة من إجمالي عدد المشروعات الاستثمارية بلغت (٩٨,٧%) مقابل (١,٣%) نسبة غير مسجلة. أما في عام ٢٠٢٠ فقد وصل العدد إلى (٢٠٨) منها (١١٤) المشروعات المسجلة مقابل (٩٤) غير مسجلة ، وإن نسبة المشروعات الاستثمارية المسجلة بلغت (٥٤,٨%) مقابل (٤٥,٢%) نسبة غير المسجلة وقد كان عدد المشروعات بين عامي (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) (٤٧٤) مشروع منها (٢٧٢) مسجلاً مقابل (٢٠٢) غير مسجل حسب الملحق (٣).

الجدول (٤٦)

عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة وغير المسجلة للقطاع الزراعي في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنوات	عدد المشروعات (١)	عدد المشروعات المسجلة في استمارة المتابعة (٢)	عدد المشروعات غير المسجلة في استمارة المتابعة (٣)	نسبة المشروعات المسجلة من عدد المشروعات % (٤)	نسبة المشاريع غير المسجلة من عدد المشروعات % (٥)
٢٠٠٤	١٤٥	٨٢	٦٣	٥٦,٦	٤٣,٤
٢٠٠٥	١٢٠	٦٨	٥٢	٥٦,٧	٤٣,٣
٢٠٠٦	١٨٢	١٠٣	٧٩	٥٦,٦	٤٣,٤
٢٠٠٧	٢٠٨	١١٨	٩٠	٥٦,٧	٤٣,٣
٢٠٠٨	١٥١	٧٨	٧٣	٥١,٧	٤٨,٣
٢٠٠٩	١٧٨	١٥٦	٢٢	٨٧,٦	١٢,٤
٢٠١٠	١١٥	٧٤	٤١	٦٤,٣	٣٥,٧
٢٠١١	٣٠٨	٣٠٤	٤	٩٨,٧	١,٣
٢٠١٢	٣٠٢	٢٨٠	٢٣	٩٢,٤	٧,٦
٢٠١٣	٩٢	٦٥	٢٧	٧٠,٧	٢٩,٣
٢٠١٤	٨٧	٥٥	٣٢	٦٣,٢	٣٦,٨
٢٠١٥	١٢٤	٩	٣٢	٧٤,٢	٢٥,٨
٢٠١٦	١٥٨	٧١	٨٧	٤٤,٩	٥٥,١
٢٠١٧	١٨٠	١٥١	٢٩	٨٣,٩	١٦,١
٢٠١٨	١٤١	٨٠	٦١	٥٦,٧	٤٣,٣
٢٠١٩	١٢٥	٧٨	٤٧	٦٢,٤	٣٧,٦
٢٠٢٠	٢٠٨	١١٤	٩٤	٥٤,٨	٤٥,٢

(١) السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩) المصدر :- (١) - وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، العراق ، لسنوات مختلفة ، وصفحات متعددة .

(٢) - السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٤) :- وزارة التخطيط ، تقارير دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، شعبة تنمية القطاع الخاص الاستثمار المحلي والاجنبية الخاص في العراق ، صفحات متعددة ، العراق، ٢٠٢٠

(٣) - السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧) :- اتحاد الغرفة التجارية العراقية ، العراق ، ٢٠٢٠ صفحات متعددة .

(٤) - السنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) :- الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخريطة الاستثمارية ، العراق ٢٠٢١ ، صفحات متعددة.

(٥) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) العمود (٤ ، ٥) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢ ، ٣) \ العمود (١) x ١٠٠ .

حيث ذلك يدل على إن هناك متابعة ومراقبة من قبل الحكومة للمشروعات الاستثمارية ، ولكن دون جدوى نتيجة أثر الفساد المستشري في هذا القطاع الذي يحول دون تنفيذ المشروعات الاستثمارية حسب المواصفات العالمية بسبب عدم المتابعة والمحاسبة والمراقبة على الشركات الاستثمارية ، والاغلب منها شركات محلية غير متخصصة. وكذلك نتيجة الأرباح وخاصة عند احتلال داعش للمناطق الغربية الذي حال دون تنفيذ بعض المشروعات في تلك المناطق ، أما المناطق الجنوبية والوسطى منها فإن الفساد وعدم الاهتمام بالمشروعات حال دون تطور في الانتاجية الزراعية التي قد يكون بعض منها وهماً للحصول على الاموال من المشروعات غير المنفذة ولكن مسجلة دون وجود انتاج يسد أغلب الحاجات الأساسية للسكان ، وعلى الرغم من الفساد نلاحظ إن نسبة المشروعات المسجلة أعلى من إجمالي عدد المشروعات .

٢- عدد المشروعات الاستثمارية في القطاع الصناعي : يعد القطاع الصناعي من القطاعات الأساسية التي تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، فإذا كان هناك تطور في القطاع الصناعي يعني ذلك إن الدولة متطورة اقتصادياً ، وكما هو الحال في الدول المتقدمة . أما العراق فيعد هذا القطاع من القطاعات التي لاتسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ماعدا القطاع النفطي من خلال الصناعة الاستخراجية . كما أن هذا القطاع لم يستطع تأمين المستلزمات الضرورية ومنها السلع الصناعية الأساسية والضرورية ، ومن خلال ذلك تراجعت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (جاسم ، ٢٠١٠ ، ٨) . لذلك فإن زيادة عدد المشروعات في الصناعة الاستخراجية والإنتاجية سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية في العراق، والتي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى الدخل في المجتمع ، وارتفاع متوسط نصيب الفرد ، فضلاً عن أهميته في توفير الخدمات وفرص العمل ، وتسهم زيادة المشروعات الاستثمارية الصناعية في توفير التخصصات المختلفة من المهندسين والعمال الماهرة والفنيين والإداريين ، من خلال دور الصناعة في إنتاج السلع والخدمات التي تساعد على إشباع حاجات المجتمع وتصدير الفائض منها للخارج ، مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة وتنوع مصادر الدخل . إن توفير البنية التحتية الملائمة للاستثمار الصناعي في العراق من خلال زيادة الاستثمارات التي تساعد على استمرارية الإنتاج الصناعي من توفير الماء والكهرباء والاتصالات والمواصلات ووضعها في خدمة المستثمرين الأجانب والمحليين من أجل استمرار المشروعات الاستثمارية الصناعية في الإنتاج ،

وتسهم في ضعف تكاليف الإنتاج الصناعية (مانع ، ٢٠٢١ ، ١٧ - ١٨) . ويتضح من الجدول (٤٧) الآتي ، إن عدد المشروعات في عام ٢٠٠٤ تبلغ (٦٥) مشروعاً منها (٥٢) مشروعاً مسجلاً و (١٣) مشروعاً غير مسجلاً ، وبنسبة مسجلة بلغت (٨٠,٠%) وغير مسجلة (٢٠,٠%)، وقد ازدادت المشروعات إلى (٢٦٨) مشروعاً منها (٢٥٦) مسجلاً مقابل (١٢) مشروعاً غير مسجل بسبب تأخير الإجراءات عام ٢٠١٢، وفي العام نفسه بلغت نسبة المشروعات المسجلة (٩٦,٧ %) مقابل (٣,٣ %) لغير المسجلة، وقد زادت المشروعات في القطاع الصناعي نتيجة زيادة الإنفاق الاستثماري في هذا القطاع. أما اقل عدد للمروعات الاستثمارية فقد كان في عام ٢٠١٩ والتي بلغت (٥٧) مشروعاً استثمارياً منها (٤٨) مسجلة (٩) غير مسجلة وبنسبة مشروعات مسجلة (٨٤,٢%) وغير مسجلة (١٥,٨%) ، أرتفع عدد المشروعات إلى (١٠٩) عام ٢٠٢٠ منها (٩٦) مشروعاً مسجلاً و (١٣) غير مسجل وكانت نسبة المسجلة تصل إلى (٨٨,١%) مقابل (١١,٩%) غير مسجلة ، وفي عامي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) بلغت المسجلة منها (٧٦٨) مقابل (١٤٥) غير مسجل . أما الاعوام (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) فقد وصلت المسجلة منها (١٨٨) مقابل (٤٠) غير مسجلة حسب الملحق (٤). وعليه فإن السبب في قلة المشروعات هو انخفاض في اسعار النفط في المدة (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) ، مما أدى إلى انخفاض الانفاق الاستثماري على المشروعات الصناعية ، بسبب الاوضاع الأمنية غير المستقرة ، والركود الاقتصادي الذي اثر على النشاط الاقتصادي في العراق . كما أن المشروعات الاستثمارية في الصناعة قد لاتفي بالغرض المطلوب نتيجة تأثر هذا القطاع بالفساد ، وماتعرض له قطاع الصناعة من النهب والسلب نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق .

الجدول (٤٧)

عدد المشروعات الاستثمارية المسجلة وغير المسجلة للقطاع الصناعي في العراق للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤)

السنوات	عدد المشروعات (١)	عدد المشروعات المسجلة في استثمار المتابعة (٢)	عدد المشروعات غير المسجلة في استثمار المتابعة (٣)	نسبة المشروعات المسجلة من عدد المشروعات % (٤)	نسبة المشاريع غير المسجلة من عدد المشروعات % (٥)
٢٠٠٤	٦٥	٥٢	١٣	٨٠,٠	٢٠,٠
٢٠٠٥	١٢٤	١١٣	١١	٩١,١	٨,٩
٢٠٠٦	٢٠٦	١٦٥	٤١	٨٠,١	١٩,٩
٢٠٠٧	٢٤٧	١٩٨	٤٩	٨٠,٢	١٩,٨
٢٠٠٨	٢٧١	٢٤٠	٣١	٨٨,٦	١١,٤
٢٠٠٩	٢٦٦	١٣١	١٣٥	٤٩,٢	٥٠,٨
٢٠١٠	٢٥٤	١٦٣	٩١	٦٤,٢	٣٥,٨
٢٠١١	٢٤٢	٢٣٣	٩	٩٦,٣	٣,٧
٢٠١٢	٢٦٨	٢٥٦	١٢	٩٦,٧	٣,٣
٢٠١٣	٧٠	٥٥	١٥	٧٨,٦	٢١,٤
٢٠١٤	٢٤٠	٢١٩	٢١	٩١,٣	٨,٧
٢٠١٥	١٥٩	١٤٣	١٦	٨٩,٩	١٠,١
٢٠١٦	١١٣	٨١	٣٢	٧١,٧	٢٨,٣
٢٠١٧	١٢٧	١٠٢	٢٥	٨٠,٣	١٩,٧
٢٠١٨	٦٢	٤٤	١٨	٧١,٠	٢٩,٠
٢٠١٩	٥٧	٤٨	٩	٨٤,٢	١٥,٨
٢٠٢٠	١٠٩	٩٦	١٣	٨٨,١	١١,٩

المصدر :- (١) - وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، العراق ، لسنوات مختلفة ، صفحات متعددة.

(٢) -السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٤) :وزارة التخطيط ، تقارير دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، شعبة تنمية القطاع الخاص الاستثمار المحلي والاجنبية الخاص في العراق ،العراق ، ٢٠٢٠، صفحات متعددة .

(٣) - السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧) : اتحاد الغرفة التجارية العراقية ، العراق ٢٠٢٠ ، صفحات متعددة.

(٤) - السنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) :- الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخريطة الاستثمارية ، العراق ٢٠٢١ ، صفحات متعددة .

(٥) - السنوات (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤) العمود (٤ ، ٥) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢ ، ٣) \العمود (١) x ١٠٠ .

٣ - عدد المشروعات الاستثمارية في قطاع النفط : إن اعتماد العراق على قطاع النفط في تمويل موازنته العامة ، ومن أجل تعزيز طاقته الانتاجية في زيادة الإنتاج والتصدير ، يسعى العراق في زيادة الاستثمار في المشروعات النفطية ، وكما ان هذه المشروعات في القطاع النفطي بشقيها (الاستخراجي والتحويلي) تستوعب استثمارات كثيرة من أجل تمكين العراق من تنويع وتطوير الاقتصاد الريعي (WORLD BANK, 2020, 5). وعليه فإن الجهود التي تبذل في تطوير الصناعة النفطية، بما فيها الابار والانابيب ومحطات الضخ والموانئ ، وكذلك تطوير حقول الغاز المحترق والملوث للبيئة وتصديره ، والاستفادة منه في تمويل المحطات الكهربائية بالغاز بدلاً من الاستيراد. لذلك فإن تطوير الصناعة النفطية وبنيتها التحتية ومعداتنا تحتاج الى جهود كبيرة وسياسة نفطية تكثف الجهود لإعادة إعمار القطاع النفطي من خلال زيادة المشروعات الاستثمارية التي يسعى إليها العراق (نعمة ، ٢٠١٥ ، ٢٧ - ٣٠). ويتضح من الجدول (٤٨) ، عدد المشاريع المسجلة وغير المسجلة في القطاع النفطي .

الجدول (٤٨)

عدد المشروعات الاستثمارية المسجلة وغير المسجلة في قطاع النفط في العراق للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤)

السنوات	عدد المشروعات (١)	عدد المشروعات المسجلة في استثمار المتابعة (٢)	عدد المشروعات غير المسجلة في استثمار المتابعة (٣)	نسبة المشروعات المسجلة من عدد المشروعات % (٤)	نسبة المشروعات غير المسجلة من عدد المشروعات % (٥)
٢٠٠٤	٢٢	١٦	٦	٧٢,٨	٢٧,٢
٢٠٠٥	٦٤	٥٢	١٢	٨١,٣	١٨,٧
٢٠٠٦	٤٣	٣٩	٤	٩٠,٧	٩,٣
٢٠٠٧	٣٧	٣٣	٤	٨٩,٢	١٠,٨
٢٠٠٨	٢٣	٢٢	١	٩٥,٧	٤,٣
٢٠٠٩	٣٩	٢٤	١٥	٦١,٥	٣٨,٥
٢٠١٠	٥٣	٢٠	٣٣	٣٧,٧	٦٢,٣
٢٠١١	٦٠	٥٨	٢	٩٦,٧	٣,٣
٢٠١٢	١٦١	١٥٦	٥	٩٦,٩	٣,١
٢٠١٣	١٤٦	١٣٦	١٠	٩٣,٢	٦,٨
٢٠١٤	٦٨	٥٤	١٤	٧٩,٤	٢٠,٦
٢٠١٥	٣٨	٣٠	٨	٧٨,٩	٢١,١
٢٠١٦	٢٦	٢٢	٤	٨٤,٦	١٥,٤
٢٠١٧	٢٢	١٦	٦	٧٢,٧	٢٧,٣
٢٠١٨	٤٢	٣٦	٦	٨٥,٧	١٤,٣
٢٠١٩	٦٨	٥٦	١٢	٨٢,٤	١٧,٦
٢٠٢٠	٧١	٦٨	٣	٩٥,٨	٤,٢

المصدر :- (١) - وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، العراق ، لسنوات مختلفة ، صفحات متعددة .

(٢) -السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٤) :- وزارة التخطيط ، تقارير دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، شعبة تنمية القطاع الخاص الاستثمار المحلي والاجنبية الخاص في العراق،العراق ، ٢٠٢٠، صفحات متعددة.

(٣) السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧) :- اتحاد الغرفة التجارية العراقية ، العراق ٢٠٢٠ ، صفحات متعددة.

(٤) السنوات (٢٠١٨-٢٠٢٠):-الهيئة الوطنية للاستثمار،الخريطة الاستثمارية،العراق ٢٠٢١، صفحات متعددة

(٥) السنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٠)العمود (٤، ٥) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢ ، ٣) \ العمود (١) x
١٠٠

يوضح الجدول (٤٨) السابق، إن عدد المشروعات الاستثمارية في قطاع النفط عام ٢٠٠٤ بلغ (٢٢) مشروعاً منها (١٦) مسجلاً و(٦) غير مسجل ، وقد ازداد عدد المشروعات في عام ٢٠١٢ إلى (١٦١) منها (١٥٦) مسجلاً ومتابعاً من قبل المسؤولين في هيئة الاستثمار الوطنية مقابل (٥) مشروعات غير مسجلة بسبب تأخير الإجراءات وهي السنة الأكثر عدد للمشروعات خلال مدة الدراسة في حين أن عام ٢٠١٩ قد شهد انخفاض في عدد المشروعات وقد بلغت (٦٨) منها (٥٦) ونسبة (٨٢%) مسجلة ، و(١٢) مشروع غير مسجل ونسبة (١٧,٦%) . وقد إنخفض عدد المشروعات عام ٢٠٢٠ إلى (٧١) منها (٦٨) مسجلة مقابل (٣) غير مسجلة ، وكانت نسبة المسجلة من المشروعات وصلت إلى (٩٥,٨%) ، ونسبة المشروعات غير المسجلة إنخفضت إلى (٤,٢%) ، إن سبب إنخفاض المشروعات الاستثمارية في قطاع النفط وخاصة عام ٢٠٢٠ جاءت نتيجة لجائحة كورونا الذي أثر بالنشاط الاقتصادي في مختلف دول العالم منها العراق ، مما أدى إلى إنخفاض الاستثمارات في العالم بسبب الركود الاقتصادي وإنخفاض أسعار النفط نتيجة إنخفاض الطلب على النفط وخاصة في الدول الريعية.

فمن خلال أهمية النفط الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي فقد زادت المشروعات الاستثمارية النفطية حيث إن المسجلة منها والمتابعة من قبل اللجان الخاصة بالاستثمار في أغلب الأحيان أعلى من غير المسجلة خلال مدة الدراسة. وعلى الرغم من زيادة المشروعات في قطاع النفط ولكن لم تصل إلى الأهداف المرسومة في زيادة إنتاج النفط نتيجة تأثر بعض المشروعات بالفساد المؤسسي المستشري في هذا القطاع الحيوي . وفي عامي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) كانت المسجلة (١٦٢) مقابل (٢٧) غير مسجلة ومع مقارنتها مع عامي (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) فقد إنخفضت المسجلة إلى (١٦٠) مقابل إنخفاض (٢١) غير مسجل حسب الملحق (٥) ، بسبب أنتشار الفساد في هذا القطاع واحتلال الجماعات الارهابية بعض مناطق العراق ، مما أدى ذلك إلى عزوف اغلب الشركات العالمية عن الاستثمار في العراق ، وقد كانت أستراتيجية الدولة القضاء على المجاميع الارهابية وتحرير المناطق المحتلة ، إذ إن الحكومة العراقية تركز الانفاق على تسليح القوات الأمنية ، وكذلك فالمشروعات الاستثمارية في قطاع النفط اثر فيها الفساد الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الانتاج لدى الشركات الاستثمارية مما يؤثر سلباً في انخفاض الإيرادات النفطية مع انخفاض الاسعار العالمية للنفط .

٤- عدد المشروعات الاستثمارية في قطاع الكهرباء :- هناك العديد من الفرص الاستثمارية التي ركزت على قطاع الكهرباء في العراق إذ إن الحكومة العراقية تهدف زيادة عدد المشروعات من أجل زيادة قدرة الطاقة الكهربائية عن طريق تحفيز المستثمرين في مجال البناء والتجهيز والتشغيل . وقد زاد الاستهلاك المحلي للطاقة الكهربائية بشكل سريع بسبب الطلب المتزايد من قبل الأسر، حيث إن أهم عنصر من عناصر البنية التحتية هو توفير الطاقة الكهربائية. ويمثل قطاع الكهرباء التشابك الخلفي في تنشيط الصناعات الكبيرة، والقطاع النفطي ، أما التشابك الأمامي لقطاع الكهرباء فيتمثل بتنشيط قطاع الصناعة والزراعة والتجارة والكثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى (الخارطة الاستثمارية ، ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ ، ٢٢) . وتعد الطاقة الكهربائية من أهم الأنشطة الصناعية نتيجة تعدد أوجه استعمالها في مختلف القطاعات الاقتصادية الصناعي والزراعي والتجاري ، إذ تزداد الأهمية في المناطق الحارة في الصيف والمناطق الباردة في الشتاء ، والعراق لا يحقق الاكتفاء الذاتي في مسألة الكهرباء على الرغم من الأموال الطائلة التي بذلت على المشروعات في هذا المجال . ونتيجة لذلك تأثر قطاع الكهرباء بالفساد المستشري فيه والمحسوبة والمنسوبة والتضخم في اعداد الموظفين الذي لاينسجم مع الانتاج الكهربائي ، وزيادة الطلب على الكهرباء التي لاتسد حاجة العراق من الطاقة الكهربائية (الاسدي، والشريفي ، ٢٠١٥ ، ٨٦). وكما إن الجدول (٤٩) يأتي يوضح عدد المشروعات الاستثمارية المسجلة وغير المسجلة .

الجدول (٤٩)

عدد المشروعات الاستثمارية المسجلة وغير المسجلة في قطاع الكهرباء في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنوات	إجمالي المشروعات (١)	عدد المشروعات المسجلة في استثمار المتابعة (٢)	عدد المشروعات غير المسجلة في استثمار المتابعة (٣)	نسبة المشروعات المسجلة من إجمالي المشروعات % (٤)	نسبة المشروعات غير المسجلة من إجمالي المشروعات % (٥)
٢٠٠٤	٨٠	٦٠	٢٠	٧٥,٠	٢٥,٠
٢٠٠٥	٦٥	٥٥	١٠	٨٤,٦	١٥,٤
٢٠٠٦	٦٩	٥٢	١٧	٧٥,٤	٢٤,٦
٢٠٠٧	٦٦	٣٨	٢٨	٥٧,٦	٤٢,٤
٢٠٠٨	٤٢	٢٨	١٤	٦٦,٧	٣٣,٣
٢٠٠٩	٤٢	٣٧	٥	٨٨,١	١١,٩
٢٠١٠	٧٩	٧٨	١	٩٨,٧	١,٣
٢٠١١	٨١	٨٠	١	٩٨,٨	١,٢
٢٠١٢	٧٠	٦٧	٣	٩٥,٧	٤,٣
٢٠١٣	٦١	٥٢	٩	٨٥,٢	١٤,٨
٢٠١٤	٥٠	٤٣	٧	٨٦,٠	١٤,٠
٢٠١٥	٦٨	٦٣	٥	٩٢,٦	٧,٤
٢٠١٦	٣٨	٣٤	٤	٨٩,٥	١٠,٥
٢٠١٧	٢٢	٢٠	٢	٩٠,٩	٩,١
٢٠١٨	١٤	١٠	٤	٧١,٤	٢٨,٦
٢٠١٩	٢٣	١٧	٦	٧٣,٩	٢٦,١
٢٠٢٠	٢٥	١٨	٧	٧٢,٠	٢٨,٠

المصدر :- (١) وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، العراق ، لسنوات مختلفة، وصفحات متعددة .

(٢) - السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٤) :- وزارة التخطيط ، تقارير دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، شعبة تنمية القطاع الخاص الاستثمار المحلي والاجنبية الخاص في العراق ، العراق ، ٢٠٢٠، صفحات متعددة.

(٣) - السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧) اتحاد الغرفة التجارية العراقية ، العراق ، ٢٠٢٠ ، صفحات متعددة .

(٤) - السنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) :- الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخريطة الاستثمارية ، العراق ٢٠٢١ ، صفحات متعددة.

(٥) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) ، العمود (٤ ، ٥) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢ ، ٣) \ العمود (١) x ١٠٠ .

يوضح الجدول السابق ، إن المشروعات الاستثمارية عام ٢٠٠٤ بلغت (٨٠) مشروعاً منها (٦٠) مشروعاً مسجلاً منجزاً وغير منجز ، مقابل (٢٠) غير مسجل في لجنة المتابعة الخاصة في المشروعات التابعة إلى هيئة الاستثمار الوطنية ونسبة تبلغ (٧٥,٠%) مسجلة مقابل (٢٥,٠%) غير مسجلة . وكان أعلى عدد المشروعات الاستثمارية في قطاع الكهرباء في عام ٢٠١١ ، إذ بلغ عددها (٨١) منها (٨٠) مشروعاً مسجلاً ومتابعاً من قبل لجنة المشروعات الاستثماري ، ومشروع واحد غير مسجل بسبب عدم اكتمال الاجراءات القانونية أو عدم الانتهاء من الاجراءات الادارية . أما أقل عدد للمشاريع في قطاع الكهرباء فكان عام ٢٠١٨ ، وقد بلغ عددها (١٤) منها (١٠) مشروعات مسجلة ومتابعة من قبل هيئة الاستثمار الوطنية وكذلك متابعة من قبل اللجنة الوزارية في وزارة الكهرباء مقابل (٤) مشروعات استثمارية غير مسجلة ، نتيجة عدم اكتمال الاجراءات التي تخص الموافقات على إنشاء المشروع الاستثماري في قطاع الكهرباء خلال فترات متباعدة من مدة الدراسة . أما في عام ٢٠٢٠ فقد بلغت عدد المشروعات في قطاع الكهرباء (٢٥) مشروعاً منها (١٨) مشروعاً مسجلاً منجزاً وغير منجز مقابل (٧) مشروعات قيد التسجيل وغير منجز . وكانت (٧٢%) نسبة المسجلة مقابل (٢٨,٠%) نسبة غير المسجلة . أما نسبة المسجلة خلال عامي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) فقد وصلت نسبة المسجلة (٧١,٩%) مقابل (٢٨,١%) غير مسجلة ، بينما في عامي (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) ارتفعت نسبة المسجلة إلى (٧٢,٤%) مقابل إنخفاض نسبة المشروعات غير المسجلة بلغ (٢٧,٦%) وحسب الملحق (٦). وعليه فإن من أهم أسباب إنخفاض إنتاج الطاقة الكهربائية ، وعدم استقرار الكهرباء في العراق وجود الفساد المؤسساتي الذي أدى إلى وجود مشكلات في توزيع الكهرباء ، وعدم وجود المتابعة والمراقبة، وعدم التعاقد مع الشركات العالمية في تأهيل وصيانة المحطات التوليدية في العراق (عبد الحسن، بدون سنة طبع ، ١٦٦) .

٥- عدد المشروعات الاستثمارية في قطاع البلديات والاشغال العامة :- لقد كانت زيادة عدد المشروعات الاستثمارية في العراق في هذا القطاع . وكما يوضح الجدول (٥٠) التالي ، عدد المشروعات الاستثمارية المسجلة وغير المسجلة في قطاع البلديات والاشغال العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) . إذ أن أكثر عدد المشروعات الاستثمارية كان في قطاع البلديات في عام ٢٠٠٤ ، إذ بلغ عدد المشاريع (١٤٥) مشروعاً منها (٦٠) مشروعاً مسجلاً منجزاً وغير منجز مقابل (٨٥) مشروعاً غير مسجل ، وقد كانت نسبة المشروعات المسجلة (٤١,٤%) مقابل (٥٨,٦%) غير

مسجلة ، حيث هذه النسبة جاءت نتيجة الوضع الأمني غير المستقر ، وإنخفاض التخصيصات لقطاع البلديات . حتى أرتفع عدد المشروعات في عام ٢٠١٢ وبلغت عدد المشروعات (١٤٧) مشروعاً بسبب ارتفاع اسعار النفط . وفي عام ٢٠١٨ وبلغ عدد المشروعات (٢٢٠) مشروعاً استثمارياً في قطاع البلديات والاشغال العامة من الموازنة الاستثمارية في العام نفسه ، و كان عدد المشروعات المسجلة منها (١٤١) مشروعاً مسجلاً ومتابعاً من قبل هيئة الاستثمار الوطنية مقابل (٧٩) مشروعاً غير مسجل نتيجة عدم اكتمال الاجراءات الادارية والقانونية لانجاز هذه المشروعات. أما اقل عدد فكان عام ٢٠٢٠ إذ بلغ عددها (٢٨) مشروعاً استثمارياً منها (٢٥) مسجلاً ومتابعاً من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار و(٣) مشروعات استثمارية غير مسجلة بسبب عدم اكتمال الاجراءات القانونية والادارية الخاصة بإنجاز المشروعات . لذلك فإن أكثر عدد المشروعات كان خلال المدة (٢٠١٣ - ٢٠١٧) ، إذ بلغت (٧٥١) منها (٨٢) غير مسجل مقابل (٦٦٩) مشروعاً مسجلاً ، وكانت نسبة المشروعات المسجلة من عدد المشاريع (٨٩,٥ %) مقابل نسبة (١٠,٩ %) غير مسجلة . أما اقل عدد للمشروعات الاستثمارية فكان خلال المدة (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) التي بلغ عددها (٤٦٣) مشروعاً استثمارياً منها (٣١٢) عدد المشروعات المسجلة مقابل (١٥١) مشروع غير مسجل ، حيث إن نسبة (٧٣,٨ %) من المشاريع المسجلة من عدد المشروعات الاستثمارية مقابل (٢٦,٢ %) نسبة غير المسجلة من عدد المشروعات الاستثمارية وحسب الملحق (٧) .

الجدول (٥٠)

المشروعات الاستثمارية المسجلة وغير المسجلة في قطاع البلديات في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنوات	عدد المشروعات (١)	عدد المشروعات المسجلة في استثمار المتابعة (٢)	عدد المشروعات غير المسجلة في استثمار المتابعة (٣)	نسبة المشروعات المسجلة من عدد المشروعات % (٤)	نسبة المشروعات غير المسجلة من عدد المشروعات % (٥)
٢٠٠٤	١٤٥	٦٠	٨٥	٤١,٤	٥٨,٦
٢٠٠٥	١٣٣	١٠٩	٢٤	٨٢,٠	١٨,٠
٢٠٠٦	١٢٩	١٠٩	٢٠	٨٤,٥	١٥,٥
٢٠٠٧	١١٣	١٠٠	١٣	٨٨,٥	١١,٥
٢٠٠٨	٢١٠	٢٠٦	٤	٩٨,١	١,٩
٢٠٠٩	١٢٧	١٠٣	٢٤	٨١,١	١٨,٩
٢٠١٠	٢٠٨	٢٠٠	٨	٩٦,٢	٣,٨
٢٠١١	١٢٠	١١٨	٢	٩٨,٣	١,٧
٢٠١٢	١٤٧	١١٥	٣٢	٧٨,٢	٢١,٨
٢٠١٣	١٤٨	١٣٣	١٥	٨٩,٩	١٠,١
٢٠١٤	١٤١	١٣٥	٦	٩٥,٦	٤,٤
٢٠١٥	١٢٤	١١٨	٦	٩٥,٢	٤,٨
٢٠١٦	١٥٨	١٢٦	٣٢	٧٩,٧	٢٠,٣
٢٠١٧	١٨٠	١٥٧	٢٣	٨٧,٢	١٢,٨
٢٠١٨	٢٢٠	١٤١	٧٩	٦٤,١	٣٥,٩
٢٠١٩	٢١٥	١٤٦	٦٩	٦٧,٩	٣٢,١
٢٠٢٠	٢٨	٢٥	٣	٨٩,٣	١٠,٧

المصدر :- (١) - وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية للسنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩)
(٢) - السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٤) :- وزارة التخطيط ، تقارير دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، شعبة تنمية القطاع الخاص الاستثمار المحلي والاجنبية الخاص في العراق ، العراق ، ٢٠٢٠ ، صفحات متعددة.

(٣) - السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧) :- اتحاد الغرفة التجارية العراقية ٢٠٢٠ ، صفحات متعددة .

(٤) - السنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) :- الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخريطة الاستثمارية ، العراق ٢٠٢١ ، صفحات متعددة.

(٥) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) العمود (٤ ، ٥) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢ ، ٣) \ العمود (١) x ١٠٠

ثانياً : - تكاليف تنفيذ المشروعات الاستثمارية المنجزة وغير المنجزة حسب نوع القطاع

هناك العديد من المشكلات التي تمنع تنفيذ المشروعات الاستثمارية ، ومنها زيادة تكاليف المشروعات المنجزة ، مما يضطر بعض المستثمرين إلى الابتعاد عن تنفيذها نتيجة الفساد المؤسساتي، الذي يؤدي إلى صعوبة الإجراءات الإدارية في بعض المؤسسات الحكومية لتخصيص الأراضي التي تأخذ مدة ليست بالقليلة ومن ثم تؤثر في المباشرة بتنفيذها . وكذلك وجود بعض التجاوز على الأراضي المخصصة لأغراض الاستثمار مما يتعذر تنفيذ المشروع لصعوبة إجراءات رفع التجاوز أو يضطر بعض المستثمرين إلى دفع تكاليف إضافية من أجل منع التجاوز أو إعطاء بعض المشروعات إلى الشركات التي لاتمتلك إمكانيات المالية لتنفيذ المشروعات نتيجة عدم كفاءتها ، وفي بعض الحالات تكون الشركات الاستثمارية مفلسة ، وخاصة في المشروعات الضخمة . وهناك بعض الشركات تنقصها الخبرة الفنية والكفاءة التي يتم التعاقد معها في تنفيذ المشروعات الاستثمارية نتيجة الفساد مما ينعكس سلباً على تنفيذ المشروعات وتوقفها والدخول في مشكلات قانونية وإدارية ، وهذا ما يؤثر في توقف إنجاز بعض المشروعات الاستثمارية . وعليه فإن الفساد المؤسساتي يؤثر في مناخ الاستثمار في العراق من خلال تأثيره في حجم ونوعية المشروعات الاستثمارية ويؤدي إلى تضخم نفقاتها المالية ، ما يؤثر في نسبة الانجاز في تلك المشروعات من خلال عدم وجود ارقام صحيحة في نسبة الانجازات على الرغم من النفقات الاستثمارية على بعض المشروعات التي لاتفي بالغرض المطلوب في تنمية القطاعات الاقتصادية بل بالعكس تصبح مشروعات خاسرة وليست رابحة وغير كفوءة نتيجة دفع الرشاوي من قبل اغلب المستثمرين من أجل تمديد مدة أو اعطاء نسبة إنجاز غير صحيحة عن المشروع الاستثماري (علي ، ٢٠١٧ ، ٣٩٩) .

وهناك العديد من المشروعات الاستثمارية غير منجزة ، وقد تكون هذه المشروعات وهمية أو متلكئة ، أو نتيجة أثر الفساد المؤسساتي الذي يحول دون إنجاز اغلب المشروعات الاستثمارية . حيث إن الحكومة العراقية تشجع على استقبال مختلف الشركات الاجنبية والمحلية للاستثمار في العراق . وقد سمحت الحكومة العراقية للشركات الاستثمارية الاجنبية بتشغيل (٥٠ %) من العمالة الاجنبية، وفرض الشروط على هذه الشركات تشغيل (٥٠ %) من القوى العاملة العراقية من أجل التقليل من البطالة والفقر ، وتشجع الحكومة المستثمرين من خلال توفير قروض ميسرة على أن تكون نسب الإنجاز للمشروع (٢٥ %) . وهناك العديد من المشروعات الاستثمارية غير منجزة ، إذ إن بعض

المشروعات نسبة إنجازها صفر رغم النفقات الاستثمارية المرتفعة، نتيجة الوضع الأمني أو تعرض بعض المشروعات للعمليات العسكرية، أو تخفيض بعض التخصيصات الاستثمارية لهذه المشروعات. لذلك فإن هناك نسب متفاوتة في المشروعات التي لم تتجزأ (هيئة الاستثمار الوطنية، ٢٠٢١، ٣-٤). وعليه فإن هناك إنخفاضاً في نسبة التخصيصات الاستثمارية مقارنة بنسبة التخصيصات التشغيلية ، إذ تكون الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الحكومية للاستثمارات أعلى من نسبة التخصيصات في النفقات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية ، وعلى الرغم من أن نسبة النفقات الاستثمارية منخفضة إلا إنها تتعرض إلى الفساد الذي يحول دون تنفيذ بعض المشروعات من خلال هدر الأموال عن طريق العقود الحكومية التي يبرمها مع بعض الشركات الاستثمارية غير الرصينة. لقد شهد الاقتصاد العراقي تدهوراً في مختلف القطاعات الاقتصادية ، إذ إن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي أعلى من مساهمة القطاعات غير النفطية ، ولهذا نلاحظ إن الاقتصاد العراقي يعتمد في تمويل الموازنة العامة للدولة على الإيرادات النفطية مقابل إنخفاض في الإيرادات غير النفطية في تمويل الموازنة . ومن خلال ذلك سوف نتطرق في الجدول (٥١) الآتي إلى النفقات الاستثمارية المخططة والفعالية ونسب التنفيذ في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) .

الجدول (٥١)

النفقات الاستثمارية المخططة والفعالية للمشروعات المسجلة وغير المسجلة ونسب التنفيذ في العراق
للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنوات	النفقات الاستثمارية المخططة للمشروعات المسجلة وغير المسجلة (١)	النفقات الاستثمارية الفعلية للمشروعات المسجلة (٢)	نسبة التنفيذ % (٣)
٢٠٠٤	٥,٧٥٢,٢١٢	٣,٠١٤,٧٣٣	٥٢,٤
٢٠٠٥	٧,٥٥٠,٠٠٠	٤,٥٧٢,٠١٨	٦٠,٦
٢٠٠٦	٩,٢٧٢,٠٠٠	٦,٠٢٧,٦٨٠	٦٥,٠
٢٠٠٧	١٢,٦٦٥,٣٠٥	٧,٧٢٣,٠٤٤	٦١,٠
٢٠٠٨	٢٥,٣٣٥,٠١٥	١١,٨٨٠,٦٧٥	٤٦,٩
٢٠٠٩	١٥,٠١٧,٤٤٢	١٠,٥١٣,٤٠٥	٧٠,٠
٢٠١٠	٢٣,٦٧٦,٧٧٣	١٥,٥٥٣,٣٤١	٦٥,٧
٢٠١١	٣٠,٠٦٦,٢٩٣	١٧,٨٣٢,١١٢	٥٩,٣
٢٠١٢	٣٧,١٧٧,٨٩٧	٢٩,٣٥٠,٩٥٣	٧٨,٩
٢٠١٣	٥٥,١٠٨,٦٠٢	٤٠,٣٨٠,٧٥٠	٧٣,٣
* ٢٠١٤	-----	٣٥,٤٥٠,٤٥٢	-----
٢٠١٥	٤١,٢١٤,٠٣٧	١٨,٥٨٤,٦٧٦	٤٥,١
٢٠١٦	٢٥,٧٤٦,٣١١	١٥,٨٩٤,٠٠٨	٦١,٧
٢٠١٧	٢٥,٤٥٤,٠١٨	١٦,٤٦٤,٤٦١	٦٤,٧
٢٠١٨	٢٤,٦٥٠,١١٢	١٣,٨٢٠,٣٣٢	٥٦,١
٢٠١٩	٣٣,٠٤٨,٥٠٦	٢٦,٩٣٢,٨٣٨	٨١,٥
٢٠٢٠	٣٥,٢٩٥,٦٧٥	٢١,٤٧٨,٦٤٥	٦٠,٨

(١) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠١٨) المصدر :- يونس ، عدنان حسين ، إجراءات وآليات مقترحة لتنفيذ مشاريع إعادة الأعمار والتنمية الاقتصادية في العراق للحد من الفساد ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد (٤١) ، الإمارات ، ٢٠٢٠، ص ٢٩ .

(٢) - السنة ٢٠١٩ الوقائع العراقية ، العدد (٤٥٢٩) ، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق ، وزارة العدل ، العراق ، ٢٠١٩ .

(٣) السنة ٢٠٢٠ ، جمهورية العراق ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، الدائرة القانونية ، قسم التشريع ، العراق ، ٢٠٢٠ .

ملاحظة :- الموازنة المالية لسنة ٢٠١٤ لم يجري الاتفاق عليها وإقرارها ، ومن ثم لم يتم التعرف على نسبة التنفيذ . العمود

(٣) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢) \ العمود (١) x ١٠٠

يتضح من خلال الجدول (٥١)، إن الموازنات العامة في العراق في السنوات السابقة تتسم بإنخفاض النفقات الاستثمارية ، إذ إن النفقات الاستثمارية المخططة تكون أعلى من النفقات الفعلية، ففي عام ٢٠٠٤ بلغت (٥,٧٥٢,٢١٢) ملايين دينار النفقات المخططة منها (٣,٠١٤,٧٣٣) ملايين دينار النفقات الفعلية مقابل نسبة التنفيذ تبلغ (٥٢,٤ %) . لقد ارتفعت النفقات الاستثمارية عام ٢٠١٣ نتيجة زيادة الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية ، إذ بلغت النفقات المخططة (٥٥,١٠٨,٦٠٢) مليون دينار منها (٤٠,٣٨٠,٧٥٠) مليون دينار من النفقات الاستثمارية الفعلية مقابل ارتفاع في نسبة التنفيذ والتي تبلغ (٧٣,٣ %) . أما عام ٢٠١٩ فقد ارتفعت نسبة التنفيذ إلى (٨١,٥ %) على الرغم من انخفاض النفقات المخططة إلى (٣٣,٠٤٨,٥٠٦) مليون دينار ، وهذا مآثر في انخفاض النفقات الفعلية إلى (٢٦,٩٣٢,٨٣٨) مليون دينار ، وعند المقارنة بين عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٩ ، نلاحظ إن هناك زيادة في قيمة النفقات الاستثمارية المخططة والفعلية عام ٢٠١٣ بسبب زيادة نسبة الصادرات العراقية من النفط الخام مقابل انخفاض في نسبة التنفيذ ، وفي عام ٢٠١٩ ، فقد كان هناك انخفاض في قيمة النفقات الاستثمارية المخططة منها والفعلية ، نتيجة زيادة الإنفاق العسكري للقضاء على الجماعات الإرهابية وتحقيق الاستقرار الأمني ، ولكن كانت نسبة التنفيذ مرتفعة وخاصة في قطاع النفط من قبل الشركات الاستثمارية العالمية . أما في عام ٢٠٢٠ فقد ارتفعت قيمة النفقات المخططة ، ولكن هناك انخفاض في قيمة النفقات الفعلية مقارنة مع النفقات الفعلية في عام ٢٠١٩ ، وكانت نسبة التنفيذ منخفضة حتى بلغت (٦٠,٨ %) نتيجة انخفاض النشاطات الاقتصادية في العالم ، مما أثر سلباً في النشاط الاقتصادي في العراق . ومن خلال هذه النفقات سوف نوضح تكلفة المشروعات الاستثمارية المنجزة وغير المنجزة وحسب القطاعات الاقتصادية المختارة في العراق للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤) كما يلي :-

١- تكلفة المشروعات المنجزة وغير المنجزة من المنفذة في قطاع الزراعة:- ان المنهاج الاستثماري يقصد به المشروعات التي تنفذ من قبل الوزارات الاتحادية ، وهناك مشروعات استثمارية تنفذ من قبل الحكومات المحلية ومجمل هذه المشروعات أما أن تكون منجزة وأخرى غير منجزة . وعليه فإن الاستثمار في القطاع الزراعي يرتبط من حيث تكاليف هذه المشروعات بالظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق . وقد شهدت أعلى مستويات لحجم الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال زيادة صادرات النفط ، وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية . ولكن هناك تراجعاً في نسبة إنجاز

المشروعات الزراعية نتيجة الفساد المؤسساتي المستشري في هذا القطاع ، وقد أدى إلى تراجع وعدم إنجازها ، وهذا مآدى إلى اللجوء إلى أستيراد مختلف المحاصيل الزراعية من الخارج (السنبيل ، ٢٠١٠ ، ٢٠١ - ٢٠٢) .

إن تكلفة المشروعات الاستثمارية المنفذة ومنها كلفة المنجزة وغير المنجزة في القطاع الزراعي في العراق ماعدا اقليم كوردستان ، توضح من خلال الجدول (٥٢) التالي. إذ إن كلفة المشروعات المنجزة وغير المنجزة ، او تكاليف المشروعات قيد الانجاز ، أو قد يكون المشروع في مرحلة تسوية الحسابات أو بين متوقف او مسحوب العمل ، أو لم يباشر به. ففي عام ٢٠٠٤ بلغت تكلفة تنفيذ المشروعات (٥,٦٩٧,٥٢٤) ملايين دينار منها (٢,٤٧٧,١٦٩) مليون دينار تكلفة المنجزة مقابل (٣,٢٢٠,٣٥٥) ملايين دينار تكاليف غير المنجزة ، إذ كانت النسبة (٤٣,٥ %) تكاليف المشروعات المنجزة مقابل (٥٦,٥ %) نسبة تكاليف المشروعات غير المنجزة . وبدأت تكاليف المشروعات المنجزة وغير المنجزة بالارتفاع والانخفاض نتيجة عدم الاستقرار الأمني والفساد المؤسساتي الذي يؤثر في نسب الإنجاز . فقد كانت أعلى تكلفة للمشروعات المنجزة بلغت (٣,٨٧١,٣٩١) ملايين دينار في عام ٢٠٠٩ ، على الرغم من الأزمة المالية العالمية ، ولكن أرتفاع أسعار النفط أدى إلى زيادة تكلفة تنفيذ المشروعات المنفذة وقد بلغت قيمتها (٥,٠٣٢,٨٠٩) ملايين دينار . أما أعلى تكلفة للمشروعات غير المنجزة فقد كانت (٤,٥٤٠,٨٤١) ملايين دينار عام ٢٠٠٨ . وفي عام ٢٠٢٠ إنخفضت قيمة المشروعات المنجزة إلى (١,٣٢٥,٨٣٤) مليون دينار مقابل (١٧٩,١٦٦) مليون دينار نتيجة إنخفاض التخصيصات في النفقات الاستثمارية بسبب إنخفاض الإيرادات النفطية . وكانت أعلى نسبة تكلفة المشروعات المنجزة من الإجمالي بلغت (٩٨,٢ %) عام ٢٠١١ مقابل أعلى نسبة غير منجزة بلغت (٨١,٥ %) في عام ٢٠١٤ بسبب تأثير الفساد في المؤسسات الاستثمارية ، مما أدى إلى توقف أغلبها في العراق ، وكانت نسبة المنجزة منها كما موضحة بالجدول (٥٢) .

الجدول (٥٢)

تكلفة المشروعات الاستثمارية المنجزة وغير المنجزة من تكلفة المشروعات الاستثمارية المنفذة لقطاع الزراعة في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنوات	تكلفة تنفيذ المشروعات (١)	تكلفة المشروعات المنجزة (٢)	تكلفة المشروعات غير المنجزة (٣)	نسبة تكلفة المشروعات المنجزة من تكلفة المشروعات المنفذة % (٤)	نسبة تكلفة المشروعات غير المنجزة من تكلفة المشروعات المنفذة % (٥)
٢٠٠٤	٥,٦٩٧,٥٢٤	٢,٤٧٧,١٦٩	٣,٢٢٠,٣٥٥	٤٣,٥	٥٦,٥
٢٠٠٥	٤,٢٧٧,٩٤٠	٢,٩٨١,٨٣٠	١,٢٩٦,١١٠	٦٩,٧	٣٠,٣
٢٠٠٦	٤,٠٩٩,٠٠٧	١,٢٤٢,١٢٣	٢,٨٥٦,٨٨٤	٣٠,٣	٦٩,٧
٢٠٠٧	٥,٠٠٥,٧٨٨	١,٥١٦,٩٠٥	٣,٤٨٨,٨٨٣	٣٠,٣	٧٦,٧
٢٠٠٨	٦,٥١٥,١١٩	١,٩٧٤,٢٧٨	٤,٥٤٠,٨٤١	٣٠,٣	٦٩,٧
٢٠٠٩	٥,٠٣٢,٨٠٩	٣,٨٧١,٣٩١	١,١٦١,٤١٨	٧٦,٩	٢٣,١
٢٠١٠	٣,٨٠٠,٠٠٠	٣,٣٢٠,٠٠٠	٤٨٠,٠٠٠	٨٧,٤	١٢,٦
٢٠١١	١,٩٢٦,٠٩٥	١,٨٩١,٠٠٠	٣٥٠,٠٩٥	٩٨,٢	١,٨
٢٠١٢	١,٨٦٤,٩٦٨	١,٦٥٣,٤٦٧	٢١١,٥٠١	٨٨,٧	١١,٣
٢٠١٣	٢,٢٠٠,٠٠٠	١,٠٩٨,٧١١	١,١٠١,٢٨٩	٤٩,٩	٥٠,١
٢٠١٤	١,٦٨١,٠٠٠	٣١١,٠٠٠	١,٣٧٠,٠٠٠	١٨,٥	٨١,٥
٢٠١٥	١,٩٣٠,٠٠٠	٧٣٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	٣٧,٨	٦٢,٢
٢٠١٦	١,٠٣٠,٠٠٠	٩٠٧,٣٨١	١٢٢,٦١٩	٨٨,١	١١,١
٢٠١٧	١,٧٨٧,٠٠٠	١,١٤٧,٠٠٠	٦٤٠,٠٠٠	٦٤,٢	٣٥,٨
٢٠١٨	٣,١٠٠,٠٠٠	٢,٩٧١,٦٧٦	١٢٨,٣٢٤	٩٥,٩	٤,١
٢٠١٩	١,٣٨٨,٤٠٠	١,٢٢٣,١١٥	١٦٥,٢٨٥	٨٨,١	١١,٩
٢٠٢٠	١,٥٠٥,٠٠٠	١,٣٢٥,٨٣٤	١٧٩,١٦٦	٨٨,١	١١,٩

المصدر: (١) وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، العراق ، لسنوات مختلفة ، وصفحات متعددة .

(٢) - السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٤) :- وزارة التخطيط ، تقارير دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، شعبة تنمية القطاع الخاص الاستثمار المحلي والاجنبية الخاص في العراق ، العراق ، ٢٠٢٠

(٣) - السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧) :- اتحاد الغرفة التجارية العراقية ، العراق ٢٠٢٠ ، صفحات متعددة .

(٤) - السنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) :- الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخريطة الاستثمارية ، العراق ٢٠٢١ ، صفحات متعددة .

(٥) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) العمود (٤) نسبة تكاليف المشروعات المنجزة من نسبة تكاليف المشروعات الاستثمارية المنفذة من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢) العمود (١) x ١٠٠ ، . العمود (٥) نسبة التكاليف غير المنجزة من الملحق (٨) .

٢- تكلفة المشروعات المنجزة وغير المنجزة من المشروعات الاستثمارية المنفذه في قطاع الصناعة:-
إن ترسيخ التخطيط الأولي الصحيح في رسم مرتكزات المشروعات التي تؤدي إلى تطوير الاقتصاد العراقي ، إلا أن الفساد المؤسسي يحول دون تغير الواقع المتهاك للقطاع الصناعي نتيجة اتجاه الاستثمارات إلى المشروعات غير الانتاجية وأهمال الإنتاجية التي من الممكن أن تغير واقع الصناعة في العراق ، وكذلك يتم تقييم المشروعات بصورة عشوائية اعطاء نسب إنجاز تختلف عما هو في واقع المشروعات الصناعية، فهناك مشروعات غير منجزة على الرغم من التكاليف التي خصصت لها (وزارة التخطيط ، ٢٠١٨ ، ١ - ٢) .

وسوف نستعرض من خلال الجدول (٥٣) الأتي تكاليف المشروعات المنجزة وغير المنجزة في قطاع الصناعة .

الجدول (٥٣)

تكلفة المشروعات الاستثمارية المنجزة وغير المنجزة من تكلفة المشروعات الاستثمارية المنفذة
لقطاع الصناعة في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنوات	تكلفة تنفيذ المشروعات (١)	تكلفة المشروعات المنجزة (٢)	تكلفة المشروعات غير المنجزة (٣)	نسبة تكلفة المشروعات المنجزة من تكلفة المشروعات المنفذة % (٤)	نسبة تكلفة المشروعات غير المنجزة من تكلفة المشروعات المنفذة % (٥)
٢٠٠٤	٢,٩٠٣,٤٣٧	٥٤,٦٦٢	٢,٨٤٨,٧٧٥	١,٩	٩٨,١
٢٠٠٥	٣,٤٢٨,٢١٣	٧٦٥,٤٢٧	٢,٦٦٢,٢٥٠	٢٢,٣	٧٧,٧
٢٠٠٦	٣,٢٨٥,٤١٧	١٦,٤٢٧	٣,٢٦٨,٩٩٠	٠,٥	٩٩,٥
٢٠٠٧	٤,٠١٢,٢١٥	٢,٠٠٦,١٠٨	٢,٠٠٦,١٠٧	٥٠,٠	٥٠,٠
٢٠٠٨	٢,٧٩١,٥٠٠	٢,٣٠٨,٩٠٠	٤٨٢,٦٠٠	٨٢,٧	١٧,٣
٢٠٠٩	٢,٠١٢,٥١٠	٥١٠,٠٤٠	١,٥٤٩,٤٧٠	٤٢,٨	٥٧,٢
٢٠١٠	٢,٤٠٠,٠٠٠	٢,٠٥٩,٥١٠	٣٤٠,٤٩٠	٨٥,٨	١٤,٢
٢٠١١	١,١٩٤,٣٦٠	٧٢١,٠٢٣	٤٧٣,٣٣٧	٦٠,٤	٣٩,٦
٢٠١٢	١,٢٨٧,٩٨٢	١,٠٦٤,٧٢٠	٢٢٣,٢٦٢	٨٢,٧	١٧,٣
٢٠١٣	١,٧٥٥,٨٧٧	١,٤٩٦,٢١٦	٢٥٩,٦٦١	٨٥,٢	١٤,٨
٢٠١٤	٢,٣٠٨,٩٠٠	٢,٠٨٩,٠٠٥	٢١٩,٨٩٥	٩٠,٥	٩,٥
٢٠١٥	٢,٧٩١,٥٠٠	٢,٥٢٥,٦٤٣	٢٦٥,٨٥٧	٩٠,٥	٩,٥
٢٠١٦	٢,٠٥٩,٥١٠	١,٨٦٣,٣٦٧	١٩٦,١٤٣	٩٠,٥	٩,٥
٢٠١٧	٧,١٥٢,٠٠٠	٦,٤٧٠,٨٥٨	٦٨١,١٤٢	٩٠,٥	٩,٥
٢٠١٨	٧,٨٧٢,٠٠٠	٧,١٢٢,٢٨٦	٧٤٩,٧١٤	٩٠,٥	٩,٥
٢٠١٩	٨,٦٩٩,٥١٠	٧,٨٦٢,٥٥٨	٨٣٦,٤٤٢	٩٠,٤	٩,٦
٢٠٢٠	٩,٦١٢,٠٠٠	٨,٦٩٦,٥٧٢	٩١٥,٤٢٨	٩٠,٥	٩,٥

المصدر: (١) وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، العراق ، لسنوات مختلفة ، وصفحات متعددة

(٢) - السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٤) :- وزارة التخطيط ، تقارير دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، شعبة تنمية القطاع الخاص الاستثمار المحلي والاجنبية الخاص في العراق ، العراق ، ٢٠٢٠

(٣) - السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧) اتحاد الغرفة التجارية العراقية ، العراق ٢٠٢٠ ، صفحات متعددة .

(٤) - السنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخريطة الاستثمارية ، العراق ٢٠٢١ ، صفحات متعددة .

(٥) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) العمود (٤) نسبة تكاليف المشروعات المنجزة من نسبة تكاليف المشروعات الاستثمارية المنفذة من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢) \ (١) x ١٠٠ ، . العمود (٥) نسبة التكاليف غير المنجزة من الملحق (٩) .

يتضح من خلال الجدول السابق ، إن تكاليف المشروعات المنجزة عام ٢٠٠٤ بلغت (٥٤,٦٦٢) مليون دينار مقابل (٢,٨٤٨,٧٧٥) مليون دينار للمشروعات غير المنجزة ، وبنسبة إنجاز تبلغ (١,٩%) مقابل (٩٨,١%) نسب المشاريع غير المنجزة وقد كانت نتيجة ذلك الاحتلال الأمريكي للعراق الذي أدى إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي ، وتوقف مفاصل المؤسسات الحكومية ومنها الصناعة ، وأستمر الحال بين الارتفاع والانخفاض في المشروعات المنجزة وغير المنجزة ، حتى أرتفعت تكاليف المشروعات عام ٢٠١٨ والتي بلغ منها (٧,١٢٢,٢٨٦) ملايين دينار تكلفة المنجزة وبنسبة إنجاز بلغت (٩٠,٥%) مقابل تكلفة غير المنجزة بلغت (٣,٢٦٨,٩٩٠) ملايين دينار ، وبنسبة غير منجزة تصل إلى (٩٩,٥%) عام ٢٠٠٦ بسبب تردي الوضع الأمني وانتشار الفساد المؤسسي في قطاع الصناعة بسبب عدم وجود مراقبة ومتابعة للمشروعات الصناعية من قبل المسؤولين نتيجة المحسوبية والمنسوبية والرشوة التي تقدم إلى بعض المسؤولين عن المشروعات الاستثمارية غير المنجزة . وعليه فإن أعلى تكاليف للمشروعات الاستثمارية المنفذه في قطاع الصناعة عام ٢٠٢٠ بلغت تكلفة تلك المشروعات (٩,٦١٢,٠٠٠) ملايين دينار ، مقابل (٨,٦٩٦,٥٧٢) ملايين دينار المنجزة في قطاع الصناعة وكانت نسبة تكاليف المنجزة من تكاليف المشروعات المنفذه بلغت (٩٠,٥%) وهذه النسبة اعلى نسبة إنجاز لتكاليف المشروعات من التكاليف الكلية للمشروعات الاستثمارية . أما أقل تكلفة للمشروعات الاستثمارية المنجزة بلغت (١٦,٤٢٧) مليون دينار في عام ٢٠٠٦ وبنسبة تكلفة وصلت إلى (٠,٥%) من اجمالي نسبة تكلفة المشاريع المنفذه . ويدل ذلك على إن هناك تدمير متعمد ومبرمج على الصناعة العراقية نتيجة حصول بعض المتنفذين على منافع من خلال الاستفادة من عقود الاستيرادات التي تزيد من ارباح تجارتهم ، مما أدى ذلك إلى تدهور القطاع الصناعي واغلب السلع الصناعية تستورد من الخارج . ومن الجدول المذكور آنفاً يمكن إن نستنتج جملة من المشكلات تواجه الصناعة في العراق وأكثر المشكلات هو الفساد المستشري، إذ إن نسبة مساهمة الصناعة العراقية من الناتج المحلي الاجمالي إنخفضت من (٢,٦٥) مليون دينار ، في عام ٢٠١٣ إلى (١,٥) مليون دينار، عام ٢٠١٦ بالاسعار. (وزارة التخطيط ، ٢٠١٨ ، ٣٢) . غير إن العراق أنفق المبالغ الضخمة على المشروعات في القطاع الصناعي ولكن دون جدوى للأسباب المذكوره سابقاً . أما التكاليف التي إنفقت على المشروعات المنفذه ، فقد كانت اعلى تكلفة بلغت (٩,٦١٢,٠٠٠) مليون دينار عام ٢٠٢٠ ، من أجل النهوض بالواقع الصناعي ، وقد إنجزت منها حوالي (٩٠,٥%) من المشروعات الاستثمارية ، إلا أن

تكاليف المشروعات الاستثمارية غير المنجزة بلغت (٩,٥ %) ، على الرغم من الإنفاق على المشروعات الصناعية ، إلا أن الصناعة تبقى متخلفة .

٣ - تكاليف المشروعات الاستثمارية المنجزة وغير المنجزة في قطاع النفط : يحظى قطاع النفط باهتمام كبير يتمثل بالتخصيصات الضخمة إلى المشروعات الاستثمارية . إذ يعد النفط الركيزة الأساسية في التشابكات الأمامية والخلفية لبقية القطاعات الاقتصادية في العراق، وتتمثل التشابكات الخلفية في تنشيط قطاع الكهرباء من خلال إنتاج الطاقة الكهربائية التي تعد المحرك الأساسي للإنتاج في الصناعات الكبيرة ، أما التشابكات الأمامية فتتمثل بتنشيط قطاع الزراعة والتجارة من أجل تشغيل الآلات الزراعية وحركة القطارات والبواخر والسيارات. وبما أن قطاع النفط في العراق يحصل على مبالغ ضخمة، إلا أن هناك بعض المشاريع لم تتجز، مما يحول دون تنفيذها (دليل المستثمر في العراق ، ٢٠٢١ ، ٢٠-٢١). إن التخصيصات السنوية من الموازنة الاستثمارية للمشروعات النفطية وخاصة المنجزة وقيد الانجاز لتحقيق أهداف السياسة النفطية في تطوير وزيادة الإنتاج النفطي في العراق ، ويحتل قطاع النفط المراتب الأولى في التخصيصات المالية نتيجة التكاليف الضخمة التي تنفق على المشروعات الاستثمارية النفطية (وزارة التخطيط ، ٢٠١١ ، ٩). وسوف نستعرض من خلال الجدول (٥٤) الأتي تكاليف المشروعات الاستثمارية غير المنجزة في العراق .

الجدول (٥٤)

تكلفة المشروعات الاستثمارية المنجزة وغير المنجزة من تكلفة المشروعات الاستثمارية المنفذة لقطاع النفط في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنوات	تكلفة تنفيذ المشروعات (١)	تكلفة المشروعات المنجزة (٢)	تكلفة المشروعات غير المنجزة (٣)	نسبة تكلفة المشروعات المنجزة من تكلفة المشروعات (٤)	نسبة تكلفة المشروعات غير المنجزة من تكلفة المشروعات (٥)
٢٠٠٤	٤,٨٥٩,٦٧٦	٤,٠٢١,٨٠١	٨٣٧,٨٧٥	٨٢,٨	١٧,٢
٢٠٠٥	٥,٨٤٨,١٢٩	٤,٨٣٩,٨٣٢	١,٠٠٨,٢٩٧	٨٢,٨	١٧,٢
٢٠٠٦	٥,٦٠٤,٥٣٦	٤,٦٣٨,٢٣٧	٩٦٦,٢٩٩	٨٢,٨	١٧,٢
٢٠٠٧	٦,٨٤٤,٣٦٨	٥,٦٦٤,٣٠٥	١,١٨٠,٠٦٣	٨٢,٨	١٧,٢
٢٠٠٨	٨,٣١٩,٥٣٣	٦,٨٨٥,١٣١	١,٤٣٤,٤٠٢	٨٢,٨	١٧,٢
٢٠٠٩	٧,١٤٦,٧٩٤	٥,٦٥٧,٨٧٩	١,٤٨٨,٩١٥	٧٩,٢	٢٠,٨
٢٠١٠	٦,٩٩٨,٣٣٥	٥,٣٢٣,٥١٩	١,٦٧٤,٨١٦	٧٦,١	٢٣,٩
٢٠١١	٦,٧٨٩,٧٧٩	٦,٤٤١,٤١٣	٣٤٨,٣٦٦	٩٤,٩	٥,١
٢٠١٢	٢,٥٩٨,٠٠٠	١,٦١٧,٤٥٦	٩٨٠,٥٤٤	٦٢,٣	٣٧,٧
٢٠١٣	١,٨٤١,٤٤٥	١,٦١٠,٩٥٠	٢٣٠,٤٩٥	٨٧,٥	١٢,٥
٢٠١٤	٢,٤٠٠,٠٠٠	١,٩٩٣,٠٠٠	٤٠٧,٠٠٠	٨٣,٠	١٧,٠
٢٠١٥	٢,٨٩٦,٩٠٠	٢,٤٧٠,٨٨٦	٤٢٦,٠١٤	٨٥,٣	١٤,٧
٢٠١٦	٦,٩١٠,٦٠٠	٥,٨٩٤,٣٣٦	١,٠١٦,٢٦٤	٨٥,٣	١٤,٧
٢٠١٧	١٠,٣٢٦,١٠٠	٨,٨٠٧,٥٥٦	١,٥١٨,٥٤٤	٨٥,٣	١٤,٧
٢٠١٨	١٤,٥٨٨,٥٠٠	١٢,٦٤٤,٥٦٧	١,٩٤٣,٩٣٣	٨٦,٧	١٣,٣
٢٠١٩	١٥,٦٧٣,٠٠٠	١٣,٥٨٣,٢٦٧	٢,٠٨٩,٧٣٣	٨٦,٧	١٣,٣
٢٠٢٠	١٦,٨٤٨,٥٠٠	١٤,٦٠٢,٠٣٤	١,٥١٨,٥٤٤	٨٦,٧	١٣,٣

المصدر: (١) وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، العراق ، لسنوات مختلفة ، وصفحات متعددة
(٢) - السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٤) :- وزارة التخطيط ، تقارير دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، شعبة تنمية القطاع الخاص الاستثمار المحلي والاجنبية الخاص في العراق ، العراق ، ٢٠٢٠

(٣) - السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧) :- اتحاد الغرفة التجارية العراقية ، العراق ٢٠٢٠ ، صفحات متعددة .
(٤) - السنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) :- الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخريطة الاستثمارية ، العراق ٢٠٢١ ، صفحات متعددة .

(٥) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) العمود (٤) نسبة تكاليف المشروعات المنجزة من نسبة تكاليف المشروعات الاستثمارية المنفذة من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢) العمود (١) x ١٠٠ ، العمود (٥) ونسبة التكاليف غير المنجزة من الملحق (١٠) .

يلاحظ من الجدول السابق ، إن هناك تكاليف للمشروعات المنجزة ، وغير المنجزة بسبب عدم اكتمال المعاملات للمشروعات الاستثمارية ، أو هناك نسبة إنجاز في بعض المشروعات، أو بسبب وجود عوائق تمنع من تنفيذ وإنجاز بعضها لتضارب مصالح بعض المتنفذين ، وكذلك الفساد المستشري في قطاع النفط من بعض اصحاب النفوس الضعيفة. ففي عام ٢٠٠٤ بلغت تكلفة تنفيذ المشروعات (٤,٨٥٩,٦٧٦) ملايين دينار منها منجزة تبلغ (٤,٠٢١,٨٠١) ملايين دينار مقابل (٨٣٧,٨٧٥) مليون دينار ، ونسبة تكاليف إنجاز (٨٢,٨%) مقابل (١٧,٢%) . أما في عام ٢٠٠٨ فقد أرتفعت تكاليف المنجزة على الرغم من الأزمة المالية ، ولكن إرتفاع أسعار النفط ، أدى إلى زيادة التخصيصات الاستثمارية فقد بلغت (٦,٨٨٥,١٣١) ملايين دينار مقابل (١,٤٣٤,٤٠٢) مليون دينار لغير المنجزة ، ونسبة إنجاز تبلغ (٨٢,٨%) مقابل (١٧,٢%) نسبة تكلفة غير المنجزة . ولقد إنخفضت قيمة المشروعات المنجزة وغير المنجزة نتيجة إنخفاض تخصيصات المنفذة بسبب إنخفاض أسعار النفط والارهاب من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٦ ، وبعد ذلك أرتفعت عام ٢٠١٧ حتى بلغت قيمة المشروعات الاستثمارية المنفذه (١٠,٣٢٦,١٠٠) ملايين دينار منها (٨,٨٠٧,٥٥٦) ملايين دينار مشروع منجز ، مقابل (١,٥١٨,٥٤٤) مليون دينار غير منجزة ، وقد كانت نسبة الإنجاز (٨٥,٣%) مقابل نسبة غير منجزة بلغت (١٤,٧%) . كما أن أقل تكلفة للمشروعات غير المنجزة بلغت (٢٣٠,٤٩٥) مليون دينار عام ٢٠١٣ ونسبة تكلفة غير منجزة تبلغ (١٢,٥%) . أما في عام ٢٠٢٠ فقد أرتفعت تكاليف المشروعات المنجزة إلى (١٤,٦٠٢,٠٣٤) مليون دينار ، وأنخفضت تكاليف المشروعات غير المنجزة إلى (١,٥١٨,٥٤٤) مليون دينار مقابل أرتفاع نسبة تكلفة المنجزة إلى (٨٦,٧%) ، وأنخفاض نسبة غير منجزة إلى (١٣,٣%) . وقد كانت أعلى تكلفة في المشروعات غير المنجزة بلغت (٢,٠٨٩,٧٣٣) مليون دينار ونسبة تكلفة غير منجزة تبلغ (١٣,٣%) عام ٢٠١٩ ، كما أن أغلب المشروعات غير المنجزة سببها الروتين نتيجة تأثير الفساد في المشروعات النفطية ، مما يزيد من تكاليف إنجاز المشروعات الاستثمارية في قطاع النفط .

٤- تكلفة المشروعات المنجزة وغير المنجزة من المشروعات الاستثمارية المنفذه في قطاع الكهرباء:-
يعد قطاع الكهرباء من القطاعات التي تحظى في زيادة المشروعات الاستثمارية وتكاليفها الكبيرة ، وخاصة المشروعات التي إنجزت . إذ إن إنشاء محطة فرعية أو رئيسة تحتاج إلى ملايين الدنانير في عموم مناطق العراق. وذلك فإن المحطات الكهربائية ومايتبعها من وسائل في إنتاج وتوزيع الطاقة

الكهربائية أصبحت متهاكة ، على الرغم من استهلاك الطاقة الكهربائية يتزايد نتيجة زيادة السكان والتوسع في النشاطات الاقتصادية. وعلى الرغم من التطور في طريقة توليد الطاقة الكهربائية إلا أن العراق لازال يعتمد على الطرائق التقليدية في زيادة الطاقة الكهربائية ، بسبب تأثير الفساد المؤسسي الذي يحدث بين المتعاقدين في وزارة الكهرباء والشركات الأجنبية والمحلية ، مما يؤثر سلباً في عدم إنجاز بعض المشروعات ، وهذا ما يؤثر في انخفاض في توليد الطاقة الكهربائية في العراق (OECD، 2016، 21). كما أن قطاع الكهرباء في العراق يعتمد في توليد الطاقة على مادتي النفط والغاز الطبيعي الذي يعد الركيزة الأساسية في تشغيل المحطات المولدة للطاقة. وعليه فقد يحظى هذا القطاع باهتمام يتمثل بالتخصيصات الكبيرة في الاستثمارات نتيجة حاجة السكان اليومية للطاقة. إن إنتاج الطاقة الكهربائية تعد المحرك الرئيس في الإنتاج الزراعي والصناعي في تشغيل الآلات، التجارة من خلال حركة وسائل النقل (دليل المستثمر في العراق ، ٢٠٢١ ، ٢٠-٢١). ومن خلال ذلك يمكن أن نوضح من الجدول (٥٥) الأتي تكلفة المشروعات المنفذه والمنجزة وغير المنجزة لقطاع الكهرباء في العراق .

الجدول (٥٥)

تكلفة المشروعات الاستثمارية المنجزة وغير المنجزة من تكلفة المشروعات الاستثمارية المنفذة
لقطاع الكهرباء في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنوات	تكلفة تنفيذ المشروعات (١)	تكلفة المشروعات المنجزة (٢)	تكلفة المشروعات غير المنجزة (٣)	نسبة تكلفة المشروعات المنجزة من تكلفة المشروعات المنفذة % (٤)	نسبة تكلفة المشروعات غير المنجزة من تكلفة المشروعات المنفذة % (٥)
٢٠٠٤	٤,٧٩٧,٥١٠	٨٨٧,٤١٦	٣,٩١٠,٠٩٤	١٨,٥	٨١,٥
٢٠٠٥	٤,٤٣٧,٠٨٤	٨٨٧,٤١٦	٣,٥٤٩,٦٦٨	٢٠,٠	٨٠,٠
٢٠٠٦	٥,٢٦٥,٩١٨	٣,٩٦١,٠٠٢	١,٣٠٤,٩١٦	٧٥,٢	٢٤,٨
٢٠٠٧	٦,٧٢٤,١٥٩	٥,٦٢١,٨٣٩	١,١٠٢,٣٢٠	٨٣,٦	١٦,٤
٢٠٠٨	٧,٦٥٠,٠٠٠	٦,٣٩٥,٨٨٨	١,٢٥٤,١١٢	٨٣,٦	١٦,٤
٢٠٠٩	٣,٩٨٣,٠٠٠	٢,٠٠٣,٠٠٠	١,٩٨٠,٠٠٠	٥٠,٣	٤٩,٧
٢٠١٠	٣,٣٣٤,٠٠٠	١,٦٦٨,٠٠٠	١,٦٦٦,٠٠٠	٥٠,٠	٥٠,٠
٢٠١١	٣,٨٣٥,٤٣٢	٣,٦٨٠,٢٤٩	١٥٥,١٨٣	٩٦,٠	٤,٠
٢٠١٢	٨,٩٩٦,١٨٢	٦,٧٥٤,٩٤٤	٢,٠٤١,٢٣٨	٧٥,١	٢٤,٩
٢٠١٣	٦,٧٠٧,٠٢٦	٦,٠٦٨,٨١٠	٦٣٨,٢١٦	٩٠,٥	٩,٥
٢٠١٤	٣,٠٩٩,٠٠٠	١,٢٩٤,٠٠٠	١,٨٠٥,٠٠٠	٤١,٨	٥٨,٢
٢٠١٥	٣,٨٦٠,٠٠٠	٢,٠٢٠,٠٠٠	١,٨٤٠,٠٠٠	٥٢,٣	٤٧,٧
٢٠١٦	٢,٣٢٧,٧٤٦	٢,٠٢٠,٠٠٠	٣٠٧,٧٤٦	٨٦,٨	١٣,٢
٢٠١٧	٤,٨٥٤,٨٠٠	٤,١٧١,٠٢٦	٦٨٣,٧٧٤	٨٥,٩	١٤,١
٢٠١٨	٣,٥٩١,١٠٠	٢,٩٩٢,٥٨٤	٥٩٨,٥١٦	٨٣,٣	١٦,٧
٢٠١٩	٣,٨٠٦,٥٠٠	٣,١٧٢,٠٨٤	٦٣٤,٤١٦	٨٣,٣	١٦,٧
٢٠٢٠	٤,٠٣٤,٩٠٠	٣,٣٦٢,٤١٧	٦٧٢,٤٨٣	٨٣,٣	١٦,٧

المصدر: (١) وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، العراق ، لسنوات مختلفة ، وصفحات متعددة .

(٢) - السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٤) :- وزارة التخطيط ، تقارير دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، شعبة تنمية القطاع

الخاص الاستثمار المحلي والاجنبي - الخاص في العراق ، العراق ، ٢٠٢٠

(٣) - السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧) :- اتحاد الغرفة التجارية العراقية ، العراق ، ٢٠٢٠ ، صفحات متعددة .

(٤) - السنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) :- الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخريطة الاستثمارية ، العراق ٢٠٢١ ، صفحات متعددة.

(٥) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) العمود (٤) نسبة تكاليف المشروعات المنجزة من نسبة تكاليف المشروعات

الاستثمارية المنفذة من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢) العمود (١) x ١٠٠ ، العمود (٥) ونسبة التكاليف غير

المنجزة من الملحق (١١)

يتضح من الجدول (٥٥) المذكور آنفاً ، إن تكلفة المشاريع المنفذه عام ٢٠٠٤ بلغت (٤,٧٩٧,٥١٠) مليون دينار منها (٨٨٧,٤١٦) مليون دينار تكلفة المنجزة وبنسبة إنجاز بلغت (١٨,٥ %) مقابل تكلفة المشروعات غير المنجزة تبلغ (٣,٩١٠,٠٩٤) مليون دينار ، وبنسبة غير منجزة تبلغ (٨١,٥ %) ، إن ارتفاع نسبة التكاليف غير المنجزة جاءت نتيجة عدم الاستقرار الأمني بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. أما أعلى تكلفة منجزة للمشروعات فقد بلغت (٦,٧٥٤,٩٤٤) مليون دينار عام ٢٠١٢ بسبب ارتفاع أسعار النفط . وكانت أعلى نسبة تكلفة غير المنجزة في قطاع الكهرباء في عام ٢٠٠٤ والذي بلغ (٨١,٥ %) ، أما أقل تكلفة للمشروعات الاستثمارية غير المنجزة فقد بلغت (١٥٥,١٨٣) مليون دينار عام ٢٠١١ ، وبنسبة تكلفة تبلغ (٤,٠ %) من النسبة الكلية للمشروعات المنفذه في قطاع الكهرباء ، وفي عام ٢٠١٧ ارتفعت قيمة تكلفة تنفيذ المشروعات إلى (٤,٨٥٤,٨٠٠) ملايين دينار بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية مما تسبب في زيادة قيمة المشاريع المنفذه منها المنجزة (٤,١٧١,٠٢٦) مليون دينار وبنسبة إنجاز بلغت (٨٥,٩ %) مقابل انخفاض في تكلفة غير المنجزة تبلغ (٦٨٣,٧٧٤) مليون دينار ، وبنسبة غير منجزة تصل إلى (١٤,١ %) ، وقد كان سبب هذا الانخفاض الإجراءات التي تقوم بها الدولة من خلال متابعة ومراقبة المشروعات الاستثمارية وخاصة في قطاع الكهرباء من خلال الحد من التلاعب في العقود التي تبرمها الدولة مع الشركات الاستثمارية . وبعد ذلك إنخفضت التكاليف المنفذه حتى وصلت عام ٢٠١٩ إلى (٣,٨٠٦,٥٠٠) مليون دينار نتيجة انخفاض النفقات الاستثمارية ، مما أثر في التكاليف في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع الكهرباء ، وفي عام ٢٠٢٠ فقد ارتفعت التكلفة المنفذه إلى (٤,٠٣٤,٩٠٠) ملايين دينار منها (٣,٣٦٢,٤١٧) ملايين دينار التكلفة المنجزة ، وبنسبة إنجاز وصلت إلى (٨٣,٣ %) مقابل (٦٧٢,٤٨٣) مليون دينار غير منجزة وبنسبة (١٦,٧ %) . وعلى الرغم من إنجاز اغلب المشروعات الاستثمارية في قطاع الكهرباء إلا إنها لم تصل إلى الاهداف المرسومة في هذا القطاع ويبقى قطاع الكهرباء المشكلة التي لم تعالج بشكل صحيح على الرغم من الأموال الطائلة التي تصرف على زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية ، ولكن دون جدوى بسبب وجود الفساد المستشري في المؤسسات المختصة بالانتاج والتوزيع والاستثمار ، إذ هناك نقص في امدادات الوقودية للمحطات الكهربائية ، وأغلب الوقود يستورد من الدول المجاورة . إذ يستطيع العراق من خلال الأموال التي تصرف على أستيراد الوقود ، وأنتاج الطاقة الكهربائية من بناء محطات توليد كهربائية تستطيع زيادة الحاجة المحلية من الطاقة ، وتصدير الفائض منها ، وكذلك بناء المصافي النفطية

التي تغذي محطات إنتاج الطاقة من خلال المشروعات الاستثمارية التي تخص قطاع النفط والكهرباء ، غير إن العراق لا يستطيع بناء هذه المشروعات بسبب الفساد ، من خلال تلاعب بعض الموظفين في الصفقات الاستثمارية التي لاتفي بالغرض في حاجة العراق من الطاقة الكهربائية .

٥- تكلفة المشروعات المنجزة وغير المنجزة من المشروعات الاستثمارية المنفذه في قطاع البلديات والأشغال العامة : يعد هذا القطاع من القطاعات الرئيسة التي لها إتصال مباشر في الحياة العامة للمواطن العراقي ، إذ تنفذ المشروعات الاستثمارية التي تتعلق بالطرق والتنظيف والبنى التحتية ، ومشروعات الصرف الصحي والخدمات الأخرى ، إذ يتم التنسيق مع باقي القطاعات في تنفيذ المشروعات الاستثمارية من خلال مشروعات إكساء الطرق وعمليات التنظيف التي تقوم بها البلديات والأشغال العامة والتي لها إتصال مباشر بمختلف القطاعات الاقتصادية. إذ يلاحظ إن أغلب المشروعات الخدمية فشلت في تحقيق الأهداف التي أعدت من أجلها منذ سقوط النظام السابق وإلى وقتنا الحاضر ، وذلك بسبب الفساد المستشري في هذا القطاع ، وكذلك عدم وجود التحليل والتشخيص الدقيق والعلمي في أسباب التلكؤ الحقيقية في ظل غياب إستعمال الوسائل والأدوات والآلات المتطورة ، واستخدام الوسائل التقليدية القديمة في أغلب الأعمال التي تخص قطاع البلديات والأشغال العامة ومنها معدات ووسائل التنظيف ، وعدم الاستفادة من النفايات في تدويرها. لقد تركزت تكاليف هذه الوزارة في مشروعات إعادة تاهيل المشروعات وشبكات الصرف الصحي القديمة لحاجتها للإدامة والتطوير، وتحديث شبكات الماء الصافي والخطوط الناقلة له بالشكل الذي يؤدي الى زيادة خدمة التجهيز ، فضلاً عن التركيز على إنشاء تقاطعات مجسرة للمحافظات كافة، وكذلك تطوير إدارة الطمر الصحي النفايات الصلبة ، ولكن دون جدوى نتيجة الأعمال التقليدية والروتين (وزارة التخطيط ، ٢٠١٢ ، ٣٣). ويمكن أن نوضح من الجدول (٥٦) ، تكلفة المشروعات الاستثمارية المنفذه ومنها المنجزة وغيرالمنجزة لقطاع البلديات والأشغال العامة في العراق .

الجدول (٥٦)

تكلفة المشروعات الاستثمارية المنجزة وغير المنجزة من تكلفة المشروعات الاستثمارية المنفذة لقطاع البلديات والاشغال العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنوات	تكلفة تنفيذ المشروعات (١)	تكلفة المشروعات المنجزة (٢)	تكلفة المشروعات غير المنجزة (٣)	نسبة تكلفة المشروعات المنجزة من تكلفة المشروعات المنفذة % (٤)	نسبة تكلفة المشروعات غير المنجزة من تكلفة المشروعات المنفذة % (٥)
٢٠٠٤	٣,٣٨٣,٦٥٤	١,٩٩٠,٣٨٤	١,٣٩٣,٢٧٠	٥٨,٨	٤١,٢
٢٠٠٥	٣,١٣٢,٠٥٨	١,٢٨٩,٦٧١	١,٨٤٢,٣٨٧	٤١,٢	٥٨,٨
٢٠٠٦	٣,٨٦٥,١٦٩	١,٥٩١,٥٥٢	٢,٢٧٣,٦٤٤	٤١,٢	٥٨,٨
٢٠٠٧	٤,٧٢٠,٢٥٣	١,٩٤٣,٦٣٤	٢,٧٧٦,٦١٩	٤١,٢	٥٨,٨
٢٠٠٨	٥,٢٣٧,٧٦٤	٣,٠٨١,٠٣٧	٢,١٥٦,٧٢٧	٥٨,٨	٤١,٢
٢٠٠٩	٥,٩٥٥,٦٦١	٣,٥٠٣,٣٣٠	٢,٤٥٢,٣٣١	٥٨,٨	٤١,٢
٢٠١٠	٢,٠٢١,٦٠٠	١,٥١١,٠٠٠	٥١٠,٦٠٠	٧٤,٧	٢٥,٣
٢٠١١	١,٢٥٩,٦٣١	٩٥٤,٤٢٥	٣٠٥,٢٠٦	٧٥,٨	٢٤,٢
٢٠١٢	١,٥٣٣,١٨٦	١٧٧,٨٣٨	١,٣٥٥,٣٤٨	١١,٦	٨٨,٤
٢٠١٣	٢,٣٦٣,٤٤٧	١,٤٦٠,٣٩٧	٩٠٣,٠٥٠	٦١,٨	٣٨,٢
٢٠١٤	٤,٤١٧,٦٤٧	٢,٥٩٨,٦١٥	١,٨١٩,٠٣٢	٥٨,٨	٤١,٢
٢٠١٥	٢,٤١٧,٠٠٠	١,٤٢١,٧٦٤	٩٩٥,٢٣٦	٥٨,٨	٤١,٢
٢٠١٦	٦,٢٦٠,٠٠٠	٤,٣٠٠,٠٠٠	١,٩٦٠,٠٠٠	٦٨,٧	٣١,٣
٢٠١٧	٧,٥١٠,٠٠٠	٦,٢٦٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	٨٣,٤	١٦,٦
٢٠١٨	٦,٨٠٣,٣٠٠	٥,٢٩١,٤٥٦	١,٥١١,٨٤٤	٧٧,٨	٢٢,٢
٢٠١٩	٧,١٠٩,٥٠٠	٥,٥٢٩,٦١٢	١,٥٧٩,٨٨٨	٧٧,٨	٢٢,٢
٢٠٢٠	٧,٤٢٩,٤٠٠	٥,٧٧٨,٤٢٣	١,٦٥٠,٩٧٧	٧٧,٨	٢٢,٢

المصدر: (١) وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، العراق ، لسنوات مختلفة ، وصفحات متعددة

(٢) - السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٤) :- وزارة التخطيط ، تقارير دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، شعبة تنمية القطاع الخاص الاستثمار المحلي والاجنبية الخاص في العراق ، العراق ، ٢٠٢٠

(٣) - السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧) :- اتحاد الغرفة التجارية العراقية ، العراق ٢٠٢٠ ، صفحات متعددة .

(٤) - السنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) :- الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخريطة الاستثمارية ، العراق ٢٠٢١ ، صفحات متعددة .

(٥) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) العمود (٤ ، ٥) نسبة تكاليف المشروعات المنجزة من نسبة تكاليف المشروعات الاستثمارية المنفذة من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢) العمود (١) x ١٠٠ ، . العمود (٥) ونسبة التكاليف غير المنجزة من الملحق (١٢)

يلاحظ من الجدول (٥٦) المذكور آنفاً ، إن تكلفة المشروعات المنفذه بلغت (٣,٣٨٣,٦٥٤) ملايين دينار عام ٢٠٠٤ منها (١,٩٩٠,٣٨٤) مليون دينار تكلفة المنجزة ، مقابل (١,٣٩٣,٢٧٠) مليون دينار تكلفة غير المنجزة ، وقد كانت نسبة الإنجاز (٥٨,٨%) ، ونسبة المشروعات غير المنجزة تبلغ (٤١,٢%) . وبدأت ترتفع تكاليف المشروعات حتى وصلت عام ٢٠٠٩ إلى (٥,٩٥٥,٦٦١) مليون دينار ، منها (٣,٥٠٣,٣٣٠) ملايين دينار التكلفة المنجزة ، ونسبة إنجاز وصلت إلى (٥٨,٨%) مقابل (٢,٤٥٢,٣٣١) مليون دينار، ونسبة غير منجزة للمشروعات الاستثمارية وصلت إلى (٤١,٢%) ، وعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية ، إلا أن العراق أستطاع ومن خلال أرتفاع أسعار النفط أن يزيد من النفقات الاستثمارية. بعد ذلك بدأت تكاليف المشروعات المنفذه بالانخفاض ، بسبب تأثر الاقتصادات العالمية بالأزمة المالية ، مما أدى إلى إنخفاض أسعار النفط والذي بدوره أثر في النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة . أما في عام ٢٠١٤ فقد أرتفعت تكاليف المشروعات الاستثمارية حتى وصلت قيمة تكاليف المشروعات الاستثمارية المنفذه إلى (٤,٤١٧,٦٤٧) ملايين دينار منها (٢,٥٩٨,٦١٥) مليون دينار ، ونسبة إنجاز بلغت (٥٨,٨%) للمشروعات المنجزة نتيجة تأثير الفساد في قطاع البلديات والاشغال العامة ، وقد كانت تكاليف المشروعات غير المنجزة تبلغ (١,٨١٩,٠٣٢) مليون دينار ، ونسبة تكلفة بلغت (٤١,٢%). وفي عام ٢٠١٧ أرتفعت التكاليف المنفذه بسبب زيادة صادرات العراق من النفط الخام نتيجة زيادة الاستثمارات للمشروعات النفطية ، مما أدى إلى زيادة النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة ، فقد أرتفعت تكاليف المشروعات المنفذه إلى (٧,٥١٠,٠٠٠) ملايين دينار منها (٦,٢٦٠,٠٠٠) ملايين دينار ، ونسبة أرتفاع بلغت (٨٣,٤%) نتيجة المتابعة والمراقبة من قبل هيئة الاستثمار من أجل سرعة تنفيذ المشروعات من خلال تسهيل بعض الإجراءات على المستثمرين ، مما أدى إلى أرتفاع نسبة الإنجاز، وإنخفاض تكاليف المشروعات غير المنجزة التي بلغت (١,٢٥٠,٠٠٠) مليون دينار ، ونسبة منخفضة للمشروعات الاستثمارية غير المنجزة في قطاع البلديات والاشغال العامة تبلغ (١٦,٦%) . أما في عام ٢٠٢٠ فقد كانت التكاليف المنفذه مرتفعة نتيجة زيادة النفقات الاستثمارية ، ما أدى إلى زيادة تكاليف المشروعات المنجزة حتى وصلت إلى (٥,٧٧٨,٤٢٣) ملايين دينار ، ونسبة إنجاز بلغت (٧٧,٨%) مقابل إنخفاض في تكاليف المشروعات غير المنجزة والتي إنخفضت إلى (١,٦٥٠,٩٧٧) مليون دينار ، ونسبة غير منجزة بلغت (٢٢,٢%) . وعليه فإن الفساد له أثر في المؤسسات الحكومية في إنخفاض نسبة الإنجاز، وزيادة تكاليف المشروعات في القطاعات المختارة خلال مدة الدراسة ، مما أثر سلباً في

النهوض بواقع هذه القطاعات ، حيث تدهور الزراعة والصناعة والكهرباء والبلديات والاشغال من خلال الصفقات الوهمية ، وزيادة تكاليف المشروعات الاستثمارية ، وعلى الرغم من المبالغ الطائلة التي تخصص في المشروعات الاستثمارية إلا أن هذه القطاعات في تدهور مستمر نتيجة الفساد المستشري في مفاصل المؤسسات الحكومية في العراق .

المطلب الثاني :- أثر الفساد المؤسسي في محددات الاستثمار في العراق

تعد محددات الاستثمار في العراق من العوامل التي تحقق الحوافز الاستثمارية ، إذ أن توافر الأموال اللازمة لتحقيق الاستثمار ليست كافية ، بل ينبغي توفير العديد من العوامل التي تساعد على تحقيق الاستثمار. ومن هذه المحددات القانونية والتشريعات التي تضمن الحوافز والضمانات الاستثمارية ، والاستقرار السياسي والاقتصادي والقانوني والمالي ، والسياسات الاقتصادية التي تحقق الاهداف الاقتصادية ومنها السياسة النقدية والمالية والتجارية . إذ أغلب القرارات الاستثمارية تصب بالنتيجة لصالح الشركات الاستثمارية الأجنبية . وكذلك هناك تأثير للفساد المؤسسي في المحددات التي تمنع من جذب الاستثمارات. وعليه فإننا سوف نوضح بعض محددات المناخ الاستثماري في العراق ومنها المحددات المالية التي تشمل زيادة المديونية ، وتعرض المستثمرين للخطر من أجل الحصول على الأموال ، وكذلك ضعف التمويل الحكومي في توسيع وتنمية القطاعات الاقتصادية . أما المحددات القانونية ، فإن هناك موانع قانونية تمنع من تعاقد بعض المستثمرين مع المؤسسات الحكومية ، بسبب الفساد الذي يؤثر في عدم وضوح القوانين التي تجعل المتنفذين في بعض المؤسسات الحكومية من إتخاذ قرارات فردية للحصول على المصالح الخاصة . إذ إن البعض من هذه المحددات ومن خلال تأثير الفساد تؤدي على زيادة المخاطر وتكاليف المشروعات، وتمنع المنافسة بين المستثمرين. وسوف نتطرق إلى تأثير الفساد في بعض المحددات.

أولاً : - تأثير الفساد المؤسسي في تكاليف المعاملات

يمثل الفساد المؤسسي أحد العوائق التي تؤدي إلى زيادة تكلفة المعاملات الاستثمارية من خلال ظواهر التخلف الإداري والقانوني في بعض المؤسسات الحكومية عن طريق تأخير إنجازها، مما يزيد من تكاليفها، وسوف يؤثر ذلك في عمليات تنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية . ان ما يميز الاستثمار في العراق مقارنة بالدول المجاورة هو ارتفاع تكاليف المشروعات الاستثمارية ،

سواء كانت تكاليف المشروعات الإنتاجية أم المشروعات الخدمية وإن من أهم عوامل عدم توجه المستثمرين وخاصة الأجانب هو ارتفاع تكاليف المعاملات الاستثمارية والسبب يرجع إلى ما يأتي :

(وزارة المالية، ٢٠١٩، ٣) -

١ - تأخر توافر الأراضي المخصصة للاستثمارات نتيجة الروتين وتعدد الإجراءات في الحصول على الأراضي للمشروعات الاستثمارية .

٢ - بعد المسافة في الحصول على المواد الأولية والخامات وكذلك من الأسواق المحلية والخارجية الأمر الذي يسهم في رفع كلف النقل .

٣ - الفرق بين سعر صرف العملة المحلية مقابل النقد الأجنبي وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج الأجنبية من المواد الأولية والخامات والسلع الوسيطة وارتفاع معدلات أجور ورسم الخدمات المقدمة .

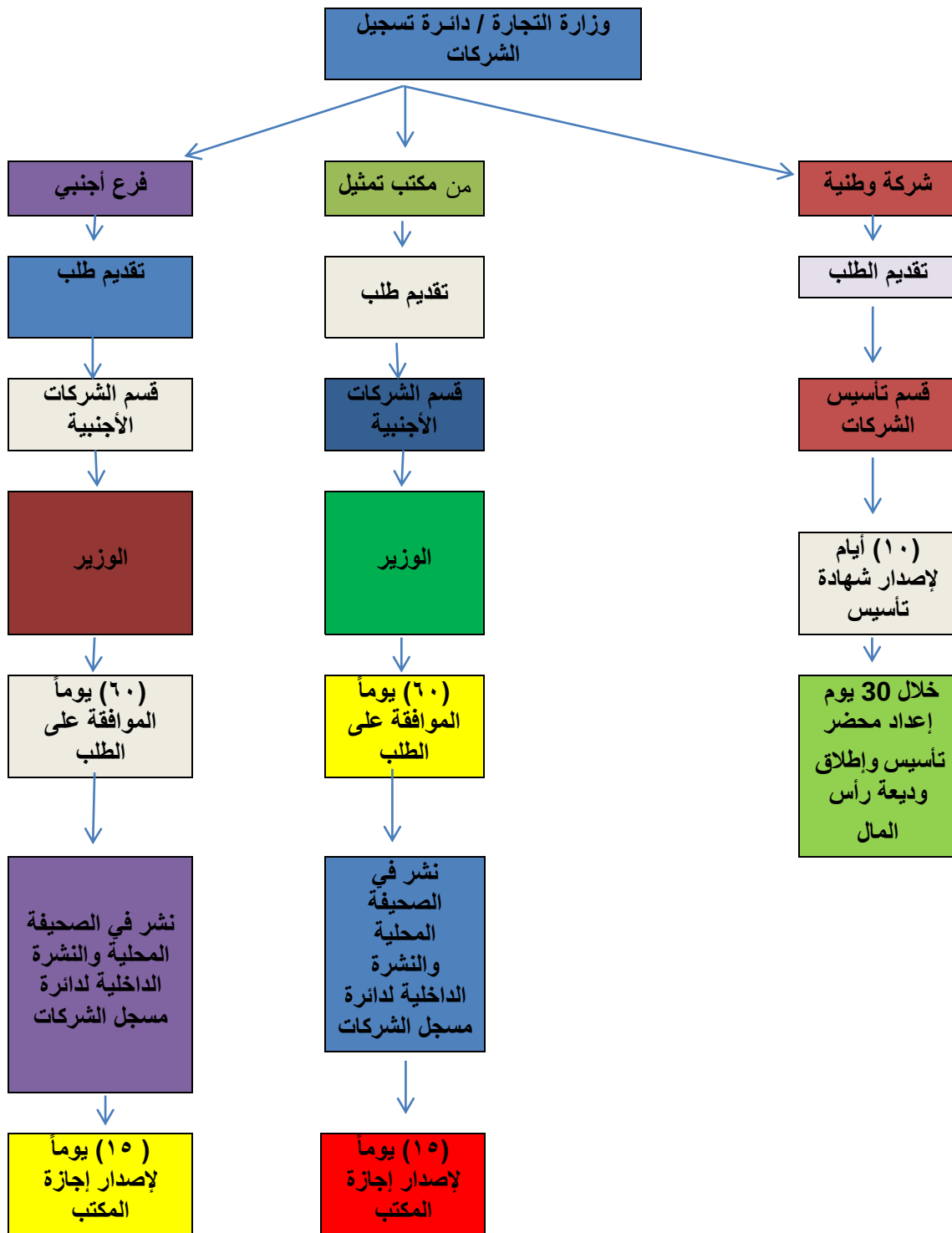
٤ - وجود قيود على رأس المال المستثمر الأجنبي ، وتأثير الفساد في صعوبة الإجراءات والروتين في تحويل الأموال من وإلى العراق .

وعليه فإن الفساد المستشري في أغلب المؤسسات الحكومية ، وخاصة المؤسسات التي يمكن أن يتعامل معها المستثمرون من أجل الحصول على الموافقات في إنجاز المعاملات الاستثمارية التي يتم التعاقد عليها مع الحكومة العراقية ، والتي في الغالب تعمل بعض المؤسسات على تأخير المعاملات الاستثمارية نتيجة البيروقراطية والروتين مما يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف المشروعات الاستثمارية . بالرغم مما يتميز به المناخ الاقتصادي في العراق من توافر الموارد الطبيعية وحجم السوق الكبير وتكاليف العمل المنخفضة فضلاً عن الحوافز والضمانات التي يقدمها للمستثمرين الأجانب والمحليين. وهذا ما يزيد من قدرته على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إلا إن ارتفاع مستويات الفساد المؤسسي يؤثر في زيادة تكاليف المعاملات ، مما يقلل من الأرباح التي قد يحصل عليها المستثمرين من خلال الاستثمار في بعض المشروعات الإنتاجية منها والخدمية ، وعلى الرغم من الحوافز التي تقدم إلى المستثمرين إلا أن ذلك لا يمنع من ارتفاع التكاليف نتيجة الفساد ، الذي يؤدي إلى تأخير الحصول على الموافقات الاستثمارية (الساعدي ، ، ٢٠١٥ ، ٨٨ ، ٨٩) . ومن خلال ماتقدم فإن المخطط (٨) الآتي يوضح إجراءات المعاملات الاستثمارية من أجل تأسيس شركة

وطنية استثمارية أو فتح فرع أو مكتب تمثيل لشركة أجنبية أو الحصول على فرص الاستثمار في العراق .

المخطط (٨)

إجراءات المعاملات الاستثمارية في الحصول على فرص استثمارية أو تأسيس شركة استثمارية في العراق

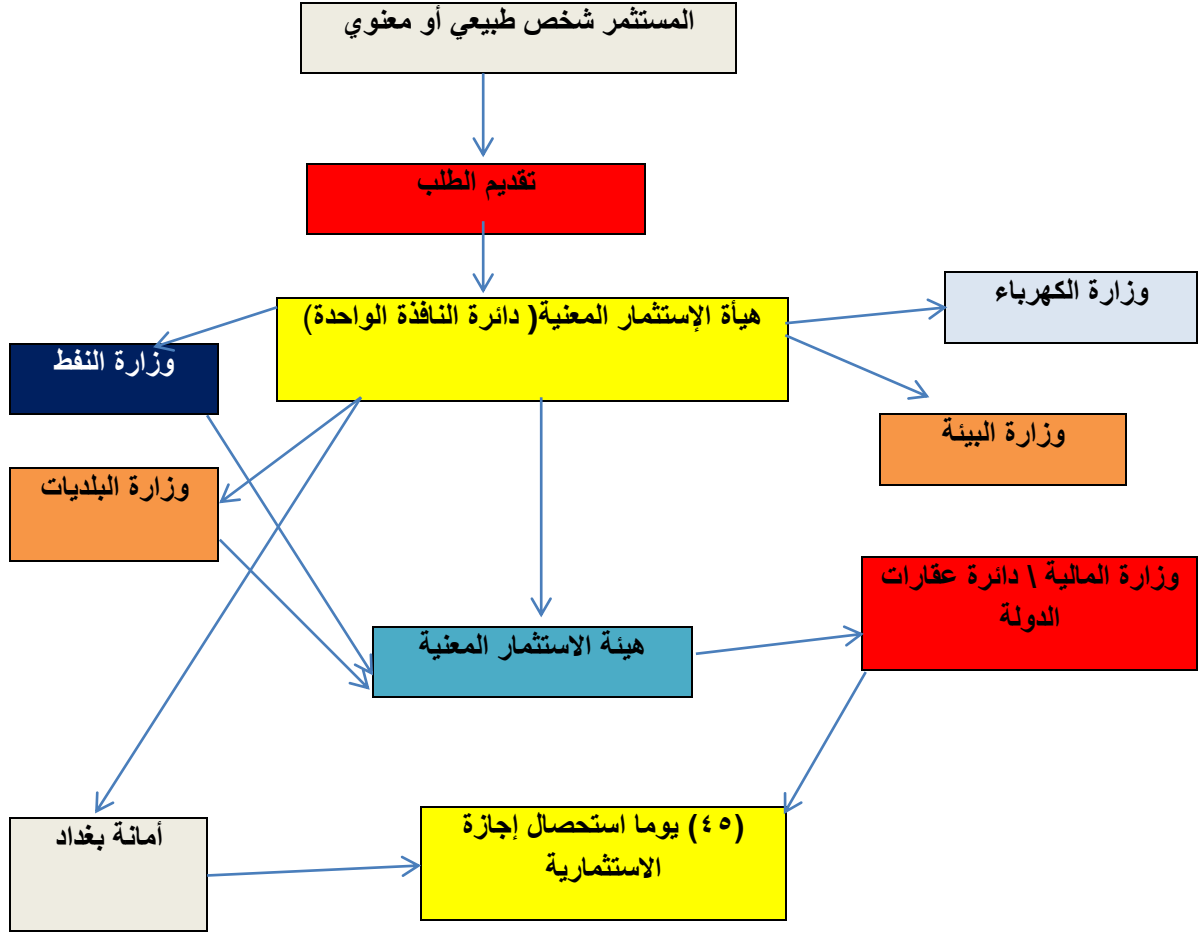


Source:- AL ARAJI, SAMI- . Legal Guide to Investent in Iraq.2015 ,P54.

يتضح من خلال المخطط السابق ، إن هناك إجراءات يقوم بها المستثمرون من أجل الحصول على فرص استثمارية أو تأسيس شركة استثمارية في العراق ، وهذه الإجراءات تدخل في دوامة الروتين والتأخير من بعض الموظفين للحصول على بعض الرشاوي عن طريق تقديم الهدايا ، أو المكافآت من قبل المستثمرين ، وهذا مايزيد من تكاليف المعاملات الاستثمارية . حيث إن الإجراءات تبدأ من تقديم الطلب إلى وزارة التجارة عن طريق دائرة التسجيل الاستثمارية ، وهناك ثلاثة انواع يمكن أن تقدم المعاملة الاستثمارية من قبل المستثمرين ، إذ إن نوع المعاملة الاستثمارية يمكن أن يكون تأسيس شركة استثمارية محلية ، أو مكتب تمثيل إلى أحد الشركات الاستثمارية محلية كانت أم أجنبية . إن تأسيس الشركات الوطنية الاستثمارية ومن خلال تقديم الطلب يمكن أن تستمر الفترة إلى (١٠) أيام بعد إكمال المعاملة الاستثمارية من أجل إصدار شهادة تأسيس ، أما الفرع الثاني الذي يخص تأسيس مكتب التمثيل للشركات الاستثمارية الأجنبية ومن خلال تقديم الطلب ، فإن الإجراءات التي يتخذها المستثمر الأجنبي تكون في قسم الشركات الأجنبية وبعد (٦٠) يوماً ممكن موافقة الوزير على طلب التمثيل ، وبعد نشر موافقة الوزير في الصحف المحلية ، تصدر موافقة إجازة المكتب بعد (١٥) يوماً . أما الفرع الثالث الذي يختص بفرع الشركات الأجنبية تأخذ كذلك الإجراءات نفسها التي تخص الفرع الثاني . وعليه فإن هذه الإجراءات وإن كانت غير معقدة وفي فترات محددة إلا أن إنتشار الفساد المؤسسي يحول دون ذلك ، إن تأخير فترات تقديم الطلب والإجراءات والبيروقراطية يمكن أن يزيد من تكلفة المعاملات نتيجة الفساد . أما ما يخص المستثمر الذي يقوم بإنجاز المعاملات ، فقد يتحمل تكاليف إضافية من أجل الحصول على الإجازة الاستثمارية فإن المخطط (٩) يوضح المراحل التي يقوم بها المستثمر من أجل إنجاز المعاملات الاستثمارية .

المخطط (٩)

مراحل إنجاز المعاملات الاستثمارية من قبل المستثمر الأجنبي أو المحلي في العراق



Source:- AL ARAJI, SAMI- 'Legal Guide to Investent in Iraq.2015 ,P57.

يتضح من المخطط (٩) ،إن هناك مراحل إنجاز المعاملات الاستثمارية من قبل المستثمر الأجنبي أو المحلي في العراق ، وقد يكون المستثمر صاحب الشركة أو شخص آخر يكلف من قبل الشركة الاستثمارية في تقديم طلب إلى هيئة الاستثمار الوطنية ، وهذه الهيئة لها إتصال في جميع الوزارات العراقية ولها هيئات أستثمارية تتصل بوزارة المالية ، دائرة عقارات الدولة ، وقد يكون تقديم طلب أستحصال إجازة الاستثمار يخص الاستثمارات في وزارة الكهرباء أو البيئة أو البلديات أو النفط ، أو يخص تقديم طلب الاستثمار في أمانة بغداد ، وإن استحصال إجازة الاستثمار تصل مدتها إلى (٤٥) يوماً . لذلك فإن هناك تأثير كبير للفساد المؤسسي في الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الاستثمارات المحلية عن طريق الروتين الذي يتبعه المستثمر في إنجاز المعاملات الاستثمارية ومن

خلال الاشكال المذكوره آنفاً حيث البيروقراطية تعمل على تأخير إنجاز المشاريع الاستثمارية مما يؤدي إلى زيادة كلفة المشروعات الاستثمارية ، مما يؤثر سلباً في ربحية المستثمرين الأجانب منهم والمحليين ، وعليه فإن الادارة السليمة وإنخفاض مستوى الفساد المؤسساتي يعد الركيزة الأساسية في سرعة إنجاز المعاملات الاستثمارية من أجل تشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى العراق من خلال المناخ الاستثماري الملائم الذي يشجع على جذب المستثمرين للاستثمار في القطاعات الاقتصادية (8-7 , 2015 , Arlette) .

إن التعقيدات في الإجراءات الحكومية التي تتعلق بالتراخيص الاستثمارية والتأخير المستمر والمتعمد في عدم تسهيل وتنفيذ المشروع الاستثماري في أغلب الوزارات والهيئات الخاصة بالاستثمار ، يؤثر ذلك في ضياع وقت المستثمر نتيجة الروتين (البيروقراطية) في إنجاز المعاملات ، وكذلك تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وتضارب الاختصاصات فيما بينها في بعض الأحيان ، وبعبارة أخرى فإن تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر يضع المستثمر في دوامة وقلق وزعزعة ثقته بالرغبة في الاستثمار . لذلك فإن توافر البيانات والمعلومات الشاملة والدقيقة ذات الصلة بالعملية الاستثمارية تحقق الانسجام في معاملة المستثمر من الناحيتين المؤسسية والقانونية ، وكذلك التطبيق الصحيح للقوانين بما يحقق تعجيل المعاملات الاستثمارية للمستثمرين الاجانب والمحليين ، من خلال فاعلية المؤسسات في تشجيع وجذب الاستثمارات . حيث إن المستثمرين عندما يقررون الدخول إلى الأسواق ينبغي عليهم أن يقدرون تكلفة الخروج من هذه الأسواق في زيادة الأرباح ، وهذا يتطلب وجود قوانين عن الأسواق المالية المتنوعة والواسعة من أجل التخلص من الخسائر والإفلاس التي قد يقع فيها المستثمرون في بداية إنجاز المشروعات الاستثمارية (الرفيعي ، ٢٠١٩ ، ٥٥٧ - ٥٦١) .

ثانياً :- أثر الفساد المؤسساتي في مخاطر المستثمرين

هناك العديد من المخاطر التي تؤثر في المستثمرين للاستثمار في العراق ، ومنها عدم الاستقرار السياسي والأمني ، والتشريعي ، والاقتصادي ، مما يزيد من إنتشار الفساد في المؤسسات الحكومية ، وهذا ما يؤثر في المستثمرين ، وقد تحدث زيادة في معدلات التضخم ، مما يزيد من أسعار السلع والخدمات التي تستخدم في المشروعات الاستثمارية . أو تكون هناك مخاطر مالية من خلال إنخفاض

الإيرادات النفطية التي تغطي الموازنة العامة ، مما يؤثر في انخفاض النفقات الاستثمارية. هناك مخاطر اقتصادية تتمثل بمعدلات التضخم ومخاطر مالية تتمثل بارتفاع نسبة العجز الداخلي وارتفاع الدين الخارجي في العراق لا يمكن للمستثمرين التنبؤ بها والسيطرة عليها . وقد يتعرض المستثمر من خلال المخاطر ومنها الفساد الذي له تأثير سلبي في المشروع الاستثماري عن طريق التهديد أو خطف إلى بعض العاملين من أجل الحصول على الأموال ، أو تعطيل المشروع أو تدمير بعض الأجزاء من المشروع من أجل مصالح خاصة ، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض العائد الفعلي الذي قد يتحقق، عن العائد المتوقع ، ويؤثر ذلك في عدم نجاح المستثمر في تحقيق العائد المتوقع على الاستثمار، نتيجة ارتفاع المخاطر التي تعد مقدار التغير الحاصل في العوائد المتوقعة في المستقبل بسبب ظروف المشروع الداخلية أو الخارجية ، حيث درجة المخاطرة المؤثرة بالمستثمرين في العراق مرتفعة. ومن خلال ذلك فإن الفساد المؤسسي له مخاطر وأثار سلبية في حجم وكفاءة الاستثمارات وكذلك تأثير المخاطر السلبية في العوائد المتحققة. وهناك مخاطر عديدة تؤثر في المشروعات الاستثمارية ، منها الابتزاز وإساءة استخدام الوظيفة العامة عن طريق إختلاس الممتلكات العامة والخاصة وهذا له أثار ومخاطر على المستثمرين في العراق (Cosmina,2017, 1-3) .

وعليه فإن الفساد المؤسسي يزيد المخاطر على المستثمرين في العراق من خلال دفع الرشاوي من أجل الحصول على المناقصات والعقود ، وقد تكون المشروعات الاستثمارية غير منتجة ، حيث تكون هذه المشاريع إستهلاكية وليست إنتاجية وتصبح عبء على الدولة ، من خلال زيادة النفقات التشغيلية التي تدفع إلى العاملين كأجور في بعض المشروعات الخدمية التي ، مما يزيد من تكاليف المشروع الذي قد يكون فيه المستثمر الخاسر الاول بسبب عدم الرؤية المستقبلية للمشروع (علي ، ٢٠١٧ ، ٣٩٨ - ٤٠١) . ومن خلال الجدول (٥٧) الأتي الذي يوضح ، تأثير الفساد المؤسسي من خلال درجة المخاطر في العراق في تكلفة المشروع الاستثماري للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) .

الجدول (٥٧)

اجمالي الإنفاق الاستثماري من اجمالي الإنفاق العام ودرجة مخاطر الفساد في العراق
للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

السنة	إجمالي الإنفاق العام (مليون دينار) (١)	النفقات الاستثمارية (مليون دينار) (٢)	درجة مخاطر (٣)	نسبة النفقات الاستثمارية من نسبة إجمالي الإنفاق العام % (٤)
٢٠٠٤	٢٠,١٤٥,١٠٠	٣,٧٩٧,٧٠٠	٢,١	١٨,٨
٢٠٠٥	٢٨,٧٥٥,٧٠٠	٧,٥٥٠,٠٠٠	٢,٢	٢٦,٢
٢٠٠٦	٢٩,٦١٧,٨٠٠	٦,٠٢٧,٦٨١	١,٩	٢٠,٤
٢٠٠٧	٤٢,٦٤٠,٥٠٣	٧,٧٢٣,٠٤٣	١,٥	١٨,١
٢٠٠٨	٥٠,٧٧٥,٠٨١	١٠,١٣٢,٣٢٠	١,٣	١٩,٩
٢٠٠٩	٦٩,١٦٥,٥٢٣	١٠,٧٤٠,٢٦٠	١,٥	١٥,٥
٢٠١٠	٨٤,٦٥٧,٤٦٧	٨,٤٦٥,٧٥٠	١,٥	١٠,٠
٢٠١١	٩٦,٦٦٢,٧٦٦	٩,٦٦٦,٢٧٦	١,٨	٩,٩
٢٠١٢	١١٧,١٢٢,٩٣٠	١٢,٦٣١,٩٤٥	١,٨	١٠,٨
٢٠١٣	١١٩,٧٠٢,٢٩٦	٢٠,٨٢١,٥٤٥	١,٦	١٧,٤
٢٠١٤	١٣٩,٦٤٠,٦٢٨	١٦,٣٤١,٦٥١	١,٦	١١,٧
٢٠١٥	١١٩,٤٦٢,٤٢٩	١٨,٥٦٤,٧٠٠	١,٦	١٥,٥
٢٠١٦	١٠٥,٨٩٥,٧٢٢	١٥,٨٩٤,٠١٠	١,٧	١٥,٠
٢٠١٧	١٠٠,٦٧١,١٦٠	١٦,٤٦٤,٥٠٠	١,٨	١٦,٣
٢٠١٨	١٠٤,١٥٨,١٨٣	١٣,٨٢٠,٣٠٠	١,٨	١٣,٣
٢٠١٩	١٣٣,١٠٧,٦١٦	٢٦,٩٣٢,٨٣٨	٢,٠	٢٠,٢
٢٠٢٠	١٥٧,٨٦٩,٤٩٠	٢١,٤٧٨,٦٤٥	١,٧	١٣,٦

المصدر : - الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٢٨,٤٣) .

ملاحظة : (١) - درجة مخاطر (١٠) درجات (مخاطر منخفضة) ، درجة مخاطر أقل من (٥) درجات (مخاطر مرتفعة) .

(٢) - العمود (٣) من الجدول (٤٣) .

(٣) - العمود (٤) من العمود (٢) \ العمود (١) .

يتضح من الجدول (٥٧) السابق ، إن الإنفاق الإجمالي العام في العراق بلغ (٢٠,١٤٥,١٠٠) مليون دينار مقابل (٣,٧٩٧,٧٠٠) مليون دينار التخصيصات الاستثمارية ، وقد كانت نسبة (١٨,٨%) النفقات الاستثمارية من إجمالي النفقات العامة ، وتعد هذه النسبة منخفضة مقارنة مع النفقات التشغيلية . حيث الفساد المؤسسي المستشري في مفاصل الدولة العراقية يحول دون تنفيذ المشروعات ، وقد تكون بعض هذه المشروعات وهمية أو غير منجزة ، أما درجة المخاطر فقد كانت مرتفعة تصل إلى (٢,١) درجة ، نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني . أما في عام ٢٠١٢ أرتفع إجمالي الإنفاق العام إلى (١١٧,١٢٢,٩٣٠) مليون دينار منها (١٢,٦٣١,٩٤٥) مليون دينار مقابل نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق العام تبلغ (١٠,٨%) ، إذ إن انخفاض هذه النسبة جاء نتيجة عدم قدرة العراق على زيادة النفقات الاستثمارية على الرغم من زيادة الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط بسبب تأثير الفساد في القرارات الحكومية التي تمنع من زيادة هذا النوع من النفقات ، من أجل الاعتماد على الاستيراد إلى مختلف السلع والخدمات من الخارج من قبل بعض المتنفذين لأجل مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة ، وأستمرت درجة المخاطر بالارتفاع وبلغت (١,٨) درجة مما تمنع المستثمرين من الاستثمار. أما عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٩ فقد ارتفعت درجة المخاطر من (١,٦) إلى (٢,٠) درجة وهذا ما يؤكد إن هناك مخاطر مرتفعة بسبب احتلال داعش إلى بعض المناطق . أما في عام ٢٠٢٠ فقد إنخفضت درجة المخاطر وبلغت (١,٧) درجة ، حيث إن المخاطر مرتفعة نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي ، وإنخفاض النشاطات الاقتصادية بسبب جائحة كورونا التي أدت إلى إنخفاض أسعار النفط ، ولكن هناك زيادة في إجمالي النفقات التي وصلت إلى (١٥٧,٨٦,٤٩٠) مليون دينار منها (٢١,٤٧٨,٦٤٥) مليون دينار نفقات استثمارية ، وقد إنخفضت نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق العام إلى (١٣,٦%) ، وهذا يدل على إن العراق من الدول مرتفعة المخاطر ومنها مخاطر الفساد المؤسسي . وبما أن المستثمرين يتوقعون إن هناك العديد من المخاطر التي قد يتعرضون لها عند التوجه للاستثمار، ومنها المخاطر الأمنية ، إذ إن الأستقرار الأمني يؤدي إلى اطمئنان وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية ، مما يشجع المستثمر بأستقطاب رؤوس أمواله وأستثمارها (الشمري ، ٢٠١٨ ، ٦٦٧) . وعليه فإن المخاطر مازال تؤثر في عزوف اغلب المستثمرين عن الاستثمار في العراق .

أما مؤشر بيرتلسمان الذي يقيس مخاطر أصحاب المناصب العليا في خرق القانون ، وممارسة الفساد دون خوف من العواقب ، من خلال وجود ثغرات قانونية أو سياسية ينفذ منها أصحاب المناصب العليا عند مقاضاتهم . ويقيس كذلك مدى قدرة الدولة معالجة مخاطر الفساد ، حيث درجة التقييم بلغت (١) من درجة إلى (١٠) في تقييم بيرتلسمان ، إذ بلغ ترتيب العراق (١٧٢) من بين الدول (١٧٥) دولة في التقييم عام ٢٠٠٦ ، أرتفع تقييم العراق إلى (١,٩) درجة ، وقد حصل على ترتيب (١٥٨) من بين (١٦١) دولة شملها المؤشر عام ٢٠١٥ ، وقد حصل على (٢) درجة عام ٢٠٢٠ و وقد كان ترتيبه (١٦٢) من بين (١٦٦) دولة شملها المؤشر (عبد الله ، ٢٠٢٠ ، ٣-٥) . ومن خلال ذلك فإن هذا المؤشر يوضح إن هناك مخاطر مرتفعة تؤثر بالمستثمرين في جلب رؤوس أموالهم وأستثمارها نتيجة التقييمات التي تصدرها المنظمات والهيئات الرسمية وغير المختصة بتقييم درجة الفساد في مختلف دول العالم .

ثالثاً :- أثر الفساد المؤسسي في العوائق أمام المنافسة بين المستثمرين

إن الحكومة العراقية تقوم بتسهيل الإجراءات القانونية والتنظيمية ، وتقدم الحوافز ، وإجراء إصلاحات من أجل تحسين المناخ الاستثماري . كما أن الهدف من تشجيع الاستثمار هو جذب المستثمرين، ويتعلق ذلك في تسهيل وزيادة الاستثمارات من خلال زيادة النفقات الاستثمارية من الموازن العامة . كما أن هيئة الاستثمار الوطنية في العراق تساعد على تشجيع المنافسة بين المستثمرين عن طريق سياسة استثمارية متجانسة التي يحتاج العراق إلى التعامل مع القيود الرئيسية المفروضة على الشركات الاستثمارية والمستثمرين ، وعلى وفق الاستطلاع الذي أجري من قبل البنك الدولي عن العوائق التي تمنع أستقطاب المستثمرين للاستثمار في العراق ، فقد ذكر الاستطلاع إن أكثر من ثلثي المستجيبين من المستثمرين يرون أن الإنقطاع المستمر للكهرباء، وعدم الاستقرار السياسي، والفساد المؤسسي يعد من أهم العوائق التي تمنع من دخول الاستثمارات إلى العراق . كما يبين الاستطلاع من خلال مجموعة المستجيبين الذين تتراوح نسبتهم بين (٤٠% - ٥٠%) من مجموع المستجيبين في إن الوصول إلى التمويل ، وممارسات المنافسين في القطاعات غير الرسمية ، والحصول على الأراضي، والفوضى والسرقة ، والجريمة، والضرائب المرتفعة، تعد عوائق أما النقل ، وتراخيص الأعمال التجارية ، وقوانين العمل ، والمياه ، والقوة العاملة المؤهلة، وأنظمة الجمارك والتجارة (فإنها من العوائق الأقل خطورة أمام المستثمرين في العراق) (AL ARAJI, 2015 , 32- 33) .

كما أن هناك تأثير للفساد المؤسساتي في زياة الاحتكار في العمليات التجارية ، حيث الفساد يعرقل العملية التجارية ، وإن حماية الشركات التي لها معرفة بالحكومة العراقية من خلال بعض المستثمرين الذين لهم علاقات شخصية أو عائلية مع المسؤولين في المؤسسات الحكومية ، يحصل هؤلاء المتنفذين على العقود الاستثمارية في العديد من المؤسسات ويمنع بعض المستثمرين من المنافسة للحصول على عقود استثمارية. إذ إن وجود الشركات الاستثمارية غير الكفوءة ، وعدم وجود منافسة بين المستثمرين يؤدي ذلك إلى تشوهات اقتصادية في المؤسسات الحكومية عن طريق تحويل الاستثمار العام إلى مشروعات استثمارية تكثر فيها (الرشوة) ، والسبب في ذلك يلجأ بعض المسؤولين إلى زيادة التعقيدات الفنية والإدارية من خلال الروتين والبيروقراطية من أجل أخفاء وتمهيد الطريق في الحصول على المشروعات الاستثمارية بالطرائق غير القانونية . وهذا ما يؤدي إلى عرقلة الاستثمارات في القطاع العام . لذلك فإن الفساد المؤسساتي يؤثر في ترمي نوعية الخدمات الحكومية ، وكذلك انخفاض معدلات الالتزام بالضوابط والاتفاقات الاستثمارية التي تحدث بين المستثمرين والهيئات الاستثمارية من أجل الحصول على الاستثمارات عن طريق الشروط الروتينية التي تعقد بين المسؤولين في المؤسسات الحكومية وبين المستثمرين الذين يحصلون على هذه العقود من خلال التلاعب بالقوانين الاستثمارية من قبل المسؤولين . كذلك يؤدي الفساد إلى ضعف المناخ الاستثماري وهروب المستثمرين ، بسبب طلب المتنفذين الحصول على عمولات وإعاقة أعمال المستثمرين المحليين والأجانب ، مما يؤثر سلباً في بنية الاقتصاد العراقي وضعف نموه ، وهو ما يؤدي إلى زيادة البطالة والفقر (الغانمي ، والخزرجي ، ٢٠١٧ ، ٢٠ - ٢١) . إن العراق يعد من ضمن الدول الأقل منافسة بين المستثمرين في منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط . وعلى الرغم من أن هناك تأثيراً في المنافسة بين المستثمرين من خلال النقص بالخدمات والبنية التحتية ، والفساد المؤسساتي ، وكذلك إنعدام المنافسة بشكل مباشر أو غير مباشر بين المستثمرين الأجانب منهم والمحليين من جانب القطاعات غير الرسمية ، وعدم الاستقرار الأمني ، فإن هناك إنتاجية من قبل الشركات المستثمرة في العراق مماثلة لنظيرتها في العديد من الدول وخاصة المجاورة ، وتكون هذه الشركات الاستثمارية متكافئة مع مثيلتها في المغرب والجزائر ولبنان . لذلك تدرج المشروعات الاستثمارية التي تستثمر من قبل المستثمرين ضمن الفئة الأفضل في المنطقة في قطاعات المستحضرات الطبية ، والمعادن والمعدات ، والمعادن اللافلزية والكيمياويات ، والنسيج والملابس ، ولكن قدرة المنافسة بين المستثمرين

في العراق يصطدم بتأثير الفساد الذي يؤثر في تحسين الإنتاجية وعدم القدرة على جذب الشركات الاستثمارية (البنك الدولي ، ٢٠١٢ ، ٢٣ - ٢٦) .

كما أن تدفق الاستثمار الأجنبي إلى العراق يتمتع بالعديد من المزايا التي من خلالها يتمكن المستثمر من تقليص تكاليفه وزيادة أرباحه ، وأهمها الموقع الاستراتيجي، كونه يربط بين القارات الثلاث افريقيا واوربا وأسيا ، مما يجعله من أقصر الطرق التي تربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي ، أما مساحة العراق فتبلغ (٤٣٤١٢٨ كم^٢)، والسكان نحو (٤٠١٥٠) ألف نسمة حسب تقديرات ٢٠٢٠ موزعين بنسبة (٣٠%) في الريف و(٧٠%) حضر منهم (٤٣,١%) أعمارهم دون الخامسة عشرة سنة و(٥٤%) تتراوح أعمارهم من (١٥ إلى ٦٥) سنة ، و (٢,٩%) أعمارهم من ٦٥ سنة فما فوق . كما أن حجم السكان في العراق له أثران أساسيان في الاستثمارات الأجنبية ، الأثر الأول ينصب على انخفاض تكاليف الإنتاج من خلال انخفاض الأجور الناتجة عن زيادة عرض العمل ، والأثر الثاني ينصب على جانب الطلب إذ أن نمو السكان بوتائر عالية ويؤدي إلى إتساع حجم السوق نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات . ويمتلك العراق الموارد والخامات المتعددة ، الاراضي الصالحة للزراعة والنفط ، والغاز الطبيعي ، والفوسفات وهذا ما يجعله يتميز عن بعض دول المستثمرين ، إلا أن هناك عوائق تمنع المستثمرين من الاستثمار في العراق ومنها الفساد المؤسسي (السوداني ، ٢٠١٤ ، ٨٤ - ٨٥) .

إن الفساد المؤسسي يؤثر في المنافسة بين المستثمرين المحليين والاجانب من خلال وجود العقبات التي تعمل في عدم حصول المستثمرين الأجانب على العقود الاستثمارية ، وإعطاء العقود إلى المستثمرين الذين لا يملكون الخبرة والممارسة في مجال الاستثمار في أغلب العقود التي يحصلون عليها عن طريق المنافسة الروتينية في بعض القطاعات الاقتصادية نتيجة وجود بعض العقبات التي تسبب ماييلي (الرفيعي ، ٢٠١٩ ، ٥٦٠) .

١ - إن غالبية المشروعات الاستثمارية معظمها ذات كلفة أعلى من مردودها الاقتصادي وتفتقد إلى الدقة والواقعية.

٢ - عدم وجود الإدارة الكفوءة المؤهلة والنزيهة والقادرة على التعامل بكفاءة مع مناخ الاستثمار ومتغيراته .

٣ - ضعف مستوى الخدمات التسويقية التي تقدم من أجل تسهيل جذب المستثمرين ، وقصور الجهود المبذولة محلياً وخارجياً .

٤ - سوء اختيار أنماط وأدوات التمويل لتمويل المشروعات المختلفة من مصادر محلية وأجنبية وبفوائد عالية.

٥ - النظرة التجارية القصيرة المدى للمستثمر العراقي، لكونه يسعى لتحقيق أقصى الأرباح وبسرعة في المشروعات منخفضة الكلفة .

٦ - أن معظم دراسات الجدوى الاقتصادية يتم إعدادها عن طريق الخبرة الأجنبية، وإن بعض المشروعات لم تهتم بالجوانب الفنية والتسويقية وهاتان مهمتان من مراحل أعداد دراسات الجدوى الاقتصادي للمشروعات الاستثمارية .

رابعاً :- أثر الفساد المؤسسي في عدم المساواة بين المستثمرين

إن وجود هيأت الترويج الاستثماري التي تساعد في تحقيق أهداف محددة إلى بعض المستثمرين تعتمد بصفة أساسية على الجهات التي تزود المستثمرين الأجانب بمعلومات تحليلية عن السوق، أو بالمعلومات التنظيمية المناسبة لاحتياجاتهم النوعية. وعليه فإن الاستثمارات تتدفق من خلال واحدة من أربعة طرق تحقق جذب المستثمرين للاستثمار رؤوس أموالهم في العراق هي (Alasrag,2005 , 29 – 31) :-

١ - شراء أسهم في شركة محلية .

٢ - إنشاء شركة من البداية (أي إنشاء شركة فرعية ذات ملكية كاملة).

٣ - تأسيس مشروع مشترك جديد مع مستثمر آخر أو شركة أخرى .

٤ - عمليات الاندماج بين الشركات الاستثمارية .

ومن خلال ذلك فإن المساواة بين المستثمرين من قبل الحكومة العراقية لتسهيل دخول الاستثمارات هو التخلص من العوائق المحتملة التي تقف عائقاً أمام المنافسة بين المستثمرين للحصول على عقود من أجل الوصول إلى الأهداف المخططة الآتية :

أ - إيجاد الفرص الاستثمارية .

ب - خدمة المستثمرين .

ج - التأييد للفرص الاستثمارية .

د- بناء صورة جيدة عن الاستثمار .

وبما أن المستثمر الأجنبي وكذلك المحلي يتأثر بشكل مباشر بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك القانونية والتنظيمات الإدارية التي تسود في العراق ، إذ تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار ، إذ إن تلك الظروف تؤثر سلباً وإيجاباً في فرص نجاح المشروعات الاستثمارية . كما إن المناخ الاقتصادي المستقر والمحفز والأجراءات الحكومية الصحيحة لها تأثير في مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها في التكاليف ، والمخاطر ، والعوائق أمام المنافسة . لذلك ترتبط المنافسة بين المستثمرين في العراق بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ، ومعدلات متدنية للتضخم ، وسعر صرف مستقر ومناخ سياسي ومؤسسي مستقر . كما إن هناك تأثير في عدم المساواة بين المستثمرين عن طريق الفساد المؤسساتي الذي يتم من خلال مايلي (مركز التجارة الدولية ، ٢٠١٥ ، ١٢٠):

- عدم وجود الجانب الرقابي من أجل ضمان حقوق المستثمرين ، وبما يكفل الطمأنينة والمساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب .
- عدم وجود الجدية لدى الحكومة العراقية في محاربة الفساد المؤسسي وسوء الإدارة ، مما يزيد من عدم المساواة بين المستثمرين في المشروعات التي يستثمرون فيها.
- انخفاض الحوافز المالية والاعفاءات الممنوحة إلى بعض المستثمرين دون غيرهم بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار في المشروعات التي تضيف قوة تنوع الى الاقتصاد العراقي من خلال تنوع الصادرات ، وهذا يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة التنموية .
- تبسيط الاجراءات الإدارية إلى بعض من المستثمرين دون غيرهم في مجال الترخيص والتسجيل ، وتشخيص المشكلات التي تعترض بعض المستثمرين دون غيرهم وعدم ايجاد الحلول

إلى بعض المستثمرين ، نتيجة المحسوبية والمنسوبية والمحاباة ، مما يؤدي إلى عدم المساواة بين المستثمرين.

إن إنتشار ظاهرة الرشوة في العراق تخترق وظائف الدولة التي تمنح صلاحيات اتخاذ القرار المرتبطة بمختلف المناصب ، وذلك لأن عروض الرشوة المقدمة غالباً ماتستهدف موظفين يملكون صلاحيات اتخاذ القرار الاستثماري مايؤثر سلباً في أختلاف فرص الاستثمار بين المستثمرين وعدم المساواة بينهم ، ونظراً لخطورة الرشوة ، وأنعكاسها السلبي على المجتمع العراقي ، وأن النسبة الأكثر تعرضاً للرشوة هم الموظفون في القطاع العام الذين لديهم صلاحيات الموافقة في توزيع عقود الاستثمارات بين المستثمرين (مظهر ، وبهير ، ٢٠١٢ ، ١-٢) .

كذلك عدم وجود المساواة في توزيع الاستثمارات بين المستثمرين في المؤسسات التي تخدم السكان تؤدي إلى حرمان المجتمع من الخدمات الاساسية ،كالصحة والتعليم ، ولايمكن لمؤسسة واحدة أو قطاع واحد أن يعالج عدم المساواة بمفرده نتيجة أنتشار الفساد في مختلف المؤسسات الحكومية . لذلك يتطلب معالجة التدخلات من بعض المتنفذين لتلائم مجموعات محرومة من المجتمع في الحصول على الخدمات . حيث إن نقص الخدمات تؤثر في خدمات الصحة العامة في المجتمع وإنتشار الأوبئة والأمراض وتأتي نتيجة ذلك ، عدم قدرتها على القيام بالمشروعات الاستثمارية التي تخدم المجتمع بسبب حصولها على عقود استثمارية بالطرائق غير القانونية . ويتم إنجاز هذه المشروعات بالطرائق القديمة التي تؤدي إلى عدم الاستفادة من هذه المشروعات ، إن تحقيق المساواة بين المستثمرين في إنجاز المشروعات يستلزم التعاون بين الجهاز التنفيذي والإداري ، والمستثمرين الذين يسعون للحصول على المشروعات التي تؤدي إلى تنويع الإنتاج وزيادة الصادرات والتقليل من الاستيرادات ، ومن أجل تحقيق المساواة بين المستثمرين يجب تحقيق مايلي (لوري ، وآخرون ، ٢٠١٧ ، ٤٠ - ٤٦):-

١- إن الأموال التي تدفع للمستثمر من الجهة الممولة الحكومية للمشروعات الاستثمارية تعمل على وفق النتائج الإيجابية في إنجاز المشروع الاستثماري حسب المواصفات المتفق عليها في العقد المبرم بين المستثمر والحكومة العراقية الممولة للمشروع .

٢- تحقيق المستثمر البرنامج الذي سيحقق نتائج إيجابية من الاستثمار ، سيتم سداه مع عائد مالي إضافي من قبل الحكومة ، إذ يتحمل المستثمر المخاطر في تنفيذ المشروع الاستثماري الذي سوف يحقق النتائج الإيجابية للمشروع الاستثماري .

٣ - تنسيق البيانات والنتائج التي تحقق نجاح المشروع من خلال المنافسة العادلة بين المستثمرين في الحصول على إنشاء مشروع إنتاجي خدمي .

إن قدرة المنافسة الثابتة وتطبيق آليات مراقبة الجودة تبدأ من خلال الحد من الفساد المؤسسي والتي تؤدي إلى زيادة قدرة الشركات الاستثمارية على إنجاز العديد من المشروعات الاستثمارية التي تزيد من نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق عن طريق زيادة وتنويع الصادرات ، وإنتاج بعض السلع التي تستورد من الخارج وتنويع الصادرات. ولهذا فإن الفساد المؤسسي يؤثر في انخفاض نسبة الاستثمارات في العراق عن طريق تأخير إنجاز المعاملات ، والتعاقد مع المستثمرين الذين لا يملكون الخبرات في مجال بعض المشروعات الإنتاجية مما يؤدي إلى عدم إنجاز بعضها نتيجة المحسوبية والمنسوبية والواسطة . وعليه فإن هناك ركائز للمنافسة تستند إلى القدرة التنافسية التي تشمل (التواصل، والمنافسة) بين المستثمرين . ومن خلال ذلك فإن الفساد المؤسسي لا يتسبب فقط في إضعاف معنويات المستثمرين ولكنه يقلل أيضاً من الجهود التي يبذلها العراق في تحقيق العدالة بين المستثمرين ، ويزداد القلق بشأن الفساد المؤسسي الموجود في العراق ويقترب من مستوى يمثل تهديداً مباشراً لنجاح المستثمرين في الحصول على عقود استثمارية من الحكومة العراقية ، إذ يؤثر عدم المساواة بين المستثمرين في معايير وإجراءات الشفافية غير الواضحة فيما يتعلق بعملية اختيار المستثمرين ذوي الخبرة والكفاءة في مجال المشروعات الاستثمارية لمختلف المؤسسات الحكومية في العراق (NATO , 2010, 137- 139) .

وهناك مجموعة من السياسات الفعالة التي يمكن توظيفها من أجل التقليل من عدم المساواة بين المستثمرين ومنها (وزارة التخطيط ، ٢٠١٢ ، ١٧ - ١٩) .

١ - إزالة العوائق التي تفرض على المعلومات من خلال جمع البيانات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية التي من الممكن توفيرها لجميع المستثمرين مجاناً .

٢ - تحسين وتقليل عملية التكاليف المنفقة على الكهرباء والمياه لدى جميع المستثمرين .
٣- توجيه الحوافز الاستثمارية إلى توظيف العمالة المحلية وتدريبها والدخول في شراكات بين الشركات المحلية والأجنبية ، والعمل على جذب الصناعات التي تخدم الأسواق المحلية الإقليمية والعالمية من خلال اعطاء الحوافز والمزايا إلى المستثمرين .

٤- وضع قانون جديد للمنافسة ، والذي يعرف أيضاً باسم (قانون مكافحة الاحتكار) الذي يمنع بعضاً من المستثمرين من احتكار العديد من المشروعات الحكومية وغير الحكومية .

وعليه فإن هناك بعض العقود الحكومية لم تستند إلى أسس ومعايير الكفاءة والمهنية في أعمال التنفيذ والإدارة التفاوضية السليمة نتيجة الافتقار للقواعد ومعايير الشفافية ، كما إن هذه العقود. وقد شهدت الإصلاحات الفاشلة في العراق نتيجة الفساد المؤسساتي إنخفاض مستوى التعليم والصحة ، ونقص في البنية التحتية ، وتدهور أغلب القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع الزراعة والصناعة . وهذا مآدى إلى إضعاف الدور الاجتماعي والاقتصادي في عملية التنمية الاقتصادية، والإبقاء على الدور الهامشي غير المنتج الذي يستخدم في التعامل مع العقود الاستثمارية المنفذة من قبل الحكومة على وفق الانماط السائدة في العملية التنافسية التي تبرمها المؤسسات الحكومية في تنفيذها . وهناك معايير مشددة تضع من أجل ضبط السلامة التنافسية والمساواة بين المستثمرين في عمليات إحالة المشروعات الإنتاجية والخدمية ، ومدى كفاءة الجهات التي يتم الاتفاق معها في عملية التنفيذ في إطار تفعيل الإدارة الإلكترونية ، وقواعد الشفافية في العقود ، ومحاسبة الجهات التنفيذية المسؤولة عن أعمال إبرام العقود المخالفة للمواصفات النوعية للحد من الفساد المؤسساتي الذي يؤثر في عدم جذب الشركات العالمية إلى العراق . وهذا ما يؤدي إلى التعاقد مع الشركات الوهمية ، والمفلسه من أجل الحصول على منافع مادية من قبل بعض المتنفذين وتهريبها الى الخارج ، مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في العراق بسبب عدم المساواة بين المستثمرين في إبرام العقود الاستثمارية (يونس ، ٢٠٢٠ ، ٣٤ - ٣٦) .

خامساً :- الضمانات والمزايا

إن من أهم الاهداف الواردة في قانون الاستثمار العراقي (رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦) قد يسهم في تشجيع الاستثمار ، وتركيزها في ضرورة أستقطاب الخبرات العلمية والفنية ، ودعم عملية تأسيس

العديد من المشروعات الإنتاجية، وكذلك منح الإعفاءات والامتيازات في مختلف المشروعات الاستثمارية وهذه القوانين تشجع في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويمكن لهذه الاستثمارات أن تتلاءم مع الأهداف المطلوبة للمستثمرين الأجانب في الحصول على الضمانات لتأمين رؤوس الأموال المستثمرة . ومن خلال ذلك سيتمتع أي مشروع استثماري مؤهل بالضمانات والمزايا التالية (الهيئة الوطنية للاستثمار ، ٢٠٢١ ، ١ - ٥):

١ - يتمتع المستثمر الأجنبي بمزايا إضافية على وفق اتفاقيات دولية متعددة الأطراف التي قد انضم العراق إليها ، أو لاتفاقيات دولية ثنائية بين العراق ودولة المستثمر الأجنبي .

٢ - ضمان عدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري باستثناء ما يتم بأمر قضائي .

٣ - بحسب التعديل الجديد القانون الاستثمار (رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦) يتم إعفاء الموجودات المستوردة للمشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم الكمركية على ان يتم ادخالها الى العراق خلال مراحل انشاء المشروع وقبل البدء بالتشغيل التجاري في كل مرحلة من مراحله على وفق التصميم الاساسي والمدة الزمنية لتنفيذه ، كما أن القانون سابقاً قد أعفى الموجودات المستوردة لمدة ثلاث سنوات وابتداءً من تاريخ منح اجازة الاستثمار وكان ذلك يشكل عقبة أمام المستثمرين إذ يتم معالجة ذلك في التعديل الجديد كما يلي:-

أ - تضمن التعديل إعفاء المشروع الاستثماري السكني من رسوم الافراز ورسوم التسجيل العقاري ومن ضمنها رسوم انتقال الوحدات السكنية للأفراد .

ب - تضمن التعديل إعفاء المواد الأولية المستوردة لغرض التشغيل التجاري للمشروع من الضرائب والرسوم الكمركية على وفق نسبة مساهمة المواد المحلية في تصنيع المنتج وهذا يشكل دعماً مهماً للمنتجات المحلية.

ج - تضمن التعديل إعفاء المواد الأولية المستوردة لأغراض التشغيل التجاري من الضرائب والرسوم الكمركية والداخلية في تصنيع مواد البطاقة التموينية والادوية والانشائية شرط ان تكون صديقة للبيئة .

٤ - الإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (١٠) سنوات من تأريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحل انشاء المشروع الاستثماري .

٥- زيادة سنوات الإعفاء من الضرائب والرسوم مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي لتصل الى (١٥) سنة اذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي اكثر من (٥٠ %) .

٦- توظيف عمال أجانب مع العمالة المحلية (دليل المستثمر في العراق، ٢٠٢١، ٢٠) .

وعليه فإن المستثمر بغض النظر عن جنسيته فإنه يتمتع بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات حسب المادة (١٥) أولاً من النظام رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ المعدل ، وتنص المادة كذلك تمتع المستثمر بحق تملك الأرض المطلوبة لتنفيذ مدن سكنية حضرية متعددة الأغراض، بشرط أن لا يحسب قيمة الأرض ضمن كلفة الوحدة السكنية المباعة إذ يخضع للالتزامات الواردة في هذا القانون ، وللمستثمر العراقي والأجنبي لأغراض مشروعات سكنية ، وله الحق الاحتفاظ بالأرض بمقابل يحدد بين مالك الارض والمستثمر دون المضاربة بالأرض على وفق ضوابط تضعها الهيئة الوطنية للاستثمار وبموافقة مجلس الوزراء ، وتسهل هيئة الاستثمار الوطنية تخصيص الأراضي اللازمة للمشروعات الأسكانية وتمليك الوحدات السكنية للعراقيين بعد أكمل المشروع الاستثماري السكني ، وعلى الرغم من هذه الامتيازات فإن كلفة الفساد على المستثمر تفوق مزايا التسهيلات التي تمنح على وفق المادة (١٥) أولاً (لسنة ٢٠١٠. أما (المادة ١١ والمادة ١٢ من قانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ المعدل) فإن المستثمر يتمتع بهما بالمزايا التالية (AL ARAJI,2015, 38 – 42) .

اولاً : يحق للمستثمر الأجنبي : -

أ- التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات المدرجة فيه.

ب- تكوين المحافظ الاستثمارية في الأسهم والسندات.

ثانياً : - أستئجار الأراضي اللازمة للمشروع او المساحة للمدة التي يكون فيها المشروع الأستثمري قائماً على ان لا تزيد على (٥٠) خمسين سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة وأن تحدد في المدة الطبيعية للمشروع .

ثالثاً : فتح حسابات مصرفية بالعملات المحلية والأجنبية، سواء في العراق أم في الخارج ، (في/ المادة ١١ خامساً) من قانون الإستثمار .

أما المادة (١٢) من هذا القانون فتضمن للمستثمر ما يأتي :-

أولاً :- الحصول على أكثر من رخصة إستثمارية في قطاع معين أو قطاعات مختلفة، وشراء مشروعات إستثمارية أخرى تتمتع باجازة الاستثمار، وذلك حسب أحكام قانون الإستثمار، مع عدم المضاربة بالأرض.

ثانياً:- يحق للمستثمر توظيف واستخدام العمالة من غير العراقيين في حالة عدم امكانية استخدام العراقيين الذين لديهم المؤهلات والكفاءة العلمية اللازمة على القيام بالمهمة نفسها على وفق ضوابط تصدرها الهيئة الوطنية للاستثمار .

ثالثاً :- توظيف العمال الأجانب عند الحاجة بعد منح الأولوية للعمال العراقيين المادة/ ١٢ أولاً من قانون الإستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.

رابعاً : المشروعات الصناعية المشيدة في مناطق مخصصة لأغراض مشروعات صناعية إستثمارية بعائد إيجار سنوي قدره (٢ %) من بدل الإيجار السنوي المقدر.

وفي ظل زيادة معاناة الاقتصاد العراقي من حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي وإرتفاع تكاليف الإنتاج وإنتشار الفساد في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بعد عام ٢٠٠٣ ، فإن التشريعات الضريبية التي يتضمنها قانون الاستثمار العراقي ، ومن خلال إيجابيات بعضها قد لا يكون لها تأثير في الاستثمارات ، إذ شهدت تركيزها في القطاع النفطي نتيجة زيادة الأرباح التي تحصل عليها الشركات. ومن ثم فإن السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة في العراق تهدف إلى تنويع مصادر الدخل ، وهنا تبرز أهمية تنويع الإنتاج من خلال الترويج للفرص الاستثمارية خارج القطاع النفطي مع تقديم الحوافز التي تشجع المستثمرين للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى ومنها قطاع الزراعة والصناعة والكهرباء من أجل تغطية احتياجات السوق المحلية من المواد المصنعة والمحاصيل الزراعية ، ومن ثم تصدير الفائض من تلك المحاصيل الزراعية والمواد الصناعية إلى الخارج (الموالي ، ٢٠٢٠ ، ٤٦ - ٤٩).

كما إن الضمانات والحوافز التي يقدمها العراق تتمحور بالضمانات القانونية المتمثلة بالقوانين والتشريعات التي تسهل وتحمي الاستثمار الأجنبي كقانون حرية التملك وحماية الملكية ، وكذلك الإعفاءات الكمركية والضريبية ، وقوانين المنافسة ، وفض النزاعات، وكل ذلك يؤثر في قرارات المستثمرين . كما إن الهيئة الوطنية للاستثمار، وحسب الخطة المرسومة للمدة من (٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠)

وحسب الخطة الاستثمارية المطلوبة والمقدرة بثلاث سنوات من أجل تحقيق النمو المستهدف في كل القطاعات، إن القطاع النفطي يحصل على النسبة الكبيرة من الفرص الاستثمارية التي بلغت في عام ٢٠١٨ (١٤٥,٧٩٥,٠٠٠) مليار دينار مقابل (١٥٦,٧٣٠,٠٠٠) مليار دينار في عام ٢٠١٩، وقد كانت قيمة الاستثمارات أعلى في عام ٢٠٢٠ والتي بلغت (١٦٨,٤٨٥,٠٠٠) مليار دينار . أما قطاع التعدين فقد كانت الفرص الاستثمارية منخفضة من خلال إنخفاض الكلف المقدرة للاستثمار في هذا القطاع، حيث بلغت (٥,٦ ، ٥,٧ ، ٥,٧) مليارات دينار على التوالي في الأعوام الثلاثة . كما إن أعلى حجم للاستثمارات في هذه القطاعات المختارة عام ٢٠٢٠ والتي بلغت (٣,٧٤١,٥٦٠,٧٠٠) مليار دينار. وعليه فإن العراق ومن خلال الحوافز والضمانات يتركز في قطاع النفط. وقد نص قانون (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وقانون (٧) المعدل لسنة ٢٠١٠ على مجموعة من المزايا التي تخص المستثمرين والتي تشجع على الاستثمارات (الهيئة الوطنية للاستثمار ، ٢٠٢١ ، ١٨).

وهناك العديد من الأهداف التي يسعى العراق من خلال الضمانات والأمتيازات التي نص عليها قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ إلى جذب الاستثمارات ومنها مايلي (عبد الحسين ، ٢٠١٢ ، ١٦٠) .

١ - منح المشروعات الحاصلة على اجازة الاستثمار من الهيئة الوطنية للاستثمار تسهيلات اضافية واعفاءات من الضرائب والرسوم بحسب ما ورد في هذا القانون

٢ - منح المشروعات التي تشملها احكام هذا القانون الامتيازات والضمانات اللازمة لاستمرارها وتطويرها من خلال تقديم الدعم بما يؤمن تعزيز القدرات التنافسية لتلك المشروعات في الاسواق المحلية والاجنبية.

٣ - تنويع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق .

٤ - تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للاسهام في عملية تنمية الأقتصاد وتوسيع قاعدته الخدمية والإنتاجية وتنويعها .

٥ - تشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشروعات الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات المشمولة بأحكام هذا القانون في الاسواق المحلية والاجنبية.

٦ - حماية حقوق وممتلكات المستثمرين ، الأجانب منهم والمحليين .

٧ - تنمية الموارد البشرية ، وحسب متطلبات سوق العمل وتوفير فرص عمل للعراقيين .

المبحث الثاني

سبل تخفيض الفساد المؤسساتي وتحسين مناخ الاستثمار في العراق

هناك العديد من السبل التي يمكن من خلالها السير لبلوغ الطريق الصحيح في الحد من ظاهرة الفساد وتحسين مناخ الاستثمار ، من خلال تطبيق القوانين والإجراءات بشكل جماعي في طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي والتشريعي والاجتماعي ، إذ أن المؤسسة أو الهيئة المعنية بمكافحة الفساد لا تستطيع بمفردها مواجهة الفساد في عملية الإصلاح ، ولكن يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في تخفيض مستوى الفساد . وكذلك تفعيل الهيئات الرقابية ، وإطلاق استراتيجية مكافحة الفساد متعددة الأوجه الاستفادة من تجارب بعض الدول . إذ ينبغي للعراق أن يشجع على جذب الاستثمارات من خلال تطور مكونات مناخ الاستثمار ، إذ يمكن لهذه الهيئات مساعدة المستثمرين على التغلب على مصاعب الروتين ، وخفض تكاليف الصفقات ، من خلال زيادة وعي المستثمرين في معالجة بعض التحديات الكبيرة التي تعرقل الاستثمار ، وأن تكون هناك سياسة متناسقة ، وزيادة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتشريع . ويمكن التطرق إلى معرفة تأثير الفساد المؤسساتي في تدفق الاستثمار ، ودور هيئة النزاهة في التخفيض من تأثير الفساد في المؤسسات الحكومية في العراق .

المطلب الاول: واقع التدفقات الاستثمارية في العراق ومدى تأثير الفساد المؤسساتي فيها

يسعى العراق إلى تشجيع تدفق الاستثمارات نتيجة الظروف الاقتصادية المتردية في العراق ، بسبب سوء استخدام الموارد المالية التي يعتمد عليها العراق في تمويل النفقات الاستثمارية والتشغيلية ، نتيجة مساهمة القطاع النفطي دون القطاعات الأخرى في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك انخفاض الاستثمارات المحلية . أدى ذلك إلى سعي العراق في تشجيع الاستثمارات الأجنبية من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية والخدمية . حيث الاقتصاد العراقي يعاني من قصور في تنمية القطاعات الاقتصادية على الرغم من تنفيذ العديد من المشروعات في هذه القطاعات ، إلا أن الفساد المؤسساتي ومن خلال الروتين الذي يسهم في زيادة تكاليف المشروعات الاستثمارية ، وكذلك تسهم في انخفاض تنفيذ بعض المشروعات نتيجة ارتفاع تكاليف إنجازها ، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية والأجنبية ، وعلى الرغم من الامتيازات والضمانات التي تقدم إلى المستثمرين إلا أن واقع تدفق الاستثمارات يصطدم بالعديد من العوائق منها

عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والتشريعي ، مما يؤدي إلى عدم وجود المساواة بين المستثمرين ، وزيادة المخاطر ، وهذا ما يؤثر في انخفاض تدفق الاستثمارات .

إن زيادة تدفق الاستثمارات ترجع إلى تحقيق ثقة المستثمرين من خلال زيادة عامل الأمان من المخاطر التي تعوق جذب الاستثمار ، وخاصة انسيابية تحويل الأموال من وإلى العراق . إلا إن هناك بعضاً من المشكلات التي تقف عائقاً أمام تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية ، هو حجم الفساد المؤسسي الذي يؤدي إلى خلق أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وخدمية متتالية ، ويؤثر على العمليات الاقتصادية ، ولا يسهم في خلق مناخ استثماري، وقد كانت الإصلاحات، لا تحفز القطاع الخاص المحلي ، بل شجعت على هيمنة القطاع العام . لذلك ظهرت أهمية تدفق الاستثمارات بسبب تدهور القطاع العام في معالجة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي (عليوي ، ٢٠١٨ ، ٢٠٤-٢٠٧) .

ومن الجدول (٥٨) الآتي يمكن أن نوضح تدفق حجم الاستثمار الاجنبي إلى العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) والذي يسجل إنخفاضاً وارتفاعاً في قيمة الاستثمارات .

الجدول (٥٨)

تدفق حجم الاستثمار الاجنبي إلى العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) (مليون دولار)

السنة	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق (١)	نسبة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق من دول العالم % (٢)	نسبة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق من الدول النامية % (٣)	نسبة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق من الدول العربية % (٤)
٢٠٠٤	٩٠	٠,٠١	٠,٠٣	٠,١٥
٢٠٠٥	٣٠٠	٠,٠٣	٠,٠٨	٠,٣٩
٢٠٠٦	٣٨٣	٠,٠٢	٠,٠٩	٠,٣٤
٢٠٠٧	٩٧٢	٠,٠٥	٠,١٨	١,٩
٢٠٠٨	١٨٥٦	٠,١١	٠,٢٩	١,١
٢٠٠٩	١٥٩٨	٠,١٤	٠,٣٣	١,٥
٢٠١٠	١٣٩٦	٠,١١	٠,٢٣	٢,٣
٢٠١١	١٦١٧	٠,١١	٠,٢٤	٢,٨
٢٠١٢	٢٣٧٦	٠,١٥	٠,٣٥	٤,٩
٢٠١٣	٢٨٥٢	٠,١٩	٠,٤٣	٥,١
٢٠١٤	٤٧٨٢	٠,٣٤	٠,٧٠	٧,٧
٢٠١٥	٣٤٦٩	٠,١٧	٠,٤٧	٧,٧
٢٠١٦	٢٤٠٨	٠,١١	٠,٣٦	٢,٦
٢٠١٧	٣٠٤٠	٠,١٨	٠,٤٣	٤,٢
٢٠١٨	٤٨٨٥-	٠,١٩	٠,٤١	٥,٩-
٢٠١٩	٣٠٧٦-	٠,١٢	٠,٢٦	٥,١-
٢٠٢٠	٢٨٩٦-	٠,١٤	٠,٢٢	٨,٥-

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر: تقرير الاستثمار (١) - العمود (١) السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠١١) العالمي للسنوات متعددة ، وصفحات مختلفة .

(٢) - (العمود (١) السنوات (٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٨، ٢٠٢٠) المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار ، الكويت ، سنوات متعددة ، وصفحات مختلفة .

(٣) - (العمود (١) السنوات (٢٠١٧ - ٢٠١٩) المصدر: - تقرير الاستثمار العالمي ، ٢٠٢٠ ، ص ٨ .

ملاحظة :- العمود (٢-٣-٤) من عمل الباحث بالاعتماد الجدول (٦٥) والملحق (١٣) .

نلاحظ من خلال الجدول السابق ، إن قيمة تدفق الاستثمار إلى العراق بلغت (٩٠) مليون دولار ، ونسبة تدفق الاستثمار مقارنة بتدفقات دول العالم والنامية والعربية إلى العراق بلغت (٠,٠١%) ، (٠,٠٣%) (٠,١٥%) على التوالي عام ٢٠٠٤، إذ تعد هذه النسب منخفضة نتيجة الاحتلال الأمريكي إلى العراق ، الذي أدى إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتشريعي ، وكذلك السياسات الاقتصادية الخاطئة . أما أعلى قيمة تدفق للاستثمارات الاجنبية إلى العراق فقد بلغت (٤٧٨٢) مليون دولار في عام ٢٠١٤ بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية ومن خلالها أتجه العراق إلى زيادة العقود الاستثمارية في الحقول النفطية من أجل زيادة الانتاج النفطي . أما تدفق الاستثمار إلى العراق عام ٢٠١٥ فقد انخفض نتيجة العمليات الارهابية (داعش) واحتلال بعض المناطق العراقية ، إذ بلغ (٣٤٦٩) مليون دولار . وبدأت تدفقات الاستثمارات بالانخفاض إلى أن وصلت إلى (١٤٩٠) مليون دولار عام ٢٠٢٠ نتيجة الأسباب المذكورة آنفاً التي أدت إلى انخفاض النشاطات الاقتصادية في العالم ومنها العراق أما أعلى نسبة تدفق للاستثمارات الاجنبية إلى العراق من دول العالم فقد ارتفع إلى (٠,٣٤%) . عام ٢٠١٤ ، مقابل أقل نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت (٠,٠١%) عام ٢٠٠٤ للأسباب المذكورة آنفاً عن العراق ، وقد كانت نسبة التدفق إلى العراق الى نسبة الدول النامية بلغت (٠,٠٣%) عام ٢٠٠٤ وفي عام ٢٠١٤ وصلت إلى (٠,٧٠%) ، وارتفعت نسبة التدفق إلى العراق من نسبة الدول العربية حتى وصلت إلى (٨,٠%) عام ٢٠١٥ مقابل أقل نسبة تدفق إلى العراق والتي بلغت (٠,١٥%) عام ٢٠٠٤ . وتركزت أغلب الاستثمارات في القطاع النفطي ، وأهمال القطاعات الأخرى ، ماعدا بعض المشروعات الاستثمارية في قطاع الكهرباء والخدمات . إذ إن انخفاض التدفق إلى العراق جاء نتيجة تأثير الفساد في القطاعات الاقتصادية الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف المشروعات، وكذلك زيادة المخاطر بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي. أما الجدول (٥٩) الآتي ، فيوضح المشروعات الاستثمارية الاجنبية المباشرة وتكلفتها وعدد الوظائف والشركات الاستثمارية في العراق .

الجدول (٥٩)

المشروعات الاستثمارية الاجنبية المباشرة وتكلفتها وعدد الوظائف والشركات الاستثمارية
في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنة	عدد المشروعات الاستثمارية (١)	تكلفة المشروعات (مليون دولار) (٢)	عدد الوظائف في المشروعات الاستثمارية (٣)	عدد الشركات الاستثمارية (٤)
٢٠٠٤	٥	٤,٩٦٣	١٧٢	٥
٢٠٠٥	٩	١,٩٥٢	١٣٦٤	٨
٢٠٠٦	٥	٤,٠٨٩	١٦٥٤	٥
٢٠٠٧	٣	٤٧٤	٥٩٣	٣
٢٠٠٨	١٩	١٢,٨١٣	٦٣٧٩	١٧
٢٠٠٩	٢٤	٧,٢٣	١٠,٦٧٨	٢٢
٢٠١٠	٤٨	٣,٥٦٧	٥٩٧٠	٣٨
٢٠١١	٣٥	٨,٠٩٠	٦٠٢٥	٣٠
٢٠١٢	٣٤	١٠,٠٠٩	١٦٩٥	٢٧
٢٠١٣	٥٣	١٠,٨٣١	٩٥٦١	٤٥
٢٠١٤	٢٦	٢,٣٠٦	١٦٧٦	٢٤
٢٠١٥	١٥	٨١٦	٩٣٨	١٣
٢٠١٦	١٠	٣,٩٥١	١٣٠٥	٦
٢٠١٧	١١	٢,٨٣٨	٨٧٠	١٠
٢٠١٨	١١	٢,٥٨١	١٦٧٣	٨
٢٠١٩	١٣	٢,١١٧	٢٦١	٣
٢٠٢٠	١	١,٠٦٣	٩٧	١

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير مناخ الاستثمار، الكويت ، سنوات متعددة ، وصفحات مختلفة .

يلاحظ من الجدول (٥٩) السابق، إن أقل عدد للمشروعات الاستثمارية الأجنبية كان في عام ٢٠٢٠ ، وقد بلغ عددها (١) مشروعاً استثمارياً واحداً بسبب انخفاض النشاطات الاقتصادية ، مقابل أعلى عدد مشروعات استثمارية بلغت (٤٨) مشروعاً عام ٢٠١٠ وأغلبها في قطاع النفط ، إذ أن زيادتها جاءت نتيجة إبرام العقود في جولات التراخيص النفطية مع الشركات العالمية المتخصصة في المجال النفطي . أما أقل قيمة تكلفة في تدفق المشروعات الاستثمارية فكانت عام ٢٠٠٤ للأسباب المذكورة آنفاً في العراق والتي بلغت (٤,٩٦٣) مليون دولار ، وفي عام ٢٠١٧ بلغت تكلفة المشروعات (٢٨٣,٨٠٠) مليون دولار من أجل زيادة الصادرات . أما عدد الوظائف، فكان (١٧٢) وظيفة عام ٢٠٠٤ في المشروعات الاستثمارية في العراق وكان أقل عدد للوظائف يبلغ (٩٧) عام ٢٠٢٠ مقابل أقل عدد للشركات بلغت شركة واحدة عام ٢٠٢٠ نتيجة الركود الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى عزوف أغلب الشركات الاستثمارية . أما أعلى عدد الوظائف في المشروعات كان في عام ٢٠٠٩ وقد وصل إلى (١٠٦٧٨) وظيفة على الرغم من الأزمة المالية ، ولكن أغلب الاستثمارات كانت في قطاع النفط ، من أجل زيادة الإنتاج النفطي ، وهذا أدى بالعراق إلى زيادة التعاقد مع العديد من الشركات الاستثمارية العالمية المتخصصة في إستخراج النفط . أما ما يخص عدد الشركات الاستثمارية فكان أعلى عدد لهذه الشركات عام ٢٠١٣ بسبب زيادة الشركات الاستثمارية والتي أغلبها استثمارات في القطاع النفطي في العراق وخاصة في المناطق الآمنة ومنها المناطق الجنوبية ، مما زاد من عدد هذه الشركات حتى وصلت إلى (٤٥) شركة استثمارية عربية وعالمية .

وهناك جملة من العوائق الأساسية التي لها تأثير في تدفق الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ومنها ضعف الرقابة للحد من الرشوة والمحسوبية والمنسوبية ، واستغلال السلطة من أجل منافع شخصية أدت إلى عدم أستغلال الموارد المالية بشكل صحيح. وهناك عوامل اقتصادية شرحناها سابقاً في الفصل الثاني المبحث الثالث مثل ارتفاع معدلات التضخم وتدني البنى الأساسية وعدم استقرار أسعار الصرف في العراق ، وكذلك الظروف الأمنية غير المستقرة التي ساعدت على إنتشار الفساد الذي أثر في ارتفاع تكاليف المشروعات الاستثمارية ، مما أدى إلى انخفاض عدد الشركات والمشروعات الاستثمارية ، وأثر ذلك في انخفاض عدد الوظائف في المشروعات الاستثمارية .

ومن خلال ماتقدم فإن الفساد المؤسساتي يؤثر في إنخفاض تدفق الاستثمارات إلى العراق (الشمري ، ٢٠١٧ ، ٦٦٦ - ٦٧٠) .

المطلب الثاني :- دور هيئة النزاهة في تخفيض الفساد في المؤسسات الحكومية

يعد دور النزاهة ركيزة أساسية من ركائز الحد من الفساد المؤسساتي ، والتي تسهم في خلق قيمة مضافة لمصلحة المستثمرين من خلال الالتزام بالقوانين . ويمكن أن ينظر إلى قطاع الاستثمار وخاصة في المؤسسات الحكومية نتيجة الصفقات مع الشركات التي تؤدي إلى عدم تطوير القطاعات الاقتصادية ، وعلى الرغم من ذلك قد يكون أمراً حقيقياً ، إلا أنه نادراً ما ينظر إلى الاستثمارات في بعض المؤسسات الحكومية ، بوصفها ضحية للفساد ، ولمكافحة ممارسات الفساد في مؤسسات القطاع العام والخاص ، فمن الضرورة مراعاة آفة المخاطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما يتفق مع معيار النصوص القانونية التي تعمل على خفض بعض من الفساد في هذه القطاعات ، ويتم ذلك عن طريق الإفصاح عن هذه النصوص المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية . إذ إن بعضها يؤدي إلى مناخ استثماري يسمح للشركات الاستثمارية في العراق أن تتصرف على وفق مبادئ الشفافية والتنافسية والالتزام بالقوانين الوطنية (مؤسسة التمويل الدولي، ٢٠٠٦، ٥ - ٧) .

إن العراق بعد عام ٢٠٠٣ قد ورث مؤسستين رقابيتين ، هما القضاء العراقي ، وديوان الرقابة المالية ، فضلاً عن العديد من التشريعات التي تجرم أفعال الفساد ، سواء مايتصل بسوء التصرف بالسلطة العامة أم بالمال العام من خلال القوانين العقابية . وبعد تحول الدولة العراقية من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي ، أصبح النظام الرقابي على قضايا الفساد يتسع عن طريق العديد من الإجراءات ومنها مايلي (عاتي، ٢٠١٣، ٧٤ - ٧٥) .

١- مكاتب المفتشين العموميين .

٢ - هيئة النزاهة .

٣ - منظمات المجتمع المدني غير الحكومية .

٤ - الإعلام (منظمة غير حكومية) .

٥ - لجنة النزاهة في المحافظات .

٦ - لجنة النزاهة في مجلس النواب .

وقد استحدثت هيئة النزاهة في العراق عام ٢٠٠٤ من أجل تخفيض الفساد المؤسساتي الذي يستشري في مختلف المؤسسات الحكومية بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤ ضمن النظام القانوني العراقي الذي يعد مستقلاً ، ومسؤولاً عن معايير الخدمة العامة ، كذلك تطبيق وتنفيذ قوانين مكافحة الفساد. إذ إن هذه المؤسسة لم تقتصر أهميتها القانونية على مستوى نصوص التشريعات العادية ، وإنما على القواعد القانونية المتمثلة بالدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ الذي نص في المادة (١٠٢) على أن هيئة النزاهة تعد هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب العراقي، وتنظم أعمالها بقانون. ومن خلال ذلك صدر قانون هيئة النزاهة الاتحادية النافذ رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل وبموجبه حددت أحكام الكسب غير المشروع واجراءاتها التحقيقية وتشكيلاتها واهدافها ، وبعض الأحكام العامة الأخرى هذا من جانب ، أما من جانب آخر فإن غالبية قضايا الفساد التي يقوم بها المحققون في الهيئة لاتخضع إلى قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل فقط ، إذ إن جريمة (الرشوة) قد تخضع للقرار ذي الرقم (١٦٠) لسنة ١٩٨٣. أما الجرائم المرتبطة بالكسب غير المشروع ، مثل تقديم معلومات كاذبة لها علاقة في تجريم تضارب المصالح أو تعمد أخفاء معلومات مطلوبة أو الامتناع عن تقديم استمارة الذمة المالية دون عذر غير مشروع ، فضلاً عن ذلك هناك نصوص تجريم استحدثت في التعديل الأخير في قانون هيئة النزاهة الاتحادية النافذ إذ تعمل الهيئة على المساهمة في اعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم على جميع المستويات والمساهمة في منع الفساد ومكافحته في المؤسسات الحكومية ، على وفق أحكام المادة (٣) من قانون هيئة النزاهة ، إذ تعمل الهيئة في مكافحة الفساد من خلال مايلي (هيئة النزاهة ، ٢٠٢١ ، ٣) :

١- القيام بأي عمل يسهم في مكافحة الفساد أو الوقاية منه بشروطين :-

أ - أن يكون فاعلاً ومناسباً لتحقيق أهداف هيئة النزاهة .

ب - أن يكون ذلك العمل ضرورياً في مكافحة الفساد أو الوقاية منه .

٢ - إعداد السياسة العامة لمكافحة الفساد وتنفيذها ، ومساهمة هذه السياسة في منع الفساد أو مكافحته ورفعها إلى السلطة التشريعية المختصة ، عن طريق رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء ، أو عن طريق اللجنة البرلمانية الخاصة بموضوع التشريع المقترح .

٤ - التحقيق في قضايا الفساد طبقاً لأحكام القانون ، بواسطة محققين ، تحت إشراف قاضي التحقيق المتخصص على وفق أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية .

٥ - تنمية ثقافة نزاهة العمل في القطاعين الخاص والعام، واحترام أخلاقيات الخدمة العامة واعتماد الشفافية والخضوع للمساءلة والاستجواب، عبر البرامج العامة للتوعية والتثقيف في المؤسسات الحكومية.

٦ - متابعة قضايا الفساد التي لايقوم المحققون في الهيئة بالتحقيق فيها، عن طريق ممثل قانوني عن الهيئة بوكالة رسمية تصدر عن رئيسها.

٧ - تعزيز ثقة الشعب العراقي بالحكومة عبر إلزام المسؤولين فيها بالكشف عن ذممهم المالية، ومالهم من أنشطة خارجية واستثمارات وموجودات وهبات أو منافع كبيرة قد تؤدي إلى تضارب المصالح بإصدار تعليمات تنظيمية لها قوة قانونية بما لايتعارض معها ، وغير ذلك من البرامج .

٨ - إصدار تعليمات السلوك التي تتضمن قواعد ومعايير السلوك الأخلاقي ، لضمان الأداء الصحيح والمشفرد والسليم لواجبات الوظيفة العامة في المؤسسات الحكومية .

وتعمل هيئة النزاهة على سياسة الردع من خلال تطبيق القانون ويعد ذلك المحور الأول من عمل الهيئة ، أما المحور الثاني الذي تعمل عليه هو سياسة الوقاية، إذ إن أحد المهام في سياسة الوقاية اخضاع موظفي الدولة إلى معايير النزاهة مثل ، الجدية في العمل ، والصدق ،والإنصاف ، والإخلاص ، والأمانة وتختلف الشروط والإجراءات المهمة من أجل تحقيق النزاهة في المؤسسات العامة في العراق ، من خلال مايلي (UNODC،2012،7-12).

١- الشفافية : معرفة نقاط الضعف في المؤسسات الحكومية ومعالجتها ، من خلال التنفيذ المستمر لتدابير الشفافية مثل وضع بطاقات التعريف عند تعامل الموظفين مع الجمهور ومعالجة نقص المعلومات المرئية والمكتوبة حول الإجراءات الإدارية واستحقاقات المراجعين .

٢ - التدريب: أهمية تدريب الموظفين في المؤسسات الحكومية لزيادة وعيهم في التعامل مع الجمهور، ومعرفة المزيد عن مكافحة الفساد والسلوك المطلوب من خلال النزاهة في العمل .

٣ - التوظيف : التعيين للموظفين الجدد في المؤسسات الحكومية بطريقة شفافة وموضوعية ومنفتحة وحسب الاختصاصات المطلوبة .

٤ - الرواتب :- إنخفاض رواتب العاملين ، إن أغلب العاملين لا تكفي رواتبهم لإعالة أسرهم. لذلك يلجأ الموظفون للبحث عن مصادر دخل إضافية من خلال الطرائق غير الشرعية واستغلال المنصب، وهي مسألة تحتاج إلى مراقبة من قبل هيئة النزاهة من أجل معالجة تدني رواتب بعض الموظفين في المؤسسات الحكومية.

٥ - التدقيق والرقابة :- هناك العديد من الإجراءات التي تقوم بها الهيئة ، ومنها المراقبة التي تعمل على نظام جودة الخدمات، إذ أن إجراءات التدقيق الداخلية في المؤسسات تتأثر في بعض حالات من الفساد منها الرشوة . ويمكن للمراجعة الشاملة لآليات المراقبة الداخلية في قضايا الفساد التي تسهم في زيادة الوعي لدى العاملين في العديد من المؤسسات الحكومية.

والجدول (٦٠) الآتي يوضح أعداد قضايا الفساد التي تم الكشف عنها من قبل هيئة النزاهة في العراق.

الجدول (٦٠)

أعداد قضايا الفساد على وفق هيئة النزاهة في العراق خلال عامي (٢٠٠٦ ، ٢٠٢٠)

ت	الوزارة	العدد الكلي لقضايا الفساد لعام ٢٠٠٦ (١)	العدد الكلي لقضايا الفساد لعام ٢٠٢٠ (٢)	نسبة قضايا الفساد لعام ٢٠٢٠ إلى نسبة قضايا الفساد لعام ٢٠٠٦ (٣)
١	وزارة الدفاع	٣١	١٨٩	٦,١
٢	وزارة الشباب والرياضة	٥	٦٧	١٣,٤
٣	وزارة الاسكان والاعمار	٢٦	١٣٧٧	٥٢,٩
٤	وزارة الثقافة	٢٣	٧٠	٣,٠
٥	وزارة الداخلية	٧١	٤٠٧	٥,٧
٦	وزارة التربية	٢٣	٩١٦	٣٩,٨
٧	وزارة الصحة والبيئة	٧١	٧٢٦	١٠,٢
٨	وزارة الاتصالات	٣٢	٦٩	٢,١
٩	وزارة المالية	٣٩	١٠٣٨	٢٦,٦
١٠	وزارة الصناعة	٢١	٢٣٣	١١,١
١١	وزارة النفط	٨٩	٥٦٠	٦,٢
١٢	وزارة العدل	٢٣	٦٣٧	٢٧,٦
١٣	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٤١	٣٢٧	٧,٩
١٤	وزارة التخطيط	١٠	١٤	١,٤
١٥	وزارة الكهرباء	٣٩	٤٢٢	١٠,٨
١٦	وزارة الموارد المائية	٩	٣٢	٣,٥
١٧	وزارة الخارجية	١٥	٢٥	١,٦
١٨	وزارة المهجرين	٩	٤٧	٥,٢
١٩	وزارة النقل	٤١	٢٧٢	٦,٦
٢٠	وزارة البلديات	١٣٤	١٤٨	١,١
٢١	وزارة الزراعة	١٧	٣٠٧	١٨,١
٢٢	وزارة الدولة	١	٣	٣,٠
٢٣	وزارة التجارة	٧٦	١٩٤	٢,٦
٢٤	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٣٥	١٢٦	٣,٦
٢٥	وزارة السياحة والآثار	٣	٧٠	٢٣,٣
	المجموع	٨٨٤	٨٢٧٦	٩,٤

المصدر :- (١) - السنوات (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠) العمود (١ و ٢) هيئة النزاهة ، التقرير السنوي ، العراق ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٢٠ ، صفحات مختلفة .

(٢) - السنوات (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠) العمود (٣) من عمل الباحث الاعتماد على العمود (٢) العمود (١).

ملاحظة :- السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) لا توجد بيانات لعدم إصدار هيئة النزاهة التقارير السنوية لسنتي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ .

يتضح من الجدول السابق ، إن هيئة النزاهة متابعة لقضايا الفساد وتحديد طبيعتها القانونية في المؤسسات الحكومية للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) ، حيث أعلى زيادة في عدد القضايا التي تتعلق بالفساد في المؤسسات الحكومية في العراق كانت في وزارة البلديات والاشغال العامة والتي بلغت (١٣٤) قضية فساد في عام ٢٠٠٦ مقابل اقل عدد لملفات قضايا الفساد المؤسسي في وزارة الدولة والتي بلغت قضية واحدة عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٢٠ زادت ملفات الفساد ، إذ وصلت أعلى ملفات قضايا الفساد في وزارة الأسكان والأعمار (١٣٧٧) قضية وبزيادة على عام ٢٠٠٦ تبلغ (١٢٤٣) ، وتأتي بالمرتبة الأولى ونسبة زيادة (١٠,٢) ، أما المرتبة الثانية عام ٢٠٠٦ فكانت من نصيب وزارة النفط وصلت إلى (٨٩) قضية ، وفي عام ٢٠٢٠ فكانت المرتبة الثانية كان من نصيب وزارة المالية بلغت (١٠٣٨) قضية وكانت نسبة الزيادة بين الفترتين بلغت (١١,٩) . أما ادنى عدد لملفات الفساد التي تابعتها هيئة النزاهة في المؤسسات الحكومية فكانت في وزارة الدولة وبلغ عدد ملفاتها قضية واحدة عام ٢٠٠٦ و (٣) قضايا عام ٢٠٢٠ ، ونسبة زيادة بلغت (٣,٠) . كانت أدنى نسبة للزيادة في قضايا الفساد فكانت في وزارة التخطيط إذ بلغت (١,٤) وكانت أعلى نسبة بين الفترتين في وزارة الأسكان والأعمار والتي بلغت (٥٢,٩) . أما الجدول (٦١) الآتي فيوضح عدد البلاغات التي وصلت إلى هيئة النزاهة من المؤسسات الحكومية في العراق.

الجدول (٦١)

عدد البلاغات التي وصلت إلى هيئة النزاهة والقضايا المحالة للمحاكم في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنة	عدد البلاغات (١)	القضايا المحالة للقضاء (٢)	نسبة القضايا المحالة للمحاكم من عدد البلاغات الكلي % (٣)
٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٦٩٧	٧٩٤	٢٩,٤
٢٠٠٦	٣٧١٢	٢٣١٠	٦٢,٢
٢٠٠٧	٤٨٣١	٣١٧١	٦٥,٦
٢٠٠٨	٤٥٠٢	٣٩٦٢	٨٨,٠
٢٠٠٩	٧٦٥٠	٦٤٤٩	٨٤,٣
٢٠١٠	٨٦١٧	٨٤٥٠	٩٨,٠
٢٠١١	١١٦٧١	٩٤٩٩	٨١,٣
٢٠١٢	١٠٤٠٥	٦٧٤١	٦٤,٧
٢٠١٣	١٤٠٧٠	١١١٠٤	٧٨,٩
٢٠١٤	١٤٨٨٠	٧٤٠٢	٤٩,٧
٢٠١٥	١٣٣٩٨	٦٦٧٤	٤٩,٨
٢٠١٦	١٨٠٢٨	١٣٨٦٣	٧٦,٨
٢٠١٧	١٢٩٨٠	٩٦٦١	٧٤,٤
٢٠١٨	٢٠٧٧٨	١٥٩٩٧	٧٦,٩
٢٠١٩	١٣٨٨٦	٩٨٠٥	٧٠,٦

٢٠٢٠	١٣٤٨٢	٧٣٨٩	٥٤,٧

المصدر :- هيئة النزاهة ، التقارير السنوية ، سنوات متعددة ، صفحات مختلفة .
ملاحظة :- العمود (٣) من عمل الباحث بالاعتماد على قسمة العمود (٢) على العمود (١) $\times 100$.

ومن خلال الجدول (٦١) السابق ، يلاحظ إن عدد البلاغات والقضايا المحالة للمحاكم قد ازدادت خلال مدة الدراسة ، ففي عام ٢٠٠٤ بلغت عدد البلاغات (٢٦٩٧) بلاغاً مقابل (٧٩٤) قضية محالة للمحاكم ونسبة (٢٩,٤%) . ازدادت عدد البلاغات حتى وصلت إلى (١١٦٧١) بلاغاً عام ٢٠١١ مقابل زيادة في القضايا المحالة للمحاكم في العام نفسه والتي وصلت إلى (٩٤٩٩) قضية ونسبة (٨١,٣%) من عدد البلاغات . أما أعلى عدد في البلاغات فكان عام ٢٠١٨ وقد بلغ العدد الكلي (٢٠٧٧٨) بلاغاً وصلت إلى هيئة النزاهة منها (١٥٩٩٧) بلاغاً محالة على القضاء وكانت نسبة المحالة للقضاء من عدد البلاغات الكلي وصلت إلى (٧٦,٩%) إن زيادة عدد البلاغات خلال مدة الدراسة تعني إن الفساد ينتشر باستمرار في المؤسسات الحكومية مقابل زيادة المتابعات من قبل هيئة النزاهة للحد من الفساد وفي عام ٢٠٢٠ إنخفض عدد البلاغات إلى (١٣٤٨٢) بلاغاً مقابل (٧٣٨٩) قضية متابعة ونسبة إنخفاض بلغت (٥٤,٧%)، والسبب في ذلك زيادة متابعة هيئة النزاهة في تطبيق قانون مكافحة الفساد ، مما أدى إلى زيادة عدد القضايا المحالة للقضاء .

ويلاحظ من الجدول (٦٢) الآتي ، حجم الأموال المرصودة من عمليات الفساد في المؤسسات الحكومية من قبل هيئة النزاهة والدوائر التابعة لها في العراق

السنة	الأموال المستردة من هيئة النزاهة إلى خزينة الدولة (١)	الأموال التي صدرت احكام قضائية بردها (٢)	الأموال التي اعيدت اثناء عملية الضبط (٣)	قيمة الأموال المرصودة من عمليات الفساد (٤)
٢٠٠٤	-----	-----	-----	-----
٢٠٠٥	-----	-----	-----	-----
٢٠٠٦	-----	-----	-----	-----

الجدول (٦٢)

حجم الأموال المرصودة بعمليات الفساد في المؤسسات الحكومية من قبل هيئة النزاهة في العراق (مليون دينار)

٧١,٣٨٠	٩٣,٥٠٠	٢٢٥,٦٠٠	١٢٢,٣٠٠	٢٠٠٧
١٥٤,٢٠٠	٤٣,٢٧٠	٣٠٧,٧٠٠	١٩٥,٨٠٠	٢٠٠٨
٥٤٦,٨٠٠	٥٨,٣٢٠	٣٤٦,٧٠٠	١٤١,٠٠٠	٢٠٠٩
٦٢٢,٠٠٠	١١,٦٢٠	٩١٠,٧٠٠	١٢٨,٩٠٠	٢٠١٠
١٠٣,٠٠٠	٣٤,٤٠٠	٤٩٢,٣٠٠	١٠٤,٥٠٠	٢٠١١
٦٣٢,١٠٠	١٠٢,٦٠٠	٥٧٠,٨٠٠	٢٧٩,٥٠٠	٢٠١٢
٩٥٢,٩٠٠	١٠٦,٨٠٠	٦٣٢,٨٠٠	٣٧٥,٣٠٠	٢٠١٣
١,١٢٩,٠٠٠	١١١,٦٠٠	٥٧٠,٤٠٠	٢٨٥,٣٠٠	٢٠١٤
٥٩٩,٠٠٠	٤٢٩,٠٠٠	٣٥٧,٨٢٠	٤٣٧,٩٠٠	٢٠١٥
١,٤٠٠,٠٠٠	١١٦,٦٠٠	٥٧٣,٥٢٠	١,٦٢٧,٧٦٦	٢٠١٦
٢,٥٩٩,٨٠٠	٥٠١,٣٠٠	١,٤١٧,٦١٠	١,٣٢٩,٤٦٨	٢٠١٧
٢,٣٨٣,٤٠٠	١,٦١٠,٩٦٦	١,٤٤٠,٧١٠	١,٧٣٩,٠٦٧	٢٠١٨
١,٦٤٥,٥٠٠	٣,٦٨٧,٢٧٧	١,٨١٣,٩٠٠	١,٥١٢,٢٧٨	٢٠١٩
٦٤٨,٥٠٣	٢,٠٦٥,٩٣٠	٣,٥٠٤,٢٣٠	٣,٤٦٠,٦١٨	٢٠٢٠
١٣,٤٨٧,٥٨٣	٨,٨٦٦,٣٨٣	١٣,١٦٤,٧٩٠	١١,٧٣٩,٦٩٧	المجموع

المصدر :- هيئة النزاهة ، التقارير السنوية ، سنوات متعددة ، صفحات مختلفة .

ملاحظة :-السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) لا توجد بيانات عن حجم الأموال المرصودة من قبل هيئة النزاهة.

يوضح الجدول السابق إن أقل قيمة للأموال المستردة بلغت (١٠٤,٥٠٠) مليون دينار عام ٢٠١١ مقابل أعلى قيمة للأموال المستردة تبلغت (٣,٤٦٠,٦١٨) مليون دينار عام ٢٠٢٠، وكان مجموع الأموال المستردة خلال مدة الدراسة وصلت إلى (١١,٧٣٩,٦٩٧) مليون دينار . أما الأموال التي صدرت بحققها أحكام قضائية من أجل أسترادادها فكانت أقل الأموال المستردة بلغت قيمتها (٢٢٥,٦٠٠) مليون دينار في عام ٢٠٠٧ مقابل أكثر الأموال المستردة إلى خزينة الدولة تبلغ (٣,٥٠٤,٢٣٠) مليون دينار عام ٢٠٢٠ وهذا يعني إن جهود كبيرة تتابع من هيئة النزاهة في قضايا الفساد، وإن مجموع الأموال بلغ (١٣,١٦٤,٧٩٠) مليون دينار . وهناك أموال أستردت في عمليات ضبط وإن أقل قيمة لها بلغت (١١,٦٢٠) مليون دينار عام ٢٠١٠ ، أعلى قيمة عند ضبطها لدى العاملين في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بلغت (٣,٦٨٧,٢٧٧) مليون دينار عام ٢٠١٩ وقد

وصلت الأموال في عملية الضبط (٨,٨٦٦,٣٨٣) مليون دينار . أما أقل قيمة للأموال المرصودة من عمليات الفساد فقد وصلت إلى (٧١,٣٨٠) مليون دينار عام ٢٠٠٧ مقابل أعلى قيمة بلغت (٢,٥٩٩,٨٠٠) مليون دينار عام ٢٠١٧ . ومن خلال ذلك نلاحظ إن هناك جهود كبيرة تبذلها هيئة النزاهة في متابعة قضايا الفساد في العراق للحد من الفساد الذي يؤدي إلى التطور الاقتصادي والسياسي والتشريعي والإداري ويؤثر في تحسين مناخ الاستثمار .

المبحث الثالث

استراتيجية تحسين مناخ الاستثمار في العراق

المطلب الاول :- دور القطاع المصرفي في تنفيذ الفرص الاستثمارية

إن القطاع المصرفي له دور أساسي وحيوي في تحقيق وصول الخدمات المالية الى المزيد من المستثمرين من أجل الأسراع في إنجاز المشروعات الاستثمارية الأساسية ، وبتكاليف منخفضة من

أجل زيادة تدفق الاستثمارات . حيث هدف المصرف هو الحفاظ وتأمين أموال المستثمرين من خلال الخدمات التي يقدمها هذا القطاع .

لذلك يعد القطاع المصرفي العراقي الدعامة الأساسية لبناء اقتصاد قوي ، يشكل فيه الحلقة الرئيسية للأنشطة الاستثمارية . فقد كان الجهاز المصرفي العراقي يمر بعدة مراحل منها بدأت الأعمال المصرفية على شكل مؤسسات مصرفية ، تعود نشأتها إلى عام ١٨٩٠ إذ افتتح البنك العثماني أول فرع في العراق لغرض المساهمة في تسهيل معاملات الاستيراد والتصدير ثم افتتح فرعين لهذا البنك في كل من بغداد والبصرة ، أما المرحلة الثانية وهي المرحلة التي بدأت فيها الصيرفة العراقية الوطنية ، إذ بدأت من عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٦٤ . وبعد ذلك استمر عمل القطاع المصرفي إلى عام ٢٠٠٣ . أما المرحلة الثالثة بعد عام ٢٠٠٣ فقد تمت المراقبة والاشراف على عمل الجهاز المصرفي من قبل الحكومة العراقية . وكما يلي (جاسم ، ٢٠٠٧ ، ٢٢٧ - ٢٢٩) :

إن هناك إمكانية حصول المستثمرين والشركات على الخدمات المصرفية وبأسعار مخفضة من خلال تلبية خدمات المستثمرين المالية عن طريق تسهيل احتياجاتهم للقروض الاستثمارية ، بحيث يتم تقديم هذه الخدمات بطريقة تتسم بالسرعة والسهولة من أجل تنفيذ المشروعات الاستثمارية بالاوقات المحددة بالعقود المبرمة . وعليه فإن أهمية العمل المصرفي الصحيح لوصول الخدمات الى المستثمرين والشركات الاستثمارية كافة يؤدي الى تحقيق الأرباح في القطاع المصرفي من خلال الزيادة الحاصلة بعدد المودعين ومنهم المستثمرون والشركات الاستثمارية (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٩ ، ٢٣ - ٢٧) .

لذلك فإن زيادة ثقة المستثمرين في التعامل مع القطاع المصرفي يزيد من الفرص الاستثمارية ، كما أن المصارف تؤدي دوراً أساسياً في الاستقرار النقدي ، من خلال استقرار سعر الصرف ، وتسهيل عملية الخدمات المصرفية ، كالإيداع والإئتمان ، وتسهيل عملية القروض للمستثمرين من خلال التقليل من الروتين ، مما يزيد من خلق الثقة بين المصارف العراقية والمستثمرين ، ويؤدي ذلك إلى سرعة تنفيذ وإنجاز المشروعات الاستثمارية في العراق (محمد ، ٢٠١٩ ، ٢٤ - ٢٨) .

كما إن هناك دوراً فعالاً للمصارف العراقية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال دور السياسة النقدية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار والتي تؤدي إلى زيادة الفرص الاستثمارية عن طريق تحفيز

النشاط الإئتماني والتوجه نحو المشروعات الاستثمارية التنموية ، وسرعة التمويل المطلوب الذي يساعد على زيادة التشغيل في المشروعات الاستثمارية من أجل التقليل من معدلات الفقر والبطالة ، والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتوافرة في العراق ، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في المجالات التكنولوجية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية من خلال التمويل المستدام الذي يعد عصب الحياة الاقتصادية ، حيث إن كل المشروعات الاستثمارية تحتاج إلى تمويل من أجل إنجازها . وهناك مبادرات للبنك المركزي العراقي تهدف إلى تمويل المشروعات الاستثمارية ، والتي تعد مبادرة تطوير دور المصارف في زيادة الفرص الاستثمارية ، وإيجاد حلول لمعالجة مشكلة عدم تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى العراق ، وكذلك معالجة تمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة والمتوسطة لتحقيق العديد من الأهداف التنموية ومنها (البنك المركزي العراقي ، ٢٠٢٠ ، ١٦):

أ - إنشاء المشروعات الإنتاجية الجديدة ، وتطوير إنتاج المشروعات القائمة ، وزيادة الخبرات والمهارات لدى العاملين بالمشروعات الإنتاجية . ب - معالجة حالة الركود الاقتصادي ، ونقص السيولة النقدية لدى المصارف . ج - الحد من الفقر والبطالة ، وتحفيز النمو الاقتصادي . ومن خلال ذلك فإن الجدول (٦٣) الآتي ، يوضح المبادرة الأولى تمويل تريليون دينار من البنك المركزي العراقي للقطاعات المستفيدة من هذه المبادرة للمدة من ٢٠١٥ ولغاية ٢٠٢٠ .

الجدول (٦٣)

مبادرة تمويل تريليون دينار من البنك المركزي العراقي إلى بعض القطاعات الاقتصادية للمدة (٢٠١٥ - ٢٠٢٠)

السنوات القطاعات	٢٠١٥ - ٢٠١٨ (١)	٢٠١٩ (٢)	٢٠٢٠ (٣)	مجموع المبلغ الممنوح (٤)	نسبة القطاع من إجمالي المبادرة ونسبة المشروعات الاستثمارية من عدد المشروعات (٥) %
القطاع التجاري	٤٣,٧	٣٣,٦	٤٤,٤٠٢	١٢١,٧٠٢	٣٧,٧
التمويل (مليار)					
عدد	٢٠٥٩	١٤٧٦	١٣٤٩	٤٨٨٤	٥٨,٩

المشاريع					
القطاع الصناعي	التمويل (مليار)	٨	١١,٣	٣٠,٠٢٩	٤٩,٣٢٩
	عدد المشاريع	٣٦٠	٢٢٧	٢١٦	٨٠٣
القطاع الزراعي	التمويل (مليار)	٢,٦	٢,٨	٢,١٤٥	٧,٥٤٥
	عدد المشاريع	٨٥	٤٣	٢٩	١٥٧
قطاع الخدمات (التربوية ، والسياحية والصحية)	التمويل (مليار)	١٨,١	١٨,١	٦٠,٩٨٤	٩٧,١٨٤
	عدد المشاريع	٧٢٥	٥٣٠	٤٣٤	١٦٨٩
قطاع الأسكان	التمويل (مليار)	صفر	٠,٠٥	٤٦,٧٦٨	٤٦,٨١٨
	عدد المشاريع	صفر	١	٧٦٠	٧٦١
إجمالي تمويل المبادرة	التمويل (مليار)	٧٢,٤	٦٥,٨٥	١٨٤,٣٢٨	٣٢٢,٥٧٨
	عدد المشاريع	٣٢٢٩	٢٢٧٧	٢٧٨٨	٨٢٩٤
		%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر :-البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام ، العراق ، ٢٠٢٠ ، ص ١٧ .

ملاحظة : (١) - العمود (٥) من عمل الباحث بالاعتماد على مجموع المبلغ الممنوح لكل قطاع ا مجموع المبلغ الممنوح ١٠٠x .

(٢) العمود (٥) عدد المشروعات لكل قطاع ا مجموع المشاريع ١٠٠ x

لقد تم توزيع المبادرة الأولى حسب القطاعات ، كما يوضح الجدول (٦٣) ،إن مبلغ التمويل للقطاع التجاري بلغت (٤٣,٧) مليار دينار لتمويل (٢٠٥٩) مشروعاً استثمارياً عام ٢٠١٥ - ٢٠١٨ مقابل انخفاض في مبالغ التمويل إلى (٣٣,٦) مليار دينار نتيجة انخفاض في عدد المشروعات في عام ٢٠١٩ والتي انخفضت إلى (١٤٧٦) مشروعاً استثمارياً ، وقد كانت هناك زيادة في مبالغ التمويل حتى وصلت إلى (٤٤,٤٠٢) مليار دينار على الرغم من انخفاض عدد المشروعات الاستثمارية التي كان عددها يصل إلى (١٣٤٩) مشروعاً استثمارياً ، إلا أن زيادة

التمويل لقطاع التجارة من أجل إنجاز المشروعات التي لم تتجز في الأعوام السابقة ، وكذلك من أجل زيادة المواد الغذائية للحصة التموينية . أما القطاع الصناعي ومن خلال مبادرة تمويل البنك المركزي العراقي فقد حصل على (٨) مليارات دينار مقابل تمويل المشروعات الاستثمارية التي بلغ عددها (٣٦٠) مشروعاً استثمارياً من عام (٢٠١٥ إلى ٢٠١٨) ، وفي عام ٢٠١٩ فقد كانت هناك زيادة في مبالغ التمويل حتى وصلت إلى (١١,٣) مليار دينار مقابل انخفاض في عدد المشروعات الاستثمارية والتي إنخفضت إلى (٢٢٧) مشروعاً ، وقد كانت هناك زيادة في مبالغ التمويل من البنك المركزي العراقي عام ٢٠٢٠ حتى بلغت (٣٠,٠٢٩) مليار دينار ، وعلى الرغم من الانخفاض في عدد المشروعات الاستثمارية في هذا القطاع والتي إنخفضت إلى (٢١٦) مشروعاً . أما القطاع الزراعي فقد حصل على تمويل يبلغ (٢,٦) مليار دينار لتمويل (٨٥) مشروعاً من عام (٢٠١٥ إلى ٢٠١٨) ، وفي عام ٢٠١٩ فقد بلغت مبالغ التمويل للمشروعات كالاتي ، القطاع الزراعي (٢,٨) مليار دينار من أجل تمويل (٤٣) مشروعاً مقابل انخفاض في مبلغ التمويل الذي بلغ (٢,١٤٥) نتيجة انخفاض في عدد المشروعات في عام ٢٠٢٠ والتي وصلت إلى (٢٩) مشروعاً ، وهذا الانخفاض في تمويل القطاع الزراعي بسبب عدم اهتمام المسؤولين في الدولة العراقية بتطوير القطاع الزراعي من أجل مصالح خاصة في الاستمرار في أستيراد مختلف المحاصيل الزراعية من مختلف دول العالم ، وخاصة الدول المجاورة .

وكان قطاع الخدمات قد حظي من عام (٢٠١٥ إلى ٢٠١٨) بتمويل يصل إلى (١٨,١) مليار دينار مقابل (٧٢٥) مشروعاً مشمولاً بالتمويل ، وقد استمر تمويل هذا القطاع إلى (١٨,١) مليار دينار رغم انخفاض عدد المشروعات التي شملها التمويل والتي بلغت (٥٣٠) مشروعاً في قطاع الخدمات عام ٢٠١٩ ، وارتفع التمويل إلى (٦٠,٩٨٤) مليار دينار مقابل انخفاض في عدد المشروعات التي إنخفضت إلى (٤٣٤) مشروعاً ممولاً من مبادرة البنك المركزي العراقي . ومن عام (٢٠١٥ إلى ٢٠١٨) فإن قطاع الأسكان في هذه المدة لا يوجد له تمويل نتيجة عدم وجود مشروعات يمكن أن تخصص لها مبالغ ، وفي عام ٢٠١٩ فقد كان مشروع واحد ممول بمبلغ (٠,٠٥) مليار دينار ، أما في عام ٢٠٢٠ فكان مبلغ التمويل يرتفع إلى (٤٦,٧٦٨) مليار دينار مقابل (٧٦٠) مشروعاً في قطاع الأسكان . وقد بلغ إجمالي التمويل للقطاع التجاري (١٢١,٧٠٢) مليار دينار مقابل (٤٨٨٤) إجمالي عدد المشروعات التي شملها التمويل ، وكان القطاع الصناعي حصل على

إجمالي يبلغ (٤٩,٣٢٩) مليار دينار مقابل (٨٠٣) مشروعات استثمارية مشمولة بالتمويل . أما القطاع الزراعي فقد كان إجمالي حجم التمويل بلغ (٧,٥٤٥) مليار دينار مقابل (١٧٥) مشروعاً استثمارياً ، وحصل قطاع الخدمات على (٩٧,١٨٤) مليار دينار مقابل (١٦٨٩) مشروعاً شملها التمويل . كما بلغ إجمالي قطاع الإسكان (٤٦,٨١٨) مليار دينار مقابل (٧٦١) مشروعاً خلال فترة التمويل .

وعليه فإن إجمالي التمويل خلال المدة (٢٠١٥ - ٢٠٢٠) بلغ (٣٢٢,٤٧٨) مليار دينار مقابل (٨٢٩٤) مشروعاً شملها التمويل . إذ يلاحظ إن عدد المشروعات الاستثمارية أكثرها وجهت إلى القطاع التجاري ، وليس الإنتاجي والسلعي الذي يسهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية ، وتشغيل الإيدي العاملة والتخفيف من البطالة والفقر ، إذ أن القطاع التجاري حصل على نسبة (٣٧%) من إجمالي المبلغ الممنوح مقارنة بقطاع الإنتاج السلعي الزراعة والصناعة وكانت نسبتهما تصل إلى (١٧,٦) نسبة القطاعين ، علماً إن ماتم منحه في المبادرة الأولى للقطاعات المختارة نسبته (٣٢,٢%) من مجموع المبلغ الممنوح في المبادرة والمقدر تريليون دينار . لذلك نلاحظ إن المبادرة تركز على المشروعات الاستثمارية في القطاع التجاري ، ولم توجه هذه المبادرة إلى القطاعات الحقيقية الإنتاجية كالصناعة والزراعة

المبادرة الثانية ماتم منحه عن طريق المصارف وحسب الجدول (٦٤) الآتي يوضح مبادرة تمويل خمسة ترليونات دينار من البنك المركزي العراقي للمصارف العراقية التي بدورها تمويل القطاعات الاقتصادية المختارة .

الجدول (٦٤)

مبادرة تمويل خمسة الترليونات دينار من البنك المركزي العراقي

للمدة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) (مليار دينار)

السنوات المصارف	٢٠١٦ - ٢٠١٨ (١)	٢٠١٩ (٢)	٢٠٢٠ (٣)	المجموع الكل الممنوح (٤)	المجموع الكل المخصص (٥)	المتبقي (٦)	نسبة مجموع المبلغ الممنوح من نسبة المخصص (٧) %

المصرف العقاري	٦٦٥	صفر	٣٥	٧٠٠	٨٣٤	١٣٤	%٨٣,٩
صندوق الإسكان	٩٥٩	٥٠	٢٠٠	١٢٠٩	١٣٣٤	١٢٥	%٩٠,٦
المصرف الزراعي	٢٧,٦	٢٣,٢	٢,٤	٥٣,٢	١٦٦٦	١٦١٢,٨	%٣,٢
المصرف الصناعي	٩١,٨	٤,٩	١٧,٥	١١٤,٢	١٦٦٦	١٥٥١,٨	% ٦,٩
المجموع	١,٧٤٣,٤	٧٨,١	٢٥٤,٩	٢,٠٧٦,٤	٥٥٠٠	٣,٤٢٣,٦	%٣٧,٧

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام ، العراق ، ٢٠٢٠ ، ص ١٩.

ملاحظة : العمود (٧) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٤) \ العمود (٥) ١٠٠X

يلاحظ من الجدول (٦٤) إن المبادرة الثانية للبنك المركزي العراقي تبلغ (٥) تريليونات دينار ، والتي خصصت إلى تمويل المشروعات الاستثمارية الكبيرة والمتوسطة من أجل زيادة الإنتاج في القطاعات الاقتصادية ، كالقطاع الصناعي والزراعي ، وكذلك تشمل إنشاء المشروعات السكنية في قطاع الإسكان التي تسهم في تطوير البنية التحتية للاقتصاد العراقي ، إذ يتم تمويلها من ثلاثة مصارف ، وصندوق الإسكان ، وتتنوع هذه المبالغ حسب المصارف التالية (البنك المركزي العراقي ، ٢٠٢٠ ، ١٩ - ٢٠) :

١-المصرف العقاري:تم تمويل المشروعات الاستثمارية(٦٦٥)ملياردينار للمدة (٢٠١٨ -٢٠١٦) مقابل صفر من التمويل في عام ٢٠١٩ ، وفي عام ٢٠٢٠ بلغ تمويل المشروعات الاستثمارية بمبلغ (٣٥) مليار دينار . إذ بلغت قيمة مبالغ التمويل (٨٣٤) مليار دينار من المبالغ المخصصة من المبادرة الثانية للمشروعات الاستثمارية في هذا القطاع من البنك المركزي العراقي ، وقد كانت نسبتها (١٥,٢ %) من المبلغ الكلي المخصص، وإن نسب المبلغ الممنوح من المخصص يصل إلى(٨٣,٩%) ، وبفترة سداد تصل إلى (١٠) سنوات ، وبفائدة قدرها (٣%) . وكان المبلغ الممنوح من المبادرة يبلغ (٧٠٠) مليار دينار ، والمتبقي من المبلغ المخصص (١٣٤) مليار دينار .

٢- صندوق الإسكان :- لقد خصص مبلغ (٩٥٩) مليار دينار في الاعوام (٢٠١٦ - ٢٠١٨) إلى صندوق الاسكان من أجل تمويل المشروعات الاستثمارية ، وفي عام ٢٠١٩ خصص مبلغ (٥٠) مليار دينار للصندوق ، وكانت المبالغ المخصصة لتمويل المشاريع (٢٠٠) مليار دينار عام ٢٠٢٠ ، وقد كان مجموع هذه المبالغ (١٢٠٩) مليار دولار الممنوحة للصندوق لتمويل الاستثمار من المجموع الكلي البالغ (١٣٣٤) مليار دينار، وكانت نسبة المبالغ المخصصة للتمويل (٢٤,٢ %) ، وبفائدة نسبتها تصل إلى (٢%) ، ومدة سداد تصل إلى (١٠) سنوات ، وكانت نسبة المجموع الممنوح من المخصص يبلغ (٩٠,٦%) ، والمتبقي من المبالغ الممنوحة للتمويل من الصندوق بلغت (١٢٥) مليار دينار .

٣-المصرف الصناعي:لقد بلغ المبلغ الممنوح (٩١,٨) مليار دينار في الاعوام (٢٠١٦-٢٠١٨) ، وفي عام ٢٠١٩ بلغت المبالغ (٤,٩) مليارات دينار الممنوحة للمصرف من البنك المركزي العراقي مقابل (١٧,٥) مليار عام ٢٠٢٠ ممنوحة للمصرف لتمويل المشروعات الاستثمارية ، وكانت نسبة مبالغ مبادرة البنك المركزي العراقي للاستثمار بلغت (٣٠,٣ %) ، أما مجموع المبالغ الممنوحة للمصرف فقد بلغت (١١٤,٢) مليار دينار من مجموع المبالغ المخصصة للمصرف والتي وصلت إلى (١٦٦٦) مليار دينار ، والمتبقي من هذه المبالغ يصل إلى (١٥٥١,٨) مليار دينار ، بنسبة الممنوح من المخصص يصل إلى (٦,٩%) .

٤ - المصرف الزراعي :- إن المبلغ الممنوح من المصرف والمخصص للمشروعات الاستثمارية بلغ (١٦٦٦) مليار دينار منها (٢٧,٦) مليار دينار خصصت للاعوام (٢٠١٦ - ٢٠١٨) مقابل (٢٣,٣) مليار دينار عام ٢٠١٩ ، وقد أنخفضت المبالغ المخصصة في عام ٢٠٢٠ وبلغت (٢,٤) مليار دينار نتيجة انخفاض النشاط الاقتصادي بسبب الركود الاقتصادي العالمي مما أثر في انخفاض المشروعات الاستثمارية في العراق ، وقد وصل مجموع المبالغ الممنوحة إلى (٥٣,٢) مليار دينار ، والمتبقي (١٦١٢,٨) مليار دينار من المبلغ المخصص الكلي الممنوح من البنك المركزي للمشروعات الاستثمارية ، وكانت نسبة مجموع المبلغ الممنوح من المخصص يبلغ (٣,٢%) . أما نسبة مجموع المبلغ الممنوح من المخصص فقد بلغ (٣٧,٧%) . ومن خلال هذه المبادرة نلاحظ أغلب المبالغ تذهب إلى مصرفي العقارات والإسكان دون الإهتمام بالمصرف الصناعي والزراعي ،

وهذا يدل على إن الإهتمام يركز على قطاعات التشييد وأعمال القطاعات الحيوية التي من الممكن أن تطور الاقتصاد العراقي .

وإنسجماً مع دور القطاع المصرفي الذي يتجسد في التحرر من العراقيل والقيود وأستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في تطوير المعلومات والاتصالات التي من الممكن الاستفادة منها من قبل المستثمرين في عملية إنتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة ، وسرعة الإنفاق على المشروعات الاستثمارية . وكذلك القوانين التي تشرع من خلال الإصلاحات المصرفية ومنها تعويض المستثمرين عن الخسائر التي قد تلحق بهم في عملية الاستثمار . وكذلك إلزام الشركات بتعويض المستثمرين الخاسرين من أجل الاستمرار بالاعمال الاستثمارية ودفع مخاطر الإفلاس التي قد يتعرض لها المستثمرون . هذا مايجعل من زيادة الفرص في تنفيذ المشروعات الاستثمارية وسرعة انجازها . ولهذا فإن دور القطاع المصرفي هو حشد المدخرات المالية المحلية للحد من ظاهرة رأس المال المهاجر وتنوع وسرعة تدفق الاستثمارات الأجنبية وتحسين فرص الاستثمار المحلي (حسن ، ٢٠١٠ ، ٥٨ - ٦٢) .

وعلى الرغم من إن القطاع المصرفي العراقي يعاني من عدم تطبيق الأسس الصحيحة للتوسع في منح الإئتمان ، وتقديم الإئتمان ، وكذلك الظروف غير الطبيعية التي شهدتها العراق بعد عام ٢٠٠٣ والسياسات الاقتصادية الخاطئة ، وإنتشار الفساد في أغلب مؤسسات القطاع العام ، وضعف التقنيات المصرفية المستخدمة ، إلا أنه استطاع الإستمرار والصمود في تطوير أنشطته (سعد ، ٢٠١٥ ، ٣١) . لقد إتخذ البنك المركزي العراقي العديد من التدابير والسياسات التي تهدف الى رفع مستوى أداء مؤسسات الجهاز المصرفي وتعزيز قدرتها على إدارة المخاطر ودرجة المنافسة بين وحداته وذلك بإصدار تعليمات تحدد إطار العمل التنظيمي ، من خلال الطلب من المصارف التجارية زيادة رؤوس أموالها ، وإصدار قانون الدفع الإلكتروني ، والمعاملات الإلكترونية. إن طلب البنك المركزي العراقي من المصارف تطبيق مقررات لجنة (بازل) وهي اللجنة التي تهدف إلى تحسين جودة الرقابة المصرفية في جميع أنحاء العالم ومنها المصارف العراقية . لذلك فإن المصارف العراقية تؤدي دوراً فعالاً في تسوية المعاملات الاقتصادية ومنها تسهيل وإنجاز المعاملات الاستثمارية ، إذ إن النقد المتوافر في المصارف يعمل بكامل طاقته ويمكن استخدامه في الإنفاق الاستثماري أو الاستهلاك الحالي أو من خلال تمويل بعض المستثمرين في الحصول على الفرص الاستثمارية من

خلال سرعة استجابة المصارف في تمويل المشروعات الاستثمارية . كما إن البنك المركزي العراقي اعتمد على مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إصلاح القطاع المصرفي ومنها إعادة النظر بالقوانين والتشريعات المصرفية ، إذ عمل على تعديل قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (٩٣) ، وقانون البنك المركزي رقم (٥٦) وقانون المصارف رقم (٩٤) الذي يعد ضمان للودائع. كما يمكن القول إن القطاع المصرفي العراقي له دور أساسي في تسهيل عملية تنفيذ المشروعات الاستثمارية من خلال الموجودات المتوافرة في أكبر (١٠)مصارف عراقية تبلغ (٢) مليار دولار ما يمثل نحو (٨٧ %) من الموجودات في مصرفي الرشيد ، والرافدين (اتحاد المصارف العربية ، ٢٠١٩ ، ٧ - ٨).

❖ المطلب الثاني :- سياسة تحسين مناخ الاستثمار في العراق

تمثل سياسة تحسين مناخ الاستثمار محوراً مهماً في جذب الاستثمار والتي تعتمد على العديد من العوامل منها التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية مثل ، القانون الضريبي المتعلق بالاستثمار ، والتعويض عن المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع الاستثماري ، ومعدلات العائد على الاستثمار ، وإمكانية التصدير المتاحة ، وكذلك معدل النمو الاقتصادي. إن هذا كله يؤدي إلى تحسين المناخ الملائم للاستثمار داخل العراق ، والذي يتكون من مجموعة من العوامل التي تشكل المناخ العام للاستثمار منها العوامل ، الثقافية والسياسية والاقتصادية والسياسات الاقتصادية الناجحة، وتوافر الموارد البشرية والطبيعية ، وكذلك مستوى التدريب والتأهيل للعاملين ، والإطار المؤسسي والإداري والقانوني ، والتي تؤثر في تحسين أداء الاستثمار وربحيته . حيث إن الهدف من الاستثمار هو تحقيق الربح ، الأمر الذي يسمح للمستثمرين البحث عن مناخ اقتصادي وسياسي وإجتماع مستقر ، والبنى التحتية متوافرة ، والحد من الفساد من أجل الحصول على المزيد من الأرباح ، (الساعدي ، ٢٠٠٦ ، ١٤) .

لقد أصبحت السياسات الحكومية في العراق تؤدي دوراً أساسياً في تحديد شكل مناخ الاستثمار ، فلها تأثير أكثر حسماً على أمن حقوق الملكية ، وفرض الضرائب (داخل الحدود أو على الحدود) ، وتهيئة البنية الأساسية ، ويعد تحسين السياسات الحكومية للمناخ الاستثماري عاملاً أساسياً في جذب الاستثمارات ، وهناك عوائق تواجه الشركات الاستثمارية في العراق منها المنافسة، والتكاليف، والمخاطر والتي تعد من أهم العوائق أمام تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية ومنها العوائق أمام

المنافسة والتي تفضل الشركات الاستثمارية عدم الدخول في سباق المنافسة، والتكاليف التي تمثل المواد الخام والإيجور والنقل وغيرها ، وهي تكاليف لاي نشاط استثماري تجاري ، وكذلك المخاطر التي تعد بعض المخاطر جزءاً من الاستثمار ، الذي تتحمله الشركات الاستثمارية. إذ أن الحكومة العراقية ، ممكن أن تؤدي دوراً أساسياً في توفير المناخ الاستثماري المستقر وكما يلي (الوزاني ، ٢٠١٩ ، ٣٢٨ - ٣٣٠) :

إن توجه العراق إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي ومنها سياسة تحسين مناخ الاستثمار الذي يمكن أن يحقق الأهداف التي تشجع على زيادة تدفق الاستثمارات، وعليه فإن العمل على تحفيز وتطوير سياسة تحسين مناخ الاستثمار في العراق الجاذبة للاستثمارات لابد من تحقيق الإجراءات التالية :

١ - الفساد : بما إن الفساد يلحق الضرر بالاقتصاد العراقي، نظراً لتفشيه واستفحاله في أغلب المؤسسات الحكومية ، فقد تنطلق جهود جماعية للبحث عن حلول للحد من الفساد ،والذي يتطلب مشاركة كل المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية في العراق ، سواء كان القطاع العام أم القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني ، وخاصة هيئة النزاهة التي تعد العامل المؤثر في مكافحة الفساد من خلال تنفيذ القانون والتحقيق في شبهات الفساد، من خلال التنسيق مع المؤسسات الحكومية من أجل تعزيز التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد (هيئة مكافحة الفساد ، ٢٠٢٠ ، ٨١) . إن إحدى السياسات التي تؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار ، هي العمل بمبدأ النزاهة والشفافية في المعاملات الاستثمارية، من أجل تحقيق الإدارة الرشيدة للأموال والموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لهذه الموارد . وكذلك توعية المجتمع بمخاطر جرائم الفساد والوقاية والمنع، والتثقيف في منع الفساد ومكافحته والحد من مخاطره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات المترتبة عن ممارسته ، من خلال العمل على نظم قانونية فاعلة (العجي ، ٢٠٢٠ ، ٣٢٨ - ٣٢٩) .

٢- الحوافز المالية : هناك العديد من العوامل التي تحسن مناخ الاستثمار ومنها الحوافز المالية التي تقدم للمستثمرين ، عن طريق تسهيل معاملات القروض من قبل البنك المركزي العراقي من أجل إنجاز بعض المشروعات الاستثمارية في العراق والتي لها تأثير في تحسين مناخ الاستثمار، وهناك العديد من الحوافز تؤدي إلى تدفق الاستثمارات من خلال مايلي .

- أ - توفير الأراضي مجاناً أو بأسعار منخفضة على المستوى العام للمستثمرين .
- ب - تحفيز البحوث للمشروعات الاستثمارية الإنتاجية التي تهدف إلى تطوير المنتجات القائمة أو إلى ابتكارات جديدة.
- ج - تحفيز التوظيف من خلال تقديم مبالغ نقدية للشركات الاستثمارية التي تخلق وظائف جديدة .
- د - وضوح النظام الضريبي، ومعرفة مقدار الضريبة التي تفرض على المشروعات .
- ع- خفض التعريفة الجمركية على الأصول الثابتة المستوردة من أجل سرعة إنجاز المشروعات .
- ٣- الحوافز الاقتصادية :- تعد الحوافز الاقتصادية أهم الحوافز التي تؤدي إلى تحسين الاستثمار في العراق عن طريق التأثير الإيجابي في المشروعات الاستثمارية من خلال :

أ - خفض معدل التضخم :- يمكن علاج التضخم من خلال العمل على رفع سعر الفائدة من أجل التقليل من الائتمان الذي يؤدي إلى تقليل الطلب على النقود، وكذلك تقليص الإنفاق الحكومي الاستهلاكي ، والتوجه نحو الإنفاق الاستثماري ، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات ويؤثر في خفض معدل التضخم ، وتكاليف الإنتاج، ويكون حافزاً في استقطاب المزيد من الاستثمارات .

ب - سعر الصرف: إن العلاقة العكسية بين أسعار الصرف والعوائد الاستثمارية تؤثر في جذب الاستثمار. إذ إن العراق يسعى إلى خفض واستقرار سعر الصرف، هذا يؤدي إلى جذب المزيد منها.

ج - توسيع حجم السوق المحلية :- حيث إن متوسط الإنفاق الإستهلاكي للفرد من المؤشرات السلبية والزيادة في عدد السكان حسب الجدول (٣٤) الفصل الثاني المبحث الثالث ، مما يؤثر في حجم السوق المحلية نتيجة انخفاض الطلب على السلع والخدمات في السوق ، لذلك تسعى الدولة إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي ، إذ إن حجم السوق المحلية تقاس بعدد السكان ومتوسط الإنفاق الإستهلاكي (غريب ، ٢٠١٢ ، ١٠٤) .

٤- الاستقرار السياسي : يعد الاستقرار السياسي من أهم مكونات تحسين مناخ الاستثمار في العراق ، حيث إن العراق يطمح إلى وجود قدر من الاستقرار الأمني والسياسي ، وإنخفاض معدل الجريمة ، من أجل الاستقرار الاقتصادي الذي يحقق التنمية المستدامة ، ونمو الاقتصاد الذي يدعم السوق المحلية بالمنتجات الصناعية والزراعية ، والعمل على حماية المنتج المحلي ، هذا ما يؤدي إلى

أستمرار الاستقرار السياسي الذي يعد من العوامل المحفزة على تدفق الاستثمارات إلى العراق ، ويجعله سوقاً جاذبة للاستثمار. حيث إن المناخ السياسي والأمني يتأثر بالعوامل التالية (زهية ، ٢٠١٩ ، ٢٩١) :

أ - الإلتزام بما تتضمنه قوانين الاستثمار، وما تعقده من اتفاقيات مع المستثمرين ، ومراعاة مصلحة المستثمر من قبل المسؤولين .

ب - توافر الضمانات ضد المخاطر الخارجية والداخلية للمستثمرين ومعرفة مقدار الضريبة التي تفرض على المشرعات .

ج - العمل على أحتواء الاضطرابات الأهلية والأمنية في العراق ، وأن يتمتع بالعلاقات السياسية المستقرة مع دول العالم ، من أجل أستقطاب الشركات الاستثمارية العالمية .

لقد أصبح من الضروري تحسين مناخ الاستثمار في العراق عن طريق التوزيع العادل للنفقات ، فلا بد من تخصيص (٥٠%) من الموازنة العامة إلى المشروعات الاستثمارية ، وكذلك تشجيع مشاركة القطاع الخاص في الحكومة ، والشراكة مع القطاع العام في مختلف الاستثمارات . إذ أن السياسة الاقتصادية الجديدة لابد أن تعتمد على التخطيط والمشاركة الحكومية مع القطاع الخاص . فضلاً عن ذلك الأهتمام بالقطاع الصناعي والزراعي ، والموارد الطبيعية وخاصة الأراضي الصالحة للزراعة والمياه الوفيرة . وكذلك الأهتمام بالقطاع النفطي ، إذ تعد العائدات النفطية العامل الأساسي المؤثر في حجم ونوع الاستثمارات (Seyed، 2012 ، 207) .

إن من الضروري أن تعمل الحكومة العراقية في معالجة التحديات التي تواجه المستثمرين في الحصول على المناقصات العامة ، ودفع المستحقات المالية في الوقت المناسب، وتسهيل عملية التسجيل الجمركي ، والالتزامات الحكومية في تخفيض الضريبة على المستثمرين ، وتوفير الطاقة الكهربائية ، وخاصة في المشروعات الإنتاجية التي لا يمكن أن تستغني عن الكهرباء ، والحد من الفساد المؤسسي . إذ أن هذه المعالجات يمكن أن تقلل من تكاليف المستثمرين ، من خلال إنخفاض تكاليف صفقات المشروعات الاستثمارية. وكذلك عمل البنوك المملوكة للدولة في التعاون مع البنوك المملوكة للقطاع الخاص لديها في تسوية المعاملات المالية للمستثمرين عن طريق تطوير نظام

مراقبة الائتمان ، وتأمين الضمانات القانونية للمقرضين ، ويؤدي ذلك إلى جذب مختلف الاستثمارات في العراق (United States, 2021) .

كما أن مناخ الاستثمار في العراق يتميز بعدم الثبات ، إذ يشهد الوضع العام السياسي والاجتماعي والاقتصادي تحولات كبيرة أثرت في مناخ الاستثمار ، ومن خلال ذلك فمن الضروري العمل على إتخاذ الإجراءات والتدابير ، وإتباع سياسات ملائمة من أجل تحسين مناخ العراق الاستثماري، والذي يسمح في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وكذلك الاستثمارات المحلية ويمكن إيجازها كما يلي :-

١ - التحول نحو اقتصاد السوق وتطبيق الخصخصة: - تعد الخصخصة المحرك الأساسي في تشجيع وجذب الاستثمارات والوسيلة الفاعلة في تحريك المدخرات المحلية عن طريق بيع أصول المشروعات العامة الجزئية أو الكلية إلى القطاع الخاص . إذ إن الخصخصة الموجهة ذات الجدوى لكل من طرفي العلاقة الدولة (مصالح البلد) والمستثمر ، إذ إنها تعمل على اكتساب الكفاءة والخبرة ، وإدخال التكنولوجيا الحديثة ، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. ومن أجل جذب الاستثمارات، يتطلب وجود نظام مصرفي متطور يعمل على وفق آلية السوق ، وكذلك توافر البنى التحتية والمؤسسات اللازمة في تسهيل المعاملات الاستثمارية. ومن أجل نجاح عملية الخصخصة التي تؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار في العراق ، يجب وضع إستراتيجية واضحة المعالم وتتضمن :

أ - تكثيف الحملات الإعلامية والإعلانية من أجل الترويج لبرنامج الخصخصة ، لأن الخوف والفزع مايزال تابعاً في نفوس الناس ، وهذا يحتاج إلى جهود مضاعفة للتوعية والاقناع والترغيب لكل الأطراف المرتبطة بالبرنامج الخاص بالخصخصة .

ب - يجب أن تتسم عملية الخصخصة بالشفافية والمصداقية ، وأن يراعى فيها المشاركة الشعبية من خلال توزيع نسبة من أسهم الشركات العامة إلى المستثمرين الصغار ، ولا يقتصر ذلك التوزيع على أصحاب الأستثمارات الكبيرة .

ج - الالتزام السياسي من الحكومة في برنامج الخصخصة ، وتشجيع القطاع الخاص في التوجه نحو الاستثمار وتنويع وتوسيع أنشطتها ، مما يجعلها أكثر ثقة واطمئناناً .

د - التدرج في إتمام عملية الخصخصة ، تنتج عن ذلك نتائج إيجابية بالمقابل التسرع يؤدي إلى فشل الكثير من أهداف الخصخصة .

ع - تطور القطاع الخاص وزيادة منافسته من خلال إيجاد مناخ تنافسي ، يجعل استثمار أمواله في ظل منافسة تتضمن استمراره وتحسين أدائه ورفع الكفاءة الإنتاجية .

ي - التنوع في استخدام أدوات التحول ، إذ تتراوح هذه الأدوات بين أكثرها شمولاً كتصفية المؤسسات العامة ، وبين أوسطها كبيع المؤسسات للمستثمرين ، أو اقلها كإعادة تنظيم المؤسسة العامة إلى فروع صغيرة أو دمجها في المؤسسات الكبيرة (حسن ، ٢٠١٠ ، ١٥٧ - ١٦٧).

٢- زيادة الحوافز الضريبية: تعد الحوافز الضريبية نظاماً يصمم في إطار السياسة المالي ، ويهدف إلى تشجيع الاستثمار أو الإدخار ، والذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ، إذ إن هذه الحوافز لها آثارها الإيجابية في تشجيع المستثمر المحلي والأجنبي ، وتدفعه إلى إصدار قراره للاستثمار في العراق والتوسع في القيام بزيادة وتنويع الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية (الصليخي ، ٢٠١٣ ، ٥٢) .

كما أن عدم تدفق الاستثمارات إلى العراق بسبب السياسات غير الملائمة التي تؤدي إلى عدم جذب الاستثمارات ، وهذا ما يتطلب القيام بالإجراءات المذكورة آنفاً في تحسين مناخ الاستثمار ، من أجل جذب الاستثمارات. وعليه يبقى تحسين مناخ الاستثمار مرهوناً بالجهود التي تبذل من الدولة في معالجة مكونات مناخ الاستثمار من خلال اتباع سياسة استثمارية ناجحة من أجل تنويع وديمومة تدفق الاستثمار المحلي والأجنبي ، وتوفير فرص العمل في القطاعات الاقتصادية للتقليل من البطالة والفقر من خلال زيادة النفقات الاستثمارية التي تؤدي إلى المزيد من المشروعات الاستثمارية .

والجدول (٦٥) يوضح الأموال المخصصة إلى بعض القطاعات الاقتصادية التي توفر فرص عمل من تنفيذ الفرص الاستثمارية في العراق لعام ٢٠٢٠ .

الجدول (٦٥)

القطاعات الاقتصادية التي توفر فرص عمل من تنفيذ الفرص الاستثمارية والأموال المخصصة

للاستثمار في العراق لعام ٢٠٢٠

ت	القطاعات	فرص تنفيذ المبرعات الاستثمارية			
		عدد المشروعات (١)	نسبة عدد المشروعات لكل قطاع % (٢)	الأموال المخصصة للاستثمار (مليون دينار) (٣)	نسبة الأموال المخصصة للفرص الاستثمارية % (٤)
الفرص الاستثمارية (٥)	نسبة الفرص الاستثمارية لكل قطاع % (٦)				
١	التجارة	٢٩	٧,٣	٨٥٤,٥	٢٠,٣
٢	النفط	٧١	١٧,٨	٨٤٧,١	٢٠,١
٣	الزراعة	١١٤	٢٨,٥	٧٥٧,٤	١٨,٠
٤	المال والتأمين	١٠	٢,٥	٥٦٧,٧	١٣,٥
٥	الصناعة	١٠٩	٢٧,٣	٤٨٥,٤	١١,٦
٦	الخدمات	٢٨	٧,٠	٣٧٢,٢	٨,٨
٧	الكهرباء	٢٥	٦,٣	٢٠٢,٣	٤,٨
٨	البناء والتشييد	١٣	٣,٣	١٢٢,٣	٢,٩
	المجموع	٣٩٩	%١٠٠	٤٢٠٨,٩	%١٠٠

(١) - العمود (١، ٣، ٥) المصدر :- الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخريطة الاستثمارية ٢٠٢٠ -

٢٠٢١ ، العراق ، ٢٠٢١ ، صفحات متعددة .

(٢) - العمود (٢، ٤، ٦) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (١، ٣، ٥) من الجدول المذكور آنفاً .

يلاحظ من الجدول (٦٥) السابق، إن قطاع التجارة يحظى بالحصة الأكبر من بين القطاعات المختارة في الأموال المخصصة للاستثمار والتي بلغت (٨٥٤,٥) مليون دينار ، وبنسبة (٢٠,٣%) من نسبة مجموع الأموال عام ٢٠٢٠، ويأتي بالمرتبة الثانية قطاع النفط وكانت قيمة الأموال المخصصة وصلت إلى (٨٤٧,١) مليون دينار وبنسبة تصل إلى (٢٠,١%) . أما ما يخص قطاع الزراعة فقد جاء بالمرتبة الثالثة من بين القطاعات المختارة وبلغت (٧٥٧,٤) مليون دينار قيمة

الأموال المخصصة للاستثمار وبنسبة (١٨,٠%) ، وقد حصل على المرتبة الأولى في عدد المشروعات وقد وصلت إلى (١١٤) مشروع وبنسبة (٢٨,٥%) ، وكذلك حصل على (٢٠٨) من الفرص الاستثمارية وبنسبة (٥٣,٨%) . أما ما يخص قطاع المال والتأمين فقد كانت الأموال المخصصة للاستثمار بلغت (٥٦٧,٧) مليون دينار مقابل نسبة تصل إلى (١٣,٥%) ، والقطاع الصناعي حصل على (٤٨٥,٤) مليون دينار وبنسبة بلغت (١١,٦%) . أما قطاع الخدمات فقد خصص مبلغاً يصل إلى (٣٧٢,٢) مليون دينار وبنسبة (٨,٨%) ، وكان قطاع الكهرباء حصل على (٢٠٢,٣) مليون دينار ، ويأتي بالمرتبة الأخيرة قطاع البناء والتشييد وبلغت (١٢٢,٣) مليون دينار وبنسبة تصل إلى (٤,٨%) . أما أكثر عدد المشروعات فكانت في قطاع الزراعة إذ وصلت إلى (١١٤) مشروعاً من (٢٠٨) فرص استثمارية ، إلا أن هذا القطاع لم يسد حاجة العراق من المحاصيل الزراعية بسبب المشروعات الوهمية ، وعدم إنجاز بعض المشروعات الزراعية نتيجة الفساد المؤسسي المستشري في مفاصل قطاع الزراعة . أما أقل عدد للمشروعات الاستثمارية فكان في قطاع المال والتأمين والتي تصل إلى (١٠) مشروعات من (١٣) فرصة استثمارية . لقد كانت زيادة عدد المشروعات والأموال المخصصة للاستثمار في هذه القطاعات دون جدوى فقد استمرت المعاناة في الزراعة والصناعة والكهرباء ، وقد زادت الاستيرادات للمنتجات الزراعية والصناعية والكهرباء في نتيجة الفساد المستشري الذي يحول دون تطور هذه القطاعات من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي المتدهور، وحاجة السوق إلى المنتجات الصناعية والزراعية .

وبما أن العراق يشهد اختلالات اقتصادية وقانونية وأجتماعية وسياسية ، وأوضاع أمنية غير مستقرة ، وهذا ما ينعكس سلباً على أهمال القطاعات الإنتاجية والتركيز على قطاع التجارة والنفط . إن تحسين مناخ الاستثمار في العراق من خلال معالجة الاختلالات في المصارف الحكومية والأهلية من خلال تشجيع القروض في القطاعات الإنتاجية سوف يسهم في تدفق الاستثمارات ، والنهوض بالواقع الاقتصادي من أجل تنويع مصادر الدخل عن طريق تنوع الصادرات والتقليل من الاستيرادات . وعليه فإن تحسين مناخ الاستثمار في العراق له دور فعال في زيادة وتنويع المشروعات الاستثمارية من خلال تسهيل وسرعة إنجاز المشروعات الاستثمارية ، وزيادة ثقة المستثمرين في استثمار رؤوس أموالهم في العراق .

❖ المطلب الثالث: رؤية مستقبلية لتخفيض الفساد المؤسساتي وتشجيع المستثمرين في العراق

يعد الفساد المؤسساتي من أهم العوائق التي تواجه المستثمرين في الوقت الحاضر ، والتي تفاقت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، إذ لا يمكن للمستثمرين في جلب رؤوس أموالهم للاستثمار في المشروعات الاقتصادية ، طالما هناك فساد مستشر ، إذ يهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي ويزيد من المخاطر والتكاليف التي قد يتعرض لها المستثمرون في العراق . والفساد ظاهرة خطيرة تتزايد في معظم المؤسسات الحكومية ، إذ جاء العراق من حيث مستوى الفساد في ذيل الترتيب خلال مدة الدراسة في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية أنظر الجدول (٥) . وعليه فلا بد من تفعيل دور المؤسسات والهيئات المسؤولة عن مكافحة الفساد والأجهزة الرقابية التي تساعد على اكتشاف الفساد المؤسساتي من خلال التخطيط الصحيح والتنفيذ السليم في عملية الرقابة ومنها ديوان الرقابة المالية ، ، هيئة النزاهة العامة ، المؤسسات القضائية ، لجنة النزاهة في مجلس النواب ، شبكة الإعلام ، منظمات المجتمع المدني ، مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات ، علماً إن دور تلك المكاتب غير ملموس ، وغير واضح . أما مناخ الاستثمار في العراق ، فإنه يتميز بسعر صرف غير مستقر ، وعجز في الموازنة العامة ، ومعدلات مرتفعة للتضخم ، وبيئة اقتصادية وسياسية وتشريعية وإدارية غير مستقرة ، وغياب الرؤية الاستراتيجية للاستثمار ، مما يولد حالة من عدم اليقين في مستقبل الاستثمار . لذلك فلا بد من تبسيط الإجراءات التي تخص المستثمرين وحسب مانص عليه قانون (١٣) لسنة ٢٠٠٦ (حمزة ، ٢٠١٢ ، ٤٢ - ٤٣) .

إن استراتيجية عملية صنع القرار الاقتصادي من الجهات المسؤولة لتوفير الأطر التي يمكن من خلالها الاقتراب من مستويات التنفيذ الفعلي والمستهدف عن طريق المراجعة المستمرة للسياسات الاقتصادية من خلال تقييم درجة التنفيذ المستهدف والفعلي . وهناك متغيرات داخلية وخارجية سلبية ، وتداعيات خطيرة في عدم تحقيق السياسات الاقتصادية منها التنظيمات الارهابية ، والخسائر والأضرار الهائلة التي يتكبدها القطاع الخاص نتيجة تراجع الوضع الاقتصادي في العراق ، والاختلال الهيكلي المزمن في رعية الاقتصاد وما يفرضه هذا الاختلال من صعوبات تتطلب تفعيل دور القطاع الخاص ، وتعزيز قدراته التنافسية ، وضمان مشاركته في تحقيق التنوع الاقتصادي بكفاءة . إن مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي والذي يمثل زيادة الأصول الإنتاجية للاقتصاد وهو جزء من الثروة الوطنية والتي يمكن الاحتفاظ بها ، من أجل زيادة الانتاج . وكذلك تخلف الجهاز المصرفي

وعدم قدرته على الاستجابة للتحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية، تمويل الاستثمارات يعد عنصراً حاسماً في عملية التنمية الاقتصادية ، وهذا الدور مايزال غير استراتيجي . إن كل تلك العوائق نتيجة التحديات التي تواجه الدولة في محاولة منها تعزيز الاستقرار والأمن في العراق ، وبسط سلطة القانون ، بهدف تحسين مناخ استثماري والذي يهدف إلى جذب الشركات الاستثمارية بأن تستثمر مع القطاع الخاص المحلي ، والذي يتيح القيام بدور أكثر فاعلية في صنع القرار الاقتصادي . لقد واجه القطاع العام العديد من الصعوبات منها عدم وجود الأنظمة الحديثة ، والتكنولوجيا المتطورة وغياب الشفافية، من أجل تضيق الخناق على الفساد المؤسساتي في العراق ، ومن أهم هذه الصعوبات ما يأتي (وزارة التخطيط ، ٢٠١٨ ، ٨٣ - ٨٨) :

- ١ - غياب إطار عمل واضح للدولة ، ينظم الشراكة بين القطاعين العام والخاص .
 - ٢ - عدم وجود رؤية واضحة لحكومة القطاع العام .
 - ٣ - ضعف جاهزية الجهات الحكومية للتعامل بفاعلية مع القطاع العام .
 - ٤ - ضعف الاهتمام الحكومي بحماية حقوق الملكية الفكرية .
 - ٥ - عدم إعداد مشروعات استثمارية يتم تمويلها خارج التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة. ويتم تنفيذها عن طريق القطاع الخاص المحلي ، أو عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر ، وبلاستعانة بمصادر ائتمانية خارجية مثل مؤسسة التمويل الدولية.
 - ٦ - لا توجد أنظمة ، وآليات فاعلة لإدارة مخاطر الاستثمار التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي والمحلي .
 - ٧ - عدم تقديم حوافز وتسهيلات مالية وضريبية للاستثمارات الجديدة والابتكار وتحسين نوعية الانتاج وإدخال منتجات جديدة وتسجيل مؤسسات القطاع الخاص غير المنظم .
- أن العراق يتسم بالعنف وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والثقافي والقانوني ، وأرتفاع مؤشرات الفساد المؤسساتي نتيجة التغيير الجذري عقب الإطاحة بالنظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ ، أدى ذلك إلى أن يكون مناخ الاستثمار مناخاً طارداً للاستثمارات . وعليه فإن وضع الإطار المؤسسي لأنشطة مكافحة الفساد والمحاکمات القضائية في قضايا الفساد قليلة في العراق ، ويمكن تحسين

التعاون بين هذه المؤسسات والمحاكم ، والذي يؤدي إلى نجاح الإستراتيجية في الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والإجتماعي والقانوني ، مما يؤدي ذلك إلى تشجيع المستثمرين في جلب رؤوس أموالهم وأستثمارها في القطاعات الاقتصادية (1-5 , Transparency,2013) .

وبما أن العراق يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية نتيجة الفساد المؤسساتي. إذ إن هناك فرصة لتخفيض الفساد، عن طريق تنشيط الثقة الوطنية والميثاق الاجتماعي مع المواطنين، ومعالجة مجموعة من القضايا المعقدة، تشمل تقوية المؤسسات الحكومية، وإنشاء حواجز واضحة لمنع المحاباة والرشوة ، والكشف عن مسببات الفساد، وتبني حرية المعلومات ، وتشديد قوانين المشتريات العامة . وقد أعترف العديد من المسؤولين العراقيين بهذه الأسباب وبالأثر والإجراء المطلوب لمحاربة الفساد ، إذ إن عقود الشراء الحكومي هي مجال رئيس للفساد ، وسوء الإدارة، وعلى الأخص في وجود استثمارات رأسمالية كبيرة متوقعة في النفط والبنية التحتية الأخرى . في حين أن الحكومة قد اتخذت إجراءات للتعامل مع الفساد،وقد أحرز العراق تقدماً في هذه الإجراءات ، إلا أن عمليات التصدي لحالات الفساد لم تكن بالمستوى المطلوب (الشركاء الدوليون في العراق ، ٢٠١٠ ، ٣٧). وهناك استراتيجية لمكافحة الفساد متعددة الأوجه ، والتي يمكن أن توضح في المخطط (١٠) الآتي وكما يلي :

المخطط (١٠)

استراتيجية مكافحة الفساد متعددة الأوجه



المصدر: هيئة مكافحة الفساد ، مكافحة الفساد تحديات وحلول ، الطبعة الأولى ، فلسطين ، ٢٠٢٠ ، ص ٩٠.

يلاحظ من المخطط السابق ، إن هناك رؤية استراتيجية من الممكن أن تعالج الفساد المؤسسي في العراق ، عن طريق تطبيق الإجراءات التي تؤدي إلى تطور مكونات مناخ الاستثمار الذي يهدف إلى زيادة تدفق الاستثمارات ومنها مايلي :-

١- تطوير القطاع الخاص القادر على المنافسة من خلال ، إعادة تفعيل التنافسية ومنع الاحتكارات ، وتفعيل دور النقابات العمالية ، وإصلاح السياسة الاقتصادية ، وكذلك تبسيط تنظيمي لمسألة الدخول في السوق ، وتفعيل الشفافية في إدارة الشركات.

٢ - تطوير إدارة القطاع العام والتي تعمل على ترشيد الخدمات القطاعية (الصحة ، التعليم ، الطاقة ، زيادة أجور العاملين ، وتحسن إدارة الموازنة ، كذلك العمل في إصلاح النظام الضريبي والجمارك ، والكفاءة في التوظيف والترقية.

٣- المساءلة السياسية ، حيث من الممكن أن يكون هناك تعديل في قوانين تضارب المصالح ، والعدالة في المنافسة السياسية بين الأحزاب السياسية ، والشفافية في التمويل الحزبي .

٤ - تفعيل الضوابط المؤسسية للحد من فساد السلطة ، من خلال استقلال المدعين العامين وأجهزة الشرطة ، إشراف برلماني عادل .

٥ - المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني للحد من الفساد في المؤسسات الحكومية، من خلال دور الجمعيات والمؤسسات الإعلامية غير الحكومية في الكشف عن شبهات الفساد في صفقات المشروعات الاستثمارية ، والأعلان عن مشروع القوانين التي تخص الاستثمارات والحد من الفساد ، وحق الوصول إلى المعلومات التي تخص صفقات الفساد المؤسسي والاستثمارات .

أما مناخ الاستثمار في العراق فإنه يتميز بالعديد من العوائق ، إذ إن الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي شهد العديد من الأختلالات أثرت عليه . وعلى ذلك فمن الضروري العمل على إتباع الإجراءات الملائمة التي يمكن أن تحفز مناخ الاستثمار والتي يمكن أن تجعل من العراق منطقة جذب الاستثمار ، من خلال بعض المقترحات التي يمكن أن تشجع المستثمرين إلى جذب رؤوس أموالهم وأستثمارها في العراق . إن أحد أهم المحفزات الأساسية ، محاربة الفساد في المؤسسات الحكومية والذي يعد من العوامل المؤثرة سلباً في مناخ الاستثمار ، فالفساد في مختلف أشكاله ومسمياته يزيد من مخاطر وتكاليف المشروعات الاستثمارية ، ويمكن الحد من الفساد من خلال إعادة النظر بمستويات الرواتب والأجور بين فترة وأخرى ، والتخلص من الروتين الإداري ، ونزاهة وأمانة وشفافية القيادات العليا . كذلك تحسين النظم الضريبية عن طريق تقليل عدد المدفوعات ، والوقت اللازم لدفع الضرائب ، وأصلاح المناخ التشريعي من خلال تعديل بعض القوانين ، وإصدار قوانين

تشجع على الاستثمار . ويمكن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بالتعاون والمشاركة مع القطاع العام ، والاستفادة من الأبحاث العلمية ، كذلك تفعيل دور الهيئة الوطنية للاستثمار من خلال رسم خريطة استثمارية واضحة إلى المشروعات الاستراتيجية في القطاعات الإنتاجية التي يمكن الاستثمار فيها. إصلاح القطاع المصرفي في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة للمعلومات والاتصالات لمواكبة التطورات المصرفية في دول العالم التي تقوم على أساس التحرر من القيود، وزيادة المنافسة مع المصارف العالمية (التميمي ، ٢٠١٥ ، ١٨٧ - ١٩٢) . ومن خلال ذلك نرى إن الحد من الفساد المؤسسي سوف يؤثر في تحسين الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي ، وهذا ما يجعل من المناخ الاستثماري ملائماً في استقطاب الاستثمارات ، ويشجع المستثمرين على استثمار رؤوس أموالهم في المشروعات الاستثمارية الإنتاجية منها والخدمية ، مما يترك أثراً في زيادة نمو حركة النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية في العراق .

أما ما يخص الامتيازات والضمانات التي تمنح في مواد قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والتي من خلالها يمكن جذب رؤوس أموال المستثمرين وأستثمارها في المشروعات الاستثمارية التي من الممكن أن تطور وتنوع الاقتصاد العراقي ومن هذه الامتيازات مايلي:-

المادة (٧) يلغى نص المادة (١٠) قانون الاستثمار ويحل محله مايلي :

أولاً : يتمتع المستثمر الأجنبي أو العراقي بالتسهيلات والضمانات والمزايا ويخضع للإلتزامات المنصوص عليها في قانون الاستثمار .

ثانياً: يجوز للمستثمر العراقي تملك الأراضي التي تخص المشروعات الصناعية العائدة للقطاع العام.

ثالثاً : يجوز للمستثمر الأجنبي أو العراقي شراء الأراضي المخصصة للمشاريع السكنية والعائدة للقطاع العام ، وكذلك للمستثمر الأجنبي أو العراقي شراء الأراضي العائدة للقطاع المختلط أو القطاع الخاص لإقامة مشروعات أستثمارية سكنية ، بشرط عدم تعارض هذه المشروعات مع التصاميم الاساسية للإسكان (الوقائع العراقية ، ٢٠١٦ ، ٩).

المادة (١٠) أولاً : يتمتع المستثمر العراقي او الأجنبي بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات ويخضع للإلتزامات المنصوص عليها في هذا القانون .

أ - يتم إبرام عقد المشروع الاستثماري مع الجهة القطاعية المنظمة للنشاط او مع الهيئة مانحة الإجازة على ان يبرم العقد الخاص بالعقار مع الجهة المالكة له .

ب - توضع إشارة عدم تصرف على سند الملكية إلى حين تنفيذ المستثمر العراقي او الأجنبي التزاماته بتأييد من هيئة الاستثمار الوطنية المانحة للأجازة.

ج - في حالة عدم إيفاء المستثمر الأجنبي أو العراقي الذي يمتلك العقار بموجب هذا القانون في تنفيذ التزاماته ضمن المدة المحددة في الاتفاق المبرم ، تتولى دائرة التسجيل العقاري وبناء على طلب من الهيئة إلغاء التسجيل وإعادة العقار إلى مالكة السابق مقابل إعادة العقار بدل البيع إليه بعد استيفاء أجور عن تلك الفترة السابقة .

د - للمستثمر العراقي أو الأجنبي الحق بالتصرف ببقية أجزاء المشروع غير السكني طيلة فترة الإجازة على وفق شروط الاتفاق المبرم معه.

ع - يحق لصاحب الشركة الاستثمارية نقل ملكية جزء من المشروع الاستثماري بعد انجازه نسبة (٤٠ %) من المشروع إلى صاحب شركة أخرى من خلال موافقة الهيئة المانحة، ولايجوز نقل ملكية المشروع الاستثماري إلى شركة أخرى إلا بعد إنجاز المشروع.

ثانياً : يجوز تملك المستثمر العراقي الأراضي المخصصة للمشروعات الصناعية والعائدة للقطاع العام ، ويجوز عقد شراكة مع المستثمر الأجنبي في التمويل أو الإدارة وللمستثمر العراقي الحق في شراء الأرض العائدة للقطاع الخاص او المختلط على وفق نظام تصدره الهيئة.

ثالثاً :- أ - للمستثمر الأجنبي أو العراقي الحق في استئجار العقارات والأراضي من الدولة أو من القطاعين المختلط أو الخاص ، لغرض إقامة المشروعات الاستثمارية لمدة لا تزيد على مدة الإجازة والتي لا تزيد على (٥٠) سنة قابلة للتجديد بعد مراعاة طبيعة المشروع الاستثماري .

ب - للمستثمر إن ينقل ملكية المشروع الاستثماري كلاً أو جزءاً خلال مدة الإجازة إلى إي مستثمر آخر بعد استحصال موافقة الهيئة الوطنية المانحة للإجازة بشرط انجازه بنسبة (٤٠ %) من المشروع ويحل المستثمر الجديد محل المستثمر السابق في الحقوق والالتزامات المترتبة عليه على وفق القانون والاتفاق المبرم معه.

ج- يجوز للمستثمر إقامة مشروعات استثمارية صناعية ومخازن خاصة بالقطاع الزراعي على الأراضي الزراعية والعقود الزراعية داخل وخارج حدود التصميم الأساس .

د - لايجوز إحالة المشروعات المنجزة من قبل الحكومة والتي تحقق إيرادات ذات جدوى اقتصادية (شركات التمويل الذاتي) إلى الاستثمار في المشروع الاستثماري .

ع - يجوز الاستثمار في المشروعات المتوقفة في القطاعات كافة ذات الطابع الاستراتيجي والاتحادي وتأهيلها وتنفيذها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للحصول على الإجازة الاستثمارية من الهيئة الوطنية للاستثمار حصراً.

ق - لايجوز الاستثمار في الأراضي المتنازع عليها في محافظتي كركوك وصلاح الدين لحين حسم الموضوع من قبل الجهات القضائية أو إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل .

ص - تلتزم السلطات المحلية بإيصال خدمات البنية التحتية الخارجية إلى حدود المشروعات الاستثمارية (الوقائع العراقية ، ٢٠١٥ ، ١٠ - ١٢) .

المادة (١٠) : يلغى نص البند (أولاً) من المادة (١٥) ويحل محله مايلي :

أ- من التعديل الجديد اعفاءات من الرسوم والضرائب للمشروعات الحاصلة على إجازة استثمارية مدتها (١٠) سنوات من تاريخ بدء التشغيل للمشروع الاستثماري التجاري لكل مرحلة من مراحل إنشاء المشروع ولايشمل الاعفاءات من الضرائب الجمركية . كما يجوز إعفاء الموجودات التي تستورد من أجل المشروع الاستثماري من الرسوم والضرائب الجمركية ، على أن يكون إدخال هذه الموجودات في فترات إنشاء المشروع ، وقبل البدء بتشغيل المشروع ، وحسب التصميم الأساسي والمدة الزمنية لتنفيذ المشروع .

ب-أعفاء المشروع السكني الاستثماري من رسوم التسجيل العقاري ورسوم الإفرازالتي تتضمن رسوم نقل الوحدات السكنية للمواطنين(الهيئة الوطنية للاستثمار ، ٢٠٢١ ، ٤ - ٥).

المادة (١١) : يتمتع المستثمر الأجنبي بالمزايا التالية :

١ - يحق للمستثمر الأجنبي فتح فرع لشركته الأجنبية في العراق على وفق القانون ، والتداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات المدرجة فيه إكتساب العضوية في الشركات المساهمة الخاصة والمختلطة ولا يمنع من ذلك وجود عقارات ضمن موجودات الشركات المذكورة، وتسجيل براءة الاختراع لمشروعه الاستثماري على وفق القانون، كذلك فتح فرع لشركته الأجنبية في العراق على وفق القانون.

٢ - فتح حسابات بالعملة الأجنبية أو العراقية أو كليهما لدى أحد المصارف في العراق أو خارجه للمشروع المجاز للاستثمار .

٣ - التأمين على المشروع الاستثماري لدى إحدى شركات التأمين الأجنبية أو الوطنية والتي يعدها ملائمة .

٤ - إخراج رأس المال الذي أدخله إلى العراق وعوائده على وفق أحكام هذا القانون وتعليمات البنك المركزي العراقي وبعملة قابلة للتحويل بعد تسديد التزاماته وديونه كافة للحكومة العراقية وسائر الجهات الأخرى

المادة (١٢) تشمل هذه المادة الضمانات التي أعطيت للمستثمر على وفق قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ مايلى :

أولاً: يحق للمستثمر توظيف واستخدام القوى العاملة من غير العراقيين يملك المؤهلات اللازمة وقادر على القيام بالمهمة نفسها على وفق ضوابط تصدرها الهيئة ، في حالة عدم إمكانية استخدام القوى العاملة العراقية .

ثانياً : منح المستثمر الأجنبي والعاملين في المشروعات الاستثمارية من غير العراقيين حق الإقامة وتسهيل دخوله وخروجه من وإلى العراق

ثالثاً: أ-عدم نزع ملكية المشروع الاستثماري إلا في حالة المنفعة العامة جزءاً أو كلاً وبتعويض عادل للمستثمر .

ب - عدم المصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري باستثناء ما يتم بحكم قضائي.

رابعاً : يحق للعاملين الإداريين والفنيين من غير العراقيين في المشروع أن يحولوا رواتبهم بعد تسديد التزاماتهم وديونهم إلى خارج العراق على وفق القانون ، بعد أن يتم تسديد ديونهم وألتزاماتهم للحكومة العراقية (الوقائع العراقية ، ٢٠١٥ ، ١٣ - ١٤) .

إن هذه الامتيازات التي تقوم بها الحكومة من أجل تشجيع المستثمرين في جلب رؤوس أموالهم وأستثمارها في المشروعات الحكومية التي تهدف من خلالها تنويع مصادر الدخل والتقليل من الاستيرادات وزيادة الصادرات. إذ تقوم الحكومة من خلال الرؤية المستقبلية بالعديد من الإجراءات التي تسهل جذب مختلف الاستثمارات المحلية والأجنبية ومنها مايلي (Rainer, 2010,2-7) :-

- ١ - استثمار الإيرادات النفطية في مشروعات تعمل على تنويع وزيادة الإيرادات من خلال تصدير مختلف السلع والخدمات ، عن طريق تطوير وتأهيل القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- ٢ - إصلاحات القطاع المصرفي ، وتقليل معدلات التضخم ، والبطالة في الاقتصاد العراقي .
- ٣ - الدخول في إقامة علاقات ثنائية للتفاوض بشأن الاتفاقات الاستثمارية ، وتبسيط إجراءات الترخيص التي يمكن للحكومة العراقية القيام بها من أجل تشجيع دخول الاستثمارات .
- ٤ - تأسيس هيئة فرعية في هيئة النزاهة لمكافحة الفساد المؤسسي فيما يخص الاستثمار .
- ٥ - الترويج في المؤتمرات والندوات الدولية لمساعدة العراق لجذب الاستثمارات العالمية.
- ٦ - تعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة ، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ٧ - مساعدة المستثمرين في معرفة الشؤون القانونية والتنظيمية فيما يخص مختلف الاستثمارات في العراق .

لذلك يسعى العراق إلى التطورالاقتصادي الذي يهدف إلى زيادة وتنوع مصادر الدخل من أجل توفير موارد مالية مستدامة، وإيجاد مصادر أخرى لتمويل المشروعات الاستثمارية للقطاع العام ، وتفعيل الرؤية الاستراتيجية ذات الصلة بالقطاع الزراعي والصناعي ، وتحقيق تشابك القطاعي بين الصناعات التمويلية والقطاعات الأخرى. لذلك يهدف العراق إلى مايلي :

(طلحة ، ٢٠٢٠ ، ٥٩) :-

١ - الشراكة الوطنية والدولية من خلال الشراكة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في المشروعات الاستثمارية .

٢ - بناء السلم المجتمعي وضمان اندماج الجميع في عملية التنمية الاقتصادية .

٣ - التمكين والاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي .

٤ - التخفيض من الفساد المؤسساتي من خلال الحكم الجيد والرشيد وسيادة القانون والشفافية وتقوية المؤسسات الفعالة ومنها هيئة النزاهة الاتحادية .

٥ - التنسيق بين أهداف التنمية الاقتصادية في أولويات الاستثمار للقطاعات الرئيسية .

٦ - ضمان اقتصاد متنوع يعمل على تنوع مصادر الدخل من خلال الاستثمار في المشروعات الاستثمارية ذات الربحية السريعة .

أن الرؤية المستقبلية التي تؤدي إلى توفير المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات في العراق يتحدد في إرادة سياسية تستطيع العمل على مكافحة الفساد، والتخفيف من حدته ، وكذلك المشاركة الفعالة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، ستدفع القطاع الخاص إلى أن يكون أكثر التزاماً ، وأكثر قدرة على توفير المزيد من الفرص الاستثمارية ، وتفعيل دور القطاعين العام والخاص في التنافس مع الشركات الأجنبية في المشروعات الاستثمارية ، والاقبال الكبير على الأسواق التي يتيحها الطلب المتزايد على السلع والخدمات المختلفة ، وتوافر الموارد الطبيعية والبشرية ، هذا ما يؤدي إلى تمكين العراق من تحقيق نتائج أفضل في المؤشرات العالمية التي تعمل على تقييم مناخ الاستثمار والحد من الفساد . وهناك مجموعة من العناصر يمكن لها جذب المستثمرين المحليين والأجانب ومنها مايلي (الرفيعي ، ٢٠١٩ ، ٥٦٢):

١ - تهيئة الظروف المناسبة في تحسين أداء القطاعين الخاص والعام لتنشيط دور القطاع الخاص مع القطاع العام في العمليات الاستثمارية .

٢ - تطوير أداء الموارد البشرية المشرفة على الاستثمار وتدريبهم في رفع الكفاءة الإنتاجية ، وتقديم الحوافز والامتيازات ، للحد من الفساد عن طريق التقليل من الروتين في الإجراءات الخاصة بالحصول على تراخيص الاستثمار المحلي والأجنبي.

٣ - توفير الاستقرار السياسي (الداخلي والخارجي) في العراق ، وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتشريعية متبادلة وصادقة مع العالم الخارجي .

٤ - وضوح واستقرار القوانين المنظمة للاستثمار في العراق ، الأمر الذي يساعد على ثقة المستثمر المحلي والأجنبي في المناخ الاستثماري المستقر .

٥ - الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية، من خلال التعاون والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية وكذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى .

٦ - إقامة مناطق تجارية حرة تتدفق من خلالها التجارة من دون رسوم جمركية أو قيود وتكون هذه المناطق متعددة الأغراض في مجالات التخزين والتجميع والتعبئة والتغليف والتصنيع الموجه للتصدير

٧ - توافر قاعدة بيانات كاملة عن فرص الاستثمار المتاحة في العراق، وإنشاء شبكة أو مركز (بنك) معلومات عن فرص الاستثمار فيه.

٨ - إقامة المعارض الدولية واستثمارها لعرض البرامج المفصلة عن فرص الاستثمار في العراق والترويج لها.

٩ - خفض معدلات الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية لإعطاء فرصة اكبر للأفراد والمؤسسات لزيادة حجم الاستثمار في المجالات المختلفة .

١٠ - توعية المواطن العراقي بالإقبال على السلع الوطنية من اجل دعم المنتج المحلي .

أما القضاء العادل فإنه يحفز على الاستثمار من خلال سن التشريعات، وتنفيذ القوانين بعد تشريعها ، عن طريق حسم المنازعات في المعاملات الاستثمارية في مدة قصيرة ، وتنفيذ القوانين التي تعمل على محاسبة المقصرين في تنفيذ المشروعات بشكل صحيح وبدون تمييز بين المستثمرين الأجانب منهم والعراقيين المتسببين في تأخير أو توقف المشروعات الاستثمارية .وعليه فإن تنظيم العملية الاستثمارية التي تقتضي وجود نظام قانوني فعال ، ووضع الأسس التي تشجع على جذب الاستثمار، ويتطلب ذلك الترويج للفرص الاستثمارية وإطلاع المستثمرين في عدم وجود مخاطر قانونية ،أقتصادية،سياسية (أمنية) (صالح ،واللهبي ، ٢٠٢١ ، ١٦٧ - ١٧٠) .

وعند المقارنة بين اقتصادات (سنغافورة ، والإمارات ، والسعودية) مع العراق ومن خلال مؤشر مدركات الفساد فإن الدول الثلاث ، تعد من الدول الأقل فساداً عالمياً مقارنة مع بعض الدول النامية . حيث إن سنغافورة حصلت على المرتبة الخامسة عالمياً الأقل فساداً في العالم في مؤشر مدركات الفساد ، في الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠١٢ و ٢٠٢٠ إذ حصلت على (٩٤ ، ٧٨ ، ٨٥) درجة على التوالي . وعند مقارنة سنغافورة مع العراق نلاحظ إن الإجراءات التي أتخذتها سنغافورة في مكافحة الفساد كانت فعالة ، بينما العراق لم يتخذ القرارات الصحيحة والفعالة في مكافحة الفساد بسبب الحروب والإرهاب مما جعل العراق من الدول الطاردة للاستثمارات نتيجة تفشي ظاهرة الفساد في مختلف مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية . على الرغم من إنه من الدول النفطية ، ولكن لم تستغل مبالغ الإيرادات النفطية في بناء اقتصاد العراق بسبب الفساد المستشري . أما الإمارات فقد حصلت على المرتبة الأولى عربياً للأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠١٢ و ٢٠٢٠ وحصلت على المرتبة (٢٩ ، ٦٨ ، ٢١) الأقل فساداً عالمياً في مؤشر مدركات الفساد . وقد حصلت السعودية على المرتبة الخامسة عربياً عام ٢٠١٢ ، والمرتبة الرابعة عربياً عام ٢٠٢٠ ، وعالمياً حصلت السعودية عامي ٢٠١٢ و ٢٠٢٠ على ترتيب (٤٤ ، ٥٢) عالمياً على التوالي . أما العراق فمع مقارنته مع الإمارات والسعودية كان من الدول الأكثر فساداً عربياً وعالمياً ، فقد حصل على المرتبة (٣ ، ٤ ، ٤) الأعلى فساداً عربياً ، أما عالمياً فقد كان العراق من بين الدول الأكثر فساداً في الأعوام ٢٠٠٤ ، ٢٠١٢ ، ٢٠٢٠ وحصل على (١٩ ، ١٣ ، ١٤) درجة من بين الدول الأكثر فساداً في العالم وحسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية.

أما مناخ الاستثمار ، فقد كانت وماتزال سنغافورة توفر المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات من خلال السياسات التي تتبعها في التنمية الاقتصادية من خلال تطوير القطاع الصناعي ، والسياحي ، والمالي ، وقطاعي التعليم والصحة ، والحكم الرشيد ، وتطبيق العدالة الاجتماعية ، والإجراءات المتبعة في القضاء على الفساد في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وكذلك إتخاذ سياسة استثمارية من خلال الإدارة السياسية الفعالة والحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين جعلت من سنغافورة من الدول التي تستقطب مختلف الاستثمارات . أما الإمارات فقد برزت على الساحة العالمية في الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي والتشريعي ، وعلى الرغم من أن الإمارات من الدول النفطية ، إلا إنها أتجهت إلى تنويع مصادر دخلها من خلال إنتهاج سياسة إقتصادية

ناجحة ، والحكم الرشيد ، والقضاء على الفساد بمختلف أشكاله ، وتطبيق السياسات التي تشجع جذب الاستثمارات عن طريق الضمانات والحوافز التي تقدم للمستثمرين ، مما جعلها من الدول المستقطبة إلى مختلف الاستثمارات نتيجة مناخها الاستثماري الجاذب للاستثمار العام . أما ما يخص السعودية والتي تعد من الدول الأولى المنتجة والمصدرة للنفط بعد الولايات المتحدة وروسيا ، فإنها اتخذت سياسات ناجحة للحد من الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل من خلال الاستثمار العام . إن مناخ الاستثمار في السعودية ملائم في جذب رؤوس الأموال وأستثمارها في المجالات المختلفة منها السياحية والخدمية والصناعية والمالية . حيث أن الاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي والتشريعي ، ومكافحة الفساد ، والأمتيازات والحوافز والضمانات المشجعة جعلت منها دولة مستقطبة للاستثمارات . مما أدى ذلك إلى أن تعد السعودية من دول العالم التي تستثمر فيها العديد من الشركات الاستثمارية وخاصة في قطاع النفط والغاز والصناعة التحويلية والبنى التحتية .

أما الاقتصاد العراقي فإنه يواجه تحديات خطيرة حيث الحروب التي أدت إلى أن يستشري الفساد في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية . مما أدى ذلك إلى استنزاف الموارد الطبيعية والبشرية ، وتدمير البنى التحتية وأرتفاع المخاطر نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني وعدم وجود حوافز وضمانات مشجعة للمستثمرين ، كذلك التخلف والدمار والنهب والسلب الذي شمل معظم القطاعات الاقتصادية . كل ذلك جعل من العراق أن يكون من الدول الطاردة للاستثمارات ، لوجود عوائق للمناخ الاستثماري ، ومنها الفساد في مختلف أشكاله ، الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة المشروعات الاستثمارية بسبب الرشوة ، وطول مدة إنجاز المعاملات الاستثمارية نتيجة الروتين والبيروقراطية . وعلى الرغم من أن الاقتصاد العراقي يعاني بالاساس من اختلالات هيكلية في قطاعاته الاقتصادية وأعتداع العراق على واردات النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة ، وعدم وجود الخطط والسياسات الاقتصادية من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي .

لذلك تتجلى أهمية الاستثمار في العراق من خلال تطور مكونات مناخ الاستثمار ومنها الحد من الفساد المؤسساتي الذي يعد أحد عوائق مناخ الاستثمار ، إذ هناك علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار ، فكلما ارتفع مستوى الفساد المؤسساتي من خلال مؤشراتته أدى ذلك إلى انخفاض مستوى الاستثمار المحلي والأجنبي ، مما يؤثر ذلك في تطور الاقتصاد العراقي ، الذي يعاني بالأساس من اختلالات في التمويل والتشغيل والإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية . أما إذا انخفض مستوى

الفساد المؤسسي ، فيكون عامل جذب إلى مختلف الاستثمارات من خلال تحسن مناخ الاستثمار ،
ويسبب ذلك في إنتعاش الاقتصاد العراقي من خلال زيادة النشاطات الاقتصادية، والذي يؤدي إلى
رفع مستوى نصيب الفرد وتنوع القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا مايجعل من
تنوع وزيادة مصادر الدخل التي تمول من خلالها الموازنة العامة. وعليه فإن الحد من الفساد
المؤسسي وتحسين مناخ الاستثمار يؤدي إلى زيادة وتنوع الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية
والخدمية ،مما يؤدي إلى تحسن الواقع الاقتصادي .

الاستنتاجات والتوصيات

❖ الاستنتاجات والتوصيات

أ - الاستنتاجات

١ - هناك آثار اقتصادية للفساد المؤسساتي في الانفاق الحكومي ، إذ أن المؤسسات الحكومية يرتفع إنفاقها على الاستثمارات المفتوحة للرشوة ، كإنفاق على صفقات الاسلحة التي بلغت (٦٢٧ ، ٣١) مليار دينار ، وهي أعلى نسبة إنفاق بلغت (٢٦,٤ %) عام ٢٠١٥ . وكذلك البطاقة التموينية من خلال تمويل وزارة التجارة بمبلغ (١٢١,٧٠٢) مليار دينار في مبادرة تمويل المشروعات الاستثمارية ، وينخفض إنفاقها على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة. ويؤثر الفساد المؤسساتي في ارتفاع معدل التضخم ، انخفاض قيمة العملة، ارتفاع الأسعار وتردي مستوى المعيشة للأفراد .

٢ - إن المؤسسات الإدارية ومن خلال بعض الموظفين والمسؤولين يعملون على تأخير إنجاز المعاملات الاستثمارية الروتين والبيروقراطية التي تؤدي إلى تأخير مدة إنجاز المعاملات للمشروعات الاستثمارية ، وكذلك المؤسسات التشريعية التي يشوبها الفساد من خلال التلاعب في بعض القوانين التي تشجع ضعاف النفوس الاستمرار في إنجاز المعاملات الاستثمارية غيرالقانونية من خلال بعض اصحاب النفوس الضعيفة .

٣ - إن السياسات التي أتجهت إليها العديد من الدول ومنها (سنغافورة ، والإمارات ، والسعودية) أسهمت في جذب المستثمرين من هذه السياسات هي :- تنمية الموارد البشرية ، الحد من الفساد ، سياسة الانفتاح والحرية الاقتصادية ، والإصلاح السياسي والديمقراطي، تعزيز الدور الرقابي والتشريعي ، التوسع في برنامج الخصخصة، دعم وتطوير القطاع المصرفي والمالي ، وتعزيز الشفافية، إذ بلغت مبالغ تدفق الاستثمار في سنغافورة عام ٢٠٠٤ (٢٤,٤) مليار دولار ، أرتفعت إلى (٨٧,٥) مليار دولار عام ٢٠٢٠ وبنسبة زيادة وصلت إلى (٢٧,٩ %). أما الإمارات فقد أرتفعت مبالغ تدفق الاستثمار الأجنبي من (١٠,٠) مليارات دولار عام ٢٠٠٤ إلى (١٩,٩) مليار دولار وبنسبة زيادة وصلت إلى (٥٠,٣ %) خلال مدة الدراسة . أما السعودية فقد تدفق مبلغ (٣,٣) مليارات دولار عام ٢٠٠٤ أرتفعت قيمة مبالغ تدفق الاستثمار إلى (٥,٤) مليارات دولار وبنسبة زيادة تصل إلى (٦١,١ %) إذ إن زيادة التدفقات في هذه الدول جاءت نتيجة نجاح السياسات التي أتبعها في جذب الاستثمارات .

٤ - هناك العديد من الأسباب للفساد المؤسساتي ، ومنها إنخفاض مستوى الدخل وسوء توزيع الثروات وعدم وضوح السياسة الاقتصادية ، بسبب تزايد فرص ممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات في المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مما يساعد عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني الذي يوفر بيئة مناسبة للفاستدين الذين يستغلون ضعف المؤسسات الرقابية .

٥ - أما أثار الفساد على المناخ الاستثماري فقد أثر على جذب الاستثمارات، وخاصة في المؤسسات الانتاجية والخدمية ، إذ أن المناخ الاستثماري الجيد والحد من الفساد يؤديان إلى زيادة النمو والحد من الفقر، ويخلق الفرص والوظائف للناس، وكذلك يوسع في زياد وتنوع الإنتاج ويزيد من النشاط الاقتصادي .

٦ - إن هناك علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار وهذا مايؤثر في النمو الاقتصادي . وفي حالات أخرى يكون الفساد موجوداً في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى ، وذلك لوجود بعض الموظفين الفاسدين. فالفساد هو العائق الرئيس للتنمية المستدامة ، ويؤثر في زيادة الفقر وارتفاع معدلات البطالة، ويؤثر أيضاً في سوء الأداء الحكومي ، ويتبين خلال الدراسة هناك من يرى إن الفساد المؤسساتي يحسن الرفاهية الاقتصادية ويحسن الكفاءة الاقتصادية من خلال التغلب على العقبات البيروقراطية المختلفة ، مما يؤدي إلى تسهيل الاستثمار في تحقيق ارباح من خلال المعاملات الضريبية .

٧ - إن الفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية بين المستثمرين في جذب الاستثمارات الخارجية والداخلية ، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج. وكذلك يؤثر الفساد المؤسسي في ضعف توفير فرص العمل ، مما يزيد من البطالة والفقر .

٨ - إن الفساد المؤسساتي في العراق ، يستشري في القطاعات الاقتصادية ، مما يؤدي إلى عدم احترام القوانين في الدولة من قبل المجتمع ، وقد حصل العراق على درجة (٢١) مؤشراً من مدركات الفساد ، وحصل على الترتيب (١٣) من بين الدول العربية ، وعالمياً حصل العراق على تصنيف (١٦٠) من بين دول العالم عام ٢٠٢٠، مما جعل العراق من الدول التي تعاني من أنتشار الفساد.

٩ - يعد القانون العراقي (١٣) لسنة ٢٠٠٦ من القوانين التي تشجع على جذب الاستثمارات في العراق ولكنها تصطدم بالعوائق الادارية من خلال البيروقراطية والروتين، وطول مدة إنجاز المعاملات الاستثمارية ، والفساد المؤسساتي المستشري ، وعدم الاستقرار السياسي والأمني ، وكذلك عدم الاستقرار الاقتصادي .

١٠- ومن خلال مؤشرات الفساد المؤسسي ومناخ الاستثمار ، مؤشر سياسة التوازن الخارجي في العراق ، يشير إلى إن هناك إنخفاض في الصادرات وارتفاع الواردات ، وهناك عجز في الميزان التجاري، وهناك ارتفاع في سعر صرف الدينار العراقي ، مما يدل على إن مؤشر سياسة التوازن الخارجي غير مشجع على جذب الاستثمارات نتيجة الارتفاع المستمر في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي .

١١ - نستنتج من خلال انخفاضاً في قيمة الصادرات من (٩١,٥٠٤) مليون دينار إلى (٤٩,٣٩٦) مليون دينار ، وبنسبة إنخفاض بلغت (٥٣,٩%) من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٠، أدى ذلك إلى إنخفاض في قيمة فائض الميزان التجاري ، وخاصة في عام ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ ، بسبب الجائحة والذي نتيجته عنها أدت إنخفاض النشاط الاقتصادي العالمي ، وقد أدى ذلك إنخفاض اسعار النفط العالمية التي تعتمد إيرادات الصادرات النفطية في الموازنة العامة . ومن كل ماتقدم نلاحظ إن المؤشرات الكمية والنوعية للمناخ الاستثماري في العراق غير مشجعة على جذب المستثمرين في الاستثمار الاجنبي وكذلك المحلي والسبب الرئيس في ذلك هو الفساد المؤسسي ، وعدم الاستقرار السياسي والامني والتشريعي والاقتصادي .

١٢ -إن الحكومة العراقية تقوم بتسهيل الإجراءات القانونية والتنظيمية، وتقدم الحوافز . كما إن هيئة الاستثمار الوطنية في العراق تساعد على تشجيع المنافسة بين المستثمرين من خلال سياسة استثمارية متجانسة التي يحتاج إليها العراق للتعامل مع القيود الرئيسية المفروضة على الشركات والمستثمرين .

١٣- إن الهيئة الوطنية للاستثمار ومن خلال المشروعات الاستثمارية تركز على نموذج تنويع الأعمال الاستثمارية ، والشراكة بين القطاعين الخاص والعام من أجل تنافس القطاعيين مع الشركات الأجنبية في إنجاز المشروعات الاستثمارية ومن خلال وضع إستراتيجية التي تتضمن المزايا والضمانات في القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ الخاص بالاستثمار ومن خلال (المواد (٧) و (١٠) و (١١) المذكورة سابقاً ،

ب - التوصيات

١ - التقليل من الآثار الاقتصادية للفساد المؤسسي من خلال تفعيل قانون العقاب في المؤسسات الإدارية، وأن تكون هناك رقابة على صفقات الاسلحة والبطاقة التموينية ، وزيادة الإنفاق على الخدمات الاساسية مثل التعليم والصحة .والتقليل من معدل التضخم ، ورفع قيمة العملة، وتحسين المستوى المعيشة للأفراد والمراقبة على المؤسسات التشريعية التي يشوبها الفساد من خلال التلاعب في بعض

القوانين التي تشجع ضعاف النفوس الاستمرار في إنجاز المعاملات الاستثمارية غيرالقانونية وإنتشار الفساد في هذه المؤسسات .

٢ - تقديم الحوافز للموظفين والمسؤولين من أجل سرعة إنجاز المعاملات الاستثمارية من خلال التقليل من الروتين والبيروقراطية التي تؤدي إلى تأخير مدة إنجاز المعاملات للمشروعات الاستثمارية .

٣ - ان يكون هناك تفعيل لدور هيئة النزاهة في معالجة الاسباب المتنوعة للفساد المؤسساتي ، وتطبيق الإجراءات والسياسات التي اتبعتها العديد من الدول ومنها (سنغافورة ، والأمارات ، والسعودية) إذ اسهمت الإجراءات في جذب المستثمرين نتيجة تحسن المناخ الاستثماري .

٤ - ضرورة رفع مستويات الدخل من خلال العدالة في توزيع الثروات ، وتصحيح السياسة الاقتصادية ، مراقبة ومحاسبة المؤسسات الحكومية في الأموال المخصصة في تنفيذ المشروعات الاستثمارية ، وتفعيل التشريعات القانونية في المؤسسات الرقابية للحد من الفساد.

٥ - تطوير المناخ الاستثماري من أجل جذب الاستثمارات، وخاصة الاستقرار السياسي والتشريعي والاقتصادي الذي يؤدي إلى تطوير المؤسسات الانتاجية والخدمية ، وهذا مايؤدي إلى تحسين المناخ الاستثماري الذي يعزز زيادة النمو والحد من الفقر ، ويخلق الفرص والوظائف ، وكذلك يوسع من إنتاج السلع والخدمات .

٦ -لابد من العمل على تخفيف الفساد وزيادة الاستثمارات وهذا مايؤثر في تطور النمو والتنمية الاقتصادية . والحد من الفساد يؤدي إلى التقليل من الفقر وتخفيض معدلات البطالة، ويحسن من الأداء الحكومي ، من خلال التغلب على العقبات البيروقراطية المختلفة ، مما يؤدي إلى تسهيل الاستثمار ، وتحقيق الأرباح في القطاعات الاقتصادية .

٧ - إن الحد من الفساد يخلق بيئة تنافسية بين المستثمرين في جذب الاستثمارات الخارجية والداخلية ، مما يؤدي إلى عدم هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج ، واحترام القوانين التشريعية. وكذلك توفير فرص العمل في العراق .

٨ - إن إعطاء فرصة للاستثمار الأجنبي والمحلي المباشر، في القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع الصناعي والزراعي ، وكذلك معالجة الفساد المؤسساتي في تلك القطاعات من أجل تنويع مصادر الدخل عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية .

٩- لابد من إعطاء فرصة للاستثمار الأجنبي والمحلي المباشر، في القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع الصناعي والزراعي ، لتنويع مصادر الدخل عن طريق تحسين مناخ الاستثمار .

١٠- العمل على تطوير التجارة الخارجية من أجل زيادة فائض الميزان التجاري ، عن طريق زيادة الصادرات، والتقليل من الإستيرادات ، هذا مايشير إلى أن مؤشر سياسة التوازن الخارجي يشجع جذب الاستثمارات .

١١ - تحسين المؤشرات الكمية والنوعية للمناخ الاستثماري في العراق ، وتخفيض الفساد المؤسساتي، وكذلك الاستقرار السياسي والامني والتشريعي والاقتصادي ، من أجل التقليل من الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة .

١٢- تبني سياسة استثمارية من قبل هيئة الاستثمار الوطنية في العراق تتبنى تسهيل الإجراءات القانونية التي تساعد على تشجيع المنافسة بين المستثمرين من خلال سياسة استثمارية متجانسة تسهل الإجراءات على القيود المفروضة على الشركات والمستثمرين ، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية من أجل تحسين المناخ الاستثماري .

١٣-إن وضع رؤية مستقبلية إستراتيجية تتضمن المزايا والضمانات في القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ الخاص بالاستثمار ومن خلال (المواد (٧) و (١٠) و (١١) المذكوره آنفاً ، وتسهيل عمل الهيئة الوطنية للاستثمار مع التركيز على تنويع الاستثمارات ، وكذلك لابد أن تكون هناك شراكة بين القطاعين الخاص والعام من أجل تنافس القطاعين مع الشركات الأجنبية في إنجاز المشروعات الاستثمارية .

المصادر

❖ المصادر

أولاً : القرآن الكريم

- ١ - القرآن الكريم ، سورة الرعد ، الآية ٢٥ .
- ٢ - القرآن الكريم ، سور الروم ، الآية ٤١ .
- ٣ - القرآن الكريم ، سور الشعراء ، الآية ١٥١ .
- ٤ - القرآن الكريم ، سورة الأعراف الآية ٥٨ - ١٤٢ .

ثانياً : الكتب

- ١ - الأفندي ، محمد احمد ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار الكتاب الجامعي ، اليمن ، ٢٠١٢ .
- ٢ - بدرأوي ، عبد الرضا فرج ، غسيل الأموال ودور المصارف في مكافحة ، دار المؤلف للنشر والطباعة ، الطبعة الاولى ، لبنان ، ٢٠١٧ .
- ٣ - حسن ، باسم عبد الهادي ، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص ، مؤسسة فريدريش إيبيرت ، الاردن ، ٢٠٢٠ .
- ٤ - الدليمي ، مفيد نايف ، والحديثي ، فخري ، غسيل الأموال في القانون الجنائي (دراسة مقارنة) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الاردن ، ٢٠٠٥ .
- ٥ - ديشريفر ، أليسون بول ، وجونسون ، جون ، مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ، دليل المشرعين لمبادرة الشفافية ، زامبيا ، ٢٠٠٩ .
- ٦ - ديو ، فيليب ، الابتكار من الفكرة إلى النجاح (قصة سنغافورة) ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، سلطنة عمان ، بدون سنة طبع .
- ٧ - الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، معجم الصحاح ، مكتبة لبنان ، لبنان ، ١٩٨٩ .
- ٨ - السامرائي ، دريد محمود ، الاستثمار الأجنبي ، المعوقات والضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ٢٠٠٦ .

- ٩ - السوداني ، غزوان محمود جبر ، دور نظم المعلومات الإدارية في تنشيط مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، ٢٠١٤ .
- ١٠ - الشركاء الدوليون في العراق ، التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية الاقتصادية في العراق ، كتاب ملخص عن أوضاع العراق مقدم من قبل الشركاء الدوليون في العراق إلى الحكومة العراق ، ٢٠١٠ .
- ١١ - شلغوم ، عميروش محند ، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية ، مكتبة حسن العصرية ، لبنان ، ٢٠١٢ .
- ١٢ - عبد الحسين ، زين العابدين محمد ، وحسن ، صادق علي ، الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل ، مركز الرافدين للحوار ، الطبعة الأولى ، لبنان ، ٢٠١٨ .
- ١٣ - عبد الرضا ، نبيل جعفر ، وعود ، محمد جاسم ، الفساد الاقتصادي في العراق الاسباب والنتائج والمعالجات ، الغدير للطباعة والنشر المحدود ، الطبعة الاولى ، العراق ، ٢٠١٥ .
- ١٤ - عبد الرضا ، نبيل جعفر ، وحسن ، خولة رشيد ، مناخ الاستثمار في العراق ، الغدير للطباعة والنشر المحدودة ، الطبعة الأولى ، العراق ، ٢٠١٥ .
- ١٥ - عبد الرضا ، نبيل جعفر ، البيئة الاستثمارية في البصرة المحددات والتطلعات ، مؤسسة التاريخ العربي ، لبنان ، ٢٠١٢ .
- ١٦ - العجي ، أكرم صالح ، الفساد بين الانتشار وسبل المواجهة ، حالة الجهاز الحكومي اليمني ، المركز الديمقراطي العربي ، الطبعة الأولى ، ألمانيا ، ٢٠٢٠ .
- ١٧ - علي ، وآخرون ، مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقات الدولية ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ومؤسسة فريدريش إيبيرت ، العراق ، الاردن ، ٢٠٢١ .
- ١٨ - علي ، خالد عيادة ، الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الأردن) ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الاردن ، ٢٠٢٠ .
- ١٩ - عمار ، نويوة ، اقتصاد دولي ، مطبعة جامعة الحاج لخضر ، الجزائر ، ٢٠١٤ .

٢٠ - كاردونا ، فرانسيسكو ، الحوكمة الرشيدة لمكافحة الفساد ، مركز النزاهة في قطاع الدفاع ، النرويج ، ٢٠١٢ .

٢١ - لوري ، وآخرون ، كيف يمكن للتناقص الثقافي واستخدام الحوافز أن يعزز ثقافة الصحة ، الناشر مؤسسة RAND ، كاليفورنيا ، ٢٠١٧ .

٢٢ - مبروك ، نزيه عبد المقصود محمد ، الآثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، ٢٠٠٨ .

٢٣ - محمد ، أيمن أحمد ، الفساد والمسائلة في العراق ، ورقة سياسيات ، مؤسسة فريدريش إيبيرت ، مكتب الاردن والعراق ، العراق ، ٢٠١٣ .

ثالثاً :- الرسائل والاطاريح

١ - آل الشيخ ، خالد عبد الرحمن بن حسن بن عمر ، الفساد الإداري أنماطه واسبابه وسبل مكافحته (نحو بناء نموذج تنظيمي) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، السعودية ، ٢٠٠٧ .

٢- الإمارة ، بشار محسن حسن ، دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد الوظيفي (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة النهدين ، العراق ، ٢٠١٢ .

٣- بن حافظ ، حمزة ، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر ، حالة الجزائر للمدة (١٩٩٨ - ٢٠٠٨) ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري-قسنطينة ، الجزائر ، ٢٠١١ .

٤- بني عامر ، نسيم محمد ، مكافحة الفساد في الاردن بين مجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق جامعة اليرموك ، الاردن ، ٢٠١٢ .

٥- التميمي ، سعدية هلال حسن ، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع اشار خاصة للعراق ، أطروحة دكتوراه ، جامعة كربلاء ، العراق ، ٢٠١٥ .

٦- الجوراني ، عدنان فرحان عبد الحسين ، القدر التنافسية لبعض الاقتصادات العربية مع اشارة خاصة للعراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ، العراق ، ٢٠١٠ .

- ٧- حبيبه ، شعور ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، ٢٠٠٨ .
- ٨- حسن ، خولة رشيد ، مناخ الاستثمار في العراق للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٧) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ، العراق ، ٢٠١٠ .
- ٩- الدعي ، زينب جبار عبد الحسين ، إنتاجية الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، العراق ، ٢٠١٨ .
- ١٠- دغمش، محمد سامر، استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والاداري والمواجهة الجنائية والاثار المترتبة على الفساد المالي (دراسة مقارنة)مجلة مركز الدراسات العربية،مصر ٢٠١٨.
- ١١-الزيادي ،عذراء باسم جلاب ،أثر الفساد الاقتصادي على بعض مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٧)،أطروحة دكتوراه،جامعة واسط،العراق، ٢٠٢٠.
- ١٢ - الساعدي ، سامي هاشم ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٣) ، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، العراق ، ٢٠٠٦.
- ١٣ - السالم ، احمد جبر سالم ، واقع الاستثمار في البنية التحتية في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٣) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ، العراق ، ٢٠١٥ .
- ١٤ - سعيد ، محمد حسن ، وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، الاردن ، ٢٠١٩ .
- ١٥ - السوداني ، غزوان محمود جبر ، دور نظم المعلومات الإدارية في تنشيط مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، العراق ، ٢٠١٤ .
- ١٦- الشلوي ، سعود بن شباب عبد العالي، الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري (دراسة تطبيقية على وزارة العمل في الرياض) ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، السعودية ، ٢٠١٦ .
- ١٧- شهيناز ، صياد ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، الجزائر ، ٢٠١٣ .

- ١٨- الصليحي ، محمد خيرى داود خنجر ، دور السياسة المالية في تحسين مناخ الاستثمار في القطاع السياحي في بلدان مختارة ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق ، ٢٠١٣ .
- ١٩- عبد الحسين ، زين العابدين محمد ، العلاقة بين الفساد الإداري والمالي والاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة حالة العراق) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العراق ، ٢٠١٢ .
- ٢٠ - عبد الرزاق ، ابراهيمي ، الآليات المستحدثة لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر ، ٢٠٢١ .
- ٢١ - عبد الرؤوف ، بوشمال، التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري - قسنطينة ، الجزائر ، ٢٠١٢ .
- ٢٢ - عبد العالي ، حاحة، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، ٢٠١٣ .
- ٢٣ - عبد الكريم ، كاكى، علاقة التكامل الاقتصادي بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تطبيق نموذج الجاذبية على الاتفاقات الأورو - متوسطية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠١٧ .
- ٢٤ - عليمات ، خالد عيادة نزال ، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الأردن) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠١٥ .
- ٢٥ - العيد ، بيوض محمد ، تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة : تونس، الجزائر، المغرب ، رسالة ماجستير ، جامعة عباس فرحان سطيف ، الجزائر ، ٢٠١١ .
- ٢٦- الفتلي ، إيثار عبود كاظم ، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية الإجتماعية في بلدان مختارة ، رسالة ماجستير ، الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق ، ٢٠٠٩ .
- ٢٧- القصير ، ابراهيم خليل سلطان ، الفساد المالي والإداري وأثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، العراق ، ٢٠١٧ .

- ٢٨- الكرعاوي ، سجي جواد حسين ، تأثير القيادة الذكية في المنظمات الذكية من خلال تعزيز التعلم التنظيمي، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، العراق ، ٢٠١٦.
- ٢٩- كزار ، مصطفى حميد ، الفساد المالي والإداري وانعكاساته على البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،العراق ، ٢٠١٤ .
- ٣٠ - مانع ، زمن عنيد ، تقييم تنفيذ العقود الاستثمارية في الشركة العامة للصناعات التعدينية للمدة (٢٠١٥ - ٢٠١٩) ، شهادة الدبلوم العالي في المال والاستثمار ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، ٢٠٢١ .
- ٣١ - محمد ، احمد زكي ، أثر المناخ الاستثماري في القطاع الخاص المحلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ محافظة بغداد أنموذجاً ،رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، ٢٠١٤.
- ٣٢ - المصري ، أشرف محمد زهير فخري ، الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية واثر محاربته في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني للمدة (١٩٩٤ - ٢٠٠٦) ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، ٢٠١٠ .
- ٣٣ - مهدي ، حنين أمير ، التخطيط التنموي الإقليمي أسلوب معاصر لتنمية الاقتصاد العراقي (دراسة أشرافية) ،رسالة اجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة القادسية ،العراق ، ٢٠٢٠.
- ٣٤ - الموالي ،سيماء محمد أمين عبد اللطيف ،اهمية البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات النفطية على العراق،رسالة ماجستير،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة البصرة ،العراق ، ٢٠٢٠ .
- ٣٥ - وليد ، لعماري ، الاستقرار القانوني وأثره على الاستثمار الأجنبي ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠١٩ .

رابعاً : - المجالات العلمية

- ١ - ابراهيم ، نوال طارق ، وحاجم ، وائل عذب ، الفساد المالي والاداري مفهومه ، أسبابه ، أنواعه ، وسبل معالجته في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (٩٣) ، المجلد (٢٢) ، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠١٦.

- ٢ - أحمد ، شريهان ممدوح حسن، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة) ، المجلة القانونية ، العدد (ع 4) ، مصر ، ٢٠١٨ .
- ٣ - احمد، مازن صباح ، وآخرون ، سياسة البنوك المركزية في مواجهة صدمة أسعار النفط (٢٠١٤) العراق والجزائر (حالتان دراسيتان) ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، المؤتمر السنوي الرابع (الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات) ، البنك المركزي العراقي ، العراق ، ٢٠١٩ .
- ٤ - الاسدي ، كاظم عبد الوهاب ، والشريفي ، راشد عبد راشد ، مجلة الخليج العربي المجلد(٣٤) العدد (٣ - ٤) ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، جامعة البصرة ، العراق ، ٢٠١٥ .
- ٥ - بركات ، عماد الدين ، مناخ الاستثمار الإداري وأثره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية السياسية ، العدد (٦) ، الجزائر ، ٢٠١٩ .
- ٦ - بريهي ، فارس كريم ،الاقتصاد العراقي ،فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد(٢٧)،العراق ، ٢٠١١ .
- ٧ - بندر ، رجاء عزيز ، وكاظم ، ايمان عبد الرحيم ، أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٠ - ٢٠١٦) ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، المؤتمر السنوي الرابع ، البنك المركزي العراقي ،العراق ،٢٠١٨.
- ٨ - بن طراد ، أسماء ، وعابد ، شريط ، آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (٧٢، ٧٣)، الجزائر ، ٢٠١٦ .
- ٩ - بن عطية ، سفيان الشارف ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة أساس التنويع الاقتصادي :عرض لتجربة سنغافورة و إمكانية استفادة الجزائر منها ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد(١١)،العدد (٣)، جامعة أحمد زبانه غليزان ، الجزائر ، ٢٠٢١ .
- ١٠ - البنك المركزي العراقي ، إثر الانتشار المصرفي في تحقيق الربحية في القطاع المصرفي باستخدام (البصرة انموذج) ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، العدد (٦)، العراق ، ٢٠١٩ .

- ١١ - بونقاب ، مختار ، ولزهاري ، زواويد ، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الاجنبي (حالة الجزائر) ، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال ، المجلد ٢ ، العدد (١) ، الجزائر ، ٢٠٠٨.
- ١٢ - البيرماني ، علي مهدي ، وعبد الله ، بدر دحام ، الفساد الاقتصادي في العراق بين التشخيص واشكالية المعالجة ، مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية ، العدد (١٢٣) جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠٢٠.
- ١٣ - جاسم ، عباس ، التطورات المصرفية في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة (٥) ، العدد (٣) ، الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، ٢٠٠٧.
- ١٤ - جاسم ، عبد الرسول عبد ، نحو تقويم الاقتصاد العراقي - الحلول والمعالجات ، مجلة المنصور ، العدد (١٤) ، كلية المنصور الجامعة ، العراق ، ٢٠١٠ .
- ١٥ - الجبوري ، سوسن كريم ، الفساد الاداري والمالي وأهم آثاره الاقتصادية على العراق ، مجلة الغري، المجلد السابع ، العدد ٢١ ، العراق ، ٢٠١١.
- ١٦ - الجمل ، هشام مصطفى محمد سالم ، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي ، مجلة كلية الشريعة ، العدد ٣٠ ، الجزء الثاني ، مصر ، ٢٠١٥.
- ١٧ - حسين ، معاوية احمد ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، العدد (٢) ، المجلد (٢٨)، السعودية ، ٢٠١٤ .
- ١٨ - حمزة، حسن كريم، مناخ الاستثمار في العراق ، مجلة الغري ، العدد ٢٣ ، السنة ٨ ، جامعة الكوفة ، العراق ، ٢٠١٢.
- ١٩ - حمو ، زهراء جار الله ، تقييم المناخ الاستثماري في الدول العربية وفقاً لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧ مع الإشارة بشكل خاص الى العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (١٦٩) ، العدد (٥٠) ، جامعة تكريت ، العراق ، ٢٠٢٠ .
- ٢٠ - داود ، ابتهاج محمد رضا ، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد ، مجلة دراسات دولية ، العدد (٤٨) ، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠١٢ .

- ٢١- داود ، عماد الشيخ ، الشفافية ومراقبة الفساد ، مجلة المنصور ، السنة الثانية عشرة ، العدد ١٨ ، العراق ، ٢٠١٢ .
- ٢٢ - الدلاجوي ، أحمد عبدالصبور ، حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، المجلد ١٦ ، العدد (٢) ، العراق ، ٢٠١٩ .
- ٢٣ - ذنون ، مروان عبد الملك ، وحسن ، محمد وحيد ، دور مؤشرات مناخ الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية عن ماليزيا ١٩٩٠ - ٢٠١٦ ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (٢٥) ، العدد (١١٠) ، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠١٩ .
- ٢٤ - راحو ، بلال ، تجربة سنغافورة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد ١٢ ، العدد ١ ، الجزائر ، ٢٠٢١ .
- ٢٥ - راهي ، محمد غالي ، الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته ، مجلة الكوفة ، العدد ٢ ، جامعة الكوفة ، العراق ، ٢٠٠٩ .
- ٢٦ - رشيد ، إنصاف محمود ، (وآخرون) ، فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق ، دراسة تطبيقية على جامعة الموصل ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (٤) العدد (٨) ، جامعة الانبار ، العراق ، ٢٠١٢ .
- ٢٧ - الرفيعي ، افتخار محمد مناحي ، مناخ الاستثمار في العراق الواقع والطموح ، المجلة العلمية لجامعة جيهان - السليمانية المجلد (١) ، العدد (٣) ، العراق ، ٢٠١٩ .
- ٢٨ - رمو ، وحيد محمود ، وذنون ، آلاء عبد الواحد ، استثمار دور المدقق القضائي في مواجهة حالات الفساد المالي والإداري في العراق دراسة الدور والتأثير ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ٢ ، العدد ٢٢ ، العراق ، ٢٠١٨ .
- ٢٩ - زهية ، خياري ، مناخ الاستثمار في الجزائر بين تقييم التقارير الدولية والجهود المبذولة ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، المجلد (٣) ، العدد (٢) ، الجزائر ، ٢٠١٩ .

- ٣٠ - الساعدي ، حيدر عليوي شامي ، الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مجلة الغري ، السنة (١١) ، المجلد (١٠) ، العدد (٣٣) ، العراق ، ٢٠١٥ .
- ٣١ - سعد ، منتظر فاضل ، التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد (٣) ، الجزائر ، ٢٠١٥ .
- ٣٢ - السنبل ، عماد عمار ، تجربة الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الزراعي العراقي ، مجلة الانبار للعلوم الزراعية، المجلد (٨) العدد (٤) ، العراق ، ٢٠١٠ .
- ٣٣ - شارف ، عبد الحميد ، واقع النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد ، مجلة دراسات ، المجلد (٧) ، العدد (٢) ، جامعة الأغواط ، الجزائر ، ٢٠١٦ .
- ٣٤ - الشريف ، ربحان، لمياء ، هوام ، دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييميه ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس و الثلاثون ، العراق ، ٢٠١٣ .
- ٣٥ - الشمري ، عبد الرحمن عبد الامير واشي ،أثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق (دراسة تحليلية ٢٠٠٣ - ٢٠١٤) ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد (٨) ، العدد (٣) ، جامعة قناة السويس ، مصر ، ٢٠١٨ .
- ٣٦ - شندي ، أديب قاسم ، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، العراق ، ٢٠١٣ .
- ٣٧ - الشهراني ، فاطمة عبد الله ، أسباب الفساد الإداري وأثاره وسبل إصلاحه (دراسة حالة جمهورية العراق) ،المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي ، العدد (٢١) ، الكويت، ٢٠٢١ .
- ٣٨ - صالح ، عمر حماد، واللهيبي،علي احمد ، دور التشريع في تسهيل بيئة الاستثمار (العراق أنموذجاً)،مجلة العلوم القانونية،العدد الاول،كلية القانون ،جامعة بغداد،العراق، ٢٠٢١ .

٣٩- صقر ، غادة موسى ابراهيم السيد ، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد المؤسسي في مصر عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠ (دراسة تحليلية مقارنة) ، مجلة بحوث التربية النوعية ، العدد (٢٣) ، جامعة المنصورة ، مصر ، ٢٠١١.

٤٠- - طير (وآخرون) ، أثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي المباشر ، دراسة قياسية باستخدام نماذج (بانل) للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦) مجلة رؤى اقتصادية ، المجلد (٢) ، العدد (٩)، الجزائر ، ٢٠١٩ .

٤١ - عائض ، عبد اللطيف مصلح محمد ، دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري ، دراسة ميدانية على الوحدات الحكومية المدنية اليمنية ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، العدد التاسع والعشرون ، اليمن ، ٢٠١٩ .

٤٢ - العامري ، ابتسام محمد ، التجربة التنموية في سنغافورة ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، العدد الخامس والأربعون ، جامعة عين الشمس ، مصر ، ٢٠١٨.

٤٣ - عبادة ، أبراهيم ، مساهمة المصارف الإسلامية في أستثمار الأموال الوقفية ، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، المجلد (١٤) ، العدد (٤) ، الأردن ، ٢٠١٨ .

٤٤ - عباس ، سامي حميد ، وحديد ، منار سامي ، الايرادات النفطية وانعكاساتها على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٨) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (١٢) العدد (٣٠) ، العراق ، ٢٠٢٠ .

٤٥ - عبد الحميد ، احمد السيد علي ، محددات جذب الاستثمارالأجنبي المباشر إلى سنغافورة (دراسة قياسية) ، مجلة البحوث التجارية ،المجلد (٤٤) ، العدد (١) ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، مصر ، ٢٠٢٢ .

٤٦ - عبدالهادي، خالد زيدان ، الفساد المالي والإداري وأثره في زيادة الأزمة المالية دراسة استطلاعية في البنك المركزي العراقي ، مجلة تكريت ، المجلد (١٦) ، العدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع :الاقتصاد الخفي وإدارة الأزمات، جامعة تكريت ، العراق ، ٢٠٢٠ .

٤٧ - عبود ،علي سكر،تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية،مجلة القادسية،جامعة القادسية المجلد ١٢ العدد ١،العراق، ٢٠١٠.

- ٤٨ - العتيبي ، محمد بن متعب ، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في السعودية ، مجلة الدراسات التجارية العاصرة ، العدد (٦) ، جامعة كفر الشيخ ، مصر ، ٢٠١٩ .
- ٤٩ - العزاوي ، زكريا يونس أحمد ، دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون العام بعنوان (الإصلاح الدستوري والمؤسساتي الواقع والمأمول) ، مجلة العلوم القانونية ، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠١٨ .
- ٥٠ - علي ، ازهار حسن ، تحليل أثر الفساد على الاستثمار في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (١٠١) ، المجلد (٢٣) ، العراق ، ٢٠١٧ .
- ٥١ - عليوي ، أثير عبد الله ، أثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٤) ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية المجلد السابع ، العدد الرابع ، جامعة قناة السويس ، مصر ، ٢٠١٨ .
- ٥٢ - عميري ، محمد سعد ، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة الإنجازات المتحققة والتطلعات المستقبلية ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الآسيوية ، المجلد (٢٣) ، العدد (٢) ، تركيا ، ٢٠٠٢ .
- ٥٣ - غريب ، بولرباح ، العوامل المحفزة لجذب الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد (١٠) ، الجزائر ، ٢٠١٢ .
- ٥٤ - فهد ، وآخرون ، تأثير الفساد على البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠) ، مجلة أقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية ، (العدد خاص ، ج ٢) ، جامعة الفلوجة ، العراق ، ٢٠٢١ .
- ٥٥ - قعلول ، سفيان ، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة شخصية حسب مؤشر محددات الاستثمار ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد (٣٦) ، صندوق النقد العربي ، الإمارات ، ٢٠١٧ .
- ٥٦ - كاظم ، حيدر علوان ، أثر نظم ضمان الإستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي ودور المعلومات المحاسبية ، مجلة الغري ، العدد (٢٣) ، جامعة الكوفة ، العراق ، ٢٠١٢ .
- ٥٧ - كعبوش ، الحواس ، الفساد قراءة نظرية في المفهوم والأبعاد ، مجلة مدارات سياسية ، المجلد (١) ، العدد (١) ، الجزائر ، ٢٠١٧ .

٥٨ - ماهر ، شيرين ، سنغافورة رحلة نجاح العقول ، مجلة أفاق أسيوية ، العدد (١) ، الهيئة العامة للاستعلامات ، مصر ، ٢٠١٧ .

٥٩ - محمد ، حسين علي ، اثر الإنتشار المصرفي في تحقيق الربحية في القطاع المصرفي ، بأستخدام البصرة أنموذجاً ، مجلة الدراسات المالية والنقدية ، العدد السادس ، البنك المركزي العراقي ، العراق ، ٢٠١٩ .

٦٠ - محمد ، سيف عبد الجبار ، ورياض ، مصطفى محمد ، الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، (العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، العراق ، ٢٠١٣ .

٦١ - مظهر ، هدى هاتف ، وبهير ، جعفر عبد السادة ، جريمة الرشوة وأثرها على المصلحة العامة في التشريع الجنائي العراقي ، مجلة الخليج العربي ، المجلد (٤٠) ، العدد (١ - ٢) ، جامعة البصرة ، العراق ، ٢٠١٢ .

٦٢ - النجار ، يحيي غني ، كاظم ، رياض جواد ، واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها (رؤية مستقبلية) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (٥٠) ، العراق ، ٢٠١٧ .

٦٣ - النداوي ، خضر عباس احمد ، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية إلى مأزق اجتماعي وسياسي ، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية ، العدد (٨) ، قطر ، ٢٠٢٠ .

٦٤ - نعمة ، نغم حسين ، إدارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق ، مجلة الغري ، العدد (٣٥) ، العراق ، ٢٠١٥ .

٦٥ - وردة ، عفاري ، قياس أثر مكونات مخاطر البلد الاقتصادية على عوائد مؤشر السوق في البورصة العربية الحدودية خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٧) ، مجلة إضافات اقتصادية ، المجلد (٥) ، العدد (٢) ، جامعة غراي ، الجزائر ، ٢٠٢١ .

٦٦ - الوزاني ، عادل عيسى ، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق (دراسة تحليلية) ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد (٨) ، العدد (٣٢) ، العراق ، ٢٠١٩ .

٦٧ - يونس ، عدنان حسين ، إجراءات وآليات مقترحة لتنفيذ مشاريع إعادة الأعمار والتنمية الاقتصادية في العراق لحد من الفساد ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد (٤١) ، الإمارات ، ٢٠٢٠ .

٦٨- يونس ، مفيد ذنون ، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ١٠١ ، مجلد ٣٢ ، العراق ، ٢٠١٠ .

خامساً :- المؤتمرات والبحوث

١ - الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة ، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد ، كولاج للإنتاج الفني ، الطبعة الرابعة ، فلسطين ، ٢٠١٦ .

٢ - اتحاد الغرفة التجارية العراقية ، العراق ، ٢٠٢٠ ، صفحات متعددة .

٣- الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مؤتمر الاتفاقيات الثنائية للاستثمار ، ٢٠١٠ .

٤- الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ألاسكو) ، نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية ، نيويورك ، ٢٠١٧ .

٥- بخيت ، حيدر نعمة ، والموسوي ، عبد الوهاب محمد جواد ، تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق كمنهج تنموي للمساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥ - ٢٠٣٠) ، وزار التخطيط ، المؤتمر العلمي الاول لإعداد خارطة طريق في إطار تنموي مستدام ، بغداد ، ٢٠١٦ .

٦- برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، الفساد والتنمية ، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر وتحقيق أهداف الإنمائية الألفية وتعزيز التنمية ، ٢٠٠٨ .

٧- البنك المركزي العراقي ، بيانات خاصة في الميزان المدفوعات ، العراق ، سنوات مختلفة.

٨- البنك المركزي ، دائرة مراقبة الصيرفة ، قسم تحليل أداء المصارف ومراقبة المخاطر ، العراق ، ٢٠١٩ .

٩- البنك الدولي ، بنك البيانات ، إجمالي القوى العاملة ، العراق ، ٢٠٢١ .

١٠- البنك الدولي للانشاء والتعمير ، من أجل تمويل برنامج تحقيق الاستقرار المالي في حال الطوارئ وضمان استدامة الطاقة وتطوير شفافية المؤسسات التي تملكها الدولة ، ٢٠١٥ .

١١- البنك الدولي ، إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ، مشروع تأهيل وتنمية خدمات الكهرباء ، العراق ، ٢٠١٨ .

- ١٢- البنك الدولي ، الافاق الاقتصادية ، العراق ، ٢٠٢٠ .
- ١٣ - الجابري ، عبد الله بن حاسن، الفساد الاقتصادي (أنواعه ،أسبابه ، ثاره ، علاجه) ، أبحاث ومناقشات مؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، السعودية ، بدون سنة طبع .
- ١٤- حسين ، نادية شاكر ، المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهر الفساد المالي والإداري (دراسة ماسبية تحليلية) ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد السادس ، هيئة النزاهة ، العراق ، ٢٠١٣ .
- ١٥- رئاسة الجمهورية العراقية ، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لسنة المالية ٢٠١٤ .
- ١٦- السراي ، صلاح حسن فالح ، الفساد و الجريمة المنظمة ، وزارة الداخلية ، مكتب المفتش العام ، العراق ، ٢٠١١ .
- ١٧- سوليفان ، جون ، ووكيل ، جورج ، البوصلة الأخلاقية للشركات ، أدوات مكافحة الفساد ، وقيم ومبادئ واداب المهنة وحوكمة الشركات ، منتدى حوكمة الشركات الدولية ، مؤسسة التمويل الدولية ، الولايات المتحدة الامريكية ، ٢٠٠٩ .
- ١٨- صندوق النقد الدولي مؤشرات اقتصادية عن العراق ، السنوات (٢٠١٦ - ٢٠٢١) .
- ١٩- طلحة ، الوليد احمد ، التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، الامارات العربي المتحدة ، ٢٠٢٠ .
- ٢٠ - عاتي ، حسن كريم ، العراق في مؤشرات مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد (٦) ، العراق ، ٢٠١٣ .
- ٢١- عمر ، قريد، الفساد وأثاره على مناخ الاستثمار الاجنبي (حالة الجزائر) ابحاث ومناقشات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، الجزائر ، ٢٠١٢ .
- ٢٢- الغانمي ، نزار عبد الامير تركي ، والخزرجي ، حمد جاسم محمد ، الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٢ ، المؤتمر العلمي السنوي (١٣) لكلية القانون ، جامعة اهل البيت ، العراق ، ٢٠١٧ .
- ٢٣- فوزي ، عائدة ، منظمة الحماية الاجتماعية ، رابطة المرأة العراقية ، العراق ، بدون سنة طبع .

- ٢٤- مجلس النواب قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية (٢٠١٩ - ٢٠٢٠).
- ٢٥- مركز التجارة الدولية،الاتصال والمنافسة والتغيير من أجل النمو الشامل،جنيف، ٢٠١٥.
- ٢٦- محمد ، سحر قاسم ، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، البنك المركزي ، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية ، العراق ، ٢٠١١.
- ٢٧- المعهد العربي للتخطيط ، مؤشرات قياس الفساد الإداري ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد ٧٠ ، السنة السابعة ، الكويت ، ٢٠٠٨ .
- ٢٨- مؤسسة التمويل الدولية ، معايير الأداء والسياسة بشأن استمرارية التنمية الاجتماعية والبيئية ، البنك الدولي ، ٢٠٠٦ .
- ٢٩- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار ، الكويت ، سنوات متعددة .
- ٣٠- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات،أفاق الاقتصادات العربية،٢٠٢٠
- ٣١- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، نشرة ضمان الاستثمار ، التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر السياسية والتجارية في الدول العربية ، العدد (١) ، الكويت ، ٢٠٢٢ .
- ٣٢- منظمة الشفافية الدولية ، استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتعزيز جهود مناهضته ، برلين ، ٢٠١٤.
- ٣٣- منظمة الشفافية الدولية، الدفاع والامن ،فهم العلاقة بين الفساد والنزاع ،المملكة المتحدة ، ٢٠٢١.
- ٣٤- النزاهة ، ثقافة مكافحة الفساد ، الهيئة العامة لمكافحة الفساد ، الكويت ، ٢٠١٨ .
- ٣٥- نصر الله ، عبد الفتاح أحمد ، وزيادة ، زكي عبد المعطي ، دور البنية التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني المحكم لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية ، غزة ، فلسطين ، ٢٠١٩ .

٣٦- نور الدين ، عسلي ، وسمير ، بن محاد ، دور المناخ الاستثماري في أستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تحليلية لتجربة تركيا (مؤتمر الملتقى الوطني حول أشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر) ، الجزائر ، ٢٠١٧ .

٣٧- هيئة مكافحة الفساد ، مكافحة الفساد تحديات وحلول ، الطبعة الأولى، فلسطين ، ٢٠٢٠ .

٣٨- وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، قسم متابعة تنفيذ المشاريع ، العراق ، ٢٠١١ .

٣٩- وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، الموازنة الاستثمارية والمصروف الفعلي ، العراق ، ٢٠١٢ .

٤٠- وزارة التخطيط في حكومة اقليم كردستان ، إستراتيجيات لتنمية القطاع الخاص وإصلاح الخدمة المدنية في إقليم كردستان ، مؤسسة راند ، العراق ، ٢٠١٢ .

٤١- وزار التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير التضخم السنوي لعام ٢٠١٧ ، العراق ، ٢٠١٨ .

٤٢- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ ، العراق ، ٢٠١٨ .

٤٣- وزارة التخطيط ، دائرة تخطيط القطاعات ، الرؤية القطاعية للمشاريع والبرامج المقترحة للاستثمار والتنمية في العراق ، العراق ، ٢٠١٨ .

٤٤- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المؤشرات السكانية ، تقديرات سكان العراق ، ٢٠١٩ .

٤٥- وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، العراق ، لسنوات مختلفة .

٤٦- وزارة التخطيط ،التقارير الأولية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، العراق ٢٠٢٠ .

٤٧- وزارة المالية ،الميزانية المعدلة والتخصيصات المالية ،العراق ،(٢٠١١ - ٢٠٠٧) .

٤٨- وزارة المالية ، الحسابات الختامية ، العراق ، (ميزانية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ ، ٢٠٢٠) .

٤٩- وزارة المالية ، دائرة المحاسبة ، قسم التوحيد ، العراق ، ٢٠٢٠ .

٥٠ - الوقائع العراقية ، وزارة المالية ، العراق ، لسنوات متعددة ، واعداد مختلفة .

سادساً : - التقارير الرسمية

- ١ - الاسماعيلي ،سالم بن ناصر (واخرون)،الحرية الاقتصادية في العالم العربي،التقرير السنوي،معهد فريزر،مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان ، ٢٠١٧ .
- ٢- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، نيويورك ، ٢٠١٣ .
- ٣-اتحاد الغرفة التجارية العراقية ، العراق ، ٢٠٢٠، صفحات متعددة.
- ٤- البنك الدولي ، تقرير عن تقييم مناخ الاستثمار في العراق ، ٢٠١٢ .
- ٥- البنك المركزي العراقي ، دائرة الأحصاء والأبحاث ، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام ، العراق ، ٢٠٢٠
- ٦- البنك المركزي ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي ، العراق ، ٢٠١٧.
- ٧- البنك المركزي العراقي ، التقارير السنوية ، البيانات المالية والوضع المالي ، العراق ، ٢٠١٩ - ٢٠٢١ .
- ٨- البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي،العراق ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠.
- ٩- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم لعام ٢٠١٨ ،العراق ، ٢٠١٩ .
- ١٠ - الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية الفساد السياسي في العالم العربي ، منشورات وأبحاث الأئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة ، ٢٠١٤.
- ١١ - جمهورية العراق ، رئاسة الجمهورية ، الهيئة الوطنية للاستثمار ،الخريطة الاستثمارية ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ .
- ١٢- جمهورية العراق ، رئاسة الجمهورية ، الهيئة الوطنية للاستثمار ، دليل المستثمرين في العراق ، ٢٠٢١ .
- ١٣- جمهورية العراق ، ديوان الرقابة المالية ، الحسابات الختامية ، العراق ، لسنوات (٢٠١١ - ٢٠٠٤)
- ١٤- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ، ٢٠١٨ .
- ١٥- جمهورية العراق، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، الدائرة القانونية ، قسم التشريع ، العراق ، ٢٠٢٠ .

- ١٦- جمهورية العراق، مجلس النواب ، قانون الموازنة العامة للسنة المالية (٢٠١٠ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤) .
- ١٧- تقرير الاستثمار العالمي ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ٢٠٢٠ .
- ١٨- التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ، ٢٠١٨.
- ١٩- تقرير منظمة الشفافية الدولية حسب مؤشرات مدركات الفساد ، ألمانيا ، للسنوات ٢٠١٣ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ .
- ٢٠- تقرير وزارة التخطيط ، العراق ، ٢٠٢١.
- ٢١- تقرير وزارة النفط ، العراق ، ٢٠٢١ .
- ٢٢- دليل إرشادي لرقابة إطار العمل المؤسسي لمكافحة الفساد ، مبادرة تنمية الانتوساي ، النرويج ، ٢٠١٧.
- ٢٣- ديوان الرقابة المالية الاتحادية ، التقرير السنوي ، العراق ، ٢٠١٤ - ٢٠١٨ .
- ٢٤- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الإمارات ، ٢٠٢١.
- ٢٥- عبد الحسن ، عبد العباس ، تقرير مظاهر الرشوة والفساد الإداري في وزارة الكهرباء ، هيئة النزاهة ، العراق ، بدون سنة طبع .
- ٢٦- عبد الله ، فاضل يوسف ، تقرير تقييم العراق على مؤشر بيرتلسمان للتحول ، التقييمات الخاصة بمؤشر مدركات الفساد إنموذجاً، دائرة التخطيط والبحوث ، قسم الإحصاء ، العراق ، ٢٠٢٠ .
- ٢٧- المعهد الديمقراطي الوطني ، العراق ما بعد داعش ، تحسن التماسك الاجتماعي، لكن مع استمرار استياء العراقيين تجاه الحكومة ، استطلاع من قبل شركة Solutions Strategic JPM ، وشركة GQR ، والشركة المستقلة IIACSS ، المملكة المتحدة ، ٢٠١٨ .
- ٢٨- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الخمسة والخمسون، السعودية ، ٢٠١٩.
- ٢٩ - هيئة الأوراق المالية ، التقرير السنوي عن حركة التداول في سوق الأوراق المالية ، العراق ، للسنوات (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠) .
- ٣٠- هيئة النزاهة الاتحادية ، التقارير السنوية ، العراق ، سنوات متعددة .

٣١- هيئة النزاهة ، التقرير نصف السنوي ، العراق ، ٢٠٢١ .

٣٢- وزارة التخطيط ، تقارير دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، شعبة تنمية القطاع الخاص الاستثمار المحلي والاجنبية الخاص في العراق ، العراق ، ٢٠٢٠ .

٣٣- وزارة التخطيط العراقي ، تقارير دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ،الاقتصاد العراقي ، العراق ، ٢٠٢٠ .

سابعاً : - المواقع الإلكترونية

أ - الكتب

١ - الطباطبائي ، السيد،تفسير الميزان،الجزء (١٦) ، المكتبة الشيعية ،مطبعة التراث العربي لبنان ، ٢٠١٨ .

[http\\ www. shiaonlineibrary.com](http://www.shiaonlineibrary.com)

٢- كجة جي ، صباح اسطيفان ، اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية ، نشر هذا الكتاب

٢٠٠٨ ، في شبكة الانترنت العالمية على الموقع الآتي . [http\\www:](http://www.sabakhkachi.googlepages.com)

[sabakhkachi.googlepages.com](http://www.sabakhkachi.googlepages.com)

ب - المجلات العلمية

١- إتحاد المصارف العربية ، تطورات القطاع المصرفي العراقي :سياسات ناجحة للبنك المركزي وحاجة لتفعيل

دور المصارف ، الأمانة العامة ، مجلة الأبحاث والدراسات والتقارير ، لبنان ، ٢٠١٩

<https://uabonline.org>.

٢ - الجوراني ، عدنان فرحان ، الفساد الاقتصادي في الدول العربية (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) الاسباب والاثار

والمعالجات ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، العراق ، ٢٠١٦ .

<https://www.researchgate.net>

٣- فتحية ،بكطاش،وأحلام ، عزاره ، تحليل تطور مؤشرات بيئة الأعمال في الجزائر ، مجلة الإستراتيجية

والتنمية،مجلد(١٠)،العدد(٥)،الجزائر، ٢٠٢٠

[http\\www.asjp.cerist.dz](http://www.asjp.cerist.dz).

٤- مهدي ، ساهر عبد الكاظم، الفساد الاداري اسبابه وآثاره وأهم اساليب المعالجة، قسم التفتيش الاداري،
المجلة الدولية للبحوث العلمية ، العدد (١٣) ، ٢٠٢٠.

<http://ijsurp.com>

ج - التقارير الرسمية

١- الأمم المتحدة ، دليل استقصاء الفساد ، فينا، ٢٠١٨. <http://www.unodc.org/documents>

٢ -بسيوني،محمود شريف،الحريات العامة والديمقراطية ٢٠٠٣ <https://law.depaul.edu>

٣ - البنك الدولي ،مؤشرات وأحصاءات ، البيانات المفتوحة للبنك الدولي ٢٠١٧ - ٢٠٢٠

<https://data.albankaldawli.org>

٤- البنك الدولي ،مؤشرات وأحصاءات ٢٠٢٠.

<https://data.albankaldawli.org>

٥- البنك الدولي ، لنهوض من واقع الهشاشة مذكرة اقتصادية حول التنويع و النمو في العراق ، ٢٠٢٠.

<https://documents1.worldbank.org>

٦- البنك الدولي،بنك البيانات ، البلدان والاقتصادات المختارة ، ٢٠٢١.

<https://data.albankaldawli.org>

٧ - بيانات البنك الدولي،مؤشرات وأحصاءات ٢٠٢٠.

<https://data.albankaldawli.org/indicator>.

٨- خريسان ، باسم علي ، العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي ٢٠٢٠ ، مركز البيان للدراسات
والتخطيط ٢٠٢١، ص ٥-١٢ .

[http // www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

٩- الدليل التدريبي لورشة عمل الشفافية ، الحكم الجيد والتخلص من الفساد، ألمانيا ٢٠٠٨، الانترنت .

[https:// www.ifla.org](https://www.ifla.org)

١٠ - شركة تسويق النفط العراقية SOMO معلومات لصادرات ٢٠٢٠ وبداية ٢٠٢١.

[http\\ www . somo oil gov .iq](http://www.somo.oil.gov.iq)

١١ - عباده ، بتول صراوة ، فشل السياسات التشريعية الاستثمارية للحكومة العراقية ، شبكة النبا المعلوماتية ، العراق ، ٢٠١٨ .

<https://annabaa.org>

١٢ - - العبيدي ، حسنين ، الاستثمار الأجنبي في إطار قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل النافذ ، نقابة المحامين العراقيين ٢٠٢٠.

<https://lawyers.gov.iq>

١٣ - العكيلي، زيد عدنان محسن، ومليوخ ، أمير مالك ، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي (العراق بعد عام ٢٠٠٥ أنموذجاً) ، ٢٠١٧ .

[https:// www.iasj.net](https://www.iasj.net)

١٤ - علي ، سمير زين العابدين ، التجربة السنغافورية وكيفية الاستفادة منها ، شباب مصر ، مصر ، ٢٠١٨.

<http://www.shbabmisr.com>.

١٥ - فتحية ، بكطاش ، وأحلام ، عزاره ، تحليل تطور مؤشرات بيئة الأعمال في الجزائر ، مجلة الإستراتيجية والتنمية ، مجلد (١٠) ، العدد (٥) ، الجزائر ، ٢٠٢٠ .

[http\\www.asjp.cerist.dz](http://www.asjp.cerist.dz).

<https://www.noor-book.com/tag> .

١٦- قاموس أكسفورت ، ٢٠١٤

١٧- قفيشة ، معتز ، الفساد السياسي :مقاربات في المفهوم والمنهج ، مركز جيل البحث العلمي ، ٢٠١٩ .

<https://jilrc.com>

١٨ - كاظم ، حيدر يونس، مؤشرات المناخ الاستثماري ، ٢٠١٢، المرجع الالكتروني للمعلومات، ٢٠١٢.

<https://almerja.com/reading.php>

١٩ - مركز البيان للدراسات والتخطيط ، منظمة الشفافية الدولية: دراسة حالة لتقييم الفساد في العراق ٢٠١٧ .

<https://www.bayancenter.org>

٢٠ - مركز الخليج العربي للدراسات ،متوفر على الموقع الإلكتروني [http\ www. Corgulf.com](http://www.Corgulf.com)

٢١ - منظمة الأمم المتحدة مجلس التجارة الدولية UNCTAD تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٢١ .
المعلومات متاحة على الموقع

File: // UNCTAD Press Release. Htm

٢٢ - منظمة الشفافية الدولية ، مؤشر مدركات الفساد ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠ ، المعلومات على الموقع
الالكتروني ٢٠٢١ .

[www. Transparency. org](http://www.Transparency.org)

٢٣ - مهدي ، ساهر عبد الكاظم، الفساد الاداري اسبابه وآثاره وأهم اساليب المعالجة، قسم التفتيش الاداري ،
المجلة الدولية للبحوث العلمية ، العدد (١٣) ، ٢٠٢٠ .

<http://ijsurp.com>

٢٤- هيئة النزاهة ومكافحة الفساد ، كيف يعرقل الفساد عجلة الاقتصاد، بدون سنة طبع <http://jiacc.gov.jo>

٢٥- وزارة التخطيط ، اقتصاد العراق ، العراق ، ٢٠٢٠ [http\mop.gov.iq](http://mop.gov.iq)

.

٢٦ - وزارة المالية ، الهيئة العامة للكمارك ، العراق ، ٢٠١٩ .

<https://www.mof.gov.iq>

D– English Sources

- 1–. Iraq overview of corruption and anti–corruption . 2013.
[http\\www. Transparency.org](http://www.transparency.org).
- 2– Governance and the Law, World Development Report. 2017. [https://
www.worldbank.org](https://www.worldbank.org).
- 3– Doing business, 2020. <https://ifpmc.org>.
- 4– Index of economic freedom explore . <https://www.transparency.org>. data 2021
- 5–fraser Institute economic freedommhttps2021[https\\www.fraser institute,org](https://www.fraserinstitute.org)..
- 6– MILLER& Kim, Index of economic freedom 2021 , 2022.
[https\\ www.heritage.org](https://www.heritage.org).
- 7– Foreign Investment in the UAE, 2022<https://www.mofaic.gov>.
- 8– The Oxford English – Arabic Dictionary,2014. <https://books-library.net>.
- 9– World Bank– Iraq, 2020.<https://databank.albankaldawli.org>.
- 10– Transparency International , 2007. [http\\www.transparency.org](http://www.transparency.org) .
- 11– Transparency International corruption perceptions index 2020 .
<https://www.transparency.org> .
- 12– United Arab Emirates, Ministry of Economy , Foreign Investment Inflow, 2021
[.https://www.moec.gov](https://www.moec.gov) .
- 13– Corruption Perceptions Index– 2018 – 2019 –2020 – 2021 .
<https://www.transparency.org> .

Eighth: Foreign sources

A– books

1 – Alasrag, Hussien Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries, Kuwait , December 2005.

2– Coface country and sector Risks hand Book , countre Risk Assessent , 2021.

3– Edward K & Y Che ,Theories of Forig Direct Ivestmet , Multiatioal corporatio , Technolog ad Employmet ,1983.

4– G.Kwaku Tsikata , Determinants of Foreige Direct Investmet in Ghana , Overseas Developmennt Institute 2000.

5 – Sami–AL Araj, legal guide to investment in Iraq,2015

6 – Seyed Ali, Abdel–Monem, Investment Policies in Iraq, International Monetary Fund. Not for Redistribution 2012 .

7 – Pickworth & Jo Dimmock by Jonathan, Global Legal Insights: Bribery & Corruption, December 2020 .

B – Scientific magazines

1 – Alberto Vannucci , Challenges in the study of corruption: approaches and policy implications, Revista Brasileira de Direito, Passo Fundo, vol. 13, Brasileira ,2017 .

2 – Ali & Shaker Obaid, analysis of economic growth indicators in the Iraqi economic environment for the period (2004–2017), Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences , ISSN Online 2707–4560, 2020.

3 – Lawrence Lessig ,(Institutional Corruption) Defind Journal of Low medicine and ethics, Havard University , 2013.

4– M . E . Newhouse , Institutional Corruption Afiduciary theory Cornell journal of low and public , Harvard University , 2014

5–Mowaffaq Ahmed saidiya Halaa Sami, Khudair Foreign investment and its impact in the economic environment (Look for the calendar Iraqi investment law), Journal of Administration and Economics, Volume , Issue 80,Iraq, 2010 .

6–International Monetary Fund, Country Report IRAQ,2015

C – official reports

1– Alatwani Ahmed , Perceptions of Econoilc , Corruption in Iraq–Causes and Treatment Mechanisms 2018.

2– Arlette Leeflang,The Impact of Corruption on FDI and MSc International Economics Public Investment Erasmus School of Economics, Erasmus University Rotterdam,2015.

3– Alasrag, Hussien, Foreign Direct Investment Development

Policies in the Arab Countries, Industrial Bank of Kuwait Letters Series , Kuwait , 2005.

4 – Cosmina Ioana Craciunescu, Iraq's Public Administrative Issues: Corruption Review Pub Administration Manag, Romania 2017.

5–Description , The International Country Risk Guide includes apolitical Risk Index, 2020.

- 6–Alasrag, Hussien Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries, Kuwait , December 2005.
- 7–Human Development Index HDI– Country Conomy Iraq 2020.
- 8– Koh Teck Hin control Corruption in singapore, Deputy Director (Operations),
- 9–Human Development Corrupt Practices Investigation Bureau (CPIB), Singapore. Index HDI– Country Conomy Iraq 2020 – 2021.
- 10– NATO, Building integrity and reducing corruption in the defense sector , Directorate General for Security Policies, Geneva, 2010.
- 11– OECD GLOBAL RELATIONS The Middle East & Africa , 2016.
- 12– OECD , Investing in the Middle East and North Africa region In the time of the Coronavirus, Tackling coronavirus (COVID–19) Contributing to a global effort , 2020.
- 13 – Rainer Geiger, Investment Policy and Transparency for Growth and Private Sector Development in Iraq , MENA–OECD Initiative on Governance and Investment for Development, 2010
- 14 – Rizal Marg & Chanakyapuri , Challenges in the fight against corruption: the role of the United Nations Convention against Corruption , Asian–African legal consultatlve organization , INDIA , 2010 .
- 15– Satta Hussien, Variables of reconstruction and Security in bost,Iraq,August 2020.
- 16 – Smith & Hallward , New data sources about firms provideinsights into helping economies grow, Finance & Development March 2005.

- 17 – Sam Gollob, Michael E.O. Hanlon, Iraq Index, Tracking Variables of reconstruction and Security in post Saddam Hussein, Iraq, August 2002.
- 18 – Transparency International, All rights reserved, The Impact of Corruption on Growth and Inequality, European Union, 2014.
- 19– United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Corruption and integrity challenges in the public sector of Iraq, 2012.
- 20– U.S. Department of State, 2021 Investment Climate Statements, JULY 2021.
- 21– United States Government, Investment Climate Statements: Iraq, US, 2021.
- 22– United Nations, Governance and Anti – corruption Reforms in Developing countries. New York, November, 2006.
- 23 – United Nations (UNCTAD), Investment country profiles Saudi Arabia, February 2013.
- 24 – World Bank, The International Bank for Reconstruction and development. The investment climate growth and poverty, 2005.
- 25 – World Bank, Doing Business, Multi-pages 2006–2007.
- 26– World Bank, group, Iraq systematic country diagnostic, 2017.
- 27– World Bank, Doing Business, Multi-pages 2020.

الملاحق

الملحق (١)

مكونات مؤشر المخاطر الاقتصادية ودرجاتها

تسلسل	المكونات	الدرجة
١ -	معدل التضخم	١٠
٢ -	نسبة وضع الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	١٠
٣ -	نسبة عجز أو فائض الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي	١٥
٤ -	معدل دخل الفرد	٥
٥ -	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	١٠
المجموع		٥٠

المصدر :- وردة ، عفاري ، قياس أثر مكونات مخاطر البلد الاقتصادية على عوائد مؤشر السوق في البورصة العربية الحدودية خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٧) ، مجلة إضافات اقتصادية ، المجلد (٥) ، العدد (٢) ، جامعة غراي ، الجزائر ، ٢٠٢١ .

الملحق (٢)

مكونات مؤشر المخاطر السياسية ودرجات تقييمها

تسلسل	المكونات	الدرجة
١ -	نوعية البيروقراطية	٢
٢ -	خريطة الاستثمار	٦
٣ -	الفساد	٣
٤ -	الاضطرابات العرقية	٣
٥ -	دور الدين في السياسة	٣
٦ -	درجة استقرار الحكومة	٦
٧ -	سيادة النظام والقانون	٣
٨ -	مصادقية الممارسات الديمقراطية	٣
٩ -	الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية	٦
١٠ -	وجود نزاعات خارجية	٦
١١ -	دور الجيش في السياسة	٣
١٢ -	وجود نزاعات داخلية	٦
المجموع		٥٠

ملاحظة :الجدول أعلاه من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، نشرة ضمان الاستثمار ، التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر السياسية والتجارية في الدول العربية ، العدد (١) ، الكويت ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٧ .

الملحق (٣)

عدد المشروعات الاستثمارية المسجلة وغير المسجلة في قطاع الزراعة في العراق
للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤)

السنوات	٢٠٠٨ - ٢٠٠٤	٢٠١٢ - ٢٠٠٩	٢٠١٧ - ٢٠١٣	٢٠٢٠ - ٢٠١٨
عدد المشروعات	٨٠٦	٩٠٤	٦٤١	٤٧٤
عدد المشروعات المسجلة في استمارة المتابعة	٤٤٩	٨١٤	٤٣٤	٢٧٢
عدد المشروعات غير المسجلة في استمارة المتابعة	٣٥٧	٩٠	٢٠٧	٢٠٢
نسبة المشروعات المسجلة من عدد المشروعات %	٥٥,٧	٨٥,٨	٦٧,٤	٥٨,٠
نسبة المشروعات غير المسجلة من عدد المشروعات %	٤٤,٣	١٤,٤	٣٢,٦	٤٢,٠

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٥٣)

الملحق (٤)

عدد المشروعات الاستثمارية المسجلة وغير المسجلة في قطاع الصناعة في العراق
للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤)

السنوات	٢٠٠٨ - ٢٠٠٤	٢٠١٢ - ٢٠٠٩	٢٠١٧ - ٢٠١٣	٢٠٢٠ - ٢٠١٨
عدد المشروعات	٩١٣	١٠٣٠	٧٠٩	٢٢٨
عدد المشروعات المسجلة في استمارة المتابعة	٧٦٨	٧٨٣	٦٠٠	١٨٨
عدد المشروعات غير المسجلة في استمارة المتابعة	١٤٥	٢٤٧	١٠٩	٤٠
نسبة المشروعات المسجلة من عدد المشروعات %	٨٤,١	٧٦,٠	٨٢,٤	٨١,١
نسبة المشروعات غير المسجلة من عدد المشروعات %	١٥,٩	٢٤,٠	١٧,٦	١٨,٩

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٥٤)

الملحق (٥)

عدد المشروعات الاستثمارية المسجلة وغير المسجلة في قطاع النفط في العراق للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤)

السنوات	٢٠٠٨ - ٢٠٠٤	٢٠١٢ - ٢٠٠٩	٢٠١٧ - ٢٠١٣	٢٠٢٠ - ٢٠١٨
عدد المشروعات	١٨٩	٣١٣	٣٠٠	١٨١
عدد المشروعات المسجلة في استثمار المتابعة	١٦٢	٢٦٣	٢٥٨	١٦٠
عدد المشروعات غير المسجلة في استثمار المتابعة	٢٧	٥٠	٤٢	٢١
نسبة المشروعات المسجلة من عدد المشروعات %	٨٥,٩	٧٤,٠	٨١,٨	٨٧,٩
نسبة المشروعات غير المسجلة من عدد المشروعات %	١٤,١	٢٦,٠	١٨,٢	١٢,٠

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٥٥) .

الملحق (٦)

عدد المشروعات الاستثمارية المسجلة وغير المسجلة في قطاع الكهرباء في العراق
للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤)

السنوات	٢٠٠٨ - ٢٠٠٤	٢٠١٢ - ٢٠٠٩	٢٠١٧ - ٢٠١٣	٢٠٢٠ - ٢٠١٨
عدد المشروعات	٣٢٢	٢٧٢	٢٣٩	٦٢
عدد المشروعات المسجلة في استثمار المتابعة	٢٣٣	٢٦٢	٢١٢	٤٥
عدد المشروعات غير المسجلة في استثمار المتابعة	٨٩	١٠	٢٧	١٧
نسبة المشروعات المسجلة من عدد المشروعات %	٧١,٩	٩٥,٣	٨٨,٨	٧٢,٤
نسبة المشاريع غير المسجلة من عدد المشروعات %	٢٨,١	٤,٧	١١,٢	٢٧,٦

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٥٦) .

الملحق (٧)

عدد المشروعات الاستثمارية المسجلة وغير المسجلة في قطاعات البلديات والاشغال العامة في العراق
للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

السنوات	٢٠٠٤ - ٢٠٠٨	٢٠٠٩ - ٢٠١٢	٢٠١٣ - ٢٠١٧	٢٠١٨ - ٢٠٢٠
عدد المشروعات	٧٣٠	٦٠٢	٧٥١	٤٦٣
عدد المشروعات المسجلة في استثمار المتابعة	٥٨٤	٥٣٦	٦٦٩	٣١٢
عدد المشروعات غير المسجلة في استثمار المتابعة	١٤٦	٦٦	٨٢	١٥١
نسبة المشروعات المسجلة من عدد المشروعات %	٧٨,٨	٨٨,٥	٨٩,٥	٧٣,٨
نسبة المشروعات غير المسجلة من عدد المشروعات %	٢١,٢	١١,٥	١٠,٥	٢٦,٢

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٥٧) .

الملحق (٨)

تكاليف المشروعات الاستثمارية غير المنجزة في قطاع الزراعة في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنوات	تكلفة تنفيذ المشروعات (١)	تكلفة المشروعات غير المنجزة (٢)	نسبة تكلفة المشروعات غير المنجزة من تكلفة المشروعات المنفذة % (٣)
٢٠٠٤	٥,٦٩٧,٥٢٤	٣,٢٢٠,٣٥٥	٥٦,٥
٢٠٠٥	٤,٢٧٧,٩٤٠	١,٢٩٦,١١٠	٣٠,٣
٢٠٠٦	٤,٠٩٩,٠٠٧	٢,٨٥٦,٨٨٤	٦٩,٧
٢٠٠٧	٥,٠٠٥,٧٨٨	٣,٤٨٨,٨٨٣	٧٦,٧
٢٠٠٨	٦,٥١٥,١١٩	٤,٥٤٠,٨٤١	٦٩,٧
٢٠٠٩	٥,٠٣٢,٨٠٩	١,١٦١,٤١٨	٢٣,١
٢٠١٠	٣,٨٠٠,٠٠٠	٤٨٠,٠٠٠	١٢,٦
٢٠١١	١,٩٢٦,٠٩٥	٣٥,٠٩٥	١,٨
٢٠١٢	١,٨٦٤,٩٦٨	٢١١,٥٠١	١١,٣
٢٠١٣	٢,٢٠٠,٠٠٠	١,١٠١,٢٨٩	٥٠,١
٢٠١٤	١,٦٨١,٠٠٠	١,٣٧٠,٠٠٠	٨١,٥
٢٠١٥	١,٩٣٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	٦٢,٢
٢٠١٦	١,٠٣٠,٠٠٠	١٢٢,٦١٩	١١,١
٢٠١٧	١,٧٨٧,٠٠٠	٦٤٠,٠٠٠	٣٥,٨
٢٠١٨	٣,١٠٠,٠٠٠	١٢٨,٣٢٤	٤,١
٢٠١٩	١,٣٨٨,٤٠٠	١٦٥,٢٨٥	١١,٩
٢٠٢٠	١,٥٠٥,٠٠٠	١٧٩,١٦٦	١١,٩

المصدر :- (١) - وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية للسنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩) .

(٢) - السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٤) :- وزارة التخطيط دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، شعبة تنمية القطاع الخاص الاستثمار المحلي والاجنبية الخاص في العراق ، العراق ، ٢٠٢٠

(٣) - السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧) :- اتحاد الغرفة التجارية العراقية ٢٠٢٠ ، صفحات متعددة .

(٤) - السنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) :- الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخارطة الاستثمارية ، العراق ٢٠٢١ ، صفحات متعددة .

(٥) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) العمود (٣) نسبة تكاليف المشروعات غير المنجزة من نسبة تكاليف المشروعات الاستثمارية المنفذة من عمل الباحث بالاعتماد على قسمة العمود (٢) على العمود (١) x ١٠٠ .

الملحق (٩)

تكاليف المشروعات الاستثمارية غير المنجزة في قطاع الصناعة في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنوات	تكلفة تنفيذ المشروعات (١)	تكلفة المشروعات غير المنجزة (٢)	نسبة تكلفة المشروعات غير المنجزة من تكلفة المشروعات المنفذة % (٣)
٢٠٠٤	٢,٩٠٣,٤٣٧	٢,٨٤٨,٧٧٥	٩٨,١
٢٠٠٥	٣,٤٢٨,٢١٣	٢,٦٦٢,٢٥٠	٧٧,٧
٢٠٠٦	٣,٢٨٥,٤١٧	٣,٢٦٨,٩٩٠	٩٩,٥
٢٠٠٧	٤,٠١٢,٢١٥	٢,٠٠٦,١٠٧	٥٠,٠
٢٠٠٨	٢,٧٩١,٥٠٠	٤٨٢,٦٠٠	١٧,٣
٢٠٠٩	٢,٠١٢,٥١٠	١,٥٤٩,٤٧٠	٥٧,٢
٢٠١٠	٢,٤٠٠,٠٠٠	٣٤٠,٤٩٠	١٤,٢
٢٠١١	١,١٩٤,٣٦٠	٤٧٣,٣٣٧	٣٩,٦
٢٠١٢	١,٢٨٧,٩٨٢	٢٢٣,٢٦٢	١٧,٣
٢٠١٣	١,٧٥٥,٨٧٧	٢٥٩,٦٦١	١٤,٨
٢٠١٤	٢,٣٠٨,٩٠٠	٢١٩,٨٩٥	٩,٥
٢٠١٥	٢,٧٩١,٥٠٠	٢٦٥,٨٥٧	٩,٥
٢٠١٦	٢,٠٥٩,٥١٠	١٩٦,١٤٣	٩,٥
٢٠١٧	٧,١٥٢,٠٠٠	٦٨١,١٤٢	٩,٥
٢٠١٨	٧,٨٧٢,٠٠٠	٧٤٩,٧١٤	٩,٥
٢٠١٩	٨,٦٩٩,٥١٠	٨٣٦,٤٤٢	٩,٦
٢٠٢٠	٩,٦١٢,٠٠٠	٩١٥,٤٢٨	٩,٥

المصدر :- (١) - وزارة التخطيط ، الدائرة الاستثمارية الحكومية للسنوات (٢٠٠٩ - ٢٠٠٤)

(٢) - السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٤) :- وزارة التخطيط دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، شعبة تنمية القطاع الخاص الاستثمار المحلي والاجنبية الخاص في العراق ، العراق ، ٢٠٢٠

(٣) - السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧) :- اتحاد الغرفة التجارية العراقية ٢٠٢٠ ، صفحات متعددة .

(٤) - السنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) :- الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخريطة الاستثمارية ، العراق ٢٠٢١ ، صفحات متعددة .

(٥) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) العمود (٣) نسبة تكاليف المشروعات غير المنجزة من نسبة تكاليف المشروعات الاستثمارية المنفذة من عمل الباحث بالاعتماد على قسمة العمود (٢) على العمود (١) x ١٠٠ .

الملحق (١٠)

تكلفة المشروعات الاستثمارية غير المنجزة للقطاع النفطي في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنوات	تكلفة تنفيذ المشروعات (١)	تكلفة المشروعات غير المنجزة (٢)	نسبة المشروعات غير المنجزة من المشروعات المنفذة % (٣)
٢٠٠٤	٤,٨٥٩,٦٧٦	٨٣٧,٨٧٥	١٧,٢
٢٠٠٥	٥,٨٤٨,١٢٩	١,٠٠٨,٢٩٧	١٧,٢
٢٠٠٦	٥,٦٠٤,٥٣٦	٩٦٦,٢٩٩	١٧,٢
٢٠٠٧	٦,٨٤٤,٣٦٨	١,١٨٠,٠٦٣	١٧,٢
٢٠٠٨	٨,٣١٩,٥٣٣	١,٤٣٤,٤٠٢	١٧,٢
٢٠٠٩	٧,١٤٦,٧٩٤	١,٤٨٨,٩١٥	٢٠,٨
٢٠١٠	٦,٩٩٨,٣٣٥	١,٦٧٤,٨١٦	٢٣,٩
٢٠١١	٦,٧٨٩,٧٧٩	٣٤٨,٣٦٦	٥,١
٢٠١٢	٢,٥٩٨,٠٠٠	٩٨٠,٥٤٤	٣٧,٧
٢٠١٣	١,٨٤١,٤٤٥	٢٣٠,٤٩٥	١٢,٥
٢٠١٤	٢,٤٠٠,٠٠٠	٤٠٧,٠٠٠	١٧,٠
٢٠١٥	٢,٨٩٦,٩٠٠	٤٢٦,٠١٤	١٤,٧
٢٠١٦	٦,٩١٠,٦٠٠	١,٠١٦,٢٦٤	١٤,٧
٢٠١٧	١٠,٣٢٦,١٠٠	١,٥١٨,٥٤٤	١٤,٧
٢٠١٨	١٤,٥٨٨,٥٠٠	١,٩٤٣,٩٣٣	١٣,٣
٢٠١٩	١٥,٦٧٣,٠٠٠	٢,٠٨٩,٧٣٣	١٣,٣
٢٠٢٠	١٦,٨٤٨,٥٠٠	١,٥١٨,٥٤٤	١٣,٣

المصدر :- (١) - وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية للسنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩) .

(٢) - السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٤) : وزارة التخطيط دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، شعبة تنمية القطاع الخاص الاستثمار المحلي والاجنبية الخاص في العراق ، العراق ، ٢٠٢٠ .

(٣) - السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧) : اتحاد الغرفة التجارية العراقية ٢٠٢٠ ، صفحات متعددة .

(٤) - السنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) : الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخريطة الاستثمارية ، العراق ٢٠٢١ ، صفحات متعددة .

(٥) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) : العמוד (٣) نسبة تكاليف المشروعات غير المنجزة من نسبة تكاليف المشروعات الاستثمارية المنفذة من عمل الباحث بالاعتماد على قسمة العמוד (٢) على العמוד (١) x ١٠٠ .

الملحق (١١)

تكلفة المشروعات الاستثمارية غير المنجزة من تكلفة المشروعات المنفذة في قطاع الكهرباء في العراق
للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنوات	تكلفة تنفيذ المشروعات (١)	تكلفة المشروعات غير المنجزة (٢)	نسبة تكلفة المشروعات غير المنجزة من تكلفة المشروعات المنفذة % (٣)
٢٠٠٤	٤,٧٩٧,٥١٠	٣,٩١٠,٠٩٤	٨١,٥
٢٠٠٥	٤,٤٣٧,٠٨٤	٣,٥٤٩,٦٦٨	٨٠,٠
٢٠٠٦	٥,٢٦٥,٩١٨	١,٣٠٤,٩١٦	٢٤,٨
٢٠٠٧	٦,٧٢٤,١٥٩	١,١٠٢,٣٢٠	١٦,٤
٢٠٠٨	٧,٦٥٠,٠٠٠	١,٢٥٤,١١٢	١٦,٤
٢٠٠٩	٣,٩٨٣,٠٠٠	١,٩٨٠,٠٠٠	٤٩,٧
٢٠١٠	٣,٣٣٤,٠٠٠	١,٦٦٦,٠٠٠	٥٠,٠
٢٠١١	٣,٨٣٥,٤٣٢	١٥٥,١٨٣	٤,٠
٢٠١٢	٨,٩٩٦,١٨٢	٢,٠٤١,٢٣٨	٢٤,٩
٢٠١٣	٦,٧٠٧,٠٢٦	٦٣٨,٢١٦	٩,٥
٢٠١٤	٣,٠٩٩,٠٠٠	١,٨٠٥,٠٠٠	٥٨,٢
٢٠١٥	٣,٨٦٠,٠٠٠	١,٨٤٠,٠٠٠	٤٧,٧
٢٠١٦	٢,٣٢٧,٧٤٦	٣٠٧,٧٤٦	١٣,٢
٢٠١٧	٤,٨٥٤,٨٠٠	٦٨٣,٧٧٤	١٤,١
٢٠١٨	٣,٥٩١,١٠٠	٥٩٨,٥١٦	١٦,٧
٢٠١٩	٣,٨٠٦,٥٠٠	٦٣٤,٤١٦	١٦,٧
٢٠٢٠	٤,٠٣٤,٩٠٠	٦٧٢,٤٨٣	١٦,٧

المصدر :- (١) - وزارة التخطيط ، الدائرة الاستثمارية الحكومية للسنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩) .

(٢) - السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٤) :- وزارة التخطيط دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، شعبة تنمية القطاع الخاص الاستثمار المحلي والاجنبية الخاص في العراق ، العراق ، ٢٠٢٠ .

(٣) - السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧) :- اتحاد الغرفة التجارية العراقية ٢٠٢٠ ، صفحات متعددة .

(٤) - السنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) :- الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخريطة الاستثمارية ، العراق ٢٠٢١ ، صفحات متعددة

(٥) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) العمود (٣) نسبة تكاليف المشروعات غير المنجزة من نسبة تكاليف المشروعات الاستثمارية المنفذة من عمل الباحث بالاعتماد على قسمة العمود (٢) على العمود (١) x ١٠٠

الملحق (١٢)

المشروعات الاستثمارية غير المنجزة في قطاع البلديات والاشغال العامة في العراق
للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنوات	تكلفة تنفيذ المشروعات (١)	تكلفة المشروعات غير المنجزة (٢)	نسبة تكلفة المشروعات غير المنجزة من تكلفة المشروعات المنفذة % (٣)
٢٠٠٤	٣,٣٨٣,٦٥٤	١,٣٩٣,٢٧٠	٤١,٢
٢٠٠٥	٣,١٣٢,٠٥٨	١,٨٤٢,٣٨٧	٥٨,٨
٢٠٠٦	٣,٨٦٥,١٩٦	٢,٢٧٣,٦٤٤	٥٨,٨
٢٠٠٧	٤,٧٢٠,٢٥٣	٢,٧٧٦,٦١٩	٥٨,٨
٢٠٠٨	٥,٢٣٧,٧٦٤	٢,١٥٦,٧٢٧	٤١,٢
٢٠٠٩	٥,٩٥٥,٦٦١	٢,٤٥٢,٣٣١	٤١,٢
٢٠١٠	٢,٠٢١,٦٠٠	٥١٠,٦٠٠	٢٥,٣
٢٠١١	١,٢٥٩,٦٣١	٣٠٥,٢٠٦	٢٤,٢
٢٠١٢	١,٥٣٣,١٨٦	١,٣٥٥,٣٤٨	٨٨,٤
٢٠١٣	٢,٣٦٣,٤٤٧	٩٠٣,٠٥٠	٣٨,٢
٢٠١٤	٤,٤١٧,٦٤٧	١,٨١٩,٠٣٢	٥٨,٨
٢٠١٥	٢,٤١٧,٠٠٠	٩٩٥,٢٣٦	٤١,٢
٢٠١٦	٦,٢٦٠,٠٠٠	١,٩٦٠,٠٠٠	٣١,٣
٢٠١٧	٧,٥١٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	١٦,٦
٢٠١٨	٦,٨٠٣,٣٠٠	١,٥١١,٨٤٤	٢٢,٢
٢٠١٩	٧,١٠٩,٥٠٠	١,٥٧٩,٨٨٨	٢٢,٢
٢٠٢٠	٧,٤٢٩,٤٠٠	١,٦٥٠,٩٧٧	٢٢,٢

المصدر :- (١) - وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية للسنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩) .

(٢) - السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٤) :- وزارة التخطيط دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، شعبة تنمية القطاع الخاص الاستثمار المحلي والاجنبية الخاص في العراق ، العراق ، ٢٠٢٠ .

(٣) - السنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧) :- اتحاد الغرفة التجارية العراقية ٢٠٢٠ ، صفحات متعددة .

(٤) - السنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) :- الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخريطة الاستثمارية ، العراق ٢٠٢١ ، صفحات متعددة

(٥) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) العمود (٣) نسبة تكاليف المشروعات غير المنجزة من نسبة تكاليف المشروعات الاستثمارية المنفذة من عمل الباحث بالاعتماد على قسمة العمود (٢) على العمود (١) x ١٠٠ .

ملحق (١٣)

تدفق حجم الاستثمار الاجنبي إلى دول العالم والدول النامية والعربية (مليون دولار)

السنة	تدفقات الاستثمار المباشر إلى العالم (١)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية (٢)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (٣)
٢٠٠٤	٧١٠٧٥٥	٢٧٥٠٣٢	٥٦٦٧٢
٢٠٠٥	٩١٦٢٧٧	٣٣٤٢٨٥	٧٥٧٦٨
٢٠٠٦	١٤٦١٠٧٤	٤٣٣٧٦٤	١١٢٣٤٠
٢٠٠٧	١٩٧٨٨٣٨	٥٢٩٣٤٤	٥٠٥٨١
٢٠٠٨	١٦٩٧٣٤٣	٦٣٠٠١٣	١٦٨١١٥
٢٠٠٩	١١١٤١٨٩	٤٧٨٣٤٩	١٠٦٢٨٠
٢٠١٠	١٣٠٩٣٧٠	٦٢٢٥٠٠	٥٨٦٨١
٢٠١١	١٦١٢٩٠٠	٦٦٦٥٠٠	٥٧٠٤٣
٢٠١٢	١٤٩١٣٠٠	٦٦٧٦٠٠	٤٨٣٧٤
٢٠١٣	١٤٥٣٥٠٠	٦٥٥٧٠٠	٥٥٩٩٣
٢٠١٤	١٤٠٢١٠٠	٦٧٨١٠٠	٦١٣٣٢
٢٠١٥	٢٠٣٢٣٠٠	٧٣٠٤٠٠	٤٤٥٢١
٢٠١٦	٢٠٦٥٢٠٠	٦٥٣٩٠٠	٩٢٣٩٨
٢٠١٧	١٦٤٧٣٠٠	٧٠٢٥٠٠	٧٢١٣٦
٢٠١٨	١٤٣٦٧٠٠	٦٩٢٥٠٠	٨٢٦٦١
٢٠١٩	١٥٣٠٢٠٠	٧٢٣٤٠٠	٦٠٢٠٨
٢٠٢٠	٩٩٨٩٠٠	٦٦٢٦٠٠	٣٣٩٤٦

(١) - السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠١١) التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق المصدر :- تقرير الاستثمار العالمي سنوات متعددة ، وصفحات مختلفة .

(٢) - السنوات (٢٠١٢ - ٢٠٢٠) ، المصدر :- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار ، الكويت ، سنوات متعددة ، وصفحات مختلفة .

(٣) - السنوات (٢٠١٧ - ٢٠١٩) المصدر :- تقرير الاستثمار العالمي ، ٢٠٢٠ ، ص ٨ .

Abstract

Abstract

The phenomenon of corruption receives great attention from economists in the past years because of this phenomenon's negative effects, including economic and social, in developed and developing societies, as corruption is one of the obstacles to the investment climate that attracts foreign and local investments. As the institutional corruption in its various forms is one of the most important basic obstacles in building the Iraqi economy that attracts investments through the deterioration of the basic components of the investment climate. Therefore, this study sheds light on the economic effects of institutional corruption on the investment climate in Iraq, as the Iraqi economy is going through a stage of deterioration in various economic sectors, as the Iraqi economy is characterized by the unilateral aspect that depends on oil exports to finance the state's general budget because of the challenges it faced. The Iraqi economy, especially the US occupation of Iraq, looting and looting after the fall of the former regime, which led to the spread of institutional corruption. Through the foregoing, the study aims to analyze the impact of institutional corruption on the investment climate in Iraq and what are the factors influencing the investment decisions of investors, including (economic, social and political stability, the legislative framework that attracts investment, the quality of institutions), as well as identifying the most important components of the appropriate investment climate in attracting Foreign and local investments, including improving the business performance environment and reducing expected risks in the investment climate, as well as addressing corruption by increasing the role of the Integrity Commission in investment projects.

Accordingly, attracting foreign and domestic investments in the advancement of the Iraqi economy comes from the importance of improving the investment climate and reducing the phenomenon of institutional corruption, as this corruption has an impact on the investment climate. There are indicators through which the investment climate can be evaluated, including quantitative, qualitative and composite indicators. As for corruption in its various forms, it is based on the degree of corruption, including the degree of political and security risks. Accordingly, the investment climate in Iraq, and despite the guarantees and benefits offered to investors through the Investment Law (13) of 2006, which encourages attracting investments to Iraq, the

phenomenon of rampant corruption in state institutions prevents attracting investors, including bureaucracy and bribery, which leads to To the long period of completion of investment transactions, as well as obstacles components of the investment climate. Through the foregoing, the most important findings of the study are that the investor faces the costs of corruption and risks, so the improvement of the investment climate comes through eliminating corruption, improving the security situation, political and economic stability, and improving legislation that encourages investment in various economic sectors in order to attract investments.



**The Republic of Iraq
Ministry of Higher
Education & Scientific
Research
Basrah university
College of Economics &
Administration
Higher Studies**



**The economic effects of
institutional corruption on the
investment climate in Iraq for
the period
(2004 - 2020)
thesis submitted**

Naji Sari Faris al-Maliki

**To the Council of the College of Administration and
Economics at the University of Basra, which is part of the
requirements for obtaining a PhD in Philosophy in
Economic Sciences**

**Supervised by
Prof. Dr. Nadwa Hilal Jouda**

2022 A.D

1444 A.H